

فهم العلاقات الدولية

تأليف

كريس براون

ترجمة ونشر

مركز الخليج للأبحاث

٢٠٠٤

فهم
العلاقــات الدوليــة

كريس براون

ترجمة ونشر

مركز الخليج للأبحاث

الطبعة الأولى

٢٠٠٤

مركز الخليج للأبحاث
١٨٧ برج عود ميثاء الطابق ١١
٣٠٣ شارع الشيخ راشد
ص.ب. ٨٠٧٥٨
دبي– الإمارات العربية المتحدة
تلفون: ‎+٩٧١٤ ٣٢٤ ٧٧٧٠
فاكس: ‎+٩٧١٤ ٣٢٤ ٧٧٧١
البريد الالكتروني: info@grc.ae
موقع الانترنت: www.grc.ae

طبعة إنجليزية أولى عام ١٩٩٧ صدرت عن 'بالغريف ماكميلان للنشر' تحت عنوان 'Understanding International Relations'.

طبعة عربية أولى عام ٢٠٠٤ صدرت عن مركز الخليج للأبحاث، دولة الإمارات العربية المتحدة. تم القيام ترجمة ونشر هذا الكتاب بالعربية بالترتيب مع 'بالغريف ماكميلان للنشر'.

ر.د.م.ك. ٣ ١٤ ٤٠٠ ٩٩٤٨

First published in English in 1997 by Palgrave Macmillan as "Understanding International Relations

First Arabic edition published in the United Arab Emirates by Gulf Research Center 2004. This edition translated and published by arrangement with Palgrave Macmillan.

ISBN 9948 400 14 3

إن **مركز الخليج للأبحاث** بقيامه بترجمة ونشر هذا الكتاب ليسعى إلى الإسهام في زيادة معرفة القارئ العربي وثقافته إيماناً منه بأن المعرفـــة حق للجميع.

عبد العزيز بن عثمان بن صقر
رئيس مجلس الإدارة
مركز الخليج للأبحاث

المحتويـــات

تمهيـــد

يمثّل هذا الكتاب مدخلاً لدراسة العلاقات الدولية، الغاية منه عرض الوضع الراهن لنظرية العلاقات الدولية، وذلك من خلال دائرة ذات نطاق ضيق. ويمكن استخدام هذا الكتاب ليكون مقرراً على مستوى مرحلة الدراسة الجامعية الأولى. ولكن يمكن استعماله أيضاً كمدخل نظري عام للأعداد المتزايدة من طلاب الدراسات العليا المهتمين بالموضوع. ويُفترض في بعض الأحيان أن طلاب الدراسات العليا يحتاجون إلى أدبيات للموضوع تختلف عن مثيلاتها المتوجهة لطلاب المرحلة الجامعية الأولى. ويبدو لي أن هذا غير صحيح – فالطلاب الجديون في جميع المستويات بحاجة إلى تنشيط عقولهم وإثارة اهتمامها. وقد تم تأليف هذا الكتاب انطلاقاً من الفرضية القائلة إن لدى جميع قرائه عقولاً متفتّحة وأنهم مستعدون لبذل الجهد اللازم لفهم الأفكار التي تكون بالغة التعقيد في بعض الأحيان.

يُفترض في بعض الأحيان أن "النظرية" شيء لا يناسب إلا الطلاب "المتقدمين"، وأن الكتاب التمهيدي يجب ألاّ يكون ذا توجّه نظري خوفاً من ألاّ يكون الطلاب مهتمين بالنواحي النظرية وأنهم إنما يدرسون العلاقات الدولية من منطلق عملي وأنهم قد ينفرون إذا طُلب إليهم التفكير النظري المجرد، وأن الطلاب يريدون، وفي ذلك ضرر كبير، أن يزودوا بالأجوبة "الصحيحة" وألاّ يتعرضوا لفضيحة الخلافات القائمة بين الاختصاصيين الثقاة حول قضايا جد أساسية. هذه المواقف يجب مقاومتها. إن جميع ما يفهم عن "العلاقات الدولية" والعلوم الاجتماعية الأخرى ذو طبيعة نظرية بالضرورة. والمشكلة الوحيدة هي ما إذا كان ذلك موضحاً صراحة أم لا؟ ومعظم الطلاب الجديين يدركون أنها كذلك. والخطر الحقيقي يكمن في أنه إذا طُرحت "العلاقات الدولية" على أنها خطاب نظري، "أوضاع راهنة مع شيء من الانحراف"، ملحق "صحافة راقية"؛ فإننا ننفّر بذلك الطلاب الأكثر ألمعية من بين طلابنا ولا نجذب سوى ذوي العقلية التجريبية. وهذا مثير للحنق بشكل خاص، لأن "العلاقات الدولية" علم اجتماعي معقّد ومثير من الناحية النظرية، ويدور حوله جدل هام بشأن، على سبيل المثال، هيكل الوكالة، الجنس (مذكر/مؤنث)، الهُوية، والأغوار السحيقة لفكر ما بعد الحداثة وما بعد البنيوية. ويتجلى هذا، لحسن الحظ، في العدد الكبير من الطلاب المثقفين المتميزين في الموضوع – إن ما يثير الاهتمام، والكآبة، هو كم عدد هؤلاء الطلاب الذين اكتشفوا أهمية نظرية "العلاقات الدولية"

بأنفسهم، وكم قلة هم الطلاب الذين أطلّوا على الموضوع عبر دراستهم الجامعية الأولى لـــ "العلاقات الدولية".

عندما تدرس النظرية فإنها تكون على الغالب مساعدة للممارسة العملية. فيتم تكرار "أهميتها" وصلتها بالموضوع استناداً إلى المبدأ الظاهر، وهو أن دعوة الطلاب إلى التفكير المجرد يضع عليهم عبئاً مرهقاً، بحيث إنه يتعين وعدهم بمكافأة فورية وملموسة مقابل جهودهم. وإني، على العكس من ذلك، أرى أن نظرية "العلاقات الدولية" موضوع مثير وجدير بالدراسة بحد ذاته – ومن حسن الحظ أن له أهمية عملية كبيرة. لكن من يدرس هذا الموضوع من هذا المنطلق سيفوته الشيء الكثير من الموضوع والكثير من المتعة أيضاً.

تقع الفصول التالية في أربعة أقسام متفاوتة الحجم. ففي القسم الأول، من الفصل الأول وحتى الثالث، وبعد فصل تمهيدي عن طبيعة النظرية، يتم طرح نشوء وتطور نظرية "العلاقات الدولية"، ثم النــزعة الدولية الليبرالية بعد ١٩١٤-١٨، والصراع بين الليبرالية والواقعية في ثلاثينيات القرن العشرين، والتركيب الواقعي بعد ١٩٤٥، والجدل حول الأسلوب في ستينيات القرن العشرين، والتعددية والبنيوية، وأرثوذوكسيات الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة جنباً إلى جنب مع نقادها. وهذا التاريخ ضروري إذا كان لنا أن نفهم التفكير الراهن عن "العلاقات الدولية"، فهو يزود الطالب بمفردات أساسية وقواعد الموضوع، يتعذّر من دونها قراءة الأدبيات الراهنة. لقد كانت الدولة موضع الاهتمام الرئيسي عبر الجزء الأكبر من تاريخ الموضوع، وكانت الواقعية النظرية الأكثر أهمية، وتتناول الفصول من الرابع إلى السادس المواضيع المميزة للعلاقات الدولية، العلاقات الدولية الواقعية "المتمحورة حول الدولة": نظريات الدولة، صنع القرار، مشاكل بنية الوكالة، السلطة، الأمن، الحرب وتوازن القوى. وفي القسم الثالث، يتم في الفصول من السابع إلى العاشر استقصاء أوصاف العالم الأقل تمحوراً حول الدولة: فكرة "الحكم العالمي"، كيفية عمل الاقتصاد العالمي ومؤسساته المميزة له، والعلاقات بين الشمال والجنوب. وأخيراً يتناول الفصلان الحادي عشر والثاني عشر أثر انتهاء الحرب الباردة على نظرية "العلاقات الدولية".

ومع أن هذا يقدم على ما يبدو نوعاً من التصاعد في الأفكار، فإني حاولت عرض هذه المادة، بحيث أبين أن الأفكار الأكثر جدة هي أفضل، لأنها أكثر جدة، أوحتى، أن أبين أن أي بنية للنظرية هي صحيحة أو خاطئة بداهة. لدي آراء خاصة عن أغلب المواضيع التي تطرق

إليها هذا الكتاب. ولن يكون بوجه العموم من الصعب تحديدها، لكني أفترض أن دور مؤلف الكتاب الجامعي لا ينحصر بالدرجة الأولى في الذم أو المدح. بل إن ما أهدف إليه هو أن أعرض الحجج ذات العلاقة بالموضوع بأكبر قدر ممكن من الموضوعية. وهكذا، على سبيل المثال، فإني لا أسعى إلى إخفاء كوني لا أحبّذ الخوض في النظريات الواقعية الجديدة المتعلقة بـ "العلاقات الدولية"، فالنتيجة التي أخلص إليها من شأنها، في واقع الأمر، أن تجعل ذلك متعذّراً، غير أني سأشعر بخيبة الأمل إذا شعر الواقعيون الجدد بأن عرضي لأعمالهم كان متحيزاً ضدهم. فالواقعية الجديدة هي مجموعة من الأفكار تتصف بالدقة الفكرية وتنطوي على التحدي – مثلما هي أفكار "الاختيار العقلاني" الذي تقوم الواقعية اليوم على أساسه. فهي جديرة بأن يتم تناولها بجدية، وآمل في واقع الأمر أن أكون قد فعلت ذلك في ما يلي.

لقد أشرت في مواضع مختلفة في هذا الكتاب إلى العلاقات الدولية "ما بعد الوضعية" [post-positivist] وبشكل خاص بغية تناول ما بعد الحداثة، الجنس (مذكر/ مؤنث) والنظرية النقدية. غير أن هذا الكتاب هو عن النظرية، وليس عن المنهجية أو فلسفة العلم، وسيكون تناول ما بعد الوضعية، على الأغلب، مقتصراً على المجالات التي ساهم فيها أنصار ما بعد الوضعية بالفعل بطرح نظريات، لا تقديم وعود حول ما قد تبدو عليه نظرية ما بعد الوضعية عندما تأتي فعلاً. وهذا يعني أن تناول هذه المواضيع أكثر ترقيعاً، وأقل حماسة مما يقبله أنصارها. غير أنه لا بد من الحلول الوسط، ولم يتم طرح الجانب الخاص بي والمتعلق بنظرية "العلاقات الدولية" أيضاً إلا في بعض النقاط.

إن ما أرمي إليه هو إعطاء وصف نقدي لأحدث ما تم التوصل إليه في الوقت الراهن عن الموضوع وليس توقّع شكله في الألفية التالية – وإن كان سيتم، بالطبع، وضع بضع علامات تشير إلى المستقبل، ولا سيما في الفصل الأخير. وانطلاقاً في دفاعي عن هذا المشروع من اللجوء إلى تشبيه قريب إلى قلبي، فإن بعض روائع موسيقى القرن العشرين هي بكل تأكيد لا نغمية، أو مسلسلة. ولكن من المتعذّر تذوق التنويعات الأوركسترية لأوبرا شونبرغ ٣١، أو لولو بيرغ، دون إدراك مبادئ النغمية التي تتحداها هذه الأعمال العظيمة. وهذا الكتاب هو المعادل لتلك المبادئ بالنسبة إلى "العلاقات الدولية"، مع بعض الدلالات لكيفية إمكان التغلب عليها. وعلى أي حال، يوجد العديد من المؤلفين الموسيقيين الحديثين الذين يواظبون على النغمية وينجحون في تحقيق أثر طيب.. لكن هذا خروج عن الموضوع.

لقد اقتصرت على الحد الأدنى من الإشارة إلى المراجع، وذلك لتيسير قراءة الكتاب، على أنه تم إلحاق قائمة صغيرة بالمراجع – القديمة والحديثة من الكتب والمقالات. فبالنظر إلى قيود ميزانيات المكتبات قد تكون الإشارة إلى عمل قديم، ولكنه مفيد أفضل من الإشارة إلى مرجع حديث، ولكن لا يمكن الحصول عليه. ولقد حاولت إعطاء الاثنين معاً. ويوجد في آخر الكتاب ثبت كامل بالمراجع.

إن جميع الكتب الجامعية هي بطريقة أو أخرى متعددة المؤلفين. لقد أمضيت إحدى وثلاثين سنة في دراسة "العلاقات الدولية"، وقمت بتدريس هذا الموضوع خلال ست وعشرين سنة. وهذا اقتضى تبادل الأفكار مع العديد من المعلمين والزملاء والطلاب، بحيث إني أجد من الصعب تحديد أين يبدأ تفكيري الخاص وأين ينتهي. فمن المتعذّر إيراد جميع الأشخاص الذين تأثرت بآرائهم المتعلقة بنظرية "العلاقات الدولية" عبر السنين. وإذا كنت أخص بالذكر المجموعة المتنوعة المتمثلة بمايكل بانكس وجيمس مايول وجون غروم وسوزان سترينج وستيف سميث فإني لا أقصد أن أقلّل من تقديري لكثيرين غيرهم.

لقد وردتني ملاحظات مفيدة جداً بشأن هذا الكتاب من عدد من قراء مجهولي الهُوية. ولقد ساعدني غراهام سميث على تجنب أخطاء سخيفة بشأن البيئة، لكنه لا يزال يختلف معي حول الموضوع. وقد ساعدت سوزان ستيفنسون على إعداد الفهرست. والأهم هو أني استفدت من الملاحظات المستفيضة من اثنين من الجيل الأصغر من منظري "العلاقات الدولية" في بريطانيا اليوم. فقد قرأت مولي كوتشران من جامعة بريستول الجزء الأول والجزء الثاني وقدمت مساعدة قيمة في إيضاح عدد من النقاط المتصلة بعرض الموضوع. كما أن تيم دون من جامعة ويلز في ابرستويث قرأ الكتاب بأكمله وأدخل تحسينات على المناقشة وأرغمني، بشكل خاص، على إعادة كتابة الفصل الثاني عشر. ولا بد من الإقرار بأن الأخطاء الباقية سواء من حيث الموضوع أو التفسير هي أخطائي.

وأتوجّه بالشكر إلى الزملاء في جامعتي كنت وساوثهامبتون وإلى ستيفن كيندي وإلى ما يقارب من ١٥٠٠ من الطلاب الذين حضروا (أو تغيبوا عن) محاضراتي عبر السنين، والذين كانوا يومئون برؤوسهم موافقين أو يحملقون عبر النافذة أو يبدو عليهم الارتباك أو يضحكون – وحتى في المواضع المناسبة في بعض الأحيان – مما كان يسبب لي المتعة ويبقيني على رأس عملي.

ساوثهامبتون **كريس براون**

الجــزء الأول

مقدمــــة

الفصل الأول : تعاريف ووجهات نظر: النظرية والممارسة

Definitions and Perspectives: Theory and Practice

تعريف العلاقات الدولية Defining International Relations

هذا الكتاب مدخل لموضوع "العلاقات الدولية". فالعلاقات الدولية حين تكتب بحرفين كبيرين International Relations هي دراسة العلاقات الدولية "international relations". وقد أصبح استعمال الحروف الكبيرة (upper case) والحروف الصغيرة (lower case) تقليداً متعارفاً عليه، وسوف يستخدم في هذا الكتاب. ولكن ما هي "العلاقات الدولية" (international relations)؟ إذا استعرضنا هذا الموضوع فإننا نجد عدداً من التعاريف المختلفة. فالبعض يرى أن العلاقات الدولية تعني العلاقات الدبلوماسية – الاستراتيجية للدول وأن التركيز الذي يميز "العلاقات الدولية" هو على قضايا الحرب والسلم، والصراع والتعاون. ويرى آخرون أن العلاقات الدولية هي العمليات التي تجري عبر الحدود من جميع الأنواع، السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأن " العلاقات الدولية " قد تدرس المفاوضات التجارية أو عمل المؤسسات من غير الدول مثل منظّمة العفو الدولية، مثلما تدرس محادثات السلام التقليدية أو أعمال الأمم المتحدة. والبعض يركّز على المجتمع العالمي والعولمة، ويدرس، على سبيل المثال، الاتصالات العالمية والنقل والأنظمة المالية وكذلك شركات الأعمال العالمية. ومن الواضح أن هذه المفاهيم تنطوي على مشابهات من أسرة واحدة ولكن لكلّ منها، مع ذلك، سمات جد مميزة. وسيكون للتعريف الذي نعتمده عواقب حقيقية، وبالتالي فإنه سيكون أكثر من مجرد مسألة ملاءمة.

تكمن المشكلة الرئيسية في أن "العلاقات الدولية" ليس لها وجود أساسي في العالم الحقيقي من النوع الذي يمكن أن يحدد معرفة من المعارف الأكاديمية. ويوجد بدلاً من ذلك تفاعل متواصل بين "العالم الحقيقي" وعالم المعرفة. وهذا الأخير يتشكل، بالطبع، من الأول. لكن هذا ليس مجرد علاقة وحيدة الاتجاه. فكيفية فهمنا للعالم تعتمد جزئياً على كيفية تعريفنا للعالم. وبما أنه من المحتمل دائماً أن يكون أي تعريف نعتمده موضع جدل فإن ذلك يمثل مشكلة لا يمكن تجاهلها. وبعض الصعوبات التي نواجهها هنا تنطبق أيضاً على العلوم الاجتماعية في مجموعها، في حين أن بعض المشاكل الأخرى تختص بها "العلاقات الدولية". المناقشات لا تكون على الأغلب سهلة الفهم، لكن الطالب الذي يفهم طبيعة المشكلة هنا سيكون قد قطع شوطاً

بعيداً نحو فهم كيفية عمل العلوم الاجتماعية والسبب الذي يجعل نظرية "العلاقات الدولية" موضوعاً للدراسة يتّصف بالتعقيد والصعوبة ولكنه في خاتمة المطاف مجز لمن يدرسه.

تتميز العلوم الاجتماعية، بصفة عامة، بأن موضوعها لا يفسّر ذاته تلقائياً كما هو الحال غالباً في العلوم الطبيعية. ونسوق مثالاً قد يلقي الضوء على ذلك. لنأخذ كتاباً جامعياً عنوانه Introductory Myrmecology (المدخل إلى علم النمل). فنجد في الصفحة الأولى منه تعريفاً لكلمة Myrmecology على أنها دراسة النمل، وهذا لا يسبّب مشكلة، لأننا نعرف ما هي "النملة". فالمنهج المتبع في التصنيف، والذي يغطي فئة "النمل" مفهوم تماماً ومقبول بشكل أو بآخر من قبل أهل الاختصاص. فإذا حاول أحدهم توسعة نطاق تلك الفئة بطريقة جذرية فلن تحمل محاولته على محمل الجد، حيث إنه يوجد إجماع علمي حول هذا الموضوع. فالنمل لا يسمي نفسه. والعلماء هم الذين يحددون أوصاف "النمل". ولكن بما أن جميع من يعتد برأيهم متفقون في هذا الشأن فلا حاجة إلى أن نقلق بشأن نسيان ذلك. بل بوسعنا، في الواقع، اعتبار أن تعريف النمل مصدره من النمل ذاته. وعلى النقيض من ذلك، تكاد لا توجد مجالات في العلوم الاجتماعية يمكن فيها الاعتماد على هذا النوع من الإجماع في تعريف مجال من المجالات. ولعلّ أقرب ما يكون إلى الموضوع هو علم الاقتصاد، حيث يتّفق معظم علماء الاقتصاد على الأسس التي تحدد ماهية "الاقتصاد" وبالتالي تحدد ما يدرسه علمهم في الواقع - على أنه تجدر الملاحظة بأنه حتى في هذا العلم من العلوم الاجتماعية الذي يؤكّد زعمه بقوة على أنه علم "حقيقي"، يوجد عدد من المخالفين الذين يريدون تحديد موضوعهم بطريقة أخرى تختلف عن تلك التي أقرتها الأكثرية. فهؤلاء المخالفون – منهم على سبيل المثال "علماء الاقتصاد السياسي"، أو "علماء الاقتصاد الماركسيون" – يهمشون بسهولة من جانب الأكثرية، لكن بقاءهم مستمر وهم يواصلون طرح قضيتهم بطريقة لا يسع من يحاول الاعتراض على تعريف النملة مجاراتهم فيها.

وفي حالة الغالبية العظمى من العلوم الاجتماعية الأخرى، فإنه لا يوجد حتى ذلك المستوى غير الكامل من الإجماع الذي توصل إليه علماء الاقتصاد. فعلى سبيل المثال، يدور خلاف شديد في علم السياسة حول طبيعة السياسة [politics]. فهل تقترن "السياسة" بالحكومة والدولة فقط؟ فكثيراً ما نتحدث عن سياسة الجامعة أو سياسة الطلاب – فهل هذا امتداد مبرر لمفهوم السياسة؟ وماذا عن سياسة الأسرة؟ إن قسماً كبيراً من التفكير السياسي الغربي يرتكز

على التمييز بين الملك العام [public realm] والحياة الخاصة – لكن أنصار حركة المرأة وغيرهم يجادلون بأن "الشخصي هو السياسي". وهذه النقطة الأخيرة توضح سمة عامة من مشاكل التعريف في العلوم الاجتماعية – فهي ليست بريئة (موضوعية) من الناحية السياسية. فأنصار حركة المرأة ينتقدون التعاريف التقليدية للسياسة من حيث إن تأكيدها على الحياة العامة قد أخفى عن الأنظار الاضطهاد الذي كان يجري (ولا يزال يجري) خلف الأبواب المغلقة في المؤسسات الأبوية مثل الأسرة التقليدية، بما تنطوي عليه من عدم المساواة في السلطة وتقسيم العمل الذي ينطوي على غبن للمرأة. وهذا النوع من الانتقادات يؤكّد على ناحية أعم. فالتعاريف التقليدية في معظم العلوم الاجتماعية تميل إلى تفضيل وصف للعالم يعكس مصالح الذين يسيطرون ضمن مجال معين. فلا توجد طرق حيادية سياسياً لوصف (علم) "السياسة" أو (علم) "الاقتصاد" – وإن كان هذا لا يعني أنه لا يمكننا الاتفاق فيما بيننا على استعمال تعريف معين للمناسبة والملاءمة.

ماذا نستنتج من ذلك بشأن كيفية المضي في تعريف العلاقات الدولية/ "العلاقات الدولية"؟ هاهنا يبرز شيئان. أولاً، يجب أن نسلّم بأنه إذا استطعنا إيجاد تعريف فإنه سيكون مسألة اصطلاح. فهنا لا يوجد ما هو معادل للنملة الحقيقية – فالعلاقات الدولية لا تعرف "العلاقات الدولية"، بل إن العلماء وأهل الاختصاص هم الذين يقدمون التعريف. ثانياً، مع أنه من المنطق أن نبدأ بالتعريف الاصطلاحي التقليدي للموضوع، فإننا يجب أن ندرك بأن هذا التعريف لا بد أن يتضمن وصفاً معيناً للموضوع – وأنه من غير المحتمل أن تكون الطريقة التي يتم بها ذلك حيادية من الناحية السياسية. بل إن ما يمكن توقعه هو تعريف للموضوع يكون في واقع الأمر، ربّما لا شعورياً، متحيزاً ومثيراً للخلاف على الرغم من ادعائه بأنه موضوعي – أي يبين حقيقة الأشياء – وينجم عن ذلك أننا بعد أن نكون قد بدأنا بالوصف الاصطلاحي فإنه يتعين علينا فحص جدول أعماله الخفي قبل الانتقال إلى تعاريف بديلة ستكون لها، بالطبع، جداول أعمالها الخفية.

إن مما لاشك فيه أن التعريف الاصطلاحي للموضوع هو ذلك الذي أوردناه في مطلع الفقرة الأولى من هذا الفصل، أي أن "العلاقات الدولية" هي دراسة علاقات الدول، وأن تلك العلاقات تفهم بالدرجة الأولى من منطلقات دبلوماسية وعسكرية واستراتيجية – وهذه بالتأكيد هي الطريقة التي عرف بها الموضوع الدبلوماسيون والمؤرخون ومعظم العلماء المهتمين

بدراسة "العلاقات الدولية". فالوحدة ذات الصلة بالموضوع هي الدولة وليست الأمة. فمعظم الدول اليوم قد تطمح في واقع الأمر إلى أن تكون دول الأمة [nation-states] ولكن امتلاك وضعية الدولة [statehood] وليس وضعية الأمة [nationhood] هو الشيء المركزي – بل إن مصطلح (علاقات) "بين الدول" أكثر دقة من (العلاقات) "الدولية" لولا أن هذا المصطلح يطلق في الولايات المتحدة الأمريكية على العلاقات بين، على سبيل المثال، كاليفورنيا وأريزونا. وهكذا فإن الوصف الاصطلاحي للعلاقات الدولية ينطبق على نحو أسهل على المملكة المتحدة منه على اسكتلندا، أو على كندا منه على كويبيك، على الرغم من أن اسكتلندا وكويبيك تمثلان "أمتين" بشكل واضح أكثر من المملكة المتحدة أو كندا. فالسمة المميزة للدولة هي السيادة [sovereignty]. وهذا مصطلح صعب، لكن جذوره تتمثل بفكرة الحكم الذاتي (الاستقلال) القانوني. فالدول ذات السيادة هي ذات سيادة، لأنه لا توجد هيئة أعلى تتمتّع بحق إصدار أوامر لها. ولبعض الدول في واقع الأمر القدرة على التأثير في سلوك الدول الأخرى. لكن هذا التأثير هو مسألة قوة وليس مسألة سلطة (انظر الفصل الخامس أدناه).

وبعبارة أخرى فإن الوصف الاصطلاحي للعلاقات الدولية يؤكّد على أن العلاقة بين الدول هي علاقة فوضى [anarchy]. وليس المقصود بكلمة "anarchy" بالضرورة، في هذا السياق، الخروج عن القانون والفوضى: بل المقصود هو عدم وجود نظام رسمي للحكومة.

فلا يوجد في العلاقات الدولية مركز رسمي يتمتع بسلطة صنع القرار مثلما هو الحال، من حيث المبدأ على الأقل، ضمن الدولة. وهذا هو السبب الذي يتم من أجله التأكيد تقليدياً على الدبلوماسية والاستراتيجية، مع أن عبارة "السياسة الدولية" تستعمل غالباً بشكل فضفاض في هذا السياق. فالعلاقات الدولية ليست سياسية في واقع الأمر، وذلك لأن السياسة، حسب الوصف التقليدي، تتصل بالسلطة والحكومة، ولا توجد سلطة دولية بالمعنى الاصطلاحي للكلمة. فبدلاً من السعي للتأثير في الحكومة في أن تتصرف نيابة عن المساهمين في العلاقات الدولية فإنهم مضطرون إلى رعاية مصالحهم الخاصة ومتابعتها من خلال استخدام مواردهم الخاصة – فنحن نعيش، كما يقال، في نظام المساعدة الذاتية. وبما أن النظام هو نظام مساعدة ذاتية، فإن الأمن [security] هو الشغل الشاغل للدول والدبلوماسية، المتمثلة بممارسة التأثير، في سياق يكون استعمال القوة فيه أمراً محتملاً، على الأقلّ الأغلب. إن احتمال ممارسة القوة هو الذي يجعل الدولة – التي تمتلك في واقع الأمر القوة المسلّحة وتتصرف بها – الفاعل الدولي الأساسي.

أما الهيئات الأخرى فتأتي في المقام الثاني بالنسبة للدولة، كما أن آلاف الأنشطة الأخرى التي تجري عبر حدود الدول، من اقتصادية واجتماعية وثقافية وغيرها، هي ثانوية بدورها بالنسبة لعلاقات الدول الدبلوماسية – الاستراتيجية.

ما هو العيب في هذا التعريف المتمحور على الدولة؟ إذا وضع ضمن سياق فإنه لا يوجد فيه عيب يذكر. فيوجد في واقع الأمر عالم يعمل بهذه الطريقة، يكون فيه الدبلوماسيون والجنود الفاعلين الأساسيين، ويوجد أجزاء من العالم، حيث يكون من مجانبة الحكمة إلى حد كبير استمرار عدم وعي قضايا الأمن – على سبيل المثال، في "قوس الصراع" في الشرق الأوسط. وعلاوة على ذلك، من اللافت أنه حتى تلك الدول التي تشعر بأقصى درجات الأمن قد تجد نفسها فجأة متورطة في صراع عسكري لأسباب لم يكن بالإمكان توقعها مسبقاً. فقليلون هم الذين كان بوسعهم التنبؤ في يناير ١٩٨٢ بأن تندلع الحرب بين بريطانيا والأرجنتين حول جزر الفولكلند/ الملفين في وقت لاحق من تلك السنة، أو ف ي يناير ١٩٩٠، بأن يؤدي اجتياح العراق للكويت إلى حرب رئيسية في الخليج عام ١٩٩٠ لكن من طبيعة النظام الدولي أن يطالعنا بهذا النوع من المفاجآت.

لهذا فإن العنف المادي والصراع المباشر غير قريبين على الإطلاق من أن يكونا بالأمر المركزي في العلاقات الدولية كما يوحي بذلك الوصف التقليدي للموضوع. فمعظم البلدان، في معظم الأوقات، تعيش بسلام مع جيرانها ومع العالم في مجموعه. فالعمليات تجري عبر الحدود – تحركات الناس والبضائع والمال والمعلومات والأفكار – بطريقة سلمية روتينية. فنحن نعتبر أنه من المسلّم به أن خطاباً يودع في البريد في بريطانيا أو أستراليا، ويكون مرسلاً إلى البرازيل أو الولايات المتحدة أو جنوب أفريقيا سيصل إلى الأماكن المرسل إليها. وبإمكاننا من خلال البريد الالكتروني أو الفاكس طلب كتاب أو اسطوانة مدمجة من بلد آخر ونحن واثقون من أن بطاقات الاعتماد التي نحملها سوف تكون مقبولة. ونظرة عابرة لأقرب مطبخ أو خزانة ثياب أو رف هاي فاي ستكشف لنا عن وجود بضائع من جميع أنحاء العالم. ونحن نخطط لإجازاتنا في الخارج من دون أكثر من مجرد فكرة عابرة عن الإجراءات عبر الحدود. وإن ما يلفت النظر حقاً هو أننا لم نعد نجد ذلك لافتاً للنظر – على الأقلّ ضمن بلدان العالم الصناعي المتقدم. وتبدو هذه التطورات إيجابية جداً، على الأقلّ من حيث الظاهر. لكن ثمة أشياء أخرى تحدث اليوم عبر الحدود، وهي مما لا نرحب به، مثل مشاكل التلوث وفساد البيئة وانحلالها

والمخدرات وتجارة الأسلحة وغير ذلك من أشكال الجريمة الدولية – فهذه العوامل تمثّل أخطاراً تتهدد أمتنا، وإن كان ليس بطريقة الحرب والصراع نفسيهما اللذين ينطويان على العنف.

ما هو الأثر المترتّب من جراء هذا على وصف موضوع "العلاقات الدولية"؟ ثمة احتمالات متعددة هنا. فقد نقرر أن نظلّ ملتزمين بوجهة نظر للموضوع متمحورة على الدولة ولكن على أن نتخلى عن، أو نضعف، الافتراض بأن السياسة الخارجية للدولة تسيطر عليها مسائل الأمن (المادي). فمن هذا المنطلق تظلّ الدول الفاعل المركزي في العلاقات الدولية. فهي تسيطر، أو على الأقلّ تحاول أن تسيطر، على الحدود التي تتم عبرها المعاملات التجارية، وتدعي، وتنجح في ذلك الادعاء في بعض الأحيان، بأنها تنظم الأنشطة الدولية لمواطنيها. فتصدر جوازات السفر والتأشيرات وتبرم المعاهدات بعضها مع بعض بغية إدارة التدفقات التجارية ومسائل حقوق المؤلف والجريمة وإقامة مؤسّسات دولية على أمل السيطرة على التمويل العالمي أو منع الكوارث البيئية.

والخلاصة أن الدبلوماسية الوطنية تسير إلى حد كبير مثلما هو الحال في النموذج التقليدي ولكن دون الافتراض بأن القوة والعنف هما من اهتماماتها المركزية.

وفي معظم الأحيان يكون "فن إدارة شؤون الدولة الاقتصادية" هاما مثل أهمية الاهتمامات التقليدية بإدارة السياسة الخارجية – حتى لو تم ذلك من قبل الوزارة المسؤولة عن التجارة أو الأمور المالية وليس الشؤون الخارجية.

لقد تضمنت الفقرة السابقة عدداً من التحفظات وذلك للإشارة إلى وجود مشكلة في هذه النظرة للعلاقات الدولية. فالدول تحاول بالفعل القيام بجميع هذه الأشياء، لكنها لا تنجح في ذلك على الأغلب. فعدد أكبر بكثير مما ينبغي من هذه الأنشطة التي تتم عبر الحدود هو بأيدي المؤسسات الخاصة مثل الشركات الدولية، أو أنها تجري في مناطق حيث يصعب جداً على الدول التصرف بشكل فعّال، مثل أسواق رأس المال الدولية. وتكون الموارد التي يملكها الفاعلون من غير الدول – المنظمات غير الحكومية – أكثر من موارد على الأقلّ بعض الدول التي تحاول تنظيمها. ثم إن المؤسسات التي تقيمها الدول لتساعدها على إدارة هذا العالم ذي الترابط المعقّد تميل إلى تطوير حياة خاصة بها، بحيث إن هيئات مثل صندوق النقد الدولي ينتهي بها الأمر إلى أن تتفلت من سيطرة حتى أقوى الدول التي أنشأتها في الأصل. وكثيراً ما تكون الدول مضطّرة للاضطلاع بشكل من أشكال الدبلوماسية مع هؤلاء الفاعلين، فتعتبر أنهم

لاعبون حقيقيون في اللعبة وليسوا مجرد أدوات أو جزءاً من الرهان الذي تنطوي عليه اللعبة. ولهذا السبب، يرى كثير من الكتاب أن مصطلح "العلاقات المتخطّية للحدود الوطنية" هو أفضل وصف للعلاقات الدولية هذه الأيام – أي أن تركيز هذا النوع من المعرفة يجب أن يكون على المعاملات عبر الحدود بصفة عامة، والطرق التي يجري من خلالها الاتصال والتعامل بين الدول والفاعلين من غير الدول. وقد تكون الدول ما زالت، في كثير من الأوقات، هي الفاعل المسيطر، غير أن هذا الحكم الصادر انطلاقاً من هذا التعريف حكم براغماتي وليس مسألة مبدأ، وهي، على أي حال، يجب أن تدرك دائماً أنه، في كثير من القضايا، يوجد لاعبون آخرون في اللعبة. إن العلاقات الدولية مسألة معقّدة وحساسة تجاه المواضيع التي يكون فيها الترابط بين الدول والمجتمعات سمة لافتة مثلما هو الحال بالنسبة لاستقلالها.

بالنسبة لدبلوماسي من تسعينيات القرن العشرين كانت العلاقات المتخطّية للحدود الوطنية ستبدو نظرة للعالم شديدة التطرف. لكنها تقوم بشكل قاطع وقوي على أكتاف المفهوم الأقدم والتقليدي لهذا الفرع من فروع المعرفة، انطلاقاً من أن بين المجتمعات الوطنية المنفصلة من الصلات والعلاقات مثلما كان عليه الحال دائماً، ولكن ذلك يشمل نطاقاً أوسع من القضايا. وثمة نظرات أخرى للعلاقات الدولية هي في الحقيقة أكثر تطرفاً في ما تنطوي عليه من آثار. فيصفها البعض وصفاً - كثيراً ما يسمى مقاربة "المجتمع العالمي" – ينطوي على محاولة النظر إلى شبكة العلاقات القائمة في العالم اليوم دون الافتراض بأن الدولة الإقليمية هي، بطريقة أو بأخرى، تقع من هذه العلاقات موقع المركز. وهكذا من الممكن إعطاء وصف أولي على الأقلّ لنظام الإنتاج العالمي، ونظام النقل العالمي، ونظام التعليم العالمي وهكذا، الذي يحدد وظيفياً – كمية الأشياء المنتجة، عدد الأشخاص والأشياء التي يتم نقلها وعدد وحدات المعلومات التي يتم تبادلها، دون الإشارة إلى نظام الدول على الإطلاق.

ويقول منظرو المجتمع العالمي: إن هذه طريقة جيدة للمضي في الموضوع، لأنه إذا انطلق المرء من المجتمعات الوطنية فإنه يصدر بذلك أحكاماً مسبقة على أهمية هذه الطريقة لفهم العالم. وإذا اعتبرت التقسيمات الوطنية أمراً مسلّماً به فعندئذ يصبح منظر البعد الدولي للحياة الاجتماعية وكأنه مصدر للمشاكل – فلعله يتعين علينا أن ننظر إلى الأشياء نظرة معكوسة. فلعل الدولة هي التي تسبب الصراعات في الأنظمة التي من شأنها بخلاف ذلك أن تعتني بنفسها بشكل مريح. فمقاربة "المجتمع العالمي" متفائلة في هذا الصدد. ويرى منظرو

العولمة [Globalization] رؤية مماثلة للتهميش المتزايد للدولة، لكنهم أقل تفاؤلاً، لأنهم يركزون على النشاط الاقتصادي والطرق التي عملت فيها القوى الاقتصادية على تهميش كلٍّ من الدولة وقدرات الأفراد على التأثير في حياتهم الخاصة.

عند كتابة هذا الكتاب (١٩٩٦) يقول رأي الأكثرية في "العلاقات الدولية" إنه مع أنه قد يكون منظور المجتمع العالمي ومنظور العولمة مفيدين، إلا أنهما يبالغان في تأكيد موقفهما. فسلطة الدولة وقدرتها على السيطرة على برامجها، هما من القوة بمكان، بحيث إنه لا يمكن ببساطة تهميشهما بهذه الطريقة. بل إن مقاربةً أكثر راديكالية في تناول "العلاقات الدولية" – تدعى أحياناً البنيوية [structuralism] أو تحليل المركز – الأطراف [centre-periphery analysis] تؤكد، على الأقل، تأكيداً أقوى على القوة من الأوصاف الاصطلاحية للموضوع، مع أنها تعرف القوة بطريقة مختلفة نوعاً ما. فالوصف البنيوي للعالم يؤكّد على نقطة سبقت الإشارة إليها أعلاه – وهي أن العلاقات الدولية في العالم الصناعي المتقدم قد تكون مختلفة نوعاً ما عن العلاقات الدولية في مجال الفقر والتنمية المتدنية في العالم. بل يوجد في العالم، حسب هذا المنظور، بنية عالمية /تسيطر فيها المصالح/ الطبقات المسيطرة الواقعة إلى حد كبير – ولكن ليس كلياً – في العالم الصناعي المتقدم، على بقية العالم وتستغلّه، مستخدمة لتحقيق هذا الغرض وسائل اقتصادية وسياسية وعسكرية. فمن وجهة النظر الماركسية الجديدة هذه، لدينا، بدلاً من عالم من الدول والمجتمعات الوطنية، نظام عالمي مقسّم إلى طبقات تسيطر فيه طبقة على طبقة، على المسرح العالمي.

فمن وجهة نظر الماركسي الجديد يعد التقسيم الاصطلاحي للعالم إلى مجتمعات وطنية نتاجاً لنوع من الوعي المزيف الذي يقود الأفراد الذين يكونون هذه المجتمعات المنفصلة كما يزعمون إلى النظر إلى أنفسهم على أن لديهم مصالح مشتركة في ذلك، على نقيض مصالحهم الحقيقية التي تعكس مراكزهم الطبقية. ومع أن هذه النظرة إلى العالم آخذة في الأفول إلى حد ما في السنوات العشر الأخيرة – هي ومعظم النسخ المتنوعة من الماركسية – فإنه لا يزال يوجد لها أنصار ولا سيما، وهذا لا يدعو إلى العجب، في المناطق الأكثر فقراً في العالم الغارقة في الأزمات.

يجب أن يكون قد اتضح الآن سبب كون تعريف "العلاقات الدولية" مسألة عويصة ولماذا لم يتم اعتماد تعريف بسيط على نطاق واسع. يعكس كل من المواقف التي نوقشت أعلاه فهماً

جزئياً للعالم. وإذا كان لأي من المواقف أن يولد تعريفاً للموضوع فإن من شأنه أن يوضع في مكان مميز لم يستحقه. فإذا تم، على سبيل المثال، اعتماد تعريف تقليدي لـــ " العلاقات الدولية " بوصفها دراسة الدول والأمن والحرب، فعندئذ يتم تهميش "العلاقات المتخطية للحدود الوطنية" و"المجتمع العالمي"، والذين يريدون التركيز على هذه المقاربات يوضعون في موقف الذين لا يرغبون في التصدي للبرنامج الحقيقي. ومع ذلك فإن مسألة ما هو البرنامج الحقيقي هي بالضبط ما لم يتم التصدي له. وانطلاقاً من المبدأ القائل إنه لا بد من وجود مبدأ مقيد ما، إذا كان لنا أن ندرس أي شيء على الإطلاق، فقد نوافق على أن "العلاقات الدولية" هي دراسة العمليات عبر الحدود بصفة عامة، وبذلك نترك موضوع طبيعة هذه المعاملات مفتوحاً. ولكن حتى هذا لن يفي بالغرض في واقع الأمر، حيث إنه يفترض أهمية الحدود السياسية، وهو ما ينكره منظرو المجتمع العالمي. فالتعريف، ببساطة، غير ممكن حتى الآن – فالبقية المتبقية من هذا الكتاب برمتها هي بمعنى ما تعريف مطول للعلاقات الدولية. على أنه قبل أن يكون بوسعنا تناول هذه المسائل لا بد لنا قبل ذلك من التصدي لقضية خلافية أخرى، ألا وهي طبيعة "النظرية" في " العلاقات الدولية ".

وجهات النظر والنظريات Perspectives and Theories

هذه مقدمة "نظرية" لـــ " العلاقات الدولية ". وقد رأينا آنفاً الصعوبة التي ينطوي عليها تعريف ذلك المصطلح – فهل سنكون أكثر حظاً بالنسبة لـــ "النظرية"؟ كما هو الحال دائماً توجد تعاريف بسيطة ومعقّدة للنظرية، ولكن البساطة هي الأفضل في هذا السياق. وذلك على نقيض ما يتعلّق بالعلاقات الدولية، حيث تكون البساطة مضلّلةً. فالنظرية، بأفضل معانيها، هي الفكر التأملي. فنحن نخوض في التنظير حين نفكر بعمق وبشكل مجرد حول شيء ما. فلمَ نفعل ذلك؟ لمجرد أننا نجد أنفسنا في بعض الأحيان نطرح أسئلة نكون غير قادرين على الإجابة عنها من دون إمعان الفكر، من دون تفكير مجرد. وفي بعض الأحيان تدور الأسئلة التي نطرحها حول كيفية عمل الأشياء أو لماذا تحدث الأشياء. وفي بعض الأحيان يكون السؤال عما يجب علينا أن نفعل، أما بمعنى ما هو التصرف الذي يساعد على تحقيق نوع معين من النتيجة، أو بمعنى ما هو التصرف الذي يعد صحيحاً من الناحية الأخلاقية. وأحياناً يكون السؤال عما يعنيه شيء ما أو غيره، وكيف ينبغي تفسيره. فهاهنا نجدنا أمام أنواع مختلفة من النظرية، لكن الفكرة

الأساسية هي ذاتها – فنحن نتحول إلى النظرية حين يكون الجواب عن سؤال مهم لنا غير واضح لسبب أو لآخر. وبالطبع في بعض الأحيان حين يكون الجواب واضحاً في الظاهر فإنه قد يكون خطأً، لكننا لا ندرك ذلك إلى أن يطرأ شيء يلفت انتباهنا إلى احتمال أن يكون قد حدث خطأ ما.

في معظم الأحيان تكون الأشياء واضحة بالفعل – أو على الأقلّ يكون من المناسب لنا أن نعتبر أنها واضحة. ويوجد العديد من الأسئلة التي لا نحاول الإجابة عنها نظرياً – مع أنه بإمكاننا فعل ذلك من حيث المبدأ – لأننا نعتبر الجواب بديهياً وأن الحياة أقصر من أن نمضي فيها وقتاً طويلاً في التفكير بعمق وبشكل مجرد بشأن الأشياء البديهية. فبدلاً من ذلك فإننا نقوم، وهذا هو المعقول، بالتركيز على أسئلة لا يكون الجواب عنها بديهياً، أو وذلك أفضل، تبدو أنها مناقضة للحدس في واقع الأمر. وعودة إلى مثال استخدم في مناقشة وجيزة لدور النظرية قامت بها سوزان سترينج (Susan Strange)، فإننا نميل إلى أن نضيع كثيراً من الوقت ونحن نسأل أنفسنا لمَ يهرب الناس من بناء يحترق؟ (Strange 1988:11). وإذا أردنا أن نخوض في هذا التّنظير فإن بإمكاننا القيام بذلك. فالتفسير النظري من شأنه أن يشير إلى ظواهر مثل أثر النار على النسج البشرية وأثر الدخان على الرئتين، ورغبة الناس في تفادي الألم والموت، وهكذا. والمسألة هي أن كل هذا بديهي جداً ولا داعي إلى أن نجعل منه قضية.

ومن جهة أخرى، إذا أردنا أن نفسّر السبب المحتمل لركض الناس إلى داخل بناء يحترق، فقد يكون من اللازم اللجوء إلى نوع من التنظير. وهنا أيضاً قد يكون الجواب في المتناول – قد يكونون أعضاء في فريق مكافحة الحريق المتعاقدين على القيام بمثل هذا النوع من الأشياء في بعض الظروف – أو قد لا يكون الأمر كذلك. فقد يكون الشخص الراكض إلى داخل المبنى فرداً من أفراد الشعب يحاول القيام بأعمال الإنقاذ. ففي مثل هذه الظروف قد نرغب بالتفكير بعمق بالظروف التي تحدو بشخص إلى أن يخاطر بحياته من أجل الآخرين – ونسأل أنفسنا عن مدى انتشار هذا النوع من الغيرية، سواء كان ذلك يتعلّق أو لا يتعلّق بالقرابة وهكذا.

ومن اللافت للنظر أنه حتى هذا المثال البسيط يمكن أن يولّد عدداً من مختلف أنواع النظرية – فالأمثلة قد تتضمن النظرية التأويلية، أو النظرية المعيارية أو النظرية التفسيرية. على أنه بدلاً من متابعة هذا المثال المصطنع، قد يكون من الأفضل الانتقال إلى مثال مركزي

بالنسبة للموضوع، مثال لسؤال صعب. تقول سترينج، وهي تبالغ قليلاً في طرح قضيتها، إنه مثال أساسي بالنسبة لموضوعنا، وهو: لماذا تحارب الدول بعضها بعضاً؟

لم يكن يوجد في القرن التاسع عشر الكثير من التنظير بشأن أسباب الحرب بصفة عامة – بالمقارنة مع التعليقات على حروب معينة – لأن معظم الناس يظنون أن أسباب الحرب، على الأقل في النظام الدولي لتلك الفترة، بديهية. فالدول تخوض الحرب من أجل الكسب، أو دفاعاً عن النفس بسبب تعرضها للهجوم من قبل دولة أخرى تتصرف على ذلك النحو من أجل الكسب. وكان أحد منطلقات النظام هو أن الحروب تبدؤها الدول التي تأمل بأن تكون المنتصرة وبأن تجني فوائد تزيد على الخسائر المحتمل تكبدها. وقد تكون الحرب في بعض الأحيان خياراً عقلانياً للدول، وخياراً مشروعاً أيضاً. لأن أكثرية المحامين الدوليين كانوا يعتقدون أن حق إعلان الحرب من دون موافقة خارجية متأصل في طبيعة السيادة. فالحروب هي ما كانت تفعله الدول، فتنجح في بعض الأحيان ولا تنجح في أحيان أخرى. والدليل الذاتي على هذا التفسير كان مدعوماً على ما يبدو بالسجل التاريخي لحروب القرن التاسع عشر – فقد خاض دبلوماسيون ناجحون مثل بسمارك وامبراطوريون مثل روديس [Rhodes] حروب غزو كان يبدو بالفعل أنها تحقق نتائج.

فإذا كان خوض الحرب يتم على أساس تحليل بسيط للتكلفة والفائدة، فينجم عن ذلك انه إذا ارتفعت التكاليف المحتملة بشكل لا يتناسب مع المنافع المتوقعة فعندها يجب أن تقل الحروب – بل يجب ألاّ تندلع الحروب على الإطلاق إذا ارتفعت التكاليف ارتفاعاً شاهقاً في حينبقيت المنافع ثابتة أو إذا انخفضت في الواقع.

ففي السنوات الأولى من هذا القرن العشرين، أخذ يطرأ مثل هذا التّحول على ما يبدو. فقد وجدت المجتمعات الصناعية الحديثة أن منافع الحرب تبدو تافهة بالمقارنة مع التكاليف التي من شأنها أن تترتّب عليها - الموت والدمار على نطاق واسع من جراء الأسلحة الحديثة، وانهيار اقتصاد عالمي مترابط، وعدم استقرار واضطراب سياسيين. كل هذا شيء معروف في أوائل سنوات القرن وجاء وصف بليغ له في كتاب حقق أكبر رواج في وقته وعنوانه "الوهم الكبير" [The Great Illusion] لمؤلّفه نورمان اينجل [Norman Angell] (Angell 1909). فقد بدا واضحاً أن الحرب لم تعد مشروعاً مربحاً. ثم تعززت هذه الحقائق الاقتصادية

من جراء ازدياد القلق الأخلاقي من الفكرة التي مفادها أن للدول الحق في شن الحرب متى شاءت.

ثم جاء عام ١٩١٤ ودشّنت أعظم حرب شهدها النظام الأوروبي، منذ ثلاثمائة سنة، قرناً من الحروب. ولقد كان اينجل على حق بالطبع. فالحرب كانت تشكّل كارثة على الذين يخوضونها وعلى كثيرين غيرهم أيضاً. فقد قتل الملايين من دون فائدة، وسقطت أنظمة، وسادت الفوضى الاقتصادية وزرعت بذور حرب جديدة. فكيف يحدث شيء نتائجه العكسية بديهية ويمكن التنبؤ بها؟ هنا يبدأ تنظير القرن العشرين حول العلاقات الدولية. وبدا أنه يوجد خطأ ما في الجواب "البديهي" وشعر دارسو العلاقات الدولية الأوائل بالحاجة إلى التفكير بمزيد من العمق حول أسباب الحرب بغية الإجابة عن سؤال بدا سابقاً أنه لا يحتاج إلى الكثير من إمعان النظر. وقد وضعت نظريات عدة خلال القرن عن أسباب الحرب، وتراوحت بين دور المصالح الخاصة والصورة النفسية (السيكولوجية) لبلدان معينة أو لزعمائها. وفي نهاية الأمر قد يكون الأمر هو أن مثل هذا العمل يثبت في واقع الأمر "الرأي الصائب" الذي ساد في سنوات ١٩٠٠ وما بعدها، والذي أظهر، على سبيل المثال، أن الفريقين المتحاربين كانا يعتقدان أنهما يتصرفان من منطلق دفاعي وأنهما لم يتعمدا شن الحرب – لكن المسألة هي أن هذه نتيجة مبنية على شيء نظري (نسخة من "معضلة الأمن" [security dilemma] – انظر الفصل الخامس أدناه) وليس على المنطق السليم، حتى لو كان ذلك الشيء يؤكّد ذلك المنطق السليم.

ومتابعة لهذا المثال، يمكننا أن نرى أنواعاً مختلفة من النظرية، ظروفاً مختلفة متنوعة تحتاج إلى تأمل مجرد. فتوجد نظريات تفسيرية [explanatory] تحاول أن توضح سبب نشوب الحروب وفي أي ظروف، ونظريات معيارية [normative] أو توجيهية [prescriptive] تحاول أن تخبرنا عما يجب أن يكون عليه موقفنا من الحرب – ما إذا كان يتوجب علينا، على سبيل المثال، أن نتطوع للمشاركة في القتال أو أن نعترض عليه بوحي من ضمائرنا. وإلى هذا الزوج من النظريات يمكننا إضافة نظريات تؤول [interpret] الأحداث وتحاول إعطاء معنى لها – وهو ما كان يبدو أن مجزرة الحرب العالمية الأولى تقتضيه بشكل خاص. إن هذه الأنواع من النظريات مترابطة ومتداخلة من حيث المبدأ – فنحن لا يمكننا تفسير حدث ما دون أن نقوم بتأويله، وأن نتوجه إليه في الوقت نفسه – مع أنه قد يكون على الأغلب من المناسب لنا، من الناحية العملية، اعتماد الممارسة العملية، وهي تناول كل منهما على حدة.

وفضلاً عن وجود أنواع مختلفة من النظريات فإن لكل نوع منها نسخاً عدة – يبدو دائماً أنه توجد روايات مختلفة ومتنافسة لسبب حدوث شيء ما، أو لما يجب علينا فعله أو لما يعنيه هذا الشيء. ونادراً ما يوجد جواب واحد. فالمختصون الثقاة يختلفون فيما بينهم، وكل منهم يطرح أسباباً وجيهة من حيث الظاهر تبين سبب كون روايته صحيحة، لكن كلاً منهم يطرح مجموعة مختلفة من الأسباب الوجيهة. ويجد بعض دارسي "العلاقات الدولية" هذا نوعاً من الفضيحة، وذلك يعود إلى حد كبير إلى أنه يناقض ما يعتبره مجتمعنا أهم نموذج للنظرية، نموذج العلوم الطبيعية. ففي الفيزياء وعلم الحياة يكون لدى الطلاب كتب جامعية تنبئهم بما هو صحيح وما هو خطأ بشكل صريح بين.

ومن البديهي أنه توجد خلافات رئيسية ضمن هذه المواضيع، لكن هذه الخلافات تجري على مستوى عال جداً – فالكتب الجامعية تتضمن الإجماع السائد بين المؤهلين لأن يكون لديهم رأي. فالنظريات العتيقة البالية لا تدرس بكل بساطة، كما أن الخلافات المعقّدة تترك للاختصاصيين.

وكما رأينا، فحتى في مسألة أساسية مثل تعريف الموضوع، فإن هذا غير صحيح في موضوع "العلاقات الدولية". فأهل العلم يتنازعون أمرهم علناً بطريقة تبدو لا تليق بهم، فلا تموت أي فكرة حقاً – مع أن بعضها يقترب من النقطة التي يكون إحياؤها فيها مسألة صعبة.

هل يدعو هذا إلى القلق؟ هذا يعتمد جزئياً على سبب وجود هذا العدد الكبير من النظريات. فقد يكون سب وجود العديد من النظريات المتنافسة هو أنه ما من واحدة منها مرضية جداً في واقع الأمر. فبالنسبة للحرب، على سبيل المثال، ثمة نظريات تؤكد على السمات الشخصية للزعماء أو على الخصائص السياسية للنظام الحاكم، أو على السمة الفوضوية للنظام الدولي. فكل واحدة من هذه النظريات تفسر على ما يبدو بعض جوانب من الحرب دون غيرها. وقد نشعر بأننا في هذه الحالة لا نريد في واقع الأمر هذا العدد الكبير من النظريات، لكن لا يسعنا الاستغناء عن أي منها، لأننا غير متأكدين من أي هذه النظريات هي النظرية الصحيحة (إن وجدت). وبما أن أي تخفيض لعدد النظريات قد يحرمنا في واقع الأمر من الجواب الصحيح (على فرض أنه توجد نظرية واحدة صحيحة)، فلا بدّ لنا من التعامل معها كلها. فلا يسعنا القيام بكل بساطة باستئصال الجواب الخطأ، لأننا لا نعرف ما هو الجواب الخطأ.

لو كانت هذه هي الطريقة الوحيدة للنظر إلى تعددية النظريات والنظرات في "العلاقات الدولية"، لكان هذا الموضوع في وضع يرثى له. غير أنه تجدر الملاحظة أنه حتى انطلاقاً من هذا الوصف المتشائم للموضوع فإنه لا يعني أنه لا توجد قواعد للحديث أو أن أي حجّة هي مثل أختها. فلدى كل من النظريات المتنافسة المختلفة عن أسباب الحرب وصفها لما تتصف به الحجّة الجيدة. ومع أن عدد النظرات المتوفرة كثير إلا أنه ليس غير متناه. فبعض الحجج تكون سيئة. ثم إن تعدد النظريات لا يشمل الاحتمالات كافة، أو يبرر جميع المواقف.

على أنه، وعلى أي حال، من الممكن إسباغ لون آخر، أقل مدعاة للكآبة، على الوجود المتعدد للنظريات. فقد يكون الأمر بكل بساطة أن "العلاقات الدولية" ليست ذلك النوع من فروع المعرفة الأكاديمية التي نتوقع أو نرحب بأن يتوفر فيها الإجماع وتفتقر إلى الأوصاف المتنافسة للعالم. ففي المقام الأول، نحن نتعامل في "العلاقات الدولية"، كما هو الحال في فروع أخرى من علم السياسة، مع أفكار ومفاهيم هي "مثيرة للجدل بطبيعتها"، لأنه تترتب عليها آثار سياسية. وكما رأينا آنفاً، من الممكن في العلوم الطبيعية "اشتراط" تعريف، أي استخدام تعريف مقبول لأحد المفاهيم، لأنه يطرح مسبقاً وبشكل واضح. ولكن هذا أكثر صعوبة بكثير في السياسة – وقد يقول البعض إنه مستحيل. وكما رأينا، فحتى في محاولة اشتراط تعريف لموضوع فرع المعرفة فإن العلاقات الدولية نفسها تواجه صعوبات. فإذا حاولنا اشتراط تعريف لمفهوم أساسي مثل السلطة فإننا سنصادف مشاكل أكبر أيضاً. فقد نصف السلطة من الناحية العملية وفق الصياغة الشعبية، وهي: "إن لـــ (أ) سلطة على (ب) بمقدار ما يكون باستطاعة (أ) جعل (ب) يفعل ما يريد (أ) أن يفعله (ب)". وقد يكون ذلك مفيداً لبعض الأغراض، ولكننا سنكون عرضة للاعتراض بأن هذا لا يشمل، على سبيل المثال، السلطة البنيوية (الهيكلية) – أي: القدرة على صياغة القضايا، بحيث تكون النتائج مقيدة قبل أن تصل بالفعل إلى نقطة اتخاذ القرار. إن الأمر الحاسم هنا هو أن هذا ليس مجرد اعتراض فكري على هذا التعريف المشترط، بل هو اعتراض سياسي. فالناس أو الجامعات أو الطبقات التي لديها السلطة البنيوية في مجتمع ما قد يكونون مختلفين عن الناس أو الجماعات أو الطبقات التي لديها السلطة العلاقاتية المتوخاة نفسها في تعريفنا. فإذا عرفنا السلطة بهذه الطريقة فإن سلطة الجماعة السابقة سيتم تجاهلها (لما فيه فائدة كبيرة لها).

وهذه الحالة تؤيد التعددية في النظرية وتنطبق على "علم السياسة" بصفة عامة، لكن توجد أيضاً نقطة أخرى تنطبق بقوة خاصة على دراسة "العلاقات الدولية". إن أحد الأسباب الذي يجعل "العلاقات الدولية" ميداناً شيقاً للدراسة هو أنها تحاول وضع نظرية لتشمل أوسع نطاق متاح لنا – وليس مجرد نظرية للسياسة في بلد واحد أو قارة واحدة، بل نظرية للعلاقات العالمية. وهذا يعني أن أي نظرية للعلاقات الدولية جديرة بالاهتمام يجب أن يكون بوسعها التعامل مع ثقافات متعددة بهدف إعطاء وصف للعالم لا يكون متمحوراً حول الاثنية.

وما ينطوي عليه هذا من الناحية العملية هو القدرة على المحافظة على التعامل مع عدد من المفاهيم المتنافسة حول ماهية الأشياء. فيجب أن نفهم أن السياسة تبدو على الأغلب مختلفة جداً في الشرق الأوسط عما تبدو عليه في أوروبا الغربية أو في أمريكا اللاتينية. وحتى ضمن هذه الثقافات واسعة النطاق توجد فروق هامة تعيق الفهم.

قد يكون من المفيد إعطاء مثال لبيان هذه النقطة. فكما سنرى في الفصل التالي، إن إحدى الخبرات الدبلوماسية التكوينية للقرن العشرين هي الكوارث المتعاقبة التي حلّت بالنظام الدولي جراء التصاعد الذي أدى إلى اندلاع الحرب العالمية الثانية.

ولقد كان لهذه الكوارث في واقع الأمر من الأثر ما جعل (سياسة) "الاسترضاء" (appeasement)، حتى بعد ستين سنة، لا تزال كلمة شائنة، وأصبح الحكام الديكتاتوريون الجدد يقارنون بشكل روتيني بهتلر وموسوليني. فكيف نفسر هذه الكوارث؟ لقد لعب انعدام الكفاءة دوراً في الموضوع، لكن من الواضح أيضاً أن أحد العوامل الرئيسية هو أن زعماء بريطانيا وفرنسا كانوا يظنون أن لزعماء العالم، بمن فيهم هتلر، النظرة للأمور نفسها، وهو ما لم يكن عليه الحال في واقع الأمر.

وأكثر مثال لافت للنظر على هذه الظاهرة هو في واقع الأمر وضع الاتحاد السوفياتي في عهد ستالين، ذلك، لأن استرضاء هتلر في هذه الحالة، وهو أمر كثيراً ما يُنسى، استمر مدة طويلة بعد أن أظهر اندلاع الحرب فشل هذه الاستراتيجية في الغرب. فلمَ كان ستالين يظن أن الاسترضاء سينجح بالنسبة له في حين أنه فشل بالنسبة لتشامبرلين؟

والجواب هو أن ستالين كان يعتقد، على ما يبدو أن ألمانيا الاشتراكية القومية دولة رأسمالية، وكان يعتقد، بوصفه من أنصار لينين المخلصين، أن سلوك الدول الرأسمالية تحكمه الحاجات المادية، ولا سيما، في ذلك الوقت، الحاجة إلى المواد الأولية من أجل مواصلة الحرب.

وهكذا فقد كان ستالين يتصرف من هذا المنطلق بين منتصف ١٩٣٩ ومنتصف ١٩٤١، إذ كان يسترضي هتلر من خلال مساعدته على مواصلة حربه ضد بريطانيا وفرنسا.

فقد كان يعتقد أن هذا منّ شأنه أن يمنع هتلر من مهاجمة الاتحاد السوفياتي. فبما أن هتلر كان يحصل على ما كان يريده فعلاً من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية من دون حرب، فإن خوض الحرب سيكون غير منطقي ولا سيما في سياق حرب لما تنته في الغرب. وكما ربّما اكتشف ٢٠ مليون مواطن سوفياتي، كانت هذه النظرة خاطئة. لقد كان منطق ستالين لا تشوبه شائبة، لكن هتلر كان يسير على قرع طبل آخر.

فقد كانت رؤية هتلر للمستقبل تشمل سهول أوراسيا الواسعة المأهولة بـــ "الآريين"، وهذا كان يعني أنه يجب القضاء على السلاف واليهود وغيرهم من غير المرغوب فيهم المزعومين الذين كانوا يعيشون هناك في ذلك الوقت – سواء بالقتل أو بالطرد إلى آسيا. كما أن هتلر كان يرغب في أن يحقق ذلك بنفسه. وبما أنه كان يعتقد، على ما يبدو(وكان محقاً في هذا الاعتقاد كما تبين) أنه مقدر له أن يموت وهو في سن مبكرة نسبياً، لذلك فإنه لم يكن مستعداً للانتظار حتى نهاية الحرب مع بريطانيا ليقوم باجتياح روسيا. ويبدو أن ستالين كان حقاً غير قادر على تصور أن يكون لدى هتلر هذا التلفيق الغريب والشرير للأفكار، حتى بعد بداية "عملية برباروسا" [Operation Barbarossa] – اجتياح ألمانيا للاتحاد السوفياتي – فقد أمر ستالين جنوده بألاّ يقاوموا، ظناً منه أن هذا لا يمكن أن يكون اجتياحاً حقيقياً، بل لا بد أن يكون "تحرشاً" (Weinberg 1984: 186-205).

يجب أن نكون حذرين من المبالغة في الاستنتاجات استناداً إلى هذا المثال المتطرف لسوء التقدير. لكن النقطة الأساسية هي أن نظرة ستالين النظرية للعالم قد جعلته يضل الطريق، لأنها كانت أحادية أكثر منها تعددية.

لقد كان يؤمن بالفكرة التي مفادها أنه يوجد دائماً جواب صحيح واحد واستراتيجية صحيحة واحدة. إن ما خذله هو عدم رغبته في إدراك أن تصورات أخرى للعالم قد تكون ذات قوة مماثلة في أذهان صانعي القرارات الآخرين. فمن الأهمية بمكان أن يحاول الذين يدرسون "العلاقات الدولية" تجنب أخطاء مماثلة – حتى لو كان الرهان، في حالتنا، أدنى بكثير – والطريقة لتجنب ذلك هي رفض التمسك بنظرة واحدة للعالم. فإذا أردنا أن نكون منظرين ناجحين في ميدان "العلاقات الدولية" فلا بد لنا من مقاومة النـــزعة إلى تعريف النجاح من

منطلق النماذج البسيطة، بل يجب أن نكون مستعدين للعيش مع مستويات عالية جداً من الغموض.

قد يبدو هذا لأول وهلة أمراً سلبياً نوعاً ما، مما يوحي بأنه من المحتمل أن تكون دراسة "العلاقات الدولية" عملية تقترن بالإحباط. غير أن الأمر على العكس من ذلك، فالحاجة إلى هذا النوع من الانفتاح على الغموض يعكس أهمية الموضوع وكون عنصر التشويق متأصلاً فيه، على حد سواء.

فكوننا مهتمين بدراسة العلاقات الدولية يجعلنا نتمتع بميزة كبرى من حيث اطلاعنا على شيء من أكثر التطورات إثارة في عصرنا، في "العالم الواقعي" وفي العلوم الاجتماعية، على حد سواء.

فنحن في موقف يمكننا فيه ملاحظة وفهم ما هو بالتأكيد أحد المواضيع الأساسية في القرن العشرين، وهو حل الصدام بين القوى الاجتماعية والاقتصادية العالمية، من جهة، والثقافات المحلية والولايات القضائية السياسية، من جهة أخرى. ستكون "العلاقات الدولية" أكثر من مجرد موضوع أكاديمي، بل إنها ستوفر واحدة من أكثر اللغات أهمية التي سوف تستعملها شعوب العالم بغية التوصل إلى فهم ما يجري حولها. ولكن، هنالك خطر احتمال إفقار هذه اللغة من جراء التسرع في إغلاق باب النقاش والتوصل إلى نتائج قبل الاوان، ومن جراء الالتزام المفرط بطريقة واحدة للنظر إلى العالم – ولا سيما إذا كان من المحتمل أن تكون تلك الطريقة هي طريقة البلدان الصناعية المتقدمة، طريقة الغرب الغني والقوي.

خـــاتمـــة

لقد استهدف هذا الفصل استبعاد الفكرة القائلة إنه يمكن دراسة نظرية "العلاقات الدولية" من خلال تعريف أولي مشترط، ثم القيام لاحقاً بعرض ما ينطوي عليه من آثار وفحصها فحصاً مفصلاً. وبدلاً من ذلك فإن العملية تكاد تكون، أو يجب أن تكون، عكس ذلك تماماً. إن ما تدعو الحاجة إليه هو اكتشاف عالم العلاقات الدولية من مختلف وجهات النظر وفحص كل واحدة منها فحصاً جاداً في أثناء قيامنا بذلك الفحص، وعلى أن نرفض السماح لأي وصف يهيكل الكل، ولا نعطي موقعاً متميزاً لأي نظرية أو لأي مجموعة من النظريات. فإذا كنا لا نزال، في خاتمة المطاف، مهتمين بالتعاريف، فإننا سنكون في وضع يمكننا فيه الإتيان بتعريف، فنتماهى من خلال ذلك مع نظرية أو نظام معينين. وقد نجد، بدلاً من ذلك، أن هذا النوع من التماهي غير مجد ونقاوم النـــزعة إلى الانخراط في أي جيش نظري معين. وفي أي الطريقتين، فإن هذا قرار يجب أن يأتي في نهاية دورة من الدراسة الفكرية وليس في بدايتها.

ومع ذلك، لا بد من البداية في مكان ما – وكما أنه لا توجد تعاريف بريئة (موضوعية)، كذلك لا توجد نقاط انطلاق بريئة. والطريقة المتبعة هنا هي البدء بتاريخ القرن العشرين قريب العهد من التنظير المتعلق بالعلاقات الدولية وبالنظريات التي دعمت هذا التاريخ. وقد يقال إن نقطة الانطلاق هذه يمكن أن تحابي تصوراً تقليدياً نوعاً ما للميدان، ولكن من الضروري، إذا أردنا طرح أفكار جديدة، أن يكون لدينا إدراك ما للتقليد الذي يعرف الجديد نفسه استناداً إليه. وعلى أي حال، فإن المقاربة هنا هي البدء بنظرات "المنطق السليم" التقليدية المتصلة بالعلاقات الدولية، كما تجلّت في "المناظرات الشهيرة" التي تميز بها هذا الفرع من فروع المعرفة منذ ثلاثينيات القرن العشرين.

مراجع أخرى للقراءة

يتضمن ثبت المراجع الرئيسي الوارد بعد الفصل الثاني عشر التفاصيل الكاملة للأعمال التي تم الاستشهاد بها. سوف تقدم الفصول المستقلة المخصصة للمراجع التي تتناول مختلف مفاهيم العلاقات الدولية المذكورة أعلاه بشكل مفصل في بقية هذا الكتاب. أما الآن فقد يكون من المفيد تحديد عدد قليل من المراجع التي تورد الاختلافات ذات الصلة بكل وضوح.

Richard Little and Michael Smith (eds), Perspectives on World Politics: A Reader (1991)

هو مجموعة جيدة من المقالات المرتبة حول المقاربات المتمحورة حول الدولة والطرق المتخطية للحدود القومية والطرق البنيوية. وقد تم تنظيم

Paul Viotti and Mark Kauppi, International Relations Theory (1993)

على الطريقة نفسها وحيث توجد اقتباسات موجزة ومستخلصة من كتّاب مرموقين فضلاً عن تعليقات واسعة النطاق. وتعد

Scott Burchill and Andrew Linklater (eds), Theories of International Relations (1996)

مجموعة ممتازة من المقالات المبتكرة عن كل من النظريات الرئيسية.

ومن بين الكتب الأمريكية الكبيرة يعد

Charles Kegley and Eugene Wittkopf, World Politics: Trends and Transformation (1995)

أكثرها حساسية للتعددية النظرية. ويقدم

William C. Olson and A.J.R. Groom, International Relations Then and Now (1992)

نظرة شاملة لتاريخ الموضوع. وعلى نقيض ذلك

Steve Smith, Ken Booth and Marysia Zalewski (eds), International Theory: Post-Positivist Perspectives (1996)

فهي مجموعة مجزية ولكن أكثر صعوبة من المقالات التي تستعرض نطاق المقاربات الرائجة في الميدان، وهي شيقة بشكل خاص في تناولها للقضايا المنهجية والابيسيمولوجية، كما هو الحال في

Booth and Smith, International Relations Theory Today (1994). John MacMillan and Andrew Linklater (eds), Boundaries in Question (1995)

وهي مجموعة متاحة على الطريقة نفسها. وتمثل

A.J.R. Groom and Margot Light (eds), Contemporary International Relations: A Guide to Theory (1994)

مجموعة من المقالات البيبلوغرافية عن مقاربات ومواضيع فرعية، وهي مفيدة جداً لمن يريد الاطلاع على نطاق هذا الفرع من فروع المعرفة اليوم. ومع أن
Llewellyn D. Howell (ed.), 'International Studies: the State of the Discipline' (1991/92)
بدأت تصبح قديمة فهي استعراض جيد آخر للميدان.

يوجد مدخل أساسي لفلسفة العلوم الطبيعية في
A.F. Chalmers, What Is This Thing Called Science? (1982) .

ويمكن تتبع المزيد من المناقشات المتقدمة حول "الأنظمة" و"برامج البحوث" – التي تمت بصلة وثيقة إلى العلوم الطبيعية – في المقالات المجموعة في
Imre Lakatos and Alan Musgrave (eds), Criticism and the Growth of Knowledge (1970).

ويعد
Martin Hollis, The Philosophy of the Social Sciences (1995)
مقدمة جيدة لموضوعه، لكن الذين يدرسون "العلاقات الدولية" يستفيدون من كتابه المعنون
Explaining and Understanding in International Relations (1991)
الذي اشترك في تأليفه مع ستيف سميث [Steve Smith]، وهو بلا شك أفضل استعراض للقضايا المنهجية والفلسفية في الميدان.

كثيراً ما يسمى الرأي القائل إن العلوم الاجتماعية يمكن دراستها بطريقة العلوم الطبيعية نفسها "المذهب الوضعي". ويميز الوضعيون بشكل دقيق بين النظرية "الوضعية" و"المعيارية" – وتوجد مقولة متميزة لهذا الموقف صادرة عن عالم الاقتصاد ميلتون فريدمان [Milton Friedman] في كتابه [Essays in Positive Economics] (مقالات في علم الاقتصاد الوضعي) (١٩٦٦). وقد أورد مرفين فروست [Mervin Frost] رداً حازماً على هذا التمييز في كتابه [Ethics in International Relations] (الأخلاق في العلاقات الدولية) (١٩٩٦)، ولا سيما في الفصل الثاني، في حين أن الموقف الأكثر عمومية وهو أن معظم المفاهيم في السياسة هي "موضع معارضة أساسية" طرحه ويليام كونولي [William Connolly] في مؤلفه المعنون [The Terms of Political Discourse] (شروط الخطاب السياسي). إن المقالات الواردة في Smith, Booth and Zalewski (1996) Booth and Smith (1994) [انظر أعلاه] هي في معظمها مناهضة

للوضعية في توجهها، وذلك على نقيض واضح للأرثوذكسية المتوجهة نحو الاختيار العقلاني الراهن الموضح في الفصل الثالث أدناه. ويبين

Michael Nicholson, Causes and Consequences in International Relations: A Conceptual Survey (1996)

أن الوضعيين الضليعين ليسوا كلهم واقعيين. ويعد

Chris Brown. International Relations Theory (1992a)

استعراضاً للنظريات الوضعية قريبة العهد للعلاقات الدولية، في

Mark Neufeld, The Restructuring of International Relations Theory (1995)

مقدمة موجزة جيدة للنظرية الدولية "النقدية". ويغطي

Jim George, Discourses of Global Politics: A Critical (Re) Introduction to International Relations (1994)

مقاربات "بعد الحديثة" المزعومة للميدان.

وأخيراً للاطلاع على مقاربة للنظرية والممارسة التي تختلف مع المقاربة المعتمدة هنا، انظر William Wallace, 'Truth and Power, Monks and Technocrats: Theory and Practice in International Relations' (1996).

الفصل الثاني : النظرية والعلاقات الدولية ١ : المناظرات السابقة

Theory and International Relations I: Past Debates

المناقشات الشهيرة The Great Debates

حيما تتعايش أنظمة سياسية مختلفة ذات قاعدة إقليمية في العالم الاجتماعي نفسه فلا بد من وجود شكل من أشكال العلاقات الدولية – مع أن هذا المصطلح لم يستحدث حتى نهاية القرن الثامن عشر (Bentham 1789/1960:426). ومن جهة أخرى، فإن الدراسة الأكاديمية لـــ "العلاقات الدولية" لم تكد تكون موجودة قبل الحرب العالمية الأولى. وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر حين بدأت العلوم الاجتماعية التي نعرفها اليوم تتمايز، حين انبثق "علم الاقتصاد" من الاقتصاد السياسي كميدان علمي مزعوم للدراسة، وحين أصبح ينظر إلى "علم السياسة" و"النظرية الاجتماعية" بوصفهما يتصديان لأجندات مختلفة – وهو موقف كان من شأنه أن يثير استغراب جان جاك روسو [Jean-Jacques Rousseau] وآدم سميث [Adam Smith] أو عمانوئيل كانط [Immanuel Kant] – فقد بقيت "العلاقات الدولية" غير محددة الهوية كمحور مستقل للدراسة. وبدلاً من ذلك، فإن ما نعتبره اليوم "علاقات دولية" كان يعتبر مجرد وجه لعدد من الفروع الأخرى للمعرفة – التاريخ والقانون الدولي وعلم الاقتصاد والنظرية السياسية. لكن هذا الفرع لم يظهر إلا بعد أن أقنعت مجزرة ١٩١٤-١٩١٨ عدداً من المفكرين ومحبي الخير من ذوي النفوذ أن الحاجة تدعو إلى طرق جديدة للتفكير بهذه المشاكل.

فقد رأوا أنه من الأمور الأساسية تنظير العلاقات الدولية. وقد اتخذ التقدم الذي أحرزته نظرية العلاقات الدولية نمطاً واضحاً منذ ١٩١٩ - وكان وجود نظرية تسيطر على الميدان من الأمور الدائمة تقريباً في أي وقت من الأوقات.

على أنه كانت تظهر في فترات دورية منتظمة تحديات لهذه النظرية المسيطرة. وأصبحت هذه التحديات تعرف باسم "المناظرات الشهيرة". ولقد وجدت منذ ١٩١٩ ثلاث "مناظرات شهيرة" – المناظرة حول الطوباوية [utopianism] والواقعية [realism] في أواخر ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين، والمناظرة حول الأسلوب [method] والجوهر [substance] في ستينيات وأوائل سبعينيات القرن العشرين، والمناظرة الثالثة حول الوضعية [positivism] ونقادها في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين. هذا الفصل يروي قصة أولى

تلك المناظرات. ويتناول الفصل التالي النظريات التي انبثقت عن المناقشة الثانية ويطرح المكونات الأساسية للمناظرة الثالثة.

المذهب الدولي الليبرالي وأصول هذا الفرع من فروع المعرفة

Liberal Internationalism and the Origins of the Discipline

لقد أوجد الدمار الذي حدث في ساحات القتال بين ١٩١٤ و١٩١٨ سلسلة من ردود الأفعال. وكان أول رد فعل لدى الكثيرين تحميل مسؤولية شخصية عن المجزرة – في بريطانيا وفرنسا تعرض القيصر إلى اللوم من جانب الكثيرين، وأصبح شعار "اشنقوا القيصر" صرخة شعبية، مع أنه لم تبذل أي محاولة جدية بعد الحرب للمطالبة به من منفاه في هولندا.

ولكن أصحاب الفكر سرعان ما استنتجوا، حتى أثناء الحرب، أن هذا كان رد فعل غير كاف على أسباب الحرب. ففي حين أن ألمانيا قد تتحمل قدراً من المسؤولية أكبر من بعض البلدان الأخرى، فقد كان في نظام العلاقات الدولية ما يجعله يتحمل شيئاً من المسؤولية. وأخذ مختلف المفكرين والسياسيين ومحبي الخير يفكرون بكيفية تغيير النظام لمنع التكرار. وكان معظمهم أمريكيين أو بريطانيين (وفي واقع الأمر فإن موضوع "العلاقات الدولية" يبقى حتى يومنا هذا إلى حد كبير من إنتاج العالم الناطق باللغة الإنجليزية وإن كان من المحتمل، لحسن الحظ، ألاّ يبقى الوضع على ما هو عليه أكثر من ذلك). لقد ساد مزاج في فرنسا وهو الانتقام من ألمانيا، في حين أن الثورة البلشفية في روسيا عام ١٩١٧ شكّلت تحدياً لصميم فكرة العلاقات الدولية – وسوف نتناول هذا التحدي لاحقاً في هذا الكتاب. وفي ألمانيا تم بلهفة تبني أفكار المفكرين البريطانيين والأمريكيين في ساعة هزيمتها، الأمر الذي أدى إلى زوال الوهم على نطاق واسع حين تحققت هذه الأفكار بشكل غير كامل في مؤتمر سلام فرساي عام ١٩١٩.

وكانت بريطانيا وأمريكا موطني الفكر الجديد، وذلك يعود جزئياً إلى أن هذين البلدين كانا أقل عرضة للدمار من غيرهما وبالتالي فقد كانا أكثر استعداداً للنظر إلى ما يتجاوز القضايا الفورية، ولكن أيضاً لأن الطبيعة الفوضوية للسياسة العالمية بدت تعيسة بشكل خاص لأولئك الذين نشأوا على التقاليد الليبرالية للقوتين الناطقتين باللغة الإنجليزية. فانطلاقاً من هذه النقطة الأخيرة يمكن تلخيص التفكير الجديد الذي حصل في بريطانيا وأمريكا بشكل ملائم بوصفه "النـزعة الدولية

الليبرالية" [liberal internationalism] – أي تكييف المبادئ السياسية الليبرالية مع إدارة النظام الدولي.

تم في بريطانيا تطوير أفكار النـــزعة الليبرالية من قبل الفابيين [Fabians] والليبراليين الراديكاليين عبر أمثال "اتحاد المراقبة الديمقراطية" [Union For Democratic Control]؛ ومع أنه كان يوجد بعض التعاطف مع هذه الأفكار لدى حكومة ذلك الزمن، إلا أن الخط العام لوزارة الخارجية كان الخط التقليدي. فوصفهم للخراب الذي حدث عام ١٩١٤ أكد فشل الدبلوماسية، ولا سيما بطء القوى العظمى في الدعوة إلى مؤتمر دولي حول مشاكل البلقان، بدلاً من التأكيد على فشل عام. على أنه إذا كانت النـــزعة الليبرالية غير رسمية إلى حد كبير، فقد تبنى هذه الأفكار في الولايات المتحدة الرئيس وودرو ويلسون [Woodrow Wilson] نفسه وضمنها في خطبة النقاط الأربع عشرة في يناير ١٩١٨، وفيها تم تحديد أهداف أمريكا الحربية. وقد قدمت النـــزعة الدولية الليبرالية تشخيصاً ذا قسمين للخراب الذي حلّ عام ١٩١٤ ووصفة مقابلة مكونة من قسمين لتجنب كوارث مماثلة في المستقبل.

كان العنصر الأول لهذا التشخيص والعلاج يتعلّق بالسياسة المحلية. فقد كان لدى الليبراليين اعتقاد راسخ بأن "الشعب" لا يريد الحرب. فالحرب تحدث لأن الشعب يقاد إليها من قبل العسكريين أو الحكام الفرديين، أو لأن الطموحات المشروعة لوضعية الأمة تقف في وجهها أنظمة امبريالية غير ديمقراطية متعددة الجنسيات.

والرد البديهي هنا هو تعزيز الأنظمة السياسية الديمقراطية [democratic political systems] أي أنظمة الحكم الليبرالية – الديمقراطية والدستورية ومبدأ تقرير المصير الوطني. والتفسير المنطقي هنا هو أنه إذا كانت جميع الأنظمة وطنية وليبرالية – ديمقراطية فإن الحرب لن تقع.

هذا الاعتقاد يفضي إلى المكون الثاني من النـــزعة الدولية الليبرالية، وهو نقدها للهياكل المؤسسية الدولية قبل ١٩١٤. وكانت الفرضية الأساسية هنا أن نظام العلاقات الدولية قبل ١٩١٤ قد قوض احتمالات السلام. فقد أفضت الدبلوماسية السرية إلى نظام تحالف ألزم الأمم بانتهاج سلوك لم تكن البرلمانات أو الجمعيات قد أقرته (من هنا عنوان اتحاد الرقابة الديمقراطية). فلم تكن توجد آلية لمنع الحرب عام ١٩١٤، سوى "ميزان القوى" – وهي فكرة اقترنت بسياسة غير منضبطة للقوة. والذي كان يعتبر ضرورياً هو وضع مبادئ جديدة للعلاقات

الدولية، مثل "مواثيق علنية يتم التوصل إليها بشكل علني"، ولكن، الأهم هو إنشاء هيكل مؤسسي جديد للعلاقات الدولية – أي عصبة أمم.

ويتمثل هدف عصبة الأمم بتوفير الأمن الذي حاولت الأمم، دون جدوى، إيجاده في ظل نظام ميزان القوى القديم. كان ميزان القوى يستند إلى التزامات خاصة بتقديم المساعدة أبرمته أطراف معينة. وكان من شأن عصبة الأمم توفير ضمانات عامة للأمن تساندها الإرادة الجماعية لجميع الأمم – ومن هنا جاء مصطلح "الأمن الجماعي". والمبدأ الأساسي هو "الفرد للجميع والجميع للفرد". فكل بلد يضمن أمن كل بلد آخر وبذلك لا يكون هناك حاجة للأمم إلى أن تلجأ إلى وسائل مثل التحالفات العسكرية أو توازن القوى. فالقانون يحلّ محلّ الحرب بوصفه المبدأ الذي يشكل أساس النظام.

هاتان الرزمتان من الإصلاحات – للهياكل المحلية والمؤسسية – كانت ليبرالية بمعنيين للكلمة. فمن حيث السياسة هي ليبرالية على أساس أنها تضمنت الاعتقاد بأن الحكومة الدستورية وحكم القانون من المبادئ القابلة للتطبيق على النطاق العالمي على كل من الأنظمة المحلية والنظام الدولي بهذا المعنى. لكنها ليبرالية أيضاً بمعنى أكثر اقتراناً بالفلسفة من حيث اعتمادها الكثيف على فرضية وجود أساس من الانسجام بين المصالح الحقيقية. وكان المنطلق الأساسي لكل هذا الفكر تقريباً هو أنه على الرغم مما قد يظهر أحياناً من وجود ظروف تتصادم فيها المصالح، فإن الواقع هو أنه إذا ما تم إظهار المصالح الحقيقية للشعب فسيتضح أن تلك الظروف إنما هي نتيجة التشوهات الناجمة إما عن خبث المصالح الخاصة، أو بنتيجة مجرد الجهل.

وهكذا مع أن النــزعة الدولية الليبرالية لا يسعها أن تنكر أن حرب ١٩١٤ كانت مرغوبة من قبل الشعب، فإن بوسعها أن تنكر، وقد أنكرت، أن هذه الرغبة كانت تقوم على أساس تقييم عقلاني للوضع. فالسياسة الدولية من وجهة النظر الليبرالية لا تقوم على أساس لعبة "محصلة الصفر" أكثر من قيام علم الاقتصاد الدولي على تلك اللعبة. أما المصالح الوطنية فهي دوماً قابلة للتوفيق والمصالحة.

لقد أفضى الاعتقاد الليبرالي بوجود انسجام طبيعي بين المصالح في واقع الأمر إلى الاعتقاد بقيمة التعليم الذي كان يرى على أنه وسيلة لمكافحة الجهل الذي هو السبب الرئيسي لعدم رؤية الانسجام بين المصالح، والذي يمكن من خلاله العثور على أحد أصول "العلاقات الدولية" كفرع أكاديمي من فروع المعرفة. وهكذا في بريطانيا، كان محبو الخير مثل ديفيد ديفيز

[David Davies]، مؤسّس كرسي وودرو ويلسون الخاص بالسياسة الدولية في كلية الجامعة في ويلز، ابريستويث – وهو أول كرسي من هذا النوع يؤسس في العالم – ومونتاغيو بورتون [Montague Burton]، الذي يوجد كرسي "العلاقات الدولية" المسماة باسمه في اكسفورد، وكرسي في مدرسة لندن للعلوم الاقتصادية، كانوا يعتقدون أنهم بتعزيزهم لدراسة العلاقات الدولية فإنهم يقومون أيضاً بتعزيز قضية السلام. فمن شأن الدراسة المنهجية للعلاقات الدولية أن تؤدى إلى ازدياد الدعم للقانون الدولي ولعصبة الأمم.

وبهذه الطريقة أصبحت النـزعة الدولية الليبرالية المعتقد القويم الأول لفرع المعرفة الجديدة – مع أنه، حتى في ذلك الوقت، لم يكن جميع العلماء على الإطلاق المهتمين بـ "العلاقات الدولية" يدينون بها – فالمؤرخون الدوليون، على سبيل المثال، كانوا متشككين بصفة خاصة.

كانت التسوية السلمية لعام ١٩١٩ تمثل تجسيداً جزئياً للتفكير الدولي الليبرالي. وتم تعزيز مبدأ تقرير المصير، ولكن في أوروبا فقط – وحتى هناك فكثيراً ما كان يساء استخدامه حين كان الأمر يتعلّق بحقوق الألمان أو الهنغاريين. فقد فرضت معاهدة فرساي فرضاً على الألمان بدلاً من التفاوض معهم بشأنها، حتى على الرغم من أن القيصر كان قد أطيح به بنهاية الحرب وتم تأسيس جمهورية ليبرالية – ديمقراطية في ألمانيا.

وقد اعتبرت ألمانيا مسؤولة عن الحرب، وبالتالي فإن عليها تحمل تكاليفها. وكان الحلفاء من الحصافة، بحيث إنهم لم يحددوا رقماً لهذا المبلغ النظري على أمل البت في المسألة في جو أكثر هدوءاً فيما بعد. لكن قضية التعويضات الألمانية كان مقدراً لها أن تظلّ جرحاً عميقاً في سنوات ما بين الحربين. وقد تم تأسيس عصبة الأمم التي اعتمدت مبدأ الأمن الجماعي، لكنها كانت مرتبطة بمعاهدة فرساي، وبالتالي فقد اقترنت بما اعتبره الألمان وضعاً راهنا غير منصف – وهو حكم الكثيرين من أصحاب الرأي الليبرالي بعد نشر كتاب جون مينارد كينيس [John Maynard Keynes] وعنوانه "الآثار الاقتصادية للسلام" [Economic Consequences of the Peace] الذي هاجم فيه دوافع الحلفاء وأظهر فيه ألمانيا الجديدة بمظهر ضحية التفكير العتيق البالي (Keynes 1919).

وقد رفضت الولايات المتحدة الأمريكية الانضمام إلى العصبة التي تم تأسيسها بموجب المعاهدة ولم يسمح، في بادئ الأمر، لألمانيا ولا لروسيا بالانضمام إليها. والحقيقة المؤسفة هي

أن أفكار النــزعة الدولية الليبرالية لم تكن مستقرة في عقول أي من رجال الدولة عدا ويلسون الذي لم يستطع – وقد أصبح في ذلك الوقت رجلاً مريضاً – أن يقنع مواطنيه بأفكاره، وذلك يعود جزئياً إلى أنه لم يسمح لزعماء المعارضة في مجلس الشيوخ بالقيام بأي دور في مفاوضات السلام. وكانت هذه غلطة استفاد منها فرانكلين روزفلت ولم يكررها بعد جيل.

لكنّ هذا، لم تكن التسوية السلمية لعام ١٩١٩ بالشدة التي قد يكون توقعها البعض. وقد بدا في العشرينيات أنه من الممكن جداً أن يتم تصحيح العيوب الأكيدة التي انطوت عليها معاهدة فرساي من خلال التصرفات المنسجمة للقوى الرئيسية. فقد ثبتت معاهدة لوكارنو لعام ١٩٢٦ الحدود الغربية لألمانيا وأعادت نوعاً ما، وهو الأهم، توطيد العلاقات الودية بين القوى الرائدة.

ومما شجّع على ذلك تغير الشخصيات التي كانت تتبوأ المناصب العليا. وبدا أن غوستاف ستريسمان [Gustave Stresemann] في ألمانيا، واريستيد برياند [Aristide Briand] في فرنسا، واوستن تشامبرلين [Austen Chamberlain] (تلاه آرثور هندرسون [Arthur Henderson]) في بريطانيا ملتزمون بالحلول السلمية لمشاكل أوروبا. وقد تم التوصل إلى حالة رمزية من الصعود في معاهدة باريس لعام ١٩٢٨ – وهو ما يدعى ميثاق كيلوغ – برياند [Kellogg - Briand Pact]، وتحول فيه اقتراح بالاحتفال بمرور ١٥٠ عاماً على الصداقة بين الولايات المتحدة وفرنسا بتوقيع ميثاق عدم اعتداء، تحول إلى معاهدة عامة لإلغاء الحرب، بحيث تم سد الثغرات التي وجدها أصحاب النظر الثاقب في ميثاق عصبة الأمم. وقد وقعت هذه المعاهدة جميع البلدان تقريباً – وإن كان مع بعض التحفظات – وهو ما قد يلاحظ الشخص المتشكك بأنه أحد الأسباب التي جعلت جميع الحروب تقريباً التي اندلعت منذ ١٩٢٨ حروب "دفاع عن النفس".

والخلاصة، مع بزوغ عقد الثلاثينيات بدا أنه من الممكن على الأقلّ أن ينبثق نظام جديد وأفضل للعلاقات الدولية. وكما هو معروف فإن هذه الإمكانية لم تتحقق: فقد شهد عقد الثلاثينيات انهياراً اقتصادياً وظهور الحكام الدكتاتوريين وحدوث سلسلة من أعمال العدوان في آسيا وأفريقيا وأوروبا، وعجز دول عصبة الأمم بقيادة بريطانيا وفرنسا عن استحداث سياسة متماسكة استجابة لتلك الأحداث وأخيراً، الحرب العالمية التي كانت التسوية السلمية لعام ١٩١٩ مصممة لمنعها. ومن الواضح أن هذه الأحداث كانت تنطوي على الكوارث في "العالم الواقعي"، لكنها كانت أشاعت أضراراً مماثلة في عالم الأفكار.

ولقد كان العالمان، في واقع الأمر، كما كان عليه الوضع دائماً، مترابطين – لقد كان عجز صانعي القرارات والمفكرين عن التفكير المنطقي بشأن هذه الأحداث، جزئياً على الأقل، هو ما يفسّر عجزهم عن استحداث سياسة فعّالة. فالعجز الظاهر لأصحاب النــزعة الدولية الليبرالية عن التعامل مع هذه الأحداث قد هيأ المسرح لـــ"المناظرةالشهيرة" في مجال نظرية العلاقات الدولية.

"المناظرة الشهيرة" الأولى : الواقعيون والطوباويون

The First "Great Debate": Realists and Utopians

عودة إلى جذور النــزعة الدولية الليبرالية، من السهولة بمكان تحديد المشاكل التي صادفتها هذه المقاربة في عقد الثلاثينيات. في ١٩١٩ كان أنصار النــزعة الدولية الليبرالية يعتقدون بأن لـــ"الشعب" مصلحة ورغبة حقيقيتين في السلام وأن من شأن الأنظمة الديمقراطية، إذا أتيحت لها الفرصة، أن تسمح لهذه المصالح والرغبات بأن تسود. فمن هذا المنطلق كان عدو السلام هو ذلك النوع من النظام العسكري، السلطوي، الفردي والمناهض للديمقراطية هو الذي يزعم بأنه سيطر على ألمانيا والنمسا - هنغاريا وروسيا عام ١٩١٤. وقد نشأت بعض أزمات عقد الثلاثينيات من جراء هذا النوع من الأنظمة – فالعسكرية اليابانية في منشوريا والصين و"الفرنكووية" [Francoism] [نسبة إلى فرانكو] في الحرب الأهلية الإسبانية، تنطبق عليها الوصفة تماماً.

غير أن معظم التحديات للوضع الراهن في عقد الثلاثينيات لم تنشأ عن أنظمة من هذا القبيل. فلم تكن ألمانيا هتلر، وإيطاليا موسوليني من بلدان الحكم الفردي العسكري التقليدي، بل كانتا نظامين تقلدا السلطة بوسائل شبه ديمقراطية وظلتا في السلطة من خلال تعبئة الدعم الشعبي. فلم تحدث انتخابات في ألمانيا بعد ١٩٣٣، لكن توجد أدلة توحي بأن الاشتراكيين الوطنيين كانوا يتمتعون بدعم واضح من الأكثرية حتى اندلاع الحرب، وربّما حتى إلى نهايتها، ثم إن هذين النظامين، على الرغم مما كانا يتمتعان به من تأييد شعبي، كانا يمجدان الحرب.

وقد كان خطاب الفاشية والاشتراكية الوطنية يؤكّد على فضائل النضال المسلح وأهميته في بناء الأمة. وبالطبع فإن الأهداف المعلنة لهذين النظامين – تحويل البحر الأبيض المتوسط إلى بحيرة إيطالية وطرد سكّان أوروبا الشرقية من السلاف واليهود وغيرهم من الأصاغر المزعومين وإعادة إعمارها بالسكّان الآريين – هذه الأهداف لم يكن بالإمكان تحقيقها بأي وسيلة

غير الحرب. ومع أن هتلر كان لا يزال يؤكّد في خطبه العامة أنه كان مضطراً إلى اللجوء للقوة من جراء السلوك المعاند والحقود لأعداء الشعب، فقد كان من الواضح أن ذلك كان من قبيل الهراء إلا إذا اعتبر الامتناع عن الإقدام على الانتحار علامة على المعاندة. فكون النازية بقيت قوة شعبية على الرغم من هذا الموقف – وربما، في بعض الحالات، بسببه – هذه الحقيقة كانت ضربة رهيبة وجّهت للفكر الليبرالي.

وقد تركت هذه الضربة أثرها بشكل خاص في ما يتصل بدعم عصبة الأمم وحكم القانون. وكان المنطلق الأساسي للنــزعة الدولية الليبرالية أن قوة الرأي العام العالمي من شأنها أن تدعم عصبة الأمم وأنه ما من دولة تستطيع التصرف ضد هذه القوة.

ولقد كان مفهوم الأمن الجماعي في ظل عصبة الأمم هو منع الحروب لا الخوض فيها. ومن شأن إجراءاتها البطيئة أن تلجم الدولة التي تكون كأنها قد تخلّت عن عقلها لفترة من الزمن وتمنعها من القيام بتصرفات طائشة – وبهذه الطريقة تتم تسوية المنازعات الدولية بشكل رسمي، لأن هذا ما يريده الشعب حقاً.

ولقد برهن سلوك هتلر وموسوليني على أن هذه الأفكار، هي بكل بساطة خاطئة، على الأقلّ في هذا السياق. ولقد كان شعار النـــزعة الدولية الليبرالية هو "القانون لا الحرب" – غير أنه اتضح مع تعاقب سنوات عقد الثلاثينيات أن الطريقة الوحيدة لحفظ "القانون" هي من خلال "الحرب".

لقد أصاب عدم القدرة على فهم هذه النقطة الأساسية الفكر الليبرالي بالإحباط في عقد الثلاثينيات. فأصحاب النيات الحسنة تعهدوا بتقديم الدعم التام لعصبة الأمم وألاّ يعودوا أبداً لخوض غمار الحرب وأن يدركوا أن التعهد الثاني كان يقوض التعهد الأول. وعندما حاولت الحكومتان البريطانية والفرنسية تسوية الأزمة التي سببها اجتياح إيطاليا لأثيوبيا بموجب ميثاق هور – لافال [Hoare-Laval Pact] الذي اعتبر بأنه يكافئ المعتدي، عم الغضب الرأي العام واضطر هور إلى الاستقالة وضاعت آخر فرصة حقيقية لمنع موسوليني من الوقوع تحت تأثير هتلر. كانت الجماهير تريد من العصبة أن تتصرف، لكن الحكومة البريطانية كانت ترى، وهو أمر مؤكد تقريباً، أن الجماهير لن تؤيد الحرب، وبالتالي فقد عملت على ألاّ تؤدي العقوبات التي فرضت إلى إذلال إيطاليا. وأثارت سياسة "الاسترضاء" التي اتبعتها بريطانيا وفرنسا (والولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، وكثيراً ما ينسى ذلك) مأزقاً حقيقياً للعديد من

أصحاب النــزعة الدولية الليبرالية. فلم يكونوا يعرفون ما إذا كان يجب الثناء على أشخاص مثل تشامبرلين في سعيه لتجنب الحرب، أو ما إذا كان يجب إدانتهم بسبب التغاضي عن انتهاكات الشرعية الدولية وخيانة الضعفاء. وكان الحل الذي يلجأون إليه عادة هو القيام بالاثنين معاً.

وقد أوحى ذلك للكثيرين، على ما يبدو أن جذور أفكار النــزعة الدولية الليبرالية ونظرتها إلى كيفية عمل العالم، بشكل خاص، وتصورها للمنابع الرئيسية للسلوك البشري، كل ذلك كان ينطوي على عيوب. وأخذت أفكار جديدة تنبثق بالتدريج – أو بالأحرى، عادت إلى الانبثاق، وهو الأصح، حيث إن الكثير منها كان مألوفاً لدى المفكرين قبل ١٩١٤ – ولعلّ أكثر المفكرين عمقاً في ما يتصل بهذه المسائل في عقد الثلاثينيات كان يتمثل باللاهوتي الأمريكي الراديكالي والناقد رينهولد نيبوهر [Reinhold Niebuhr]. وقد تم الإعراب عن رسالة نيبوهر اختزالاً في عنوان كتابه الصادر عام ١٩٣٢ وهو "الإنسان الأخلاقي والمجتمع اللاأخلاقي" [Moral Man and Immoral Society] وكانت وجهة نظره أن الليبراليين بالغوا كثيراً في قدرة التجمعات البشرية على التصرف بطرق أخلاقية حقيقية(Niebuhr 1932) .

وكان نيبوهر يرى أن "الناس" لديهم القدرة على أن يكونوا صالحين، لكن تلك القدرة هي دائماً في صراع مع الدوافع الأثيمة والعدوانية للتملك الموجودة أيضاً في الطبيعة البشرية.

وهذه الدوافع تجد مرتعاً واسعاً لها في المجتمع، ومن غير الواقعي التصور بأنه يمكن تسخيرها لخدمة هدف السلام والتفاهم الدوليين في هيئات مثل عصبة الأمم.

وتلك أفكار بالغة القوة سوف تتردد أصداؤها لاحقاً، لكن الروح المسيحية العاطفية التي تتخللها – وروح السلام التي انبثقت عنها لدى نيبهور – قد حدت من تأثيرها في عقد الثلاثينيات.

وبدلاً من ذلك فقد جاء أكثر الانتقاد تأثيراً للنــزعة الدولية الليبرالية من مصدر مختلف كل الاختلاف، هو ئي. اتش. كار [E.H. Carr]، المؤرخ شبه الماركسي والصحفي، و في أواخر عقد الثلاثينيات، وودرو ويلسون [Woodrow Wilson]، أستاذ السياسة الدولية. فقد قام كار بدراسات عدة في عقد الثلاثينيات، نشر أشهرها عام ١٩٣٩ بعنوان "أزمة السنوات العشرين" [The Twenty Years Crisis] (Carr 1939).

وقد قام هذا الكتاب بالمهمة الكبيرة، وهي طرح مفردات جديدة لنظرية العلاقات الدولية. فقد أعيدت تسمية النــزعة الدولية الليبرالية بكلمة "الطوباوية" [utopianism] (ويستعمل الكتاب اللاحقون كلمة "المثالية" [idealism] في بعض الأحيان) وقد ميزت عن مقاربة كار التي أطلقت عليها كلمة "الواقعية" [realism].

وكانت النقطة المركزية لدى كار هي أن المبدأ الليبرالي لانسجام المصالح يتجاهل الصراع الحقيقي الذي يوجد في العلاقات الدولية. بين "الذين يملكون" و"الذين لا يملكون".

فثمة سمة مركزية للعالم هي الندرة – لا يوجد ما يكفي من خيرات الحياة لكي توزع على الجميع. فالذين يملكونها يريدون الاحتفاظ بها، ولذا فإنهم يعززون سياسات "القانون والنظام" ويحاولون تحريم استعمال العنف. أما "المحرومون" فإنهم لا يحترمون القانون، ومن غير المعقول أن يحترموه، لأن القانون هو الذي يبقيهم في مكانهم، وهو تحت سيطرة "الذين يملكون".

يجب أن تقوم السياسة على أساس فهم هذا الواقع. فالنظرة الطوباوية هي التي توحي بإمكان جعل المحرومين يدركون أنه يتعين عليهم التصرف بشكل قانوني وأخلاقي. والنظرة الواقعية تسلم بأنه يجب إدارة الصّراع بين المالكين والمحرومين لا التغاضي عنه. والنظرة الطوباوية هي التي تصور أنه يمكن أن يكون للهيئات الدولية مثل عصبة الأمم سلطة حقيقية. فالواقعيون يتعاملون مع العالم كما هو في الواقع، أما الطوباويون فإنهم يتعاملون معه كما يريدونه أن يكون. وفي واقع الأمر، وكما بين كين بوث [Ken Booth]، فإن كار رغب في المحافظة على عناصر معينة من الفكر الطوباوي، لكن الواقعية هي على الرغم من ذلك نمطه السائد (Booth 1991b). فقوة الكلمات هنا كبيرة جداً – الطريقة التي تصبح فيها الواقعية، وهي مبدأ سياسي قد يكون على صواب أو على خطأ، مقترنة بـــ "الواقعي"، وهي صفة حكم يرغب معظم الناس أن يكون لديهم، شيء له أهمية حاسمة في تحقيق نجاحه.

يكشف موقف كار عن أصوله شبه الماركسية وعما يدين به لسوسيولوجية مانهايم المتعلقة بالمعرفة، وذلك عبر تأكيده على ندرة الموارد وإصراره على أن القانون والأخلاق يخدمان مصالح الجماعات المسيطرة (Mannheim 1936/1960).

ومن جهة أخرى، إن كون "الذين لا يملكون" في عقد الثلاثينيات، في حسابه، هما ألمانيا هتلر وإيطاليا موسوليني، يوحي بأن ماركسية كار كانت مزركشة بشيء من عبادة القوة

[power - worship] — وهذا الانطباع يرجع إلى كتابه الضخم "تاريخ اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية" [History of the USSR]، الذي كثيراً ما يعتبر أنه كان كريماً أكثر من اللازم في حكمه على ستالين. وقد تضمنت الطبعة الأولى من "أزمة السنوات العشرين" [The Twenty Years Crisis] أحكاماً استرضائية ملائمة رأى كار أنه من الحكمة تخفيف شدتها في الطبعة الثانية (Fox 1985).

ومع ذلك فقد أثبت كار عدداً من النقاط الفعّالة. فقد كان صحيحاً أن عصبة الأمم وفكرة الأمن الجماعي مرتبطتان بالتسوية السلمية لعام ١٩١٩ ولذا يمكن اعتبارهما دفاعاً عن الوضع الراهن. كما أن دولتي الوضع الراهن الرائدتين وهما بريطانيا وفرنسا، لم تكونا قد أقامتا مركزهما في العالم من خلال الالتزام الصارم بحكم القانون، مهما كان البريطانيون يرغبون في أن يقولوا لأنفسهم انهم حصلوا على امبراطوريتهم في نوبة من الذهول والشرود.

ولكن الأهم من كل شيء هو أن فشل سياسة النــزعة الدولية الليبرالية كما وردت آنفاً هو الذي أعطى أفكار كار ذلك البروز والتصديق. وكما هو الحال غالباً فقد تم استنباط نظرية جديدة من جراء فشل نظرية قديمة.

على أي حال لقد فازت الواقعية في "المناظرة الشهيرة" الأولى: فقد قدمت، على ما يبدو صورة متماسكة ودقيقة عن العالم أكثر من الأفكار الليبرالية التي انتقدتها، وشكلت الأساس لــ "تركيبة بعد الحرب"، وهي موضوع القسم التالي من هذا الفصل. على أنه قبل أن نخلّف النص الأصلي للنــزعة الدولية الليبرالية وراءنا، ثمة بضع نقاط عامة يمكن إثارتها. أولاً، لقد اتضح شيئاً فشيئاً أن الرواية الليبرالية لأصول الحرب العالمية الأولى كانت مخطئة من نواح عدة، اثنتان منها لا يزال لهما أهمية كبيرة. إن التاريخ الحديث لأصول الحرب يوحي بأن الرأي العام للحلفاء في ذلك الوقت (بأن ألمانيا بدأت الحرب انطلاقاً من سياسة مقصودة) كان أقرب إلى الحقيقة نوعاً ما من الرأي الأكثر تهذيباً للمفكرين الليبراليين، والذي مفاده أن اللوم لا يقع على أحد. والنقطة الثانية ذات أهمية أكبر، وهي أن ألمانيا ١٩١٤ لم تكن بلد الاوتوقراطية (حكم الفرد) العسكرية الذي افترضه بعض الليبراليين. بل كانت في واقع الأمر دولة دستورية يحكمها القانون، ولها حكومة مسؤولة أمام البرلمان، الرايخستاغ [Reichstag]، وأمام الامبراطور. ومن المؤكّد أنها لم تكن "ديمقراطية" — ولكن لم يكن يوجد أي بلد ديمقراطي عام ١٩١٤. فحتى أوسع الأنظمة الانتخابية (في الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا) كانت تستبعد النساء من حق

الاقتراع. إن ما تم استنتاجه من ذلك هو أن الرأي الليبرالي القائل إن الأنظمة الدستورية الليبرالية – الديمقراطية أقل عرضة للتورط في الحرب من الأنواع الأخرى من الأنظمة، هذا الرأي بحاجة إلى الكثير من التنقيح.

والنقطة الثانية الجذيرة بالذكر هنا هي أن بعض الانتقادات التي وجّهت إلى النـــزعة الدولية الليبرالية – بما فيها تلك التي وردت أعلاه – لم تعر انتباهاً يذكر للنوعية الفريدة للخطر الذي كان يتهدد النظام الدولي في عقد الثلاثينيات.

وإذا أردنا أن نكون صريحين فيجب أن نأمل بأنه كان من غير المعقول إلى حد ما أن يكون زعماء اثنين من أقوى بلدان العالم – ألمانيا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية – مجانين رسميين. فالطابع الجنوني لخطط هتلر في إعادة إسكان العالم بالآريين الحقيقيين يجعله شخصية استثنائية لتزعم أي نوع من الدول، ناهيك تزعم دولة عظمى – إن هذه النقطة الأخيرة تجعل المقارنة مع شخصيات مثل صدام حسين مضللة. لقد استخدمت مقارنة ميونيخ مرات عدة منذ ١٩٤٥ وما زالت كلمة "المسترضي" من أسوأ الإهانات التي يمكن أن توجه إلى أي دبلوماسي، لكن جميع حكام العالم الدكتاتوريين الذين أفرزهم العالم منذ ذلك الحين – ناصر وكاسترو وحسين – كانوا مجرد ظلال للشيء الحقيقي – وذلك لا يعود إلى شخصياتهم بقدر ما يعود إلى عدم امتلاكهم لزمام القوة العالمية. إن الحكم على مجموعة من الأفكار استناداً إلى قدرتها على التعامل مع أمثال هتلر أو ستالين ينطوي على مستوى أعلى بكثير مما ينبغي.

من هذا المنطلق، من اللافت أن قدراً كبيراً من النـــزعة الدولية الليبرالية قد بقي مستمراً بعد هزيمتها من قبل النظرة الواقعية. إن "المعايير المستقرة" للنظام الدولي المعاصر لا تزال من حيث الأساس تلك التي كانت سائدة عام ١٩١٩ – تقرير المصير الوطني وعدم الاعتداء واحترام القانون الدولي مع دعم مبادئ السيادة.

وما الأمم المتحدة، في واقع الأمر، إلا نسخة منقّحة من عصبة الأمم، حتى وإن كان من المناسب تجاهل ذلك عام ١٩٤٥. فمما لاشك فيه أن النـــزعة الدولية الليبرالية هي مبدأ غير متماسك وينطوي على الخلل ونحن لا نزال نحاول تلافي تناقضاته – ولا سيما ما يقوله من أن القومية والديمقراطية مفهومان متلائمان – غير أنه، مع ذلك، مبدأ لا ينفك يعاود الظهور بشكل لافت، لأن القيم التي يمثلها تبدو شائعة بين شعوب العالم على نطاق واسع.

التركيبة الواقعية لما بعد الحرب The Post-War Realist Synthesis

بصرف النظر عن رأي النقاد اللاحقين، من الواضح أن "المناظرة الشهيرة" قد ربحها الواقعيون، وقد أصبحت الواقعية، في السنوات التي تلت ١٩٤٥، نظرية سائدة في "العلاقات الدولية"، تطرح صورة للعالم كانت تبدو أنها تحدد "المنطق السليم" للموضوع. لقد كان لمعظم الدبلوماسيين الممارسين آراء حول العلاقات الدولية تتصف بالواقعية إلى حد ما. أما الآن فقد انضم إليهم أكاديميون، من جراء توسع موضوع "العلاقات الدولية" وفق المنهج الواقعي العريض، كما انضم إليهم صانعو الآراء بوجه أعم، حين أصبح كتّاب الافتتاحيات والأعمدة في الصحف والمجلات ذات النفوذ يعملون بشكل متزايد انطلاقاً من المنظور العام نفسه. وتبقى الواقعية، إلى حد لافت، حتى هذا اليوم، النظرية السائدة لـــ "العلاقات الدولية". وسيكون ما تبقى من هذا الكتاب وصفاً للصراعات بين الواقعية ونقادها. وإذا كان تأثير هؤلاء النقاد يزداد عبر السنين، فمن الصعب إنكار أن الواقعية ما زالت تتضمن، بشكل أو بآخر، النمط السائد لطروحات هذا الفرع من فروع المعرفة.

ومن المفارقات أن هذا النمط السائد يفسّر سبب كون هذا القسم من التركيبة الواقعية لما بعد الحرب قصيراً جداً. ومع أنه يوجد أشياء شيقة يمكن أن تقال عن هذه الفترة، إلا أن معظم النظريات التي يعتد بها والتي وضعت في هذه السنوات لا تزال رائجة، وسوف تناقش في فصول لاحقة.

مع أن نفوذ كار ظل مستمراً إلا أن سيطرة الواقعية بعد الحرب كانت تعود إلى عمل كتاب آخرين – وكان كار نفسه يحول اهتمامه في ذلك الوقت، من "العلاقات الدولية" إلى التاريخ السوفياتي. وكان مارتن وايت [Martin Wight] شخصية هامة في بريطانيا مع أن واقعية كراسه المعنون Chatham House (بيت تشاثام) عن "سياسة القوة" [Power Politics] (١٩٤٦-٧٨) – والذي ستتم مناقشته مع غيره من أعمال ما يسمى بالمدرسة الإنجليزية في الفصل التالي – هي، على الرغم من عنوانه، موضع شك من حيث المصدر الذي استوحيت منه. واستمر نفوذ نيبوهر في الولايات المتحدة، وكذا نفوذ السياسي الجغرافي نيقولاس سبايكمان [Nicholas Spykman] (Spykman 1952). غير أن الواقعي الأساسي في تلك الفترة كان هانس ج. مورغنتاو [Hans J. Morgenthau] وهو ألماني – يهودي هاجر إلى الولايات المتحدة في ثلاثينيات القرن العشرين ونشر سلسلة من الكتب في عقدي الأربعينيات

والخمسينيات أشهرها "السياسة بين الأمم: النضال من أجل القوة والسلام" [Politics Among Nations: the Struggle For Power and Peace] وهو كتاب أصبح الكتاب الجامعي المعتمد حول "العلاقات الدولية" طيلة جيل أو أكثر (Morgenthau 1948).

كان هناك اختلافان رئيسيان بين مورغنتاو وكار. فقد تأثر مورغنتاو جزئياً بشخصيات مثل نيبوهر، وبخبراته الخاصة في عقد الثلاثينيات من ناحية أخرى، ورأى أن المنبع الرئيسي للواقعية لا يكمن في الندرة، وهي نتيجة للوضع البشري، بل يكمن في الخطيئة، وهي نتيجة الطبيعة البشرية. فطابع الدول العدواني الذي يسعى وراء السلطة ينبثق عن المادة البشرية التي لا تتصف بالكمال والتي منها تتكون الدول. وقد يقال إن هذا التحول كان خطأ. فما لم يتم الدفاع عنه من منطلقات لاهوتية، فإنه يؤدي إلى تفسيرات سيكولوجية – سوسيولوجية للسلوك الاجتماعي نادراً ما تكون مرضية وتميل، على أي حال، إلى عدم تأييد أفكار العدوانية المتأصلة.

وحتى بين اللاهوتيين سيوجد إحجام عن الدفاع عن نسخة الخطيئة الأصلية التي تكمن، على ما يبدو خلف الكثير من عمل مورغنتاو – وهو أساس غريب، لأن تراث مورغنتاو اليهودي لم يلزمه بهذا الموقف. وعلى أي حال فإن الواقعيين اللاحقين لم يتبعوا منحى مورغنتاو في ذلك.

وقد كان اختلاف مورغنتاو الثاني عن كار مثيراً للشك أيضاً وذلك لأسباب فكرية، لكنه كان مع ذلك، مفتاح نجاح "السياسة بين الأمم". فقد أسبغ مورغنتاو على الواقعية الطابع المنهجي. فكتابه مليء بالقوائم – المبادئ الستة للواقعية السياسية، والاستراتيجيات الثلاث للسياسة الخارجية المتاحة للدول، وإلى ما هنالك. وهذا ما جعله كتاباً ناجحاً، ولكن على حساب تخشين هام لموقف الباحث الذي يتبع المذهب الواقعي. ومن الجهة المعاكسة، فإن كتاب كار "أزمة السنوات العشرين" هو كتاب معقّد ينطوي على ظلال دقيقة من المعاني ويمكن فهمه من طرق عدة. وهذا ينطبق أيضاً على بعض أعمال مورغنتاو الأخرى، لكن معظم تعقيدات "السياسة بين الأمم" نشأت بمحض الصدفة من جراء صياغات مهلهلة وليس بنتيجة التصميم. على أن ما كانت تدعو الحاجة إليه عام ١٩٤٨ هو دليل بسيط للواقعية. وبعد عشرين سنة، علّق هيدلي بول (Hedley Bull) قائلاً: إن الولايات المتحدة قد أصبحت القوة المسيطرة في العالم دون أن تحتاج إلى تطوير معرفة عميقة من نوع فن الحكم الممارس في أوروبا.

أما الآن فقد تولدت لديها هذه الحاجة ووفرت لها الواقعية الأمريكية "مهداً وفق التقليد الدبلوماسي الأوروبي" (Bull in Porter 1969:39). إن الطابع المتفضل(patronizing) لهذه الملاحظة لا يقوض صحتها الأساسية.

يمكن رد وصف مورغنتاو للواقعية إلى مقولة أساسية بشأن العلاقات الدولية، وهي أن العلاقات الدولية إنما هي عن الدول التي تسعى وراء مصالح تتحدد بالسلطة. وتنفتح هذه الصياغة البسيطة بمختلف الطرق، وسوف تتم مناقشة العبارات المكونة لها مطولاً أدناه.

وقد تكون بعض الملاحظات الرامية إلى تحديد مكان هذه المناقشات اللاحقة عنصراً مساعداً هنا. أولاً، إن الدولة هي الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية. وقد تمارس هيئات أخرى مثل المنظمات الدولية (الحكومية وغير الحكومية) والمؤسسات الاقتصادية وجماعات الضغط، وحتى الأفراد، قد تمارس، في بعض الظروف نفوذاً وتتصرف بمعزل عن الدولة، لكن الدولة تبقى الفاعل الأساسي؛ لأن الدولة هي المؤسسة التي تعمل من خلالها جميع هذه الهيئات الأخرى، والتي تنظم هذه الهيئات الأخرى وتقرر الشروط التي يمكنها أن تتصرف من خلالها.

وكما سنرى في فصول لاحقة، من غير المهم معرفة ما إذا كان بالإمكان المحافظة على هذا الموقف في أواخر القرن العشرين – غير أنه تجدر الملاحظة أن الادعاء ليس أن الدولة هي الفاعل الوحيد بل إنها هي الفاعل الأكثر أهمية. فمن الأهمية بمكان عدم "كسب" المناقشات ضد الواقعية من خلال حرق أناس من القشّ.

إن التشديد على المصالح يعبر عن فكرتين. الأولى أن للدولة مصالح، ثانياً أن مصالح الدول تسيطر على سلوك الدول. وقد تشكّل الفكرة، القائلة إن للدول (الأمم) مصالح، مشكلة مدعاة للجدل – فهل يمكن للمؤسسة وليس للفرد أن تكون لها مصالح بالمعنى الصحيح؟ فالموقف الواقعي يقول: إن الدول هي مثل "الأشخاص"، يمكن أن تكون لها مصالح، وبالتالي فإن "المصلحة الوطنية" ليست مجرد عبارة مختزلة لمصالح أي جماعة تسيطر على الهيكل الإداري للدولة. فالدول تتصرف انطلاقاً من هذه المصالح وليس استجابة لمبادئ مجردة (مثل الأمن الجماعي) أو الرغبة في التصرف بشكل غيري. فالدول لا تضحي بنفسها أبداً. فهي أنانية من حيث الأساس.

وهذا يبدو بديهياً، لكنه قد يصبح بسهولة حشواً وتكراراً لا معنى له. لنفترض أن الدول تقرر أن نظاماً ما للأمن الجماعي هو في مصلحتها وتتصرف دعماً لهذا النظام حتى حين لا

تكون مصالحها المادية مهددة مباشرة من قبل طرف معتد – فهل يكون هذا تصرفاً أنانياً؟ من الواضح أن تثبيت فكرة المصلحة الوطنية واستخدامها في تحليل السياسة الخارجية يثير مشاكل حقيقية، كما سنرى أدناه.

قد تكون المصالح الوطنية معقّدة وصعبة التحديد بعبارات محسوسة، لكن مقولة الباحث الواقعي هي أنه يمكن إدخال درجة من التبسيط من خلال الافتراض بأن ما تسعى إليه الدول هو السلطة بغية تحقيق أهداف أخرى. وتنبع الحاجة إلى السلطة من الطابع الفوضوي للنظام الدولي. فلا يوجد نظام لصنع القرار جدير بالاعتماد في العلاقات الدولية. فالدول مضطّرة إلى أن تحافظ على نفسها في ما أصبح يعرف بنظام "المساعدة الذاتية". والسلطة مفهوم معقد. فيمكننا تصور السلطة بوصفها "قدرة" – أي القوة المادية اللازمة لتحقيق هدف معين. لكن القدرة تتجلّى دائماً في علاقة سلوكية.

فالامتلاك الفعلي للأصول (assets) لا يكون له معنى سياسي إلا بالنسبة للأصول التي يمتلكها الغير – مع أن مهارة استخدام الأصول لها أهميتها. وتكمن إحدى المشاكل هنا في أنه في حين أن قياس الأصول ليس أصعب مما ينبغي فإن قياس السلطة في علاقة ما يمكن في واقع الأمر أن يتطلب الدقة والحذر.

سوف نعود إلى كل من هذه النقاط في الفصول التالية. أما الآن، فتجدر الإشارة إلى نقطة عامة، وهي نقطة سوف تقود إلى القسم الأخير من هذا الفصل المعني بـــ "المناظرة الكبيرة" الثانية.

والمسألة هي أنه من غير الواضح دائماً ما هو نوع النظرية التي تمثلها الواقعية. من الواضح أن مورغنثاو يرى أنها وصفية وتفسيرية – تصف ما عليه العالم، وتفسر كيف يعمل. لكن توجد أيضاً عناصر توجيهية هنا – فهو يقول لرجال الدولة كيف يجب أن يسلكوا. ولماذا عليهم القيام بذلك. وعلاوة على ذلك فإن لمبادئه ميزة حاسمة. وإن إحدى النقاط بشأن مفهوم "المصلحة الوطنية" هي أنه يمكن استخدامها لنقد سلوك حكومة معينة. وهذه الأنواع المختلفة من النظرية تجتمع مع بعضها على مضض. وعندما حضر مورغنثاو "الحلقات الدراسية" في الجامعات الأمريكية في أوائل ستينيات القرن العشرين بغية الاحتجاج على أن حرب فيتنام هي ضد المصالح الوطنية للولايات المتحدة، شعر بكثير من الغيظ من جراء تكتيكات الناطقين باسم وزارة الخارجية الذين كانوا يجابهونه بمقتطفات من كتاباته العائدة إلى أربعينيات القرن

العشرين. وبالطبع فقد كان محقاً بأن يظن أنهم أخطأوا الهدف – أن الأسباب التي قد تجعل المصلحة الوطنية تدعو إلى الاشتراك في الأمن الأوروبي في أربعينيات القرن العشرين ليس لها كبير أثر على الأسباب التي قد تدعو فيها المصلحة الوطنية إلى فك الارتباط في فيتنام في ستينيات القرن العشرين. غير أنه كان للشبان والشابات من وزارة الخارجية رأي وجيه – فكتاب "السياسة بين الأمم" يثير الارتباك في بعض الأحيان، حيث إنه يدعي، وهو ادعاء مجانب للصواب، أنه يصف الأشياء كما هي في الواقع، في حين أنه يتضمن، في واقع الأمر، ولا مندوحة عن ذلك، إشارة قوية لما يجب أن تكون عليه الأشياء. وهذه النقطة تقود إلى المسألة الأوسع نطاقاً، وهي كيف يجب علينا دراسة "العلاقات الدولية"، وما هو نوع النظرية المناسبة – وهذا هو موضوع "المناظرة الكبيرة".

المناظرة الكبيرة الثانية: حول الطريقة

The Second Great Debate: On Method

يتضمن كتاب مورغنتاو الكثير من "قوانين السياسة"، أي تعميمات يزعم أنها تنطبق على نطاق واسع، وربّما على النطاق العالمي الشامل. وهذا يبدو تأييداً لنموذج شرح "قانون التغطية"، الذي يعتبر شيء ما بموجبه أنه قد تم شرحه عندما يكون بالإمكان تفسير حدوثه بموجب قانون عام من القوانين. وهذا التنظير يتماشى مع طموح الواقعية بأن تقوم بدراسة علمية للعلاقات الدولية. على أن وصف مورغنتاو يتضمن بعض السمات التي تقوض هذا الطموح، على ما يبدو.

فمن الواضح، أولاً، أن الدول ورجال الدول غير مضطرين لإطاعة قوانين السياسة – وإلا، ما فائدة محاولة إقناعهم بوجوب الإطاعة؟ ثانياً، ولعله أكثر أهمية، يبدو أن الطرق التي يستخرج فيها مورغنتاو قوانينه ويثبتها غير علمية إلى حد كبير.

ونجد النص الذي يدل على ذلك في مقدمة الطبعة الثانية لكتابه "السياسة بين الأمم"، حيث يستشهد بجملة من أعمال مونتسكيوويوافق عليها، ومفادها أنه لا ينبغي للقارئ الحكم على نتاج تأملات استمرت طيلة الحياة استناداً إلى بضع ساعات من القراءة. وهذا يبدو مخالفاً للروح العلمية التي تقول إن أولوية الخبرة واتساع نطاقها يجب أن يأتيا دائماً في المرتبة الثانية بعد منطق الحجّة ونوعها. فإذا اكتشف طالب جامعي ذكي عيباً حقيقياً في عمل باحث مرموق

استغرق إنتاجه طيلة حياة ذلك الباحث فإن هذه مسألة تدعو (أو على الأقل، يفترض أن تدعو) إلى الثناء عليه لا إلى تعنيفه.

والخلاصة هي أن الادعاءات العلمية للواقعية تكذبها، على ما يبدو طرقها غير العلمية – وهذه نقطة التقطها في خمسينيات وستينيات القرن العشرين عدد كبير نسبياً من العلماء الطبيعيين سابقاً الذين أثار الموضوع اهتمامهم، ولا سيما في الولايات المتحدة.

وهؤلاء العلماء كانوا إما علماء فيزياء سابقين يشعرون بتوبيخ الضمير من جراء الأسلحة النووية، أو محللي نظم يعملون لدى هيئات مثل شركة راند (RAND) بغية تحسين نوعية رسم سياسة الولايات المتحدة، ولا سيما في مجال الدفاع. وقد انضم إلى هؤلاء الأشخاص علماء من العلوم السلوكية الذين كانوا متآلفين مع جانب من العلوم الاجتماعية التي تنطوي على محاولة دراسة سلوك الفاعلين الواقعي بدلاً من المعاني المسندة إلى هذا السلوك. وقد أفضى نقدهم الجماعي لـ "العلاقات الدولية" التقليدية إلى "المناظرة الكبيرة" الثانية بين التقليديين والسلوكيين.

كان هدف السلوكيين استبدال "أدبيات الحكمة" والاستخدام "القصصي" للتاريخ المتمثل بمورغنثاو والواقعيين التقليديين، مستخدمين في ذلك تفكيراً ومفاهيم علمية دقيقة ومنهجية. وقد كان لهذا أبعاد مختلفة. فقد كان من المحتمل أن يتضمن صب النظريات القديمة في قوالب جديدة دقيقة – كما هو الحال في نماذج مورتون كابلان [Morton Kaplan] في كتابه "النظام والعملية في السياسة الدولية" "System and Process in International Politics" (Kaplan 1957) وقد يتضمن توليد قواعد بيانات تاريخية جديدة وسلاسل زمنية لتحل محل سردية التاريخ الدبلوماسي التقليدي – كما في مشروع جيه. دي. سينغر [J.D. Singer] وشركائه "متلازمات الحرب" في جامعة آن أربور، ميشيغان (Singer at al. 1979).

وقد يتضمن استخدام النماذج الرياضية لدراسة القرارات – كما في العمل النظري للألعاب ونظرية الخيار العقلاني الأولى على أيدي أشخاص من أمثال توماس شيللنغ [Thomas Schelling] في جامعة هارفارد (Schelling 1960). وقد تتضمن، بطريقة أقل التصاقاً بالنظرة التقليدية، استحداث مفاهيم جديدة قوضت العلاقات الدولية المتمحورة حول الدولة تقويضاً كلياً – كما هو الحال في عمل المنظرين الاجتماعيين من أمثال جون بورتون

[John Burton] (١٩٧٢) وكينيث بولدينغ [Kenneth Boulding] (١٩٦٢) وجوهان غالتونغ [Johann Galtung] (١٩٧١).

وقد ولّد هذا العمل في منتصف ستينيات القرن العشرين هجوماً معاكساً شرساً انتصاراً لــ "العلاقات الدولية" التقليدية، أوكما سموها، الكلاسيكية، قاده البحّاثة البريطانيون، ولا سيما هيدلي بول [Hedley Bull] (Bull in Knorr and Rosenau (eds) 1969). وهذه دعيت بــ "المناظرة الكبيرة" الثانية – وإن كانت عبارة "مناوشة صغيرة" وصفاً أكثر دقة؛ لأن هذه المناظرة، خلافاً للمعركة التي دارت بين الطوباوية [utopianism] والواقعية [realism] لم تثر اهتمامات سوى قلة من الباحثين، باستثناء، ربّما، في المملكة المتحدة حيث النظام التعليمي الذي كان لا يزال مقسوماً بين ثقافتين كان يعني أن أكثرية بحّاثة "العلاقات الدولية" كانوا أكثر انقياداً للهجمات على "العلمية" من أبناء عمومتهم في أمريكا الشمالية. ومن الناحية الواقعية، فقد كانت أكثرية طلاب الدراسات العليا الأمريكيين في مجال "العلاقات الدولية" (أي أكثرية أعضاء المهنة المستقبليين) يدربون، بحلول ستينيات القرن العشرين، على طرق العلوم السلوكية.

وقد توطدت منهجية تعكس هذا التدريب بشكل أساسي ولم تضعف قبضتها حتى الآن – كما يتبين من سيطرة نظرية الخيار العقلاني في العلوم السياسية الأمريكية المعاصرة، بما في ذلك "العلاقات السياسية". وعلاوة على ذلك، لم يكن لدى التقليديين/ الكلاسيكيين سوى النــزر اليسير ليقدموه كبديل للثورة السلوكية، وذلك يعود إلى حد كبير إلى أن أفكارهم عن العلم والمعرفة الموثوقة كانت، في الواقع، قريبة جداً من أفكار العلماء. لقد أشرنا إلى طموحات مورغنثاو وكار إلى العلم، ومن الواضح أن أي مذهب يدعي بأنه يقوم على أساس ما هي عليه الأشياء هو في الواقع مفتوح لأولئك الذين يدعون بأن لديهم معرفة أفضل بهذا الواقع. فالوضعية – الاعتقاد بأن الحقائق موجودة وتنتظر من يكتشفها وأنه لا يوجد سوى طريقة واحدة للقيام بذلك، وشكل واحد للمعرفة الموثوقة، وهي المتولدة عن الطرق المستندة إلى العلوم الطبيعية – هذا المذهب الوضعي قد ساد في كلا المعسكرين وكانت الاختلافات تعود إلى حد بعيد إلى جوانب أسلوبية أكثر منها جوهرية. بل إن أنجع الانتقادات الموجهة إلى المدرسة السلوكية – أي حتى ثورة ما بعد الوضعية التي حدثت في أواخر ثمانينيات القرن العشرين – جاءت من جانب الذين يدعون "ما بعد السلوكيين"، وهم باحثون سلّموا بهدف العلم، لكنهم كانوا ينظرون إلى السلوكيين نظرة النقد لعدم استعدادهم الانخراط بقضايا الساعة السياسية الملحّة.

والخلاصة، لم تكن "المناظرة الكبيرة" الثانية حدثاً يذكر. على أنها أفرزت عدداً من الأفكار الجديدة، وهذه الأفكار أحدثت، بما اقترن بها من تغييرات في العالم الواقعي، تغييرات بالغة الأهمية في نظرية "العلاقات الدولية" في سبعينيات القرن العشرين – وهذا هو موضوع الفصل التالي.

مراجع أخرى للقراءة

من أجل الفهم التام لـــ "المناظرة الكبيرة" الأولى لا بد من تكوين فكرة عن أسباب الحربين العالميتين وعن أزمات ثلاثينيات القرن العشرين. يمثل
William Keylor, The Twentieth Century World: An International History (1992)
أفضل استعراض متاح وينسق
James Joll, The Origins of the First World War (1984)
المناظرة حول أصل الحرب. ويقدم
H. Koch (ed.), The Origins of the First World War (1972)
اقتباسات من الذين شاركوا في المناظرة الرئيسيين. أما عمل A.J.B. Taylor's الشهير
The Origins of the Second World War (1961)
الذي يقول فيه إن دبلوماسية هتلر لم تكن تختلف اختلافاً ذا بال عن دبلوماسية الزعماء الألمان السابقين يعتبره الكثيرون غير مرض. وقد تم تلخيص التفكير الراهن في
E.M. Robertson (ed.), The Origins of the Second World War: Historical Interpretations (1971) and G. Martel (ed.), The Origins of the Second World War Reconsidered: The A.J.P. Taylor Debate after Twenty-Five Years (1986)
ويوفر D.C. Watt's How War Came (1989) سرداً متوازناً لدبلوماسية السنة الأخيرة للسلام كما أنه مفيد بخصوص الاسترضاء، كما هو الحال بالنسبة لـــ
Paul Kennedy, The Relations behind Diplomacy (1981) .

ويجمع
Christopher Hill, '1939: the Origins of Liberal Realism' (1989)
بين التاريخ والنظرية بشكل جيد. ويعد
Gerhard L. Weinberg, A World at Arms: A Global History of World War II (1994)
أفضل سرد في مجلد واحد لتاريخ ودبلوماسية الحرب العالمية الثانية.

وتوفر مجموعة من المقالات الحديثة عن الدوليين الليبراليين للفترة ما بين الحربين، وهي
David Long and Peter Wilson (eds), Thinkers of the Twenty Years Crisis: Interwar Idealism Reassessed (1995)
للمرة الأولى رواية ملائمة ومتعاطفة ورصينة عن هؤلاء الكتّاب. وعدا عن أعمال الواقعية الكلاسيكية التي ألفها نيبوهر وسبايكمان وكينان وكار والتي تم الاستشهاد بها ينبغي استرعاء الانتباه إلى
Herbert Butterfield, Christianity, Diplomacy and War (1953) and Martin Wight, Power Politics (1946-78)

وقد صدر من كتاب Morgenthau's Politics Among Nations طبعات عدة ولا يزال جديراً بالقراءة، على أنه يجدر تجنب الطبعة الحديثة. ومن أبرز الأعمال على الإطلاق الصادرة في الفترة قريبة العهد عن واقعيين كلاسيكيين هو كتاب "الدبلوماسية" [Diplomacy] الضخم لمؤلفه هنري كيسينجر [Henry Kissinger] (١٩٩٤).

تمت مناقشة هذه الأعمال في عدد من الدراسات القيمة: تتضمن الأعمال الراهنة التي هي بحجم الكتاب

Michael J. Smith, Realist Thought from Weber to Kissinger (1986); Joel Rosenthal, Righteous Realists (1991); and A.J. Murray ,Reconstructing Realism (forthcoming)

وتتمثل الأعمال الأقل ولكن التي لا تقل قيمة بـــ

Justin Rosenberg, The Empire of Civil Society (1994)

ويجادل

Martin Griffiths, Realism, Idealism and International Politics: A Reinterpretation (1992)

بأن من يُسمون بـــ"الوقعيين" هم في واقع الأمر مثاليون، بالمعنى الفلسفي.

وتوجد فصول كتبها ستيف فورد [Steve Ford] وجاك دونللي [Jack Donnelly] عن الواقعية الكلاسيكية والتي تمت إلى القرن العشرين على التوالي في

Terry Nardin and David Mapel (eds), Traditions of International Ethics (1992)

ومن الكتب القيمة

On Morgenthau, Peter Gellman, 'Hans Morgenthau and the Legacy of Political Realism' (1988) and A.J. Murray, 'The Moral Politics of Hans Morgenthau' (1996)

وتعد مقالات بوث [Booth] وفوكس [Fox] التي تم الاستشهاد بها أعلاه عن كار ذات أهمية حاسمة. انظر أيضاً

Graham Evans, 'E.H. Carr and International Relations' (1975)

وبشأن النقاش حول الأساليب يجمع

Klaus Knorr and James Rosenau (eds), Contending Approaches to International Politics (1969)

الأوراق الرئيسية، بما في ذلك

Hedley Bull's 'International Theory: the Case for a Classical Approach' and Morton Kaplan's equally intemperate reply 'The New Great Debate: Traditionalism vs. Science in International Relations'

ويوجد أفضل تقرير عن الأمور الخطيرة في هذه المناقشة في

Martin Hollis and Steve Smith, Explaining and Understanding International Relations (1990)

ولعله من الأفضل اعتبار نقد بول بوصفه جزءاً من رد فعل بريطاني أوسع نطاقاً للسيطرة الأمريكية على العلوم الاجتماعية في خمسينيات وستينيات القرن العشرين، لكنه يتضمن بعض التشابه مع الانتقادات الأكثر حنكة للفلسفة الوضعية مثل نقد

Charles Taylor, 'Interpretation and the Sciences of Man' (1971) or William E. Connolly, The Terms of Political Discourse (1983).

الفصل الثالث : النظرية والعلاقات الدولية ٢ : النظرية اليوم

Theory and International Relations: II Theory Today

تحديات التوليفة الواقعية Challenges to the Realist Synthesis

لقد خلّفت المناقشة المتعلقة بالطريقة في خمسينيات وستينيات القرن العشرين الواقعية بكامل قوتها: فقد كان السلوكيون في معظمهم واقعيين – كان هدفهم تحقيق ادعاء الواقعيين بموقفهم العلمي وليس بتقويضه. غير أنه قد ظهرت في ستينيات وأوائل سبعينيات القرن العشرين تحديات رئيسية للواقعية ليس من جراء التطورات في الحقل الأكاديمي، بل من جراء أحداث العالم الواقعي.

وقد كان لمجموعتين من الاحداث أهمية خاصة، احداهما تركز على التغييرات في عالم دبلوماسية القوة العظمى (السياسة "العليا")، والأخرى تشير إلى أهمية تغييرات اجتماعية – اقتصادية أقل دراماتيكية (السياسة "الدنيا"). وهذه التغييرات في مجموعها أنتجت النظريتين المسيطرتين في السنوات العشرين الأخيرة – "الواقعية الجديدة" [neorealism] و"مؤسساتية الليبرالية الجديدة" [neoliberal institutionalism] (الليبرالية الجديدة اختصاراً) – وكذلك ولدت تحديات لهذه الأورثوذكسية الجديدة مثل نظرية "البنيوية" و"العولمة"، وساعدت على إحياء المدرسة الإنجليزية لمنظري المجتمع الدولي. ويرمي هذا الفصل إلى تقديم نظرة عامة لهذه التطورات. وستكمل الفصول اللاحقة الصورة من خلال، على سبيل المثال، الوصف الواقعي الجديد لتوازن القوى، أو الوصف الليبرالي الجديد لنظرية نظام الحكم – والهدف هنا هو عرض نظرة عامة للنظرية المعاصرة التي يمكن تحديد موضع هذه المفاهيم ضمنها. ولكن لا بد أولاً من إعطاء معلومات موجزة عن التغييرات التي طرأت في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين.

تعكس المجوعة الأولى من التغييرات التحول الذي طرأ على السياسة "العليا" في هذه الفترة. فقد نشأت الواقعية بوصفها مبدأ في السنوات المضطربة التي تميزت بها ثلاثينيات القرن العشرين وتوطدت بوصفها عقيدة ثابتة في أوج "الحرب الباردة"، أي في أوقات لم يكن بالإمكان فيها إنكار المنافسة القائمة بين القوى العظمى ولا التقليل من أهمية الأخطار المحدقة. وبحلول أوائل ستينيات القرن العشرين، ولا سيما بعد "أزمة الصواريخ الكوبية" عام ١٩٦٢، أخذت الحرب منحىً جديداً ولم تعد العلاقات بين الدول العظمى مشحونة كالسابق – فبعد أن أطلّ

الطرفان على الهاوية قررا أنه ما من شيء يستحق خوض حرب نووية من أجله. وقد اقترن هذا المزاج الجديد – الذي أدى في خاتمة المطاف إلى عملية "انفراج" (détente) – بتركيز جديد للاهتمام في الولايات المتحدة، وهو الكارثة المتنامية لحرب فيتنام، التي كان أبرز سماتها، من منطلق النظرية الواقعية، عدم قدرة الولايات المتحدة على تحويل مزاياها البديهية من حيث القوة إلى نتائج على الأرض أو حول طاولة المفاوضات. فالمدركات والاعتبارات النفسية تلعب دوراً هاما هنا.

وفي واقع الأمر، لا يصعب تفسير انخفاض التوتر في علاقات القوى العظمى أو فشل سياسة الولايات المتحدة في فيتنام في استخدام فئات واقعية متقدمة. على أنه بدا في الواقع، من حيث الظاهر، أن أهمية سياسة القوة كانت آخذة في الانحسار في هذه الفترة. وقد تشابك هذا مع مجموعة التغييرات الثانية الأكثر أهمية التي أفضت إلى إعادة تقويم توليفة ما بعد الحرب، أي التغييرات في مجال السياسة "الدنيا".

كانت التوليفة الواقعية لما بعد الحرب تقوم على أساس الافتراض بأن الدولة هي الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية (بل الفاعل الوحيد في ذلك المجال) وأن العلاقات الدبلوماسية – الاستراتيجية بين الدول هي لب العلاقات الدولية الفعلية.

وقد أخذت هذه الافتراضات تبدو أقل معقولية شيئاً فشيئاً خلال ستينيات وسبعينيات القرن العشرين. فقد أظهرت دراسات عملية صنع قرارات السياسة الخارجية أن الطابع الأحادي للدول التعددية، الغربية على الأقل، هو ضرب من الوهم. ففي حين أن هيئات مثل الأمم المتحدة يمكن أن تعتبر على أنها ليست سوى مجرد ساحات تتصرف فيها الدول، فإن المنظمات الدولية الجديدة، مثل الجماعة الاقتصادية الأوروبية (وهو الاسم الذي كان يطلق في ذلك الوقت على الاتحاد الأوروبي) أو الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة، بدت أنها أقل بشكل واضح من أن تكون أدوات بيد الدول التي أخرجتها إلى عالم الوجود.

كانت الشركات التجارية تعمل دائماً عبر حدود الدول، لكن نوعاً جديداً من الشركات (أطلق عليها اسم مربك "الشركات متعددة الجنسيات") ظهر إلى حيز الوجود وأخذت تنتج على نطاق عالمي، و كما يقال، تختلف اختلافاً نوعياً عن الشركات القديمة في تصرفها. فالعلاقات الدبلوماسية – الاستراتيجية الدولية ذات أهمية مركزية حين يكون الأمر يتعلّق بمسائل الحياة

والموت، ولكن مع انخفاض احتمال تحول "الحرب الباردة" إلى "حرب ساخنة"، فقد ازدادت أهمية العلاقات الدولية الاجتماعية، ولا سيما، الاقتصادية.

وخلاصة القول بدا أن جو العلاقات الدولية آخذ في التغير تغيراً سريعاً تماماً.

وقد تم رصد التغييرات بشكل متقن في كتاب عنوانه "العلاقات التي تتخطى الحدود الوطنية والسياسة العالمية" [Transnational Relations and World Politics] قام بتحريره روبرت كيوهان [Robert Keohne] وجوزيف ناي [Joseph Nye] وهما شخصيتان تكاد تكون أهميتهما بالنسبة للجيل القادم من نظرية "العلاقات الدولية" تضارع أهمية مورغنتاو [Morgenthau] بالنسبة للجيل السابق.

ولم تطور هذه المجموعة نظرية بهذا المعنى، لكن وصفها للعالم شكل تحدياً نظرياً شيقاً. تفترض العلاقات الدولية التقليدية الواقعية المتمحورة حول الدولة أن العلاقات الهامة بين المجتمعات المختلفة هي تلك التي تجري عبر مؤسسات الدولة. ويقر الجميع بأنه توجد آلاف الطرق التي يمكن لشعوب البلدان أن يتواصل فيها بعضها مع بعض، وعدد كبير من العمليات التي تجري عبر الحدود وتحركات المال والبشر والسلع والمعلومات، لكن الافتراض التقليدي هو أولاً، أن العلاقات ذات الأهمية الحقيقية هي العلاقات بين الدول، وثانياً، أن الدولة تنظّم، أو بوسعها أن تنظّم إذا ما رغبت، جميع تلك العلاقات الأخرى.

أما النموذج الذي يطرحه كيوهان وناي فإنه يخفف كلاً من جزأي هذا الافتراض على حد سواء. فأولاً، لم يعد بالإمكان الافتراض بأن العلاقات بين الدول هي دائماً العلاقات الأكثر أهمية: ففي العالم المعاصر نجد أن قرارات وأفعال جهات ليست دولاً يمكن أن تؤثر في حياتنا بالقدر نفسه، إن لم يكن بأكثر، من القدر الذي تؤثر به قرارات وأفعال الدول. ثانياً، لم يعد بالإمكان الافتراض بأن للدول السلطة لتنظيم تلك الجهات بشكل فعّال. فمن حيث المبدأ قد تتوفر هذه القدرة لدى بعض الدول، لكنها من الناحية العملية تكره ممارستها بالنظر لما ينطوي عليه ذلك من تكاليف اقتصادية واجتماعية وسياسية. ففي كثير من الأوقات تضطر الدول إلى التفاوض مع جهات ليست دولاً. فالعلاقات الدولية التقليدية ما زالت مستمرة، لكنها تقترن الآن بعلاقات عديدة أخرى، هي "العلاقات المتخطية للحدود الوطنية" [Transnational Relations] – التي تنطوي على عمليات تجري عبر حدود الدول ويكون فيها طرف واحد على الأقلّ كياناً ليس له صفة الدولة. ونود أن نعيد التأكيد على نقطة هامة، وهي أن الواقعيين لم ينكروا قط

وجود مثل تلك العلاقات، لكنهم قللوا من أهميتها. وقد شكّك نموذج العلاقات التي تتخطى الحدود الوطنية بهذا الرأي.

التعددية والترابط المعقد Pluralism and Complex Interdependence

لم تعتمد مجموعة كيوهان وناي المتعلقة بالعلاقات التي تتخطى الحدود الوطنية أي نظرية لـــ "العلاقات الدولية" الجديدة. وقد قطع كتابهما "القوة والترابط" [Power and Interdependence] (١٩٧٧) شوطاً للوفاء بهذه الحاجة، وبين ثلاثة اختلافات أساسية بين المقاربتين.

أولاً، يفترض الترابط المعقّد وجود قنوات وصول متعددة [multiple channels of access] بين المجتمعات، بما في ذلك وجود فروع مختلفة لجهاز الدولة فضلاً عن فاعلين من غير الدول، وذلك بعكس افتراض الدولة الأحادية الذي تتميز به الواقعية.

ثانياً، يفترض الترابط المعقّد أن القوة سيكون لها دور بسيط في معظم العلاقات الدولية، وذلك بعكس الدور المركزي المتضمن في النظرات الواقعية للعالم.

وأخيراً، لا توجد في ظل الترابط المعقّد هرمية للقضايا. فأي مجال للقضايا [issue-area] قد يكون على رأس الأجندة الدولية في أي وقت من الأوقات – في حين أن الواقعية تفترض أن الأمن هو في كل مكان وأنه دائماً أهم قضية بين الدول [Keohane and Nye 1977:24] وهاتان النقطتان الأخيرتان مرتبطتان بالطبع. فوجود الدور البسيط للقوة في هذه العلاقات هو إلى حد كبير الذي يحول دون وجود هرمية للقضايا.

ولا يفترض الترابط المعقّد أن هذه السمات الثلاث موجودة في كل مكان – فقد يوجد، بل يوجد بالفعل، علاقات لا تزال تنطبق عليها الواقعية. لكن النقطة هي القيام بتحدي ادعاء الواقعية بأنها هي النظرية الوحيدة للعلاقات الدولية التي تنطبق على جميع العلاقات.

لقد كانت الدول دائماً مترابطة: والجديد بشأن التعددية هو أنه بدلاً من رؤية العلاقات ككل، فإنه ينظر إليها بأنها متفككة ومعزول بعضها عن بعض. فمجالات القضايا المختلفة [issue-areas] – مثل الأمن أو التجارة أو التمويل – تنطوي على أنماط مختلفة من التبعية المتبادلة. وتنبثق سياسة الترابط المعقّد عن هذه الاختلافات.

فحساسية الأطراف الفاعلة تختلف باختلاف الظروف كما هو الحال بالنسبة لقابلية العطب والتأثر. والمقصود بالحساسية درجة تأثر الأطراف الفاعلة بالتغييرات في منطقة قضايا معينة. والمقصود بقابلية العطب والتأثر مدى استطاعة هذه الأطراف السيطرة على ردود أفعالها على هذه الحساسية – وهكذا، على سبيل المثال، كانت جميع الدول الصناعية شديدة الحساسية، أوائل سبعينيات القرن العشرين، إزاء سعر النفط، لكن مدى تأثرها بتغير الأسعار كان متفاوتاً تفاوتاً كبيراً. فقد كان لدى بعضها خيارات للتعامل مع الموقف (مثل: تطوير مواردها الخاصة، أو زيادة الصادرات الصناعية) في حينلم تتوفر تلك الخيارات لدول أخرى. وهذا يفتح المجال لإمكان قيام الأطراف الفاعلة باستخدام ميزات القوة المتوفرة لديها في مجال ما بغية التعويض عن نواحي الضعف في مجالات أخرى. وتمثل "أزمة سميثونيان" [Smithsonian Crisis] عام ١٩٧١ دراسة حالة مفضلة لهذه العملية، تمحورت حول قرار الولايات المتحدة بأن تحاول فرض تغيير في سعر تحويل الدولارات إلى ذهب.

فبموجب قواعد نظام بريتون [Bretton Woods system] من المفروض أن يبقى التمويل في معزل عن التجارة، وأن يتم عزل الاثنين عن القضايا العسكرية – الأمنية، لكن الولايات المتحدة استخدمت عام ١٩٧١ عقوبات تجارية كوسيلة لفرض تغييرات تكافؤ، وتم استنفار كبار الشخصيات من أمثال هنري كيسنجر لدعم الموقف الأمريكي وذلك بتوجيه تهديدات تكاد تكون غير مبطنة بشأن قيام الولايات المتحدة بإعادة تقييم ضمانات الولايات المتحدة الأمنية لألمانيا واليابان إذا لم يستجب هذان البلدان بشكل إيجابي.

وبما أن الولايات المتحدة لم تكن تعتمد على التجارة الخارجية وكانت توفر الأمن بشكل كامل، فقد تمكنت من استخدام مناعتها وعدم حساسيتها النسبية في هذه المجالات من أجل التعويض عن حساسيتها وقابلية تأثرها الأشد وطأة في مجال التمويل الدولي (Gowa 1983).

وثمة سمة أخرى للعالم كما يراها التعدديون، وهي أن "وضع الأجندة" [agenda-setting] مسألة لها بعض الأهمية. ففي العالم الواقعي لسياسة القوة، ترتب الأجندة نفسها بنفسها – فمن السهل القيام مسبقاً بتحديد ما هو هام وما هو غير هام، لأن القضايا الكبرى المتعلقة بالحرب والسلم هي التي لها أهمية حقيقية.

ولكن الأمر على خلاف ذلك بالنسبة للتعددية، حيث يمكن، من حيث المبدأ، لأي قضية أن توضع على رأس الأجندة – وهنا تصبح الطرق التي تتمكن فيها الأطراف الفاعلة من

الترويج للقضايا في المنظمات الدولية وغيرها موضوعاً هاما للدراسة. وفي بعض مجالات القضايا قد يكون هناك، في الواقع، طريق واضح المعالم للترويج لترتيب القضايا، بحيث توضع على رأس الأجندة – وقد تتميز مجالات القضايا التي من هذا القبيل بدرجة عالية جداً من الترتيب الدولي: فقد تشكّل أنظمة [regimes].

ويوجد النظام حيث توجد مبادئ مفهومة بشكل واضح ومعايير وقواعد وإجراءات لصنع القرارات تلتقي حولها توقعات صانعي القرارات في مجال معين للعلاقات الدولية [Krasner (ed.) 1983:2]. فسياسة الأنظمة سمة شيقة للتحليل التعددي سيتم استكشافها مفصلاً في الفصل التاسع.

في منتصف سبعينيات القرن العشرين بدا أن التعددية في طريقها إلى أن تؤكد نفسها بوصفها المقاربة السائدة المتعلقة بنظرية العلاقات الدولية. وبدا أن الواقعية التقليدية قد أصبحت من مخلفات الماضي بلا ريب.

وكانت التعددية قد حافظت على بعض النظرات المتبصرة الأكثر إقناعاً للواقعية، على سبيل المثال، بشأن أهمية القوة، وتعرض في الوقت نفسه سرداً أعقد وأدق بكثير لكيفية الاستفادة من تطبيق هذه النظرات المتبصرة في التحليل السياسي الدولي. بل إن بعض أكثر النقد الموجّه إلى التعددية جاء ممن يدعون بـــ "البنيويين" الذين شددوا على المدى الذي كان التعدديون يرسمون فيه نموذج عالم الرجل الغني – وقد أكّدت مقولتهم على اعتماد مجموعة من البلدان على أخرى بدلاً من ترابطها، وجادلوا بأن فقر الفقراء كان ناجماً بشكل مباشر عن ثروة الأغنياء. وكانت سلسلة الاستغلال المزعومة التي كانت تربط بين الأغنياء والفقراء، ونشوء حالة التخلف الذي أوجد عبر القرون حالات عدم المساواة التي نشهدها اليوم، هي ما ركّز عليه هؤلاء الكتاب الذين ستتم مناقشة أعمالهم في الفصل العاشر. غير أن التعدديين تمكنوا من الرد بأن "التبعية المتبادلة" حسب رأيهم لا تصل إلى حد تبعية متساوية، وأن البنيويين إنما كانوا يصفون حالة خاصة يمكن الافتراض بأنها تكمن خلف نموذج الترابط المعقد. وبوجه الإجمال، بدت التعددية في منتصف أواخر سبعينيات القرن العشرين تشبه برنامجاً للبحث يسير على ما يرام. ثم جاءت الهجمة المضادة للواقعية الجديدة التي لم يقتصر أثرها على مجرد إعادة توطيد نسخة قوية فكرياً للواقعية، بل إنه حفّز التعدديين على تحسين نظرياتهم، وكانت نتيجة ذلك نشوء ليبرالية جديدة، وهي مقاربة أقرب بكثير إلى الواقعية من تعددية سبعينيات القرن العشرين.

الواقعية الجديدة Neorealism

إن مصطلح الواقعية الجديدة هو بحد ذاته مدعاة للخلاف، لأن كثيرين من الواقعيين يعتبرون أن الأفكار التي تنطوي عليها الواقعية الجديدة لا تتضمن ما يستحق نعتها بـ "الجديدة" – ومع ذلك فإن معظم المراقبين يخالفون هذا الرأي ويشعرون أن شيئاً ما قد تغير بالفعل في الواقعية استجابة لتحدي التعددية وأن الواقعية الجديدة هي أحد أساليب رصد هذا التغير وأن مرادفها "الواقعية البنيوية" هي أسلوب آخر.

وعلى أي الحالين ثمة اتفاق عام على أن أهم عمل واقعي/ واقعي جديد ذي معنى من توليفة مورغنتاو لعام ١٩٤٨ ظهر عام ١٩٧٩ عندما نشر كتاب كينيث والتز [Kenneth Waltz] "نظرية السياسة الدولية" [Theory of International Politics]. يتميز والتز بأنه بحّاثة ذو خلفية واقعية كلاسيكية. ولا يزال كتابه "الإنسان والدولة والحرب" (1959) [Man, the State and War] نقطة انطلاق للتفكير الحديث حول أسباب الحرب وهوفي معظمه، عمل في مجال نظرية السياسة الدولية، صبّ في قالب تقليدي.

ولقد كان والتز في خمسينيات القرن العشرين سكرتير لجنة روكفلر الأمريكية لدراسة "نظرية العلاقات الدولية" التي تأسّست عام ١٩٥٤، وكان واقعياً متمسكاً بالأعراف، من حيث التوجّه، وتقليدياً من حيث الطريقة والأسلوب. ومن جهة أخرى، فإن "نظرية السياسة الدولية" لا تمت بصلة إلى المذهب التقليدي من حيث الأسلوب وطريقة العرض، أو إلى التمسك بالأعراف من حيث الحجج التي تسوقها.

كانت استراتيجية والتز الأساسية للمحافظة على الواقعية في وجه تحدي المذهب التعددي هي تقييد نطاق الواقعية كنظرية. أولاً، في حين أن مورغنتاو كان يعتبر "النظرية" مصطلحاً فضفاضاً – على الرغم من إشاراته المتكررة إلى قوانين السياسة وما شابه ذلك – فإن والتز يرى أن النظرية قد عرفت بدقة بالغة في فصله الأول وذلك بعبارات مستقاة من تفكير كارل بوبر [Karl Popper] بشأن الطريقة العلمية كما تعكسها عدسة النظرية الاقتصادية الحديثة.

فاهتمام والتز ينصبّ على إنتاج نظرية "وضعية" وليس "معيارية"، والنظرية الوضعية تعني طرح مقولات مترابطة ومتصلة تشبه القوانين ويمكن أن نستخلص منها فرضيات يمكن اختبارها – مع أنه يعترف أن "الاختبار" يميل إلى أن يكون عملية انطباعية في "العلاقات الدولية" أكثر مما هو عليه في العلوم الأساسية.

على أنه على الرغم من هذا التعريف الأول فإن والتز لا يكتفي بتقييد نوع النظرية التي يطرحها، بل إنه يقيد أيضاً نطاقها على نحو حاسم. فهدفه إنتاج نظرية لـــ "النظام الدولي" وليس سرداً عاماً لجميع جوانب العلاقات الدولية. وهذا يمكنه من أن ينظر بشيء من الاعتدال إلى كثير من التغييرات التي وصفها التعدديون، لأنها لا تتصدى لطبيعة النظام الدولي بهذا المعنى، بل إلى جوانب من وحداته المكونة فحسب.

ومن المواقف التي ينادي بها بشدة بالغة هي أنه لا يمكن فهم النظام الدولي إلا عبر نظريات منظمة ذات طابع شمولي [systemic]. فمحاولة فهم النظام من خلال نظريات تركز على صفات الوحدات التي يتكون منها النظام تنطوي على ارتكاب خطيئة الاختزالية [reductionism]

ونحن نعرف أن الاختزالية خطأ، لأننا نعرف أنه توجد أنماط للأنظمة السياسية التي تتكرر عبر الزمن حتى عندما تتغير الوحدات المكونة للنظام. فهذه الأنماط يجب أن تكون نتاج النظام نفسه، ولا يمكن أن تكون نتاج السمات القابلة للتحول لأنظمتها الفرعية. فإذا أخذنا أحد أمثلته المتمثل بالنظرية اللينينية التي تفسّر الامبريالية من خلال ديناميكيات الرأسمالية الاحتكارية فإننا نجد أنه قد أخطأ بالضرورة، لأن الامبريالية موجودة منذ الأزل في حين أن الرأسمالية الاحتكارية حديثة المنشأ (Waltz 1979:19 ff). وهذا في واقع الأمر لا يمثل نقداً آسراً؛ لأن الحالة الأخيرة تعي هذه النقطة وتؤكد أن الامبريالية الحديثة تختلف عن سابقاتها — على أن وجهة نظر والتز العامة واضحة.

ومتى ركّزنا على النظام يمكننا أن نرى، كما يقول، أنه يوجد نوعان ممكنان للنظام فقط — نظام هرمي التسلسل [hierarchical] ونظام فوضوي [anarchical]. ففي النظام هرمي التسلسل تنظم الوحدات وفق خط واضح للسلطة. أما في النظام الفوضوي فإن الوحدات المتشابهة في طبيعتها تقيم علاقات مع بعضها، حتى وإن كانت تختلف اختلافاً كبيراً في قدراتها.

فالتمييز بين النظام هرمي التسلسل والنظام الفوضوي مسألة حاسمة بالنسبة إلى والتز. فهو يجادل بأن النظام الحالي واضح الفوضوية وقد كان على هذا الوضع منذ أصوله التي تعود إلى أواخر العصور الوسطى.

وما من واحد من التغييرات التي حددها التعدديون يمثل تغييراً للنظام — وهذا لا يحدث إلا في حال إقامة مؤسسات هرمية التسلسل، أي حكومة عالمية من نوع ما. وقد انهمكت "نظرية

السياسة الدولية" في جزء كبير منها لتبين أن ذلك لا يجري في الوقت الراهن وأن نوع التطورات التي أشار إليها التعدديون لم تتجاوز عتبة الأشياء، فالحقيقة الكامنة للنظام لا تزال هي ذاتها لم تتغير.

إن النظام الدولي نظام "مساعدة ذاتية". فالدول (التي يفترض لأغراض نظرية أنها فاعلة أحادية) مضطّرة للعناية بنفسها، لأنه لا يوجد من يعتني بها. ولا يفترض والتز أن الدول كيانات عدوانية تسعى إلى توسعة نفسها بالضرورة، لكنه يفترض بالتأكيد أنها ترغب في المحافظة على نفسها.

وهذا يعني أنها مضطّرة للاهتمام بأمنها، كما أنها مضطّرة إلى أن تعتبر أن الدول الأخرى تشكّل تهديداً محتملاً لها. فعليها أن تواصل تكييف موقفها في العالم حسب قراءتها لقوة الدول الأخرى ولقوتها هي. وينجم عن هذه التحركات ظهور ميزان للقوى [balance of power].

إن ميزان القوى هو نظرية النظام الدولي الأساسية. يمكن تعريف موازين القوى من حيث عدد "الأقطاب" الكائنة في الميزان – وهنا يصبح المجاز مضطرباً مشوشاً – ويتحدد عدد الأقطاب بعدد الدول التي بوسعها أن يهدد بقاء بعضها بعضاً بشكل خطير. ويقول والتز إن هذا يعني أن النظام (عام ١٩٧٩) ثنائي الأقطاب [bipolar]. فالولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي هما الدولتان الوحيدتان اللتان لديهما القدرة على تهديد بقاء بعضهما بعضاً. وكما سنرى، فإن معظم الكتاب الذين يتصدون لموضوع ميزان القوى يرون أن الموازين ثنائية الأقطاب غير مستقرة من حيث الأساس؛ لأن التغييرات التي تطرأ على قدرة أحد الطرفين لا يمكن مواجهتها إلا بتغييرات لدى الطرف الآخر – وهذه العملية معرضة لأن يفلت زمامها. غير أن والتز يخالف هذا الرأي. فهو يرى أن الأنظمة ثنائية الأقطاب أسهل إدارة لقلة عدد الأطراف ذات المصلحة فيها.

هذه نظرية عن بنية النظام الدولي، وهنا يبرز سؤال وجيه يتعلّق بالعلاقة بين البنية و"القوة" [agency] – فما معنى القول إنه يجب على الدول أن تتصرف وفق أشكال معينة؟ ومرة أخرى، كيف يمكن الافتراض بأن ميزان القوى سيظهر دائماً أو أن الدول ستتمكن من إدارة نظام ثنائي الأقطاب، إذا ما علمنا أنها لا ترغب عن قصد بإيجاد موازين – بل إن معظم الدول تفضّل إزالة الدول التي تشكّل تهديداً محتملاً لها (أي، جميع الدول عداها هي).

وجواب والتز عن هذه الأسئلة هو أنه لا يوجد ضمان فعلي بأن الموازين سوف تتشكّل أو أن إدارة القوة ستنجح. غير أن الدول التي لا تستجيب للإشارات التي يرسلها إليها النظام الدولي، أي الدول التي تجهل توزيع القوى في العالم، سوف تجد أنها ستتعرض للأذى نتيجة ذلك، بل إنها قد تتعرض في بعض الظروف إلى فقد استقلالها. وبما أن الدول لا ترغب في حصول ذلك فإنها على الأغلب سوف تتخذ الخطوات اللازمة (Waltz 1979:118). ولكنها قد لا تفعل ذلك، فبعض الدول، وليس الكثير منها في القرن المنصرم، قد فقدت استقلالها في واقع الأمر، في حين أن دولاً أخرى تتمتع، بالنظر لموقعها الجغرافي الملائم، أو بالنظر لأي ميزة طبيعية أخرى، بترف إمكانها ارتكاب أخطاء عدة في إساءة قراءة حالة النظام الدولي من دون أن تتكبد ضرراً كبيراً. على أن الدول تميل إلى أن تستجيب لمشعراتها (cues).

هنا، وفي أماكن أخرى من الكتاب، يستخدم والتز مقارنات مستقاة من علم الاقتصاد الكلاسيكي، وبشكل خاص من نظرية الأسواق ونظرية الشركة. فالسوق المحضة القادرة على المنافسة مثال كلاسيكي لكيان يأتي إلى حيز الوجود بمعزل عن رغبات المشترين والبائعين الذين، مع ذلك، يوجدونها من خلال أعمالهم. فكل فاعل فرد يجب أن يستجيب للإشارات التي ترسلها السوق – لكن الوجوب بهذا المعنى يعني ببساطة أن المزارعين، على سبيل المثال، الذين يحاولون البيع بسعر أعلى مما تتحمله السوق، لن يتمكنوا من إفراغ محاصيلهم، في حين أن المزارعين الذين يبيعون بأقل مما يمكنهم الحصول عليه يفوتون على أنفسهم فرص الكسب التي سيستفيد منها آخرون سيقومون بطردهم من ميدان العمل. كما أن المشترين لن يرغبوا في دفع أكثر مما هو ضروري ولن يتمكنوا من دفع أقل من السعر السائد. فبنية السوق تظهر من خلال هذه القرارات، مع أن بنية السوق هي التي تشكّل القرارات.

ويمكن المضي أبعد من ذلك في القياس. ففي سوق غير قادر على المنافسة، أي في سوق تحتكره القلّة، يكون بوسع عدد قليل من الشركات إدارة الأسعار والإنتاج، بحيث إنه من خلال تجنب المنافسة المباشرة تكون كل واحدة في وضع أفضل مما لو كان الوضع خلاف ذلك. هذه الشركات لا يكون مهتماً بعضها ببقاء بعض – فشركة فورد تود لو أن شركة جنرال موتورز تزول من الوجود، والعكس بالعكس – ولكنها بوصفها تحقق أكبر قدر من الربح تدرك أن المحاولات المباشرة للتخلص من المنافسة تنطوي على أخطار هي من الشدة، بحيث تجعلها لا تفكر بذلك، فحرب الأسعار قد تطيح بكلتا الشركتين. وبالطريقة نفسها فإن للولايات المتحدة

والاتحاد السوفياتي مصلحة مشتركة في تنظيم المنافسة بينهما، حتى وإن كان كل منهما يود لو أن الطرف الآخر يزول من الوجود لو كان من الممكن تحقيق ذلك بطريقة لا تنطوي على المخاطرة وتكون غير مكلفة.

إن هذا القياس الاقتصادي هو الذي يمكن أن يقال: إنه يبرر نعت "الجديدة" في "الواقعية الجديدة". وفي واقع الأمر فإن والتز يطرح نسخة "خيار عقلاني" لميزان القوى يفترض فيها أن الدول أنانية تهتم بمصلحتها الخاصة وتحدد استراتيجياتها باختيار ما يحقق لها أكبر قدر ممكن من رفاهها.

وفي هذا ابتعاد شديد في روحه عن الاعتماد المؤلم على الاتجاه السائد الذي يعتبر الإنسان خطّاءً وهو ما يميز نظرة مورغنتاو و"الواقعيين المتدينين". فهو من هذا المنطلق أقرب ما يكون إلى كار [Carr] الذي يبدو أن تأكيده شبه الماركسي على الندرة والوضع الإنساني يوازي نظرة والتز للفوضى والرغبة في المحافظة على الذات.

إن كار لم يعتمد نمط تنظير ينطوي على الاختيار العقلاني، ولكن حتى هذا الأسلوب من التفكير ليس بالتفكير غير المعروف في التقليد الكلاسيكي. إن قصة روسو الخرافية عن الوعل والأرنب البري لها مغزى نظرة والتز نفسه إلى أنانية الدول: فمجموعة من الصيادين لا يمكنها تلبية احتياجاتها إلا باقتناص أحد الوعول، ولكن أحدهم يتخلى عن الصيد في لحظة حرجة ليصيد أرنباً برياً؛ لتلبية احتياجاته الخاصة به، ويتسبب في ذلك بضياع الوعل.

وفي هذا دلالة ممتازة على المشاكل التي ينطوي عليها العمل الجماعي. ومع ذلك، يوجد شيء جديد هنا بالطريقة التي يصوغ بها والتز الحجّة، وهو ما يفسّر سبب الاهتمام الذي أولي له في هذا الفصل.

فمن الواضح أن نظريته مثيرة للجدل والخلاف، لكنها تظلّ أكثر صياغة مكرّرة إقناعاً لموقف الواقعيين في الأزمنة قريبة العهد، كما أن كتاب "نظرية السياسة الدولية" هو بحق أكثر الكتب تأثيراً في نظرية "العلاقات الدولية" في جيله.

الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة Neorealsim and Neoliberalism

كان من الممكن التوقّع، من منظور أواخر سبعينيات القرن العشرين، أن يكون سير تطور "النظرية الدولية" خلال العقود المتبقية من القرن (العشرين) وفق التضاد بين الواقعية

(الجديدة) والتعددية، مع احتمال وجود نقد بنيوي لكلتا النظريتين يرفرف في الخلفية. وقد حدث هذا إلى حد ما، فقد تم طرح عدد من نظريات "العلاقات الدولية" المعاصرة من هذه المنطلقات أو "النماذج" الثلاثة (Little and Smith 1991; Viotti and Kauppi 1993). غير أن النظرية تطورت بطريقة مختلفة نوعاً ما في الولايات المتحدة، وهي الموطن الحقيقي لهذا الفرع من فروع المعرفة. فقد أصبح تعدديو سبعينيات القرن العشرين في معظمهم "المؤسّسيين الليبراليين الجدد" [neoliberal institutionalists] لثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين واقتربوا من خلال ذلك من الواقعية الجديدة التي كان يمكن توقعها.

وقد طور بحّاثة من أمثال روبرت كيوهان [Robert Keohane] وروبرت اكسلرود [Robert Axelrod] نماذج تشترك في كثير من الأمور مع الواقعية الجديدة (Keohane 1984 and 1989 a; Axelrod 1984: Axelrod and Keohane 1985).

فقد قبلا المنطلقين الأساسيين للفوضى الدولية والأنانية العقلانية للدول. وكان تحليلهما يهدف إلى بيان أنه من الممكن للأنانيين العقلانيين أن يتعاونوا حتى ضمن نظام فوضوي. وقد استقيا مادتهما من مصادر الواقعيين الجدد نفسها – ولا سيما نظرية الألعاب ونظرية الاختيار العام والاختيار العقلاني – وأقرا بأن التعاون في ظل الفوضى يكون معرضاً بشكل دائم لأن يكون هشاً. فدول "الراكب المجاني" – التي استفادت من مزايا التعاون دون المشاركة في التكاليف – ستكون مشكلة على الدوام، كما أن لعبة "معضلة السجين" أظهرت بوضوح صعوبة الاعتماد على الوعود بالتعاون التي تقطع في ظروف يتعذر فيها التنفيذ (انظر ملحق هذا الفصل للاطلاع على وصف لهذه اللعبة).

على أنه إذا أمكن إرساء قواعد أنظمة دولية يمكن ضمنها تبادل المعلومات وإسباغ الصفة الرسمية على الالتزامات، فإن من شأن احتمالات التعاون أن تتعزز.

إن تأسيس الأنظمة عملية صعبة. وقد تم تأسيس معظم الأنظمة القائمة، خاصة في الاقتصاد السياسي الدولي، من قبل قوة "مهيمنة"، هي الولايات المتحدة، مباشرة في فترة ما بعد الحرب. وتعرف القوة "المهيمنة" في هذا السياق بأنها الدولة التي لديها القدرة على وضع قواعد العمل وتنفيذها والرغبة في التصرف بناء على هذه القدرة.

وتنصّ إحدى المقولات الأساسية لمعظم هؤلاء الكتاب على أن هيمنة الولايات المتحدة قد تضاءلت على نحو كبير في السنوات قريبة العهد، الأمر الذي يثير مشكلة – هل يمكن للتعاون أن يستمر "بعد الهيمنة"؟

والجواب الذي يصدر هو عادة "نعم" – ولكن على المستويات الأدنى من الحد الأمثل، ذلك لأن ما يجري هو أن النظام مستمر على أساس رأس المال الذي تكون في ظل الهيمنة. سوف يتم تناول تفاصيل هذه الحجّة في الفصل التاسع أدناه.

كيف يمكن تصنيف هذا العمل؟ في هجوم لاذع مرير معنون "فقر الواقعية الجديدة" جمع ريتشارد آشلي [Richard Ashley] كيوهان ووالتز في كتلة واحدة كواقعيين جدد – بالإضافة تقريباً إلى كل منظّر ذي شأن في مجال "العلاقات الدولية الأمريكية" (Ashley 1984). وفي هذا مبالغة في الشهامة بعض الشيء – فعلى الرغم من وجود تشابهات وثيقة فإن الليبراليين الجدد يقولون شيئاً مختلفاً نوعاً ما عن التعاون الدولي عما يقوله الواقعيون الجدد، ومن شأن التزام مشترك بنظرية الاختيار العقلاني ومقاربة وضعية للمعرفة أن يجعلاهم جزءاً من الحركة ذاتها وذلك إذا تم استعمال فرشاة عريضة جداً. وقد قدم الواقعي الجديد جوزيف غريكو [Joseph Grieco] وصفاً أفضل في مقالة لاحقة بعنوان

"Anarchy and the Limits of Cooperation" (الفوضى وحدود التعاون) (Grieco 1988).

يرى غريكو أن القضية الأساسية بين الواقعيين الجدد والليبراليين الجدد تتعلق بالمكاسب المطلقة مقا بل إلمكاسب النسبية الناجمة عن التعاون.

فالليبراليون الجدد يفترضون أن الدول تهتم بشكل أساسي بالمكاسب المطلقة التي تجنى من التعاون. وما دامت الدول راضية عن وضعها فإنها لن تقلق كثيراً على أوضاع الدول الأخرى. وهنا يوجد تواز واضح مع نظرية التجارة الحرة، التي تنص على أن كون الأطراف يكسبون على نحو متفاوت من التجارة التي تنطوي على ميزة نسبية يعتبر أقل أهمية من حقيقة أن الجميع سوف يكسبون شيئاً ما.

ومن جهة أخرى، يفترض الواقعيون الجدد أن كل دولة ستكون مهتمة بالمكاسب النسبية من التعاون، أي بمدى الكسب الذي تحققه الدول الأخرى ومدى الكسب الذي تحققه هي ذاتها. وهذا يتبع تركيز الواقعية الجديدة على توازن القوى، الذي يركّز بالضبط على الافتراض بأن الدول يراقب بعضها بعضاً لتستشعر ما يدل على تغير في وضع قوتها النسبي. ويرى غريكو

أن هذا الاختلاف في التوجّه يعني أن الواقعيين الجدد والليبراليين الجدد يركزون على مشاكل مختلفة جداً حين يتعلّق الأمر بحدود التعاون. فالليبراليون لا يجدون صعوبة في فهم سبب التعاون بين الدول – فمصلحتهم (المطلقة) تقتضي ذلك. غير أن المشكلة، كما رأينا، هي أن الدول تميل إلى الغش، إلى أن تصبح "ركاباً مجّانيين"، وأن ما تدعوالحاجة إليه هو وجود آلية ما لمنع الغش.

وهذا من شأنه أن يمكن الدول من أن تدرك أن مصلحتها الحقيقية طويلة الأجل تكمن في التعاون وليس في أن تقع فريسة للإغراء بأن تكتفي بالمكاسب قصيرة الأجل – من السهل إذاً إدراك سبب نعت هذا الفرع للنظرية بأنها ليبرالية جديدة.

ومن جهة أخرى، يرى الليبراليون أن "الغش" لا يشكل مشكة. فوجهة نظرهم هي أن الصعوبة تكمن في قيام التعاون في المقام الأول، لأن الدول لا تتعاون إلا حين تتوقع بأن المكاسب التي ستجنيها ستفوق أو ستكون على الأقلّ مساوية لمكاسب جميع الأطراف الأخرى ذات الصلة – وهو معيار صَعْب التحقيق إلى حد كبير.

يجادل غريكو بأن افتراض الواقعيين الجدد بأن الدول تركز على المكاسب النسبية تدعمه ملاحظات بشأن كيفية تصرف الدول بالفعل ضمن النظام الدولي، وكذلك تدعمه معطيات الرأي العام التي يبين أنها توحي بأن الجمهور في الولايات المتحدة على الأقلّ يهتم بالمكاسب النسبية أكثر من اهتمامه بالمكاسب المطلقة.

ومن جهة أخرى، يستطيع الليبراليون الجدد أن يشيروا إلى الشبكة الواسعة للمؤسسات الدولية القائمة، والتي تتكاثر في الواقع، الأمر الذي يقوض المقولة بأن الدول تعاني من عدم رغبة مزمنة في التعاون. فمن منظور النظرية الواقعية الجديدة فإن الليبراليين الجدد منهمكون في مشروع محكوم عليه بالفشل. وفي حين أن الليبراليين الجدد يقبلون تعريفاً للموقف هو تعريف هوبزي (نسبة إلى هوبز) [Hobbes]) في أساسه – أي معياري الفوضى والأنانية العقلانية – فإنهم يجادلون بأن التعاون يمكن أن يحدث من دون وجود "مليك" هوبزي. لكن هذا غير ممكن. ويجادل الليبراليون الجدد بأنه على الرغم من أن التعاون سيكون أدنى من الحد الأقصى فإنه سيبقى ممكن الحدوث.

المجتمع الدولي و"المدرسة الإنجليزية"

International Society and the "English School"

في حين أن المناقشات التي تدور حول المكاسب النسبية والمكاسب المطلقة لا تخلو كلياً من عنصر التشويق فإن النظرية التقليدية للعلاقات الدولية الأمريكية تبدو من منظور أوسع، أنها تغطي نطاقاً ضيقاً من المواضيع. وقد انبثق بعض أهم الأعمال الهامة للسنوات قريبة العهد عن خارج المصدر الرئيسي الأمريكي إما عن كتاب غير أمريكيين، أو عن كتاب أمريكيين غير تقليديين.

ويوجد هنا مجالان رئيسيان يثيران الاهتمام، وهما متصلان نوعاً ما بشكل أوثق مما قد يكون متوقعاً – وهما ما يدعى بـــ "المدرسة الإنجليزية" لمنظري المجتمع الدولي، وعمل المفكرين "النـــزاعين إلى النقد" وعمل مفكري "ما بعد الحداثة".

ولقد كانت تسمية "المدرسة الإنجليزية" غير موفقة لسوء الحظ، حيث إن الشخصية الرئيسية فيها في السنوات قريبة العهد، وهو هيدلي بول [Hedley Bull]، كان استرالياً بلا ريب وإن كان أسترالياً بنى حياته المهنية في لندن ثم في اكسفورد. كما أن الاسم يوحي بأن معظم منظري "العلاقات الدولية" في إنجلترا (أو بالأحرى في بريطانيا) هم من أعضاء المدرسة، وهو خلاف ذلك بالتأكيد – فالمنظرون البريطانيون الثلاثة الرئيسيون ئي. اتش. كار [E.H.Carr] وسي. ايه. دبليو. مانينغ [C.A.W. Manning] واف. اس. نورث إيدج [F.S. Northedge] من نصف القرن المنصرم لا يعتبرون أعضاء في "المدرسة الإنجليزية".

ومن الأفضل تعريفها بأنها مجموعة من البحّاثة – وأبرزهم مارتن وايت [Martin Wight] وآدم واطسون [Adam Watson] وآر. جيه. فينسنت [R.J. Vincent] وجيمس مايول [James Mayall]، وروبرت جاكسون [Robert Jackson] والنجوم الصاعدة مثل تيموثي دان [Timothy Dunne] ونيقولاس ويلر [Nicholas Wheeler] بالإضافة إلى بول [Bull] – الذين يركّز عملهم على فكرة "مجتمع الدول" أو "المجتمع الدولي" (Dunne 1995).

يشير مصطلح "المجتمع الدولي" إلى نقطتين: الأولى أنه يجب أن يكون تركيز الدراسة بالدرجة الأولى على عالم الدول وليس على الكيانات التي هي دون الدول، أو الفئات العالمية مثل "الإنسانية". إن هذا الجانب من "المدرسة الإنجليزية" هو الذي يتصل بالواقعية ويفسر، إن لم يكن يبرر، أسئلة امتحانية مثل "هل يعد هدلي بول واقعياً"؟ على أنه، ثانياً، حين تتفاعل الدول، فإنها لا تشكّل ببساطة نظاماً دولياً، نمطاً غير معياري من الأشياء المنتظمة، بل إنها تشكّل

مجتمعاً، هو عبارة عن علاقة تحكمها المعايير يقبل أعضاؤها بأن عليهم على الأقلّ مسؤوليات محدودة بعضهم نحو بعض ونحو المجتمع ككل. وهذه المسؤوليات تتلخص بالممارسات التقليدية للقانون الدولي والدبلوماسية. فالدول يفترض أنها تسعى وراء مصالحها في الساحة الدولية، ولكن ليس بأي ثمن – أو بالأحرى، إذا كانت تسعى وراءها بأي ثمن فإن المجتمع الدولي يصبح في خطر.

ويمكن رؤية كل من الروابط والاختلافات بين الأفكار الواقعية الجديدة / الليبرالية الجديدة بكل وضوح. فالعلاقات الدولية تجري في ظروف من الفوضى ولكن الدول تتصرف في "مجتمع فوضوي" ضمن نظام من المعايير تعتبرها مقيدة في معظم الوقت. والفروق هنا ليست كبيرة، لكنها ذات أهمية – وهذا هو أحد الأسباب التي تجعل بعض البحّاثة الذين يرغبون في أن يسهموا في موضوع النظرية الليبرالية الجديدة المتعلقة بـ "الأنظمة" يستقون من صياغات "المدرسة الإنجليزية" [Krasner (ed.) 1983]. إذا كانت إحدى المشاكل المقترنة بالليبرالية الجديدة هي أن أنصارها يحاولون استخلاص نتائج غير هوبزية من منطلقات هوبزية، فإن منظّري المجتمع الدولي يطرحون إمكان وجود مجموعة بديلة من المنطلقات، لا هي هوبزية ولا هي طوباوية – وكثيراً ما يذكر في هذا المقام اسم المحامي الدولي غروتيوس [Grotius] الذي كان يعيش في القرن السابع عشر (Bull in Butterfield and Wight (eds) 1966). ومن المؤكّد أنه توجد اختلافات واضحة بين الواقعيين الجدد ومنظّري المجتمع الدولي حين تكون مسائل مثل توازن القوى موضع نقاش – كما سيتّضح في الفصل السادس.

إن إحدى الزوايا التي يمكن من خلالها النظر إلى المجتمع الدولي هي اعتبارها عملية إعطاء صيغة مفاهيمية تكون مثالية في بعض الأحيان لمعايير نظام الدول الأوروبي القديم قبل عام ١٩١٤. وهذه هي النسخة الحقيقية لفن إدارة الدولة الأوروبي المغاير لـ "المهد" [crib] الذي أعده مورغنتاو وآخرون للنخبة السياسية المحلية الأمريكية في أربعينيات القرن العشرين.

وإذ كان هذا صواباً فقد يطرح سؤال وجيه عما إذا كان "المجتمع الدولي" يوفر نقطة انطلاق مناسبة لفهم نظامنا العالمي المعاصر، حيث لا تشكّل الدول الأوروبية الغالبية العظمى من دول العالم. ومن الممكن القول، على الأقل، إن النظام القديم كان يعمل بالطريقة الجيدة التي كان يعمل بها بالنظر لوجود مستوى عال من التجانس الثقافي في النظام – فالأوروبيون لهم

تاريخ مشترك، وإن كان يتّسم في كثير من الأحيان بالعلاقات العنيفة، كما أن لهم أصولاً ثقافية يونانية – رومانية مشتركة.

ومع ذلك فقد كان الانقسام بين أوروبا الأرثوذوكس (اليونانيين) والكاثوليك (الرومانيين) مصدراً لشيء من التوتر، كما كان عليه الحال في القرنين السادس عشر والسابع عشر بالنسبة للانقسام بين أوروبا البروتستانتية والكاثوليكية. ترى كم سيكون الأساس المعياري، الذي ينطوي على مشاكل أكثر بكثير بالنسبة لمجتمع دولي يتكون، كما ولا بد أنه كذلك اليوم، من دول قائمة على أسس ثقافات عديدة – إسلامية، هندوسية، كونفوشية وافريقية و"غربية"؟

يوجد جوابان محتملان عن هذا السؤال:

الأول هو أنه مع أن العالم الحديث متعدد الثقافات من دون شك من الناحية الاجتماعية، فإن الاختراع الغربي لدولة الأمة برهن على أنه جذاب إلى درجة لافتة، بحيث اعتمدته كثير من الثقافات المختلفة. وسواء كانت دول الأمم تلبي حاجة حقيقية، أو أنه لا مفر من الوحدات الأساسية الإقليمية، بالنظر للنظام الراهن، فإنها تبدو متمترسة جيداً في كل مكان – بل إن الجزء الوحيد من العالم الذي تتعرض له المؤسسة لخطر حقيقي هو مكانها الأصلي في أوروبا الغربية والمتمثل بـــ "الاتحاد الأوروبي".

أما الجواب الثاني فهو أقل احتمالاً وأكثر تعقيداً. وهذا الجواب هو أن الأساس المنطقي ذاته لـــ "المجتمع الدولي" هو قدرته على التعامل مع التنوع الثقافي.

يعتبر تيري ناردين [Terry Nardin]، في هذا المقام، كاتباً ذا شأن، حيث كان وصفه للمجتمع الدولي أنه "تجمع عملي" كبير الأثر في السنوات قريبة العهد (Nardin 1983).

والذي يرى ناردين أن المجتمع الدولي، خلافاً لـــ "التجمع الغائي" مثل الناتو أو منظمة التجارة الدولية، المؤسس حول هدف محسوس (الدفاع الجماعي أو توسع التجارة) ويرى فيه الأعضاء مقاصد مشتركة، حيث إنهم انضموا جميعاً طوعاً إلى المؤسسة موضوع البحث، نقول: إن المجتمع الدولي هو فئة شاملة كلّية، ممارساتها ملزمة لكل دولة، لأنها على وجه التحديد لا تنطوي على مقاصد عامة أو على مشروع محسوس. والمقصد المشترك الوحيد هو العيش معاً بسلام في جو من العدالة.

والعدالة في هذا السياق فكرة إجرائية وليست جوهرية. فمن الواضح أنه إذا كان لهذه الفروق أساس من الصحة فإن أصول ممارسات المجتمع الأوروبي في نظام الدول الأوروبي لا تمت بصلة إلى سلطتها اليوم. وهذه الممارسات ملزمة، لأنها، على وجه التحديد، لا تمنح امتيازاً لأي مفهوم لـــ "الخير" وهذا يعني أنها مناسبة بشكل مثالي لعالم تسوده ممارسات عديدة ومتنوعة من هذا القبيل.

إن مشكلة هذه المقاربة هي أنها تنطوي، على ما يبدو على مفهوم أكثر قساوة مما ينبغي لما هو مناسب أن تغطيه الممارسات الملزمة للمجتمع الدولي.

وقد حاولت الدول، في الواقع، تطوير ممارسات ملزمة في جميع أنواع المناطق التي لا يمكن المحاججة فيها بشكل مقبول بأنه لا توجد فيها مقاصد مشتركة، ابتداء من المحاولات لإزالة الفقر العالمي عبر الهموم البيئية وهموم "الخضر" وحتى سياسة "حقوق الإنسان الكلية". وعندما يتم النظر في هذه المجالات فإنه يصبح من الصعب مواصلة محاولة رسم خط بين الممارسات الطوعية والكلية.

وعلى الرغم من وجود كل هذه المشاكل فإن للتأكيد على "المجتمع الدولي" مزايا عديدة. فعلى وجه الخصوص، هذه المقاربة لنظرية "العلاقات الدولية" تتجنب العديد من المشاكل المقترنة بالصيغ الواقعية الجديدة/ الليبرالية الجديدة الأكثر جموداً. ففي حين أن الواقعية الجديدة، بشكل خاص، ملتزمة بشكل أو بآخر بالرأي القائل إن التغيير مستحيل، فإن بوسع "المدرسة الإنجليزية" الأكثر التصاقاً بالتاريخ رؤية الطابع العارض للنظام الراهن.

وقد تبين، في السنوات التي تلت نهاية الحرب الباردة، إن هذا يمثل ميزة قيمة. وعلاوة على ذلك، فإن هذه المقاربة للنظرية الدولية أكثر تقبلاً للتغييرات الفكرية من المعتقد التقليدي. وقد كان هذا شيئاً قيماً في ما يتّصل بنشوء نظرية العلاقات الدولية المعيارية – نظرية السياسة الدولية – ولكن أيضاً في ما يتّصل بتحديات النظرية النقدية ونظرية ما بعد الحداثة.

ما بعد الوضعية: فكر ما بعد الحداثة الدولي والنقدي

Post-Positivism: Critical and Postmodern International Thought

قد يظن في ظاهر الأمر أنه من العجيب أن تكون مقاربة المجتمع الدولي، المغروسة في الممارسة السياسية لنظام الدول الأوروبي القديم، قابلة بأي طريقة من الطرق لتلقي هذه الأنماط

من الخطاب مثل: ما بعد الحداثة وما بعد البنيوية، بل إنه من السهل أيضاً المبالغة في الإفصاح عن هذه النقطة هنا، ولكن الروابط بين هذه الكتل المتنوعة للفكر هي مع ذلك بالتأكيد أكبر من أي منهما ومن المعتقد التقليدي الأمريكي. والسبب واضح، في واقع الأمر. فالخطابات الجديدة هي، قبل كل شيء، مناهضة للوضعية [anti-positivist] وهنا تجني "المدرسة الإنجليزية" مكافآت كونها من الجهة الخاسرة لـ "المناظرة الثانية الكبيرة" [Second Great Debate] حول الطريقة في ستينيات القرن العشرين.

وبما أن منظّري المجتمع الدولي لهم جذور في التاريخ والممارسة الدبلوماسية فقد وقفوا موقف المقاوم للادعاءات العلمية للعلم السلوكي (الأمريكي) في ستينيات القرن العشرين، ذلك لأن هذه الادعاءات هدف رئيسي لأنصار ما بعد الحداثة والمنظّرين الناقدين. وتجد "المدرسة الإنجليزية" نفسها، ربّما دون قصد منها، في جانب التفكير الجديد. بل إن "الجانب السّردي" ذاته للنظرية الدبلوماسية لـ "المدرسة الإنجليزية" عنصر جاذبية لأنصار ما بعد الحداثة الذين يرون في القصص وسيلة بلاغية مركزية. على أنه لا ينبغي المبالغة في التأكيد على هذه الصلات، حيث إنه يمكن رواية قصة العلم الجديد في "العلاقات الدولية" بشكل جد مريح دون الإشارة إلى تقليد المجتمع الدولي.

لقد ظهرت النظرية النقدية وما بعد الحداثة – يمكن تناول المصطلحين معاً في الوقت الراهن ولكن سيتم فصلهما أدناه – في "العلاقات الدولية" في ثمانينيات القرن العشرين من جهتين. فقد ظهرتا، من جهة، كرد فعل على الهيمنة الفكرية أو محور الواقعية الجديدة – الليبرالية الجديدة، ومن جهة أخرى فقد تم إنشاؤهما على أنقاض النقد الأقدم لـ "تبعية" المعتقد التقليدي للماركسية الجديدة – فقد حفّز فقر التقليد السائد البحث عن بديل راديكالي، لكن فقر البديل الراديكالي الأقدم حفّز البحث عن طريقة جديدة ليكون راديكالياً. وكان كلا الحكمين على الفقر متصلين في أذهان النقّاد بقضية ليست بالمختلفة – وهي "الاقتصادية" [economism] لكل من المصدر الرئيسي و"الراديكالي القديم" [old radical] لـ "العلاقات الدولية".

لقد جاء آنفاً وصف مدى ما تقبله الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة للأنماط الاقتصادية للنقاش. فكلتا المقاربتين من حيث الأساس "اختيار عقلاني" من حيث الإلهام. على أن مزايا نظرية الخيار العقلاني موضع جدل ساخن، لكن شيئاً واحداً يعتبر على جانب معقول من الوضوح، ألا وهو أن المقاربة ترتكز على عدد من الافتراضات التي تؤدي إلى اتجاه محافظ.

فنظرية الاختيار العقلاني مضطّرة إلى أن تعتبر الأفضليات أمراً مسلماً به على نحو ما، في حين أن الفكر الراديكالي يشكك بعملية صياغة الأفضلية. فالاختيار العقلاني يدرس عمل المؤسسات، لكنه يقلّ في الحديث عن أصولها.

وعلى حد قول روبرت كوكس [Robert Cox]، إن نظرية الاختيار العقلاني هي نظرية "حل المشاكل". وهذا يعني أنها تقبل التعريف السائد لظرف معين وتحاول حل المشاكل التي يولّدها هذا التعريف. ومن جهة أخرى، فإن "النظرية النقدية" تتحدى هذا التعريف ذاته. وهكذا، ففي حين أن التفكير الواقعي الجديد/ الليبرالي الجديد يقبل "الفوضى صعبة الحل" كشيء مسلم به، ويبحث عن وسائل للتقليل من أسوأ الآثار الجانبية للفوضى، فإن المقاربات الجديدة ترغب في أن تستكشف "التغيير الاجتماعي" للفوضى، وتوضح الطرق التي يخدم فيها الشيء الذي يصعب حلّه أنواعاً معينة من المصالح ويغلق أنواعاً معينة من المناقشات (Wendt, 1992).

إن الراديكالية الماركسية الجديدة التقليدية ذات قيمة محدودة في هذا السياق؛ لأنها هي أيضاً مشوبة بالاقتصادية والجبرية. وهنا لا بد من أن نعود بضع صفحات إلى الوراء ونورد تاريخاً مضاداً للمعتقد التقليدي الذي كان موضوع الجزء الأكبر من هذا الفصل والفصل السابق. وكما ورد في سياق الحديث في الفصل الثاني فإن الحرب العالمية الأولى لم توجد ببساطة الدولية الليبرالية التي اقترنت بويلسون [Wilson] وفرع "العلاقات الدولية" من فروع المعرفة. كما وضعت بلاشفة لينين في مكانهم بوصفهم حكام روسيا الذين جاؤوا بمقاربة لـــ "العلاقات الدولية" أكثر راديكالية من أي شيء يستطيع ويلسون أن يقدمه. ففي حين أن ويلسون كان لا يزال يفكّر انطلاقاً من الدول، فإن لينين كان يفكر من منطلق الطبقة وكان مستعداً، من حيث المبدأ، لأن يضحي بمصالح الشعب الروسي والدولة الروسية من أجل مصالح البروليتاريا العالمية.

هذا من حيث المبدأ – أما من حيث الممارسة فقد عرف لينين، ولا سيما خليفته ستالين، مصالح الطبقة العاملة في العالم بطريقة تتطابق مع مصالح وطن جميع العمال، وهو الاتحاد السوفياتي. وقد اعتمدت الدولة السوفياتية في واقع الأمر "واقعية" متطرفة في مقاربتها للعلاقات الدولية، وأما الذين اعتبروا ذلك خيانة للثورة العالمية فقد قتلوا أو أسكتوا. إن ما عنته هذه القصة المحزنة هو أن النقد الراديكالي للعلاقات الدولية المتمحورة حول الدولة، والذي كان سمة للفكر الدولي الماركسي قبل ١٩١٤ كما عبر عنه هيلفردينغ [Hilferding] ولوكسمبورغ

[Luxemburg] وكاوتسكي [Kautsky] قد تقوض من جراء نجاح نسخة منحرفة من الماركسية في روسيا. غير أنه في السنوات التي تلت عام ١٩٤٥ تجذرت نظرية "علاقات دولية" ماركسية – جديدة في مكان كان سيثير دهشة ماركس نفسه – وهو البلدان الأقل نمواً في العالم الثالث أو في الجنوب. كانت هذه (النظرية) "البنيوية" [structuralism] أو (نظرية) "التحليل المركزي – المحيطي" [centre - periphery analysis] اللتين اقترنتا بكتّاب مثل اندريه غوندر فرانك [André Gunder Frank] وعمانويل والرشتاين [Immanuel Wallerstein] (Brown 1985).

وقد أنتج هؤلاء المنظرون وصفاً للعالم كان مصمما ليكون نظرية عامة لـــ "العلاقات الدولية"، لكن صدى أفكارهم لم يتردد إلا في العالم الثالث لأسباب عدة. لهذا سوف يتم فحصها بمزيد من التفصيل في الفصل العاشر من هذا الكتاب. أما الآن فيمكننا أن نلاحظ بأن أفكارهم لم تحقق أغراض المنظّرين النقديين في ثمانينيات القرن العشرين. إن فكرة فرانك عن "سلسلة الاستغلال" الممتدة من المركز إلى المحيط تنشئ آلية بنيوية تستعصي كل الاستعصاء على التساؤل، مثل استعصاء هياكل ميزان القوى التي تحدث عنها والتز – في حين أن "تحليل النظم العالمية" المقترن بوالرشتاين يقوم على أسس جبرية قاسية لدرجة أنها توقع الخزي بأي شيء أوجده أحد من الواقعيين الجدد. وعلاوة على ذلك فإن القدرة الفعلية لنظرية التبعية على فهم التغييرات في النظام العالمي الذي صممت للتعامل معه بدت في تناقص.

وبدا أن "نهاية العالم الثالث" من خلال الانتشار إلى القدرة الصناعية من الشمال إلى الجنوب تناقض تنبؤات الماركسيين الجدد. فقد استمر الاستغلال ولكن على أساس مختلف وعبر آليات لم تكن متوقعة في ستينيات القرن العشرين. وقد أفسح هذا الفشل الفكري المكان لظهور مقاربات جديدة. عند هذه النقطة لا بد من التمييز بين "النظرية النقدية" (Critical Theory) و"ما بعد الحداثة" [Postmodernism] واستخدام الحرف الكبير [upper case] شيء متعارف عليه هنا (Brown 1994a).

وقد استجاب المنظّرون النقديون لهذا الموقف بطريقة أقلّ راديكالية من حيث المنهجية، ولكن يمكن المحاججة بأنها أكثر راديكالية من حيث السياسة. فبعد أن تراجعوا عن الأفكار الماركسية الجديدة التي كانت سائدة فإنهم عادوا إلى الأصول الماركسية، بل ما قبل الماركسية، لهذه الأفكار في "برنامج" تنوير التحرر البشري. فقد استخدموا إخفاقات البدائل الاقتصادية للماركسية وأكّدوا على أنه لا يمكن ببساطة فهم "التحرر" بوصفه عملية اقتصادية (أو حتى

سياسية). فهنا نجد أن النظرية الأخلاقية الشمولية التي اقترنت بكانط [Kant] تقرأ من خلال عدسات ماركسية ومن خلال انتقادات هابرماس [Habermas] وتفكير "مدرسة فرانكفورت".

وقد ولّدت هذه المقاربة عدداً من الدراسات "النقدية" المختلفة. فعدا عن المنظّرين النقديين في المجتمع العالمي، فقد ظهرت "دراسات أمنية ناقدة" يتم التركيز عليها، إلى جانب الاقتصاد السياسي الدولي "الناقد"، ودراسات الجنس (الذكور والإناث) "الناقدة" وفي الفترة الأقرب عهداً، نظريات "ناقدة"، للمجتمعات الدولية. والعناصر المشتركة بين جميع هذه الدراسات، والذي يبرر النعت "الناقد" هو الاهتمام بالتحرر البشري – فالهدف في كل حالة هو إعادة توجيه موضوعهم الفرعي نحو هذا الهدف، ورفض قبول أوصاف مجال الموضوع التي لا تعطي الأولوية للتحرر.

إن تحديد خصائص الرد المتمثل بـــ "ما بعد الحداثة" أو "ما بعد البنيوية" أقل سهولة، وذلك يعود جزئياً إلى أنه أقل تكاملاً، وجزئياً، لأن فهم مصادره أكثر صعوبة إذا خلت من شرح مستفيض. وهنا يتمثل التأثير الموجّه بمشروع "التنوير" بطريقة غير مباشرة فقط. وكانت كتابات نيتشه [Nietzche] وهيدغر [Heidegger] أكثر تأثيراً من كتابات كانط [Kant] وماركس. ففي حين أن "المنظّرين الناقدين" قد حاولوا إعادة توطيد مركز مميز للموضوع الإنساني تجاه ما تنطوي عليه البنيوية من تجريد للإنسانية، سواء على طريقة والتز أو على الطريقة الماركسية الجديدة، فإننا نجد أن أنصار ما بعد الحداثة ذهبوا في الاتجاه المعاكس وأنتجوا وصفاً لاختفاء الموضوع الإنساني وعدم فاعلية القوة البشرية أكثر راديكالية من أي شيء توقعه الواقعيون الجدد. والتأكيد على المحاكاة والسرعة والحقيقة الواقعية في عمل جيمس دير ديريان [James Der Derian] عن "مناهضة الدبلوماسية" [antidiplomacy]، على سبيل المثال، هوفي الواقع، أكثر ابتعاداً عن "النظرية الانتقادية" لدى، على سبيل المثال، اندرو لينكليتر [Andrew Linklater] منه عن نظرية الاختيار العقلاني لـــ "العلاقات الدولية" التقليدية.

إن أي شيء يقارب الوصف الكامل للفكر الدولي لما بعد الوضعية [post-positivist] يحتاج إلى مجال أوسع بكثير مما هو متاح هنا. إن مجرد وصف عمل واحد من أعمال كتّاب ما بعد الحداثة من ذوي الإنتاج الغزير، من أمثال دير ديريان أو ووكر أو آشلي أو كامبل يتجاوز نطاق هذا الكتاب. فالقراء المهتمون يحالون إلى القراءات المدرجة أدناه. فقد كان مقصد هذه الملاحظات أكثر تواضعاً بكثير، أي وضع "مؤشر" مفاده أنه، في أوقات مختلفة في الفصول

التالية، سيتم عرض أفكار ومفكرين منطلقهم انتقادي أو يعود إلى ما بعد الحداثة، وأنه عندما يحدث ذلك يجب توقع مقاربة تختلف نوعياً عن مقاربة المعتقد التقليدي. وبدلاً من مواصلة المناقشة هنا، من الأهمية بمكان المضي قدماً والسماح لهذا العمل بأن يبرز بوصفه جزءاً من الصورة الأكثر شمولاً التي سيتم رسمها في الفصول المقبلة. وستركّز الفصول الثلاثة التالية على أجندة الواقعيين عن السلطة والدولة.

ملحـــق

التعاون والصراع و"معضلة السجين"

Cooperation, Conflict and the "Prisoner's Dilemma

إن نظرية الألعاب هي فرع من فروع الرياضيات الذي يستخدم كثيراً بطريقة مشجعة بغية لفت الانتباه إلى بعض المفارقات والمعضلات الظاهرة التي تبرز عند دراسة صنع القرار المترابط من منظور "الاختيار العقلاني" – أي استناداً إلى الافتراض بأن الأشخاص يختارون التصرفات التي يعتقد أنها تحقق لهم أقصى قدر من الرفاه بالمعنى الواسع لكلمة الرفاه. وتستعمل في هذه الأدبيات لعبة "معضلة السجين" كثيراً، بحيث إنه قد يكون من المفيد إعطاء فكرة عن المناقشة هنا. فمعضلة السجين هي في الواقع تدور حول العلاقة بين مجموعة من الأرقام. إلا أن سردها يتم عادة بغية العرض، على شكل قصة عن شخصين محكومين محتملين. ويمكن تنويع القصة، لكن الموضوع العام هو كما يلي:

تم اعتقال اثنين من اللصوص (أ) و(ب) اشتبه بأنهما قاما بسرقة أحد البنوك. وعندما تم اعتقالهما كان كل واحد منهما يحمل سلاحاً نارياً غير مرخص، وتم منعهما من الاتصال كل منهما بالآخر، وتم توجيه الكلام التالي لكل منهما من قبل شرطة التحري ذات العلاقة. "إننا نعتقد بأنك ارتكبت عملية السرقة هذه ولكن من غير المحتمل أن نتمكن من إثبات ذلك. غير أنه يمكننا إدانتك بتهمة حيازة سلاح ناري غير مرخص، وعقوبة ذلك السجن لمدة سنتين. ولكن إذا اعترفت وورطت شريكك فسوف تقضي سنة واحدة في السجن فقط. أما هو فسوف يقضي عشر سنوات. وإذا اعترفتما أنتما الاثنان فسوف تقضيان كلاكما ست سنوات في السجن. وقد طرح على زميلك الصفقة ذاتها. وعليك الآن أن تقول لنا، من دون التشاور معه: ما إذا كنت مستعداً للاعتراف". لمتابعة هذه المعضلة التي يشكّلها هذا العرض من المفيد وضع مصفوفة مكافأة [payoff matrix].

	(أ) يعترف	(أ) لا يعترف
(ب) يعترف	المستطيل ١ (ب) ٦، (أ) ٦	المستطيل ٢ (ب) ١، (أ) ١٠
(ب) لا يعترف	المستطيل ٣ (ب) ١٠، (أ) ١	المستطيل ٤ (ب) ٢، (أ) ٢

من وجهة نظر مصالح (أ) و(ب) المشتركة، إذا نظر إليها من الخارج، يبدو المستطيل ٤ أفضل نتيجة، لأنه ينطوي على أقل "زمن" جماعي يقضيه الاثنان. ولكن المستطيل ١ هو حيث ينتهي الأمر بالاثنين (أ) و(ب). ومنطق ذلك هو كما يلي: "(أ) لا يعلم ما سيفعله (ب) ولذا فهو يفكّر كما يلي: إذا اعترف (ب)، فمن البديهي أني سأعترف أنا أيضاً، وإلا سأضطر لقضاء ١٠ سنوات في السجن. من جهة أخرى إذا لم يعترف (ب) فيمكنني أن أنصّف الحكم علي لحيازتي سلاحاً نارياً من خلال القيام بذلك. ومن البديهي أنه لا بد لي من الاعتراف، على أي الحالين، ولا سيما لأني أعرف أن (ب) سوف يعترف استناداً إلى المنطق ذاته!"

يستفاد من الدرس الذي تنطوي عليه هذه القصة أن التعاون يميل إلى أن يعطي نتائج أقل من النتائج المثلى في غياب: (١) وسائل الاتصالات؛ (٢) طرق الإلزام بالتقيد بالاتفاقيات حتى في حال كون الاتصال ممكناً – وهكذا، حتى لو اتفق (أ) و(ب) مسبقاً على الالتزام بالصمت فما الذي يمنع أحدهما (أو كليهما) من الرجوع عن كلمتهما؟ وقد أجريت أبحاث عدة تضمنت تحوير شروط السيناريو. وكانت أكثر الدراسات إثارة للاهتمام والتشويق تلك التي تخلّت في واقع الأمر عن القصة كلياً والتي تضمنت صراعاً بين برامج مختلفة للحاسوب من أجل القيام باللعبة نفسها (Axelrod 1984). وقد نجم عن ذلك أعمال كثيرة شيقة، لكن نقّاد نظرية الألعاب (ومنطق الاختيار العقلاني بوجه عام) يشيرون إلى مشكلة أساسية جداً انطوى عليها السيناريو الأصلي. فالمكافآت يفهم منها عادة بأنها تمثل سنوات في السجن، لكن هذا ليس دقيقاً تماماً – بل إنها تمثل في واقع الأمر دالات تفضيل نسبي، ونادراً ما يكون للأشخاص، أو لا يكون على الإطلاق، دالات تفضيل يمكن ردها إلى رقم واحد.

وهكذا فإن المجرمين في هذه الحالة قد يلتزمان بـــ "مدونة" تعتبر الذي يبلّغ عن زميله أحطّ مخلوق في الحياة، وبالتالي فقد يفضلان أي عقوبة على العار الذي يلحق بذلك الوضع. كما أنه قد توجد مدونة الصمت التي تفرضها هيئة خارجية من المجرمين المنظّمين. ومن البديهي أنه بصرف النظر عن النتائج الذي يتم التوصل إليها، فإنه لا يجب أخذ السيناريو على محمل الجد – والغرض من هذه الحجج المتعارضة هو التشديد على ضعف الموقف الذي يفترض ببساطة أن الأشخاص هم بالضرورة من الذين يسعون وراء أقصى قدر من المصلحة على المدى القصير، أو هم من الأنانيين.

والطريقة الوحيدة التي يمكن بها تبرير هذه الفرضية هي إذا أصبحت تكراراً لا يزيد المعنى قوة أو وضوحاً – أي إذا كان أي شيء يفعله الأشخاص يمكن أن ينظر إليه باعتباره مدفوعاً بالرغبة في أن يحقق لنفسه أقصى قدر من الرفاه.

مراجع أخرى للقراءة

مع أن الكتب المشار إليها في صلب هذا الفصل ذات أهمية واضحة للنقاش الدائر بين التعدديين والواقعيين الجدد والليبراليين الجدد فإن أكثر الإسهامات أهمية وتشويقاً في هذا النقاش كانت على شكل مقالات في المجلات العلمية، بصفة عامة في المنظمات الدولية والسياسة العالمية والأمن الدولي. وهذه المقالات متوفرة أيضاً في عدد من المجموعات المناسبة، مع بعض التداخل من حيث المحتويات.

يتضمن

Robert O. Keohane (ed.) Neorealism and its Critics (1986)

اقتباسات كثيرة من

Waltz, Theory of International Politics (1979)

فضلاً عن أن مقالات انتقادية بقلم

J.G. Ruggie, 'Continuity and Transformation in the World Polity: Towards a Neorealist Synthesis' (1983), Robert Cox, 'Social Forces, States and World Orders: Beyond International Relations Theory' (1981) and an edited version of Richard K. Ashley, 'The Poverty of Neorealism' (1984)

وأوراقاً بقلم كيوهان نفسه، فضلاً عن رد روبرت غيلبين على آشلي، و

The Richness of the Tradition of Political Realism' (1984) and a response to his critics by Kenneth Waltz

وهذه بالتأكيد أفضل مجموعة عن المراحل الأولى للمناقشة. وتعد مجموعة

David A. Baldwin (ed.), Neorealism and Neoliberalism: The Cotemporary Debate (1993)

أفضل مجموعة، وهي تتمحور حول

Joseph M. Grieco, 'Anarchy and the Limits of Cooperation: A Realist Critique of the Newest Liberal Institutionalism' (1988)

كما تتضمن بين جملة أوراق مهمة أخرى

Robert Axelrod and Robert O. Keohane, 'Achieving Cooperation under Anarchy: Strategies and Institutions' (1985); Robert Powell, 'Absolute and Relative Gains in International Relations Theory' (1991); and Arthur Stein, 'Coordination and Collaboration: Regimes in an Anarchic World' (1982)

فضلاً عن خلاصة قيمة للمناقشة بقلم بولدوين، وتأملات حول رد الفعل على مقالته الأصلية بقلم غريكو. يتضمن

Friedrich Kratochwil and Edward D. Mansfield (eds), International Organisation: A Reader (1994)

إحالة أوسع ويحتوي على عدد من المقالات القيمة لدراسة الأنظمة (انظر الفصل التاسع أدناه). وتتضمن الأقسام المتعلقة بالنظرية العامة عدداً من المقالات التقليدية التي تنتقد الطريقة الليبرالية الجديدة – الواقعية الجديدة لترتيب الأشياء وقد أعيد طبع كوكس (١٩٨١) إلى جانب نسخ محررة لـــ

Kratochwil and J.G. Ruggie, 'International Organisation: A State of the Art on the State' (1986)

والمقالة الهامة بشكل خاص

Alexander Wendt, 'Anarchy is What States Make of It: The Social Construction of Power Politics' (1992)

وقد أعيد طبع

Robert O. Keohane's classic 'International Institutions: Two Approaches' (1988)

إن

Charles W. Kegley Jr. (ed.), Controversies in International Relations Theory: Realism and the Neoliberal Challenge (1995)

أقل تركيزاً نوعاً ما على المناقشات المباشرة من منافسيها وتتضمن عدداً من الأعمال المبتكرة: فهي إعادة طباعة

Grieco (1988) and also Kenneth Waltz, 'Realist Thought ad Neorealist Theory' (1990)

فضلاً عن خلاصات قيمة عن آخر ما تم التوصل إليه بقلم كيغلي وجيمس لي راي. إن عمل

Michael E. Brown, Sean M. Lynn-Jones and Steven Miller (eds), The Peril of Anarchy: Contemporary Realism and International Security (1995) is an International Security Reader

ذو أهمية خاصة عن الفكر الواقعي في نهاية الحرب الباردة (انظر الفصل الحادي عشر أدناه). ومن الأعمال ذات الأهمية النظرية العامة

Kenneth Waltz, 'The Emerging Structure of International Politics' (1993)

ولا سيما

John Mearsheimer, 'The False Promise of International Institutions' (1994/5) and Paul Schroeder's critique of neorealist accounts of the development of the international system 'Historical Reality vs. Neo-realist Theory' (1994)

ومن المقالات الهامة التي لم يتم جمعها أعلاه

Robert Powell, 'Anarchy in International Relations: The Neoliberal-Neorealist Debate' (1994), Joseph Nye, 'Neorealism and Neoliberalism' (1988); and Ole Waever, 'The Rise and Fall of the Inter-paradigm Debate' (1996)

ويجب أن تتضمن الدراسات التي هي بحجم الكتب، إضافة إلى تلك المشار إليها في النص

Robert Gilpin, War and Change in World Politics (1981) and Barry Buzan, Charles Jones and Richard Little, The Logic of Anarchy: Neorealism to structural Realism (1993)

وستتم مناقشة الأدبيات التعددية على نحو تقليدي أكثر – بخلاف الأدبيات الليبرالية الجديدة في فصول لاحقة. وهنا يمكن لـــ

Thomas Risse-Kappen (ed.), Bringing Transnational Relations Back In: Non-state Actors, Domestic Structures and International Institutions (1995)

أن تفيد بوصفها مجموعة من الأعمال قريبة العهد من هذا النمط.

في ما يتعلّق بـــ "المدرسة الإنجليزية" يظل كتاب هيدلي بول (Hedley Bull)

The Anarchical Society (1977/1995)

ذا أهمية حاسمة. ولا تزال مجموعة سابقة بقلم هربرت باتر (Herbert Butterfield) و مارتن وايت (Marten Wight)

Diplomatic Investigations (1966)

أفضل مقدمة عامة للمقاربة. وسيكون

Timothy Dunne, International Relations Theory from E.H. Carr to R.J. Vincent (forthcoming, 1997)

كتاب التاريخ الجامعي الموحد. وأهم تطور في هذا النمط هو محاولة باحثين شابين لتطوير نظرية مجتمع دولي "انتقادية":

Nicholas Wheeler 'Pluralist Solidarist Conceptions of International Society: Bull and Vincent on Humanitarian Intervention' (1992); Timothy Dunne,' The Social Construction of International Society' (1995); and Dunne and Wheeler, 'Hedley Bull's Pluralism of the Intellect and Solidarism of the Will' (1996).

ويعد

Hazel Smith, 'Marxism and International Relations Theory' (1994)

مسحاً بيبلوغرافياً قيماً. أما

Anthony Brewer, Marxist Theories of Imperialism: A Critical Survey (1990)

فهو أفضل مسح لكل من النظريات المتعلقة بالامبريالية الأقدم والأكثر حداثة. وسيتم بحث الأعمال المتعلقة بنظرية التبعية وتحليل المركز – المحيط في الفصل العاشر أدناه. وتعد

Stephen Gill (ed.), Gramsci, Historical Materialism and International Relations (1993)

مجموعة شيقة للعمل قريب العهد ذي التوجّه الماركسي، بما في ذلك عمل روبرت كوكس، ويعرض

Fred Halliday, Rethinking International Relations (1994)

أفضل نظرة عامة متوفرة للميدان من منظور ماركسي.

إن النظرية الانتقادية مصطلح واسع جداً يشمل الكتابات الماركسية مثل كتابات كوكس وجيل، كما يشمل البنائيين مثل وندت (Wendt)(١٩٩٢) و

Friedrich Kratochwil, Rules, Norms and Decisions (1989)

والهابرماسيين مثل

Andrew Linklater, Beyond Realism and Marxism (1990)

وما بعد البنيويين مثل

Richard Ashley, 'Living on Borderlines: Man, Poststructuralism and War' (1989a)

وما بعد الحداثيين مثل

James Der Derian, Antidiplomacy: Spies, Terror, Speed and War (1992)

والمنظرين السياسيين الحديثيين المتأخرين مثل

William Connolly, Identity Difference: Democratic Negotiations of Political Paradox (1991) and R.B.J. Walker, Inside/Outside: International Relations as Political Theory (1993)

وتتضمن المجموعات الرئيسية في هذا الناحية

James Der Derian and Michael Shapiro (eds), International/Intertextual: Postmodern Readings in World Politics (1989): Richard Ashley and R.B.J. Walker (eds), 'Speaking the Language of Exile: Dissidence in International Studies' Special Issue, International Studies Quarterly (1990), and Michael Shapiro and Hayward R. Alker (eds), Challenging Boundaries: Global Flows, Territorial Identities (1996)

وتتضمن الكتب الإرشادية إلى الأدبيات

Richard Devetak, 'Critical Theory' (1996) and 'Postmodernism' (1996) and Chris Brown, 'Critical Theory and Postmodernism in International Relations' (1994a) and "Turtles All the Way Down": Antifoundationalism, 'Critical Theory and International Relations' (1994b)

ومن الكتب القيمة أيضاً

Yosef Lapid, 'The Third Debate: On the Prospects of International Theory in a Post-Positivist Era' (1989).

الجزء الثاني

توليفة الواقعيين

The Realist Synthesis

الفصل الرابع : الدولة والسياسة الخارجية

The State and Foreign Policy

مقدمة: الدولة Introduction: The State

سيتم في هذا الفصل وفي الفصلين التاليين فحص أجندة الواقعيين – أي أن هذه الفصول الثلاثة ستتناول بالبحث الدولة والسياسة الخارجية والسلطة والأمن والصراع والحرب. فهذه هي أجندة "الواقعيين"، بمعنى أن هذه هي المواضيع التي حددتها المدرسة الواقعية والواقعية الجديدة بوصفها المواضيع الهامة لدراسة العلاقات الدولية، إلا أنه، بالطبع، لا يوجد سبب يدعو إلى الاقتصار على قول أشياء واقعية عن هذه الأجندة: بل على العكس فإن بعض الاستنتاجات التي سيتم التوصل إليها هنا لن تكون الاستنتاجات التي من شأن الواقعية أن تتوصل إليها – فالهدف هو اشتباك انتقادي مع هذه المواضيع.

تطرح الواقعية وصفاً للعالم متمحوراً حول الدولة، وبما أن الواقعية تعتبر أن للدولة دوراً مركزياً في العلاقات الدولية، فإن مواضيع مثل دراسة صنع قرار السياسة الخارجية أو تحليل مكونات السلطة الوطنية تحتل مكاناً بارزاً. وللسبب ذاته تعتبر الحرب بين الدول شيئاً فريداً، بخلاف أي شكل آخر من الصراع الاجتماعي.

ويوحي هذا التمحور حول الدولة بأنه ينبغي أن تكون للواقعية نظرية واضحة للدولة وأن هذا يجب أن يكون نقطة الانطلاق الطبيعية لبقية تفكيرها. ولكن الأمر ليس كذلك. فعدم وجود مثل هذه النظرية يشكل مشكلة هامة في قلب الواقعية وهو أحد الأسباب الذي يجعل عرض الواقعية ينقلب في كثير من الأحيان إلى نقد للنظرية - كما هو الحال هنا.

ولكن حتى حين تكون النظرية غير موجودة، فإن الواقعية تطرح وصفاً مفصلاً جداً للدولة ولظهورها. فالدولة وحدة سياسية ذات أساس إقليمي تتميز بآلية مركزية لصنع القرارت وتنفيذها (حكومة وإدارة). فالدولة "ذات سيادة" من الناحية القانونية، بمعنى أنها لا تعترف لا بكيان خارجي أعلى منها ولا بكيان داخلي مساو لها. والدولة توجد في عالم يتكون من وحدات سياسية تتميز بالخصائص الإقليمية والسيادية نفسها. وأفضل طريقة لإثبات هذه المعايير هي بالإشارة إلى أنماط بديلة للتنظيم السياسي، كان بعضها نقاط المنبع بالنسبة للدولة الحديثة. وهكذا يمكننا أن نتبين ما هي عليه الدولة بمغايرتها مع ما ليست هي عليه.

الدولة وحدة سياسية إقليمية، ومن الواضح أنه لا يوجد ضرورة بأن يتم ترتيب السياسة على أساس إقليمي. ففي اليونان الكلاسيكية كان المعنيون السياسيون هم سكّان مكان ما وليس المكان ذاته – لذا ففي كتابات تلك الأزمنة لم يكن يشار إلى "أثينا" بل إلى "الأثينيين". ومن البديهي أن الاثينيين كانوا يعيشون في إقليم، لكنهم كانوا هم المحور وليس الإقليم بهذا المعنى، ومع أن أسوار المدينة كانت محددة بشكل جيد، فإن حدود الإقليم الأوسع الذي كان الأثينيون يشغلونه لم تكن محددة. في عالم أوروبا في القرون الوسطى الذي انبثقت عنه الدولة الحديثة، كانت السلطة السياسية تقوم على أساس شخصي أو جماعي بدلاً من أن تقوم بالضرورة على أساس إقليمي. وفي حين أن حاكماً ما قد يدعي، من حيث المبدأ، بنوع ما من السلطة على إقليم ما فستكون هناك دائماً مصادر أخرى للسلطة (والقوة أيضاً) تنازع ذلك الادعاء. فالكنيسة العالمية التي كانت تحت سلطة البابا كانت تعمل في كل مكان وكان أعضاؤها، من الاكليريكيين، وغير الاكليريكيين، مضطرين إلى إنكار أمر الحاكم العلماني في عدد من المجالات الحاسمة للسياسة. وكانت النقابات الحرفية والشركات تطالب بـــ"حريات" إزاء الملوك والأمراء، وكانوا ينجحون في ذلك في كثير من الأحيان.

وكان كثير من الأفراد مدينين بالولاء لأقطاب محليين أقوياء، كانوا ربّما، بدورهم، يدينون بالولاء لحكام "أجانب" وليس للملك الاسمي لإقليم من الأقاليم. وجميع هذه العوامل كانت تفضي إلى قضايا مثل "الهوية السياسية". فأي فرد معين كان من المحتمل أن يكون له عدد من الهويات المختلفة، لعل الهوية الإقليمية أقلها أهمية من الناحية السياسية. فكون القروي المتوسط رقيقاً أو امرأة لسيد إقطاعي معين أهم بكثير من كونه "انجليزياً" أو "فرنسياً"، كما هو الحال بالنسبة لهوية المرء بوصفه مسيحياً. وعلاوة على ذلك فإن هذه الهوية الأوسع نطاقاً كانت تذكّر بأنه جاء حين من الدهر في أوروبا كان فيه للنظام السياسي والنظام الديني صفة عالمية. فالامبراطورية الرومانية كانت تلقي بظل طويل، وهو أمر مفهوم، لأنها، في ذروتها، كانت توفر حكماً ناجعاً أكثر من أي من خلفائها.

لقد كان ظهور نظام للدول ناتجاً عن انهيار هذا العالم، وذلك يعود عادة إلى القرنين الخامس عشر والسادس عشر. وهكذا ينظر إلى سلام وستفاليا الذي أنهى "حرب الأعوام الثلاثين" عام ١٦٤٨ على أنه نقطة انطلاق مناسبة للنظام الجديد.

لقد ظهر النظام الجديد لأسباب عدة. فقد دعمت الأساليب والتقنيات العسكرية الجديدة – ولا سيما حرفية المشاة وتحسينات عمليات الحصار – الوحدات السياسية الأكبر، وقوضت قدرة البلدات والقلاع على الاستمرار في البقاء. كما أن النمو الاقتصادي الذي كان ذا صلة بغزو الأمريكتين ورحلات الاستكشاف إلى الشرق، والذي عزّز هذا الغزو وهذه الرحلات، قد أتاح المجال أيضاً لتطور وحدات سياسية أكبر.

ومن جهة أخرى، فإن الأساليب الإدارية وتقنية الاتصال لم تدعم التنظيم السياسي على نطاق القارة، كما أن انقسام الكنيسة العالمية قوض الأساس الإيديولوجي للوحدة الأوروبية. وكانت النتيجة أن ظهرت وحدات سياسية قوية قائمة على أساس إقليمي، وقادرة على ممارسة السيطرة محلياً، لكنها كانت ملزمة بتقبل وجود وحدات سياسية تم تشكيلها بالطريقة نفسها، خارجياً. وهذا هو "نظام وستفاليا". وقد استطاع، عبر القرون، استنساخ نفسه عبر العالم؛ ليوجد النظام العالمي الحديث.

هذه هي قصة أصول النظام التي تسردها "العلاقات الدولية" المتمحورة حول الدولة، ويا لها من قصة، مع توفر الكثير من الفرص للتنويع في إعادة السرد. وهكذا يمكن للماركسيين (ولعلماء الاقتصاد السياسيين بوجه أعم) سرد القصة من منظور مادي يؤكّد على التغييرات في الاقتصاد العالمي وعمليات الإنتاج.

وبوسع المحددات التكنولوجية والمؤرخين العسكريين الإشارة إلى أثر تكنولوجية الأسلحة الجديدة والتحسينات في تصميم السفن. وينظر آخرون إلى أهمية الأفكار، ولا سيما إلى إحياء العلم الكلاسيكي (النهضة [Renaissance])، بما في ذلك الأفكار الكلاسيكية المتعلقة بالسياسة، وظهور البروتستانتية وما اقترن بها من انقسام الكنيسة العالمية. وعلى الأغلب لقد كان مجموع هذه العوامل هو الذي أدى إلى ظهور نظام وستفاليا.

على أي حال، وبصرف النظر عن نصّ القصة الذي نعتمده، وحتى إذا كنا نستطيع أن نحدد من أين تأتي الدول، فإنه يبقى علينا أن نقول ما تفعله الدولة في الواقع. إن الوصف السائد لأصول النظام لا يطرح نظرية الدولة – وهذا إغفال حاسم، لأننا إذا أردنا، على سبيل المثال، أن نفهم "السياسة الخارجية" و"فن إدارة الدولة" فسوف نفشل فشلاً ذريعاً في هذا السعي إذا لم يكن لدينا معرفة واضحة بالدوافع التي تحرك الدولة وبوظيفتها وكيفية عملها. أما من الناحية العملية، فإن لـــ "العلاقات الدولية" المتمحورة حول الدولة، بالطبع، شيئاً يقارب نظرية الدولة –

والمشكلة تكمن في أن النظرية تجذب إليها عدداً من العناصر المتناقضة التي يتعين فرزها إذا كنا نريد إحراز تقدم في هذا المجال، لأنها ضمنية إلى حد كبير وغير محددة بشكل صريح. إذاً، ما هي الدولة؟

إن إحدى الإجابات عن هذا السؤال هي أن الدولة، من منطلق محض وبسيط، تركيز للسلطة [Concentration of Power]، للقوة العمياء الوحشية، للقوة الأساسية (العسكرية). وهذا هو المفهوم السياسي للمفكر الألماني تريتشكه [Treitschke] في القرن التاسع عشر، وهو يقابل، في الواقع، حقائق تشكيل الدولة في أوروبا القرن السادس عشر – أو أيضاً، في أجزاء من "العالم الثالث" اليوم (Treitschke 1916/1963). وحسب وصف، مثلاً، تشارلز تيلي [Charles Tilly]، فإن ما كانت تفعله الدول في القرن السادس عشر هو فرض الضرائب وشن الحرب، وهي أنشطة يكمل بعضها بعضاً (Tilly 1990 (ed.) 1975). فمن خلال توسعة القاعدة الضريبية كان يمكنها جمع المزيد من المال لزيادة جيوشها، وبالتالي لاحتلال المزيد من الأقاليم وهكذا دواليك. إن الفكرة القائلة إن الدولة هي من حيث الأساس كيان عسكري، معقولة إلى حد ما، وقد تم تعزيزها في الفترة قريبة العهد في عمل علماء الاجتماع التاريخيين، مثل مايكل مان [Michael Mann] والمنظرين الاجتماعيين، مثل انتوني غيدنز [Anthony Giddens]. وقد رأى مان أن "المجتمعات" تركيبات مصطنعة تدعمها القوة وأن قصة "نظام وستفاليا" هي قصة النزعة العسكرية [militarism] والغزو الناجح، في حين أن غيدنز يرى أن دور دولة الأمة والعنف موضوع لم يتناوله التنظير بشكل كاف، وهو إغفال أراد أن يتلافاه (Mann 1986, 1993; Giddens 1985).

وقد اعتنق بعض الكتاب الواقعيين هذا الوصف العسكري للدولة، وهم موافقون (إلى حد ما) في حالة تريتشكه [Treitscke]، وهم مغلوبون على أمرهم، في حالات أخرى. وقد انبثقت السلامية (اللاعنفية) التي مارسها الواقعيون المسيحيون من أمثال نيبوهر [Niebuhr] ووايت [Wight] جزئياً من إدراكهم أنه متى تم فهم الطريقة التي تعمل بها الدولة ونظام الدول، فإن الموقف الأخلاقي الوحيد الذي يمكن اتخاذه من العلاقات الدولية هو موقف الابتعاد عن الصراع. غير أن الأمور، في كلتا الحالتين، ليست واضحة كلياً. فقد كان نيبوهر يؤمن بالفعل باحتمال أن تكون الدولة قائمة على أساس شيء غير القوة، في حين أن غموض وايت في ما يتعلّق بالموضوع يجعلنا ننظر إليه بوصفه زعيم المدرسة الإنجليزية والزعيم البريطاني الواقعي

الرائد بعد الحرب (Bull 1976). أما فكرة فيبر [Weber] عن القوة المقترنة بالمسؤولية فهي أكثر التصاقاً بالواقعية من مجرد وصف عسكري للدولة. فقد أكد فيبر أن الدولة، في الوضع المثالي، يجب أن تحتكر القوة، لكن ما تملكه بالفعل هو احتكار للقوة المشروعة. وهذا يفتح جبهة جديدة بالنسبة لنظرية الدولة – وهي الفكرة القائلة إن الدولة مؤسسة تستقي شرعيتها من الشعب، لأنها تمثله وتتصرف نيابة عنه في الداخل والخارج.

وفي حين أن الفكرة القائلة إن الدولة تعبير محض عن القوة تنسجم بشكل مريح مع الاستبدادية وادعاءات الأمراء والملوك في الحقبة الأولى من أوروبا الحديثة، فإن الفكرة القائلة إن للدولة هذه الوظيفة التمثيلية [representative function] تعكس أصداء نظرية العقد وأفكار "حركة التنوير"، ولكنها تعكس ربّما بشكل خاص تأكيد ما بعد الحركة التنويرية على "الجماعة" و"الأمة". وللفكر الألماني أهمية حاسمة في هذا الصدد. فنحن مدينون إلى هيردير [Herder] بالفكرة القائلة إن الأساس الصحيح للسلطة السياسية هو الأمة، هو الهوية المعطاة سابقاً إلى "شعب" من الشعوب والتي يتم التعبير عنها بطرقه الشعبية، ولا سيما بلغته (Barnard (ed.) 1969). فنجد لدى هيغل [Hegel] الفكرة القائلة إن "الريخشتات" [Rechtsstaat] الدستورية هي المنبر الذي تتم من خلاله تسوية التوترات والتناقضات المقترنة بالحياة الاجتماعية (Hegel 1821/1991). وقد اقترنت هذه الأفكار الألمانية بإحياء الأسلوب الروماني للوطنية الجمهورية التي نادى بها الثوريون الفرنسيون بعد ١٧٨٩، وانضمت إلى الحركات القومية للقرن التاسع عشر، وانبثقت دولة الأمة عن هذا الخليط – وهي الفكرة القائلة إن الشكل المشروع الوحيد للدولة هو الدولة التي تتضمن الأمة وتمثلها.

من الواضح أن هذا وصف للدولة يمكن ملؤه في اتجاهين على الأقل. فمن جهة، يمكن أن تصبح دولة الأمة مجرد مظهر جديد لـــ "الماخشتات" [Machtsstaat]. فبدلاً من تجميع السلطة واستخدامها باسم الأمير، فإن سلطة الدولة يتم توليها نيابة عن الأمة. فالمجد الوطني والشرف الوطني يحلان محل المجد والشرف الشخصي للحاكم. فالمصلحة الوطنية تحل محل مبرر وجود الدولة [Raison d'état] ومنطق السياسة الواقعية [Realpolitik] وسياسة القوة، بصفتها المحرك الدافع لسلوك الدولة – وعدا ذلك لا يوجد تغيير يذكر. ومع أن كارل شميت [Carl Schmitt] لا يعبأ كثيراً بالتأملات المتصلة بالمجد الوطني، حيث إن فكرته القائلة إن

مفهوم ما هو سياسي هو عن التقسيم بين الأصدقاء والأعداء وأن الدولة الحديثة هي كيان يستند إلى تجسيد هذه الثنائية، فإنه يمكن النظر إليه على ضوء ذلك (Schmitt 1932/1996).

ومن جهة أخرى، متى أصبحت الفكرة القائلة إن الدولة تمثل الأمة رائجة، فعندئذ توجد إمكانية أن تصبح الدولة تعتبر رفاه شعبها، وليس قوتها، بهذا المعنى، هو الشيء المركزي. وبذلك تحل دولة الرفاه محل دولة الحرب. فالمصلحة الوطنية تتحدد بالرفاه الوطني بدلاً من الشرف أو المجد الوطني. وهذا ليس مجرد احتمال نظري. ومن اللافت للنظر أن بعض الدول الأوروبية المعاصرة التي لها أعلى سمعة بأنها مسالمة ولا تهدد أحداً ومتعاونة ومحافظة على حسن الجوار هي أيضاً دول تتمتّع بإحساس قوي جداً بالهوية بصفتها دول أمم. وهنا نجد أن البلدان الاسكندنافية أمثلة واضحة على البلدان التي تمكنت، على ما يبدو من إبعاد مشاعر القومية عن الدافع وراء القوة، وتسخّرها للاهتمام برفاه الشعب. وبصرف النظر عن الكيفية التي يتجلّى فيها نفوذ الأمة/الجماعة، فمن الواضح أن هذا المفهوم للدولة مختلف عن مفهوم الدولة بوصفها مجرد تركيز للقوة.

على أنه يوجد تصور ثالث للدولة يقع في مكان ما بين كل من الفكرة القائلة إن الدولة هي مجرد تراكم للقوة، والفكرة القائلة إن للدولة دوراً إيجابياً في تعزيز مصالح الشعب. وهذا التصور هو أن الدولة تقوم بالفعل بدور في الحياة الاجتماعية، لكنه دور تسهيلي [facilitatory] وليس دوراً بناء، دور ممكّن وليس دوراً خلاقاً. وهذا المفهوم للدولة يمكن تسميته بـــ "الليبرالي" – ما دمنا على استعداد لقبول أن توماس هوبز [Thomas Hobbes] هو ليبرالي – أولي – وهو ما يميز بالتأكيد نظرية العقد الاجتماعي الإنجليزي وتفكير حركة التنوير الاسكتلندية (خلافاً للفرنسية أو الألمانية).

والفكرة هنا هي أن للأفراد مصالح ورغبات تدفعهم لتعاون بعضهم مع بعض، لكن هذا التعاون إما أن يكون متعذراً (هوبز) أو أنه يحتمل أن يتحقق على مستويات دون المستوى الأمثل فقط (لوك [Locke]) في غياب آلية ما تضمن الالتزام بالاتفاقيات، أي من دون القوة القسرية للدولة.

هذه نظرية للدولة تجعلها ذات أهمية كبيرة في الحياة الاجتماعية، لكنها تحرمها من دور خلاق في تكوين المصلحة الوطنية – بل إنها تنكر أن يكون لـــ "المصلحة الوطنية" معنى يتجاوز كونه وصفاً يضع جميع المصالح الفردية للأفراد في سلّة واحدة. وهي نظرية للدولة

كانت تمثل خط الفكر السائد لقرون عدة في البلدان الناطقة باللغة الإنجليزية – وهي حقيقة لها أهميتها إذا ما سلّمنا بأن "العلاقات الدولية" هي فرع أكاديمي من فروع المعرفة الذي كان يستقي إلهامه على الأغلب من مصادر بريطانية وأمريكية – والذي أثر بداهة في النظرية الدولية الليبرالية. بل يمكن القول: إن إحدى نقاط ضعف المذهب الدولي الليبرالي هي عدم قدرته على أن يدرك أن الدولة يسند إليها ضمن بعض التقاليد السياسية للدولة دور أرقى بكثير مما يسند إليها في المذهب الليبرالي، في حين أن الدولة من منطلقات أخرى هي مجرد تركيز للقوة.

إن الوصف الليبرالي الأنجلو ـ أمريكي للدولة هو في واقع الأمر أقرب إلى نظرية "الإدارة" منه إلى نظرية الدولة بالمعنى السائد في أوروبا القارية. ولقد كان بعض الواقعيين الأنجلو ـ أمريكيين، ولا سيما الأنجلو ـ أمريكيين الذين تلقّوا تدريبهم في القارة، مثل مورغنتاو - كانوا واعين بهذا الفرق، غير أنه من الملاحظ أن الواقعيين الجدد والليبراليين الجدد، يعملون إلى حد كبير من خلال نظرية ليبرالية للدولة، وذلك يعود ربّما إلى الدين المدينين به لمهنة الاقتصاد. وتعد ملاحظة روبرت غيلبين القائلة إن دور الدولة هو حل مشكلة "الركاب المجانيين" تعبيراً تاماً عن هذه النقطة (Gilpin 1986:16).

من الواضح أن هذه النظريات الثلاث للدولة مختلفة جداً، ويمكن التوقع بأنها ستولد نظريات مختلفة بشأن السياسة الخارجية وفن إدارة الدولة. على أن هذا لم يحدث بوجه الإجمال، حيث سنرى أن معظم أوصاف السياسة الخارجية لا تعود إلى نظرية صريحة للدولة، وهذا، إلى حد ما، لا يعمل لمصلحتها. سيتم في الأقسام التالية من هذا الفصل فحص مختلف جوانب "عملية السياسة الخارجية"، وسوف يتم استكشاف مدى إمكان ربط هذه الجوانب بوصف أوسع نطاقاً للدولة في العالم.

السياسة الخارجية والداخلية: "القرار" بوصفه نقطة التركيز

Foreign and Domestic Policy: The "Decision" as Focus

توجد الدول بوصفها مؤسسة اجتماعية في بيئتين: فمن جهة توجد البيئة (الداخلية) التي تتكون من جميع المؤسسات الكائنة في الإقليم الذي تضمه الدولة وتفاعلها معه وتفاعل بعضها مع بعض.

ومن جهة أخرى توجد البيئة (الخارجية) المكونة من جميع الدول الأخرى وتفاعلها معها وتفاعل بعضها مع بعض. وتفترض النظرية التقليدية لـ "العلاقات الدولية" أن الدولة تضطلع بشكل مستمر بمحاولات للتدخل في كلتا البيئتين، أي أنها تمارس السياسة "الداخلية" و"الخارجية". وتفترض النظرية الواقعية، خلافاً، على سبيل المثال، للنظرية التعددية، أن هذين الشكلين للسياسة مختلفان. ففي حالة السياسة الداخلية، بوسع الدولة، من حيث المبدأ، تحقيق ما تريد بعد أن تكون قررت اتخاذ إجراء معين، أي أنها تملك كلاً من سلطة التصرف وسبل التصرف على حد سواء.

أما في السياسة الخارجية فالأمر ليس كذلك. فالنتائج تأتي من ترابط في صنع القرارات. فلا يسع الدولة أن تتوقع من الدول الأخرى احترام سلطتها، لأنه ما من دولة تمتلك سلطة في نظام فوضوي. أما مسألة ما إذا كان لدى الدولة وسيلة لتنفيذ رغبتها فتلك مسألة مشروطة – ففي حين أن الدولة تمتلك، على الصعيد الداخلي، احتكاراً للوسائل القسرية، من حيث المبدأ، فإن الأمر يختلف على الصعيد الدولي، حيث إن هذا الوضع لا يتوفر لأي دولة. وهذا يعني أنه يمكننا تمييز جانبين لدراسة السياسة الخارجية، الطريقة التي تتم بها صياغة السياسة الخارجية – التي قد تكون مماثلة إلى حد ما للطريقة التي تتم بها صياغة السياسة الداخلية، والطريقة التي يتم بها تنفيذ السياسة الخارجية – والتي من المحتمل أن تكون مختلفة جداً. وسوف يتم تناول التنفيذ في الفصل التالي، وفي هذا الفصل سوف نتناول الصياغة.

ففي ما يتصل بالوصف التقليدي لصياغة السياسة الخارجية، يتعلّق الأمر بإدراك وتحديد "المصلحة الوطنية" من حيث تأثيرها في قضية معينة. فعلى سبيل المثال في السنوات التي سبقت عام ١٩١٤ كان يتعين على الجهة المعنية بالسياسة الخارجية البريطانية صياغة سياسة في ما يتصل بتغير نمط القوى في أوروبا، ولا سيما التنامي الملحوظ للقوة الألمانية ومحاولة ألمانيا إسقاط هذه القوة على مسرح عالمي. وقد كان قد تكون لدى الدبلوماسية البريطانية رأي منذ

وقت طويل بشأن نمط القوى في أوروبا القارية – أي أنها كانت تقف ضد أي تركيز من شأنه أن يسيطر على موانئ القناة وبحر الشمال، وبالتالي يقوض البحرية الملكية، ويجبر بريطانيا على تكوين جيش كبير للدفاع عن نفسها ضد الغزو – ويمكن اعتبار عملية رسم السياسة للعقد السابق لعام ١٩١٤ مسألة مواءمة هذا الرأي مع الظروف الجديدة وذلك بنقل تركيز القلق بعيداً عن العدو التقليدي، فرنسا، نحو العدو الجديد المتمثل بألمانيا. فكيف ولماذا حدثت هذه المواءمة؟ وعلى صعيد أكثر إثارة، فقد تخلّت الولايات المتحدة في غضون بضع سنوات من أربعينيات القرن العشرين عن سياستها "الانعزالية" الراسخة منذ وقت طويل وأصبحت للمرة الأولى، ملتزمة بنطاق واسع من تحالفات وقت السلم. فكيف ولماذا حدث هذا التغير العكسي لموقفها؟

تتمثّل إحدى طرق الإجابة عن هذه الأسئلة وعن الأسئلة المشابهة باستخدام وسائل المؤرخ الدبلوماسي. وعلى فرض أن الوثائق ذات الصلة متوفرة، فإن هذا قد يعطينا وصفاً مرضياً لتغييرات معينة، لكن هذا ليس هو المطلوب على وجه التحديد.

فباعتبارنا نضطلع بدراسة العلاقات الدولية فإننا نرغب في أن يكون لدينا وصف عام لكيفية رسم السياسة الخارجية وتحديد المصلحة الوطنية. فنحن نبحث عن تحديد أنماط السلوك بدلاً من تحليل حالات فردية. وقد نستخدم في بعض الأحيان أساليب المؤرخ في "دراسات الحالة" التي نحن بصددها، لكن هدفنا هو التعميم، في حين أن المؤرخ الحقيقي يهدف إلى التخصيص. فكيف نحقق التعميمات بشأن صياغة السياسة الخارجية؟ ينبئنا تحليل السياسة الخارجية بالنسبة للجزء الأكبر من السنوات الخمسين المنصرمة أن أفضل طريقة لذلك هي تقسيم عمليات رسم السياسة الخارجية إلى سلسلة من "القرارات"، التي يمكن تحليل كل منها بدوره لكي نتمكن من تبين ما هي العوامل التي كان لها تأثير وفي أي الظروف. وبهذه الطريقة قد تبرز ببطء نظرية عامة لرسم السياسة الخارجية.

إن الذين ابتدعوا مقاربات صنع قرارات السياسة الخارجية كانوا من العلماء السلوكيين الأمريكيين الذين كانوا يعملون في خمسينيات القرن العشرين، والذين رأوا أنفسهم بأنهم يقومون بالفعل بـ "تفعيل" فكرة المصلحة الوطنية وتطوير مخططات تصنيفية واسعة النطاق تم فيها تخصيص مكان لجميع العوامل التي قد تكون أثرت في اتخاذ قرار معين، ابتداءً من أثر وسائل الإعلام، إلى شخصية صانعي القرار، من سمات مؤسسية لهيئة رسم السياسة، إلى العوامل السوسيولوجية السيكولوجية المتعلقة بإدراك الخطر.

هذه المخططات كانت تدعو إلى الإعجاب، لكن التصنيف ليس صنو التفسير. فقائمة بجميع العوامل التي قد تكون ذات صلة أقل فائدة بكثير من نظرية تتنبأ بأي العوامل سوف تكون ذات صلة. وعلاوة على ذلك فقد كان تفعيل مخطط وتعبئة جميع الفراغات مهمة معقّدة بشكل مريع. إن ما كانت الحاجة تدعو إليه ليس مخططاً تصنيفياً بقدر ما كانت تدعو إلى نموذج من شأنه تبسيط العوامل التي ينطوي عليها الموضوع، والتي لا تعد ولا تحصى. وقد طرح هذا غراهام أليسون [Graham Allison] في دراسة حالة أزمة الصواريخ الكوبية لعام ١٩٦٢ وعنوانها "جوهر القرار" [Essence of Decision]، وهذه الدراسة واحدة من الدراسات المتميزة الحقيقية القليلة في "العلاقات الدولية" الحديثة (Allison 1971).

يطرح أليسون في واقع الأمر ثلاثة نماذج للقرار، يستخدم كل منها لإعطاء وصف مختلف للقرارات التي حددت الأزمة – وهي في صورة مبسطة:

أولاً، القرار السوفياتي بنشر صواريخ بالستية متوسطة المدى في كوبا.

ثانياً، قرار الولايات المتحدة بالرد على هذا النشر للصواريخ بفرض حصار.

ثالثاً، القرار السوفياتي بسحب تلك الصواريخ. فهو يرى، خلافاً لعنوانه، أنه لا يوجد "جوهر للقرار"، بل يوجد طرق مختلفة لرؤية الأحداث ذاتها.

وأول نموذج له هو "نموذج الفاعل العقلاني" [Rational Actor Model (RAM)]. وهذا يقابل نوع التحليل المفضل في الأوصاف التقليدية للمصلحة الوطنية. فالقرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية يفترض أنها ردود فعل لظرف معين، يصوغها فاعل واحد في دولة أحادية. فالعقلانية ينظر إليها من منطلق الأهداف/ الوسائل. أي، يفترض أن الدول تختار التصرف الذي يحقق لها أقصى المكاسب/ ويقلّل خسائرها في سياق مجموعة معينة من القيم. ويمكن دراسة القرارات من خلال عملية إعادة تركيب عقلانية، وتحليل نظري يضع المحلل نفسه فيه في موقف صانع القرار.

ويحاول محاكاة عمليات التفكير التي قد تكون هي التي أدت إلى جعل صانع القرار يتصرف بالطريقة التي تصرف بها. فلكي نفسّر السبب الذي جعل الاتحاد السوفياتي ينشر صواريخ في المكان والزمان اللذين جرى فيهما النشر، لا بد من تحديد الأهداف التي كان السوفيات يرغبون في تحقيقها وسلسلة التفكير التي قادتهم إلى الظن بأن هذا النشر سيحقق أهدافهم – مع الأخذ بالحسبان دائماً أن الأهداف قد لا تكون هي التي يتم التصريح عنها بالفعل.

بل إن أفضل طريقة لمقاربة الأهداف الحقيقية هي العودة إلى النقطة التي انطلقت منها التصرفات. غير أن إعادة التركيب العقلاني مسألة صعبة. فـ "المحاكاة" التامة تقتضي أن يكون لدى المحلل جميع المعلومات المتوفرة لصانع القرار وفقط هذه المعلومات – وهو أمر بعيد المنال. ومع ذلك فإننا نخوض غمار هذا النوع من إعادة التركيب في جميع الأوقات ونستطيع عادة استنباط وصف معقول إلى حد لابأس به للكيفية التي يتم بها اتخاذ القرارات.

يرى أليسون أنه يوجد نوعان من المشاكل التي تتصل بهذا النموذج. أولاً، إن الفكرة القائلة إن الفعل "عقلاني" تماماً تثير بعض المشاكل. فمقتضيات الفعل العقلاني لا يتم توفرها أبداً في الواقع. فهي تنطوي على مجموعة من القيم محددة بشكل تام يتعين بلوغ أقصى حد لها، وعلى وصف لجميع سبل التصرفات المتاحة لصانع القرار ومجموعة من الأنظمة الحسابية التي تمكننا من التنبؤ بالعواقب المقترنة بكل تصرف. فالمعلومات التامة من هذا القبيل هي بكل بساطة غير متوفرة – لا بالنسبة لصانع القرار الأصلي، ولا لمحللين لاحقين. فمثل هذه المعلومات من شأنها أن تعادل، مثلاً، شجرة قرارات محددة بشكل تام لمباراة شطرنج، وهذا يستحيل عملياً حتى على أسرع الحواسيب.

ونحن في واقع الأمر نصنع القرارات بالطريقة نفسها التي نلعب بها الشطرنج – لدينا بعض قواعد التصرف التي تساعدنا، ولا سيما في المراحل الأولى من مباراة ما عندما نواجه أوضاعاً معروفة، وبعد ذلك عندما نواجه أوضاعاً غير معروفة فإننا نبحث عما نعتبره أفضل "النقلات" الواعدة، ثم نتصرف عندما نقتنع بأننا وجدنا أفضل "نقلة" ضمن الحدود الزمنية المتاحة. وهذه طريقة "عقلانية" في لعب المباراة أو صنع القرارات – مع أنه يوجد دائماً احتمال بأن الخيار التالي الذي كان بوسعنا فحصه سيكون أفضل من الذي اخترناه بالفعل – لكن إعادة بناء مباراة يتم لعبها على هذا النحو أمر بالغ الصعوبة. فالحدس قد يكون أفضل من عمليات التفكير العقلانية المحضة. فلا يسعنا الافتراض بأن "نقلة" ما هي دائماً أفضل "نقلة" حتى إذا كان الذي قام بها بطلاً كبيراً. فحتى الأبطال يرتكبون أخطاء فادحة عندما تكون الساعة تتكتك. فنموذج الفاعل العقلاني يفترض أن الدول دائماً تقصد تحقيق عواقب أعمالها، لكن الظروف الحقيقية التي تصنع فيها القرارات قد تدحض هذا الافتراض.

وثمة مشكلة ثانية تتصل بنموذج الفاعل العقلاني وهي ذات طابع عملي. فحتى حين نتوصل إلى نتيجة باستخدام عملية إعادة تركيب عقلانية فإنه تبقى دائماً حالات شاذة لم يكن

بالإمكان تفسيرها. وهكذا فإن أليسون يعتقد أن أكثر تفسير معقول لنموذج الفاعل العقلاني في ما يتصل بنشر السوفيات للصواريخ البالستية متوسطة المدى هو أنه كان يرمي إلى سد ما كانوا يعتبرونه فجوة آخذةً بالاتساع في القدرات فيما بينهم وبين الولايات المتحدة. لكن هذا لا يفسّر بعض سمات النشر الفعلي التي يبدو أنها كادت تكون محسوبة لتشجع على أن تكتشفها الولايات المتحدة في وقت مبكر. فالرأي البديل القائل أنها كانت بالفعل مصممة، بحيث تكتشف يعطي تفسيراً أقل شمولية من تفسير فجوة الصواريخ.

ولعلّ باستطاعة تفسير أفضل لنموذج الفاعل العقلاني أن يغطّي هذه النواحي الشاذة لو أننا تمكنا فقط من العثور على ذلك التفسير الأفضل، لكن أليسون يقترح أن نتحول إلى نموذج آخر للقرار. فنموذج الفاعل العقلاني يفترض أن القرارات هي نتاج حساب يجريه فاعل واحد.

أما نموذج العملية التنظيمية [organizational process model] فهو يفترض أن القرارات تصنع من قبل منظمات متعددة لكل منها طرائقها الخاصة في عمل الأشياء – عمليات روتينية تنظيمية organizational routines وإجراءات عمل موحدة [standard operating procedures] – وهي تقاوم أن يتم تنظيمها من قبل أي نوع من الاستخبارات المركزية. وهذا ينسجم، ولكن ليس على سبيل المصادفة، مع الملاحظات السابقة بشأن التغلّب على الصّعوبات المقترنة بعدم توفر المعلومات الكاملة.

فعند مواجهة مشكلة ما، فإن مؤسسات مثل الكيه جي بي [KGB] والقوات الصاروخية السوفياتية والسلاح البحري والجوي الأمريكي لا تحاول حلّها ابتداء من الصفر، بل إنها تغوص في ذكرياتها المؤسسية، وتحاول تذكر كيف تعاملت مع مشاكل مماثلة سابقاً. وهكذا حين تكلف القوات الصاروخية السوفياتية بإنشاء قاعدة صاروخية في كوبا فإنها تستخدم النسق نفسه الذي تستخدمه في الاتحاد السوفياتي؛ لأن التجربة تدل على أن هذه هي أفضل طريقة لإنشاء قاعدة صاروخية. أما كونهاعرضة للاكتشاف من قبل وسائل الاستطلاع الجوي الأمريكية فذلك أمر لا يخطر على بالها.

ومن جهة أخرى فإن (الكيه جي بي) نقلت الصواريخ سراً تحت جنح الليل، لأن هذه هي طريقة التنفيذ المعتمدة لدى الكيه جي بي. وهذا يبدو أنه أمر شاذ في ضوء أساليب قوات الصواريخ السوفياتية التي تكاد تكون تبحث عن الدعاية والإعلان – لكن هذا الأمر شاذ فقط إذا افترضنا أن شخصاً ما هو الذي يقوم بتوجيه كلتا المؤسستين للتصرف بهذه الطريقة. لكن

المسألة هي على العكس. فمن المحتمل أنه لو علم المديرون الإجماليون للجهد السوفياتي بما كان يجري لشعروا بالهلع من هول ما يجري.

وقد يظن بأن في ذلك مبالغة في وصف استقلالية المؤسسات، لكن مستقى من الولايات المتحدة مثلاً يدعم هذه الفكرة. فالقوة الجوية الأمريكية بقيادة الجنرال كورتيس لوماي [Curtis Le May] كانت تريد قصف مواقع الصواريخ، لكن تقرير الخسائر البشرية المحتملة التي تنجم عن ذلك القصف كان مخيفاً ولم يكن بوسعها ضمان النجاح مائة بالمائة.

وبنتيجة ذلك فقد علّق الرئيس كيندي تنفيذ العملية. وقد أظهر تحقيق لاحق أن القوة الجوية أخذت ببساطة خطة موجودة سابقاً لمهاجمة المنشآت الكوبية وأضافت إليها مواقع الصواريخ – ومن هنا جاء تقدير الخسائر المتوقعة. ثم إنها افترضت أن الصواريخ متحركة، وأن بعضها لن يصل إليه القصف. لكن الصواريخ كانت "متحركة" في سياق نطاق زمني يستغرق أسابيع، ولقد كان بإمكان الهجوم تحقيق نجاح بنسبة مائة بالمائة. وهذا مثال مهم خصوصاً لأن سلاح الجو الأمريكي كان يناصر العملية – والعادة أنه حين يقدم العسكريون تقديرات عالية للخسائر فلأنهم يرغبون، لسبب أو لآخر، في ثني السياسيين عن استخدام القوة، وهذه نقطة تقود إلى نماذج أليسون التالية.

إن نموذج العملية التنظيمية يقلل من شأن المراقبة المركزية العقلانية للقرارات. وفي نموذجه النهائي "السياسة البيروقراطية" [Bureaucratic Politics] يفكّك أليسون صنع القرار العقلاني من جانب آخر ويؤكّد على مدى تأثير العوامل السياسية الخارجة عن نطاق القضية الدولية الواضحة في صنع القرار. ويتمثّل أحد جوانب ذلك بالطريقة التي ترى بها الجهات البيروقراطية العالم من منظور مؤسستها الخاصة بها. وكما يقول الشعار: "إن المكان الذي تجلس فيه يحدد المكان الذي تقف فيه". ففي الولايات المتحدة نجد أن وزارة الخارجية تفضّل المفاوضات عادة والتصرف التمثيلي للأمم المتحدة من قبل الامم المتحدة، وتصرف البحرية الأمريكية من قبل البحرية الأمريكية، وهكذا دواليك. ويجب عدم توقع قيام المؤسسات بمساندة سبل العمل التي لا تنطوي على تعزيزات لميزانياتها. والأهم من ذلك هو أن الزعماء يهتمون بحماية مركزهم السياسي والدفاع عنه. ففي أثناء أزمة الصواريخ الكوبية كان الرئيس كيندي يعرف ان تصرفاته قد تثير مشاكل سياسية حادة لفرص إعادة انتخابه، ومشاكل فورية أكثر، احتمالات نجاح الحزب الديمقراطي في انتخابات الكونجرس التي تأتي في منتصف دورة ولايته

في نوفمبر ١٩٦٢- مع أنه من الأمور الشيقة أن البحث الذي جرى في الفترة قريبة العهد يوحي بأن ذلك لم يكن عاملاً محدداً في تصرفاته (Lebow and Stein 1994:95). فنموذج الفاعل العقلاني (وكذلك الواقعية بصفة عامة) يفترضان أن قرارات السياسة الخارجية تتخذ من منطلقات السياسة الخارجية. لكن نموذج السياسة البيروقراطية يقول إن هذا غير وارد في كثير من الأحيان.

لقد استمرت النماذج المفاهيمية التي طرحها أليسون في "جوهر القرار"، استمرت في البقاء بشكل لافت، مع أن دراسة الحالة التي قام بها قد حل محلها عمل لاحق استمد مادته من مصادر سوفياتية وأمريكية أصبحت متوفرة منذ نهاية الحرب الباردة. على أنه من الواضح أن الحاجة تدعو إلى استكمال النماذج. إن أكثر ما يفتقر إليه أليسون هو وصف كاف للبعد السوسيولوجي السيكولوجي المعرفي لصنع القرار. فصناع القرار يتفاعلون مع البيئة المدركة، ومن الجائز جداً أن تكون إدراكاتهم غير صحيحة (Jervis 1976; Cottam 1986).

وقد يتبادر إلى الذهن أن إحدى طرق تصحيح المدركات الخاطئة هي الاستماع إلى أكثر عدد ممكن من الأصوات عند صنع القرار. لكن ايرفينغ جانيس [Irving Janis] يبين في "ضحايا التفكير الجماعي" [Victims of Groupthink] أن الهيئات الجماعية لصناع القرار عرضة للمدركات الخاطئة مثل الأفراد على حد سواء (Janis 1972). إن الافتقار إلى وصف جيد لهذه القضايا هو الذي جعل دراسة الحالة التي قام بها أليسون تصبح عتيقة مهملة – يؤكّد البحث الذي أجري لاحقاً على مدى استناد القرار السوفياتي في التصرف إلى المخاوف التي أوجدتها سياسة الولايات المتحدة، وذلك من السخرية بمكان، بشكل خاص، من خلال السياسات المصممة بالفعل لردع السوفيات. فقد فسّرت تحذيرات الولايات المتحدة بشأن عواقب نشر الصواريخ في كوبا على أنها تهديدات وإشارات تنبئ عن العزم على تقويض المواقع السوفياتية (Lebow and Stein 1994).

ويوجد أيضاً تأكيد على العمليات المعرفية في العمل الذي أنتج في الفترة قريبة العهد عن دور الأفكار والإيديولوجيات في صنع قرارات السياسة الخارجية (Goldstein and Keohane (eds) 1993). كما أن انتهاء الحرب الباردة قد وفر الكثير من الحوافز للقيام بهذا العمل: (Lebow and Risse - Kappen (eds) 1995).

ينطوي نموذج أليسون على مشاكل عامة أخرى، تتمثل إحداها بالتأكيد على صنع القرار في الأزمات – وهي ظروف تنطوي على رهان ذي قيم عالية يجري تحت ضغط ضيق الوقت – وقد تنتج أنماطاً من السلوك تختلف اختلافاً كبيراً عن الأنماط السائدة خلال عملية صنع القرار في الظروف "الطبيعية". قد تنطبق نماذج أليسون التفصيلية فقط في البلدان ذات الهياكل المؤسسية شديدة التميز. ومن المؤكّد أنه من الصعب تطبيق نموذج العملية التنظيمية في تلك البلدان التي ليست لها أجهزة بيروقراطية واسعة النطاق. على أنه سيكون من العجب ألاّ تستبدل دراسة حالة عمرها ثلاثون سنة من بعض الجوانب. ومع ذلك فإن نماذج أليسون لا تزال مستعملة. ويمكن قراءة ذلك بطريقتين. فقد يدل ذلك على درجة حسن تنظيم النماذج. فمن هذا المنطلق يعد صنع قرار السياسة الخارجية واحداً من أكثر المجالات الثابتة في "العلاقات الدولية".

ويعد عدم وجود مبتكرات جديدة في هذا الميدان نقطة لمصلحته. ومن جهة أخرى، يمكن النظر إلى طول الأمد هذا على أنه علامة ضعف ودلالة على أن هذا مجال من مجالات نظرية "العلاقات الدولية" الذي لا يحصل فيه شيء يذكر – حيث تم إثبات بعض النقاط الأساسية ولم يعد هناك شيء يذكر ليقال. ويمكن طرح نقاط أخرى بالنسبة لعدد من المجالات الأخرى من تحليل السياسة الخارجية. فعلى سبيل المثال، تبدو دراسة الرأي العام والسياسة الخارجية، أو جماعات الضغط والسياسة الخارجية، تبدو أيضاً مجالات لم يحدث فيها من الارتباكات قريبة العهد سوى النــزر اليسير.

ويتخذ معظم ما يجري من عمل شكل دراسات حالة تجريبية تقوم بخلط وإعادة خلط عدد صغير من الأفكار بدلاً من وضع نظريات جديدة. لماذا يحدث ذلك؟ قد يكون العامل الأساسي هنا سيطرة أنماط الفكر الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة في السنوات قريبة العهد. فكلتا المقاربتين تؤكدان على تحليل النظام الدولي على حساب تحليل السياسة الخارجية. ومع أن واقعية والتز الجديدة تقر شفوياً بأهمية دراسة السياسة الخارجية، إلا أنها تطرح وصفاً مقلوباً رأساً على عقب للعلاقات الدولية، وهو وصف تكمن فيه المهارة الفائقة لصانع قرارات السياسة الخارجية في إدراك الإشارات التي يرسلها النظام. إن صانع القرار حرفي ماهر وليس فناناً مبتكراً.

وتطرح الليبرالية الجديدة أيضاً وصفاً للعلاقات الدولية يبدأ من الأعلى إلى الأسفل، وإن كان الوصف يؤكّد على إمكانيات التعاون. وفي كل حالة فإن الافتراض بأن الدول كيانات أنانية عقلانية تعمل في ظروف من الفوضى، هذا الافتراض يقيد الحيز المتاح للسياسة الخارجية بوصفها مجالاً مستقلاً للبحث. وهذا يعني عملياً أن نموذج الفاعل العقلاني يعاد إلى مركزه السابق، وإن كان في ظروف جديدة – وهذه نقطة تحتاج إلى بحث أكثر تفصيلاً.

البنية والسياسة الخارجية Structure and Foreign Policy

إن إحدى النقاط التي تدعو إلى السخرية من جراء سيطرة الاختيار العقلاني في "العلاقات الدولية" في تنظير الاتجاه السائد المعاصر لـــ "العلاقات الدولية" هي أنها تبدو متناقضة مع تحليل السياسة الخارجية. وقد كان الظن أن "الاختيار" و"السياسة" متلازمان، لكن الطريقة التي يجري التعبير بها عن التفكير بالاختيار العقلاني في الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة تقوض من الناحية العملية هذا التلازم المحتمل. فالنظام هو النقطة المحورية ويفترض أن سلوك الوحدات التي تكون النظام يتحدد بالنظام. وكما عبّر عن ذلك والتز، إن أي نظرية خلاف ذلك هي "اختزالية" وواضحة الخطأ، لأن استمرار بقاء الأنماط في النظام عبر الزمن غير متصل بالتغييرات التي تطرأ على الوحدات (Waltz.1979) ومن البديهي أنه لا يزال يوجد، في هذا الوصف، دور للسياسة الخارجية للدولة، لكن الدور يتمثل بتمييز الإشارات المرسلة من النظام.

أما المكونات التقليدية لتحليل السياسة الخارجية مثل "الرأي العام" وأثر وسائل الإعلام، وجماعات الضغط والهيكل التنظيمي وغير ذلك فإن دورها صغير في ذلك سوى، ربّما، إرباك صانع القرار وتحويل انتباهه عن القضية الحقيقية، ألا وهي حالة النظام.

إن مقالة رائد الواقعية الجديدة، جون ميرشايمر [Mearsheimer] – التي لها أثر بالغ – والتي ستتم مناقشة موضوعها بمزيد من التفصيل في الفصل الحادي عشر – تنطوي على معلومات مفيدة. ففي "العودة إلى المستقبل: عدم الاستقرار في أوروبا بعد الحرب الباردة" [Back to the Future: Instability in Europe after the Cold War] يتصور ميرشايمر عودة ظهور أنماط ما قبل ١٩١٤ في أوروبا، ويقول: إن إحدى طرق السيطرة على هذه العملية تكون من خلال مساعدة ألمانيا على أن تصبح دولة نووية.

وهذا اقتراح مغاير للحدس بشكل يدعو إلى الاهتمام، لكن الأمر اللافت للنظر في هذا السياق هو حقيقة أن جميع أقسام الرأي العام الألماني تقريباً، خلا جماعة النازيين الجدد المتطرفة، سوف يعارضون هذه السياسة معارضة شديدة، هذه الحقيقة لا تزعج ميرشايمر على الإطلاق. فإذا كانت هذه هي السياسة "الصحيحة" فعندئذ يكون الافتراض بأنه سيتم اعتمادها – والمقصود بـــ "صحيحة" في هذا السياق أنها ملائمة للظروف الدولية وليس للضغوط المحلية. وها هنا توجد مشكلة "قوة" – وإذا أردنا أن نعبر عن ذلك بشكل أكثر واقعية، توجد مشكلة إيجاد حكومة ألمانية يمكنها طرح هذه السياسة دون أن يكلفها ذلك الخروج من الحكم – لكن هذه مسألة ثانوية. فالسياسة الخارجية، حسب هذا الوصف، تصبح معادلة لتعبئة الكلمات المتقاطعة – لدينا الشبكة ومفاتيح اللغز، والمهمة هي الوصول إلى الإجابة الصحيحة، فالذي يصنع/ يحل السياسة لا يستطيع التأثير في هذه الإجابة أو يحددها، بل يمكنه اكتشافها فقط، ومن ثم تنفيذها على أمثل وجه.

من الواضح أنه يمكن الطعن بهذا الموقف من جهات عدة، لكن فكرة "السلام الديمقراطي" جديرة بشكل خاص بأن يتم التركيز على استقصائها – وهذه الفكرة هي القائلة إنه مع أن "الديمقراطيات" هي بوجه عام نزّاعة إلى الحرب مثل أي دولة أخرى، إلا أنها لا يحارب بعضها بعضاً – وسيتم فحص هذه النقطة أيضاً بشكل مفصل في الفصل الحادي عشر. وسبب أهمية ذلك بشكل خاص هو أنه خلافاً لبعض الانتقادات الأخرى للنمط الواقعي الجديد للتفكير، فإنها حجّة تستخدم نوع المنهجية نفسه الذي يستخدمه واقعيو الاختيار العقلاني – فكأنها تتحدى الواقعيين الجدد في عقر دارهم. ومع أن الفكرة بدأت كنوع من الاستقراءات غير التقليدية نوعاً ما لعمل الفيلسوف السياسي كانط [Kant] وتطبيقها على الظروف المعاصرة، فإن مطوريها الرئيسيين عبر العقد الأخير كانوا بحّاثة تجريبيين يستخدمون أحدث الأساليب الإحصائية لتحسين الفرضية الأولى وتحديد نسخة قوية منها. إن تفاصيل جدل "السلام الديمقراطي" غير ذات أهمية كبيرة هنا. لكن المهم هو أنه يبدو بشكل حقيقي أن الأنظمة السياسية الديمقراطية الليبرالية، يتصرف بعضها إزاء بعض بشكل مختلف عن تصرفها إزاء الأنظمة الديمقراطية غير الليبرالية وذلك لأسباب "ثقافية ـــ معيارية" أو "بنيوية ـــ مؤسسية" (Russet 1993).

وسوف نتناول لاحقاً ما تنطوي عليه هذه المعطيات من حيث إنها تؤكد جزئياً أفكار ويلسون عن العلاقات الدولية. ولكن النقطة الهامة الآن هي أنه بمقدار ما يترسخ فيه التفكير

المتعلق بالسلام الديمقراطي فإنه سوف يقوم – وقد قام بالفعل إلى حد ما – بإعادة الاعتبار وإعادة المشروعية لبرنامج بحثي تقليدي جداً في ما يتصل بتحليل السياسة الخارجية. فالمؤسسات والرأي العام والمعايير وصنع القرار – هذه كانت المصدر الرئيسي لدراسات العلاقات الدولية قبل أن تزيحها هيمنة الأوصاف البنيوية للعلاقات الدولية عن مركز الصدارة. لقد أعادت فكرة "السلام الديمقراطي" هذه الأجندة إلى الوراء بوصفها نقطة مركزية للعلاقات الدولية المعاصرة. وعلاوة على ذلك، وعودة إلى نقطة انطلاق هذا الفصل، تجدر الملاحظة هنا، أكثر من الملاحظة بالنسبة لأي موضوع في تحليل السياسة الأجنبية، أن لدينا نظرية سياسة خارجية تنبثق عن نظرية صريحة عن الدولة.

كما أن النجاح الظاهر لفرضية "السلام الديمقراطي" تتركنا نواجه حالة شاذة كبيرة في نظرية العلاقات الدولية – لأنه على الرغم من أن الآثار العملية التي ينطوي عليها التفكير الواقعي الجديد بشأن هذه المسائل تبدو موضع تحد من حجّة ناجحة "اختزالية" بشكل واضح، فإن منطق الواقعية الجديدة يظل سليماً. فالكتلتان النظريتان تشيران باتجاهين متعاكسين على ما يبدو. فلدينا هنا شيء يشبه إلى حد كبير الانقطاع في علم الاقتصاد بين "الاقتصاد الجزئي" [microeconomics] الذي يبدو أن نظريته المهيمنة المتعلقة بالشركة لا تنسجم كثيراً مع نظريات "الاقتصاد الكلي" [macroeconomics] في ما يخص الاقتصاد ككل. أما السؤال عما إذا كان يتوجب أو لا يتوجب علينا اعتبار ذلك مشكلة فليس له قيمة عملية. فيبدو أن علماء الاقتصاد لا يبالون كثيراً بمشكلتهم الخاصة، ولعلّ استراتيجيتهم التي ترمي إلى التحرك على جميع الجبهات على أمل بأن تظهر في خاتمة المطاف أفكار موحدة هي استراتيجية حكيمة.

خاتمة: من السياسة الخارجية إلى القوة

Conclusion: From Foreign Policy to Power

المرحلة التالية في هذا البحث هي الانتقال من رسم السياسة الخارجية إلى تنفيذها – وهو مجال الدبلوماسية، أو إذا أردنا أن نستعمل مصطلحاً قديماً يبدو أنه عاد إلى الظهور نوعاً ما، هو مجال "فن إدارة الدولة".

ومن شأن بحث من هذا القبيل، في دراسة واسعة النطاق، أن ينطوي على بحث مطول لفنون الدبلوماسية وحرفها وفن المفاوضات وما إلى ذلك. وسوف نتعرض إلى هذه المسائل في الفصول اللاحقة التي تتناول، على سبيل المثال، إقامة أنظمة اقتصادية دولية، ولكن في هذا الجزء من الكتاب، الذي يهتم بشكل صريح بـــ"العلاقات الدولية" المتمحورة حول الدولة، والذي يأخذ شكله من التقليد الواقعي، فإن من الأجدى التحول إلى مجال آخر للتنفيذ – أي الطريقة التي تستخدم بها الدول القوة لتحقيق أغراضها في العالم. على أن التركيز على "القوة" يثير، لا محالة اعتبارات تتجاوز السياسة الخارجية بهذا المعنى – لذا فإن الفصل الثاني سيتناول القوة ككل، والمشاكل التي تولدها.

مراجع أخرى للقراءة

في موضوع الأنظمة "الدولية" التي كانت سائدة قبل النظام الوستفالي يطرح
A.B. Bozeman, Politics and Culture in International History (1960) and Martin Wight, Systems of States (1977)
آراءً متعاكسة.

وقريب من آراء وايت [Wight] ولكنه أقرب ما يكون إلى الكتاب الجامعي هو
Adam Watson, The Evolution of International Society: A Comparative Analysis (1992)
وهو أفضل دليل موجز عن النظام الوستفالي.

لقد أصبح عمل علماء الاجتماع التاريخيين عن أصول النظام وطبيعة الدولة ذا أهمية في السنوات قريبة العهد: للاطلاع على نظرة عامة انظر
Richard Little, 'International Relations and Large Scale Historical Change' (1994); and Anthony Jarvis, 'Societies, States and Geopolitics' (1989)
في ما عدا كتباً بقلم غيدنز [Giddens] ومان [Mann] وتيلي [Tilly] التي تم الاستشهاد بها في النص الرئيسي أعلاه تتضمن الأعمال الكبيرة الهامة
Ernest Gellner, Plough, Sword and Book: The Structure of Human History (1988); George Modelski. Long Cycles in World Politics (1987); Paul Kennedy, The Rise and Fall of the Great Powers (1989); and Charles Tilly (ed.) The Formation of National States in Western Europe (1975).

وعن الأعمال التي عالجت الدولة يمثل
P. Evans, D. Rueschemeyer and T. Skocpol (eds), Bringing the State Back In (1985)
كما يدل على ذلك العنوان، رد فعل على عدم وجود تنظير عن الدولة. ويمثل
Friedrich Meinecke, Machiavellism: The Doctrine of Raison d'Etat and its Place in Modern History (1957)
دراسة ضخمة لا بديل لها. ويعد
Deborah J. Gerner, 'Foreign Policy Analysis: Exhilarating Eclecticism, Intriguing Enigmas' (1991) and Steve Smith, 'Theories of Foreign Policy: An Historical Overview' (1986)
استعراضاً جيداً للميدان. وتتضمن المجموعات العامة الهامة
Charles F. Hermann, Charles W. Kegley and James N. Rosenau (eds), New Directions in the Study of Foreign Policy (1987), Michael Clarke and Brian White (eds), Understanding Foreign Policy: The Foreign Policy Systems Approach (1989)

وعن السياسات الخارجية الواقعية، العمل الممتاز

Roy C. Macridis (ed.), Foreign Policy in World Politics (1989)

وتتضمن الأعمال النقدية الممتازة قريبة العهد

Jonathan Bender and Thomas H. Hammond, 'Rethinking Allison's Models' (1992) and David A. Welch, 'The Organisational Process and Bureaucratic Politics Paradigm' (1992)

وللاطلاع على سمات دبلوماسية الأزمات انظر

Michael Brecher, Crisis in World Politics: Theory and Reality (1993); James L. Richardson, Crisis Diplomacy (1994); and Richard Ned Lebow, Between Peace and War: The Nature of International Crisis

وللاطلاع على العمليات الإدراكية والسياسة الخارجية، انظر أعمال Jervis, Janis and Cottam التي تم الاستشهاد بها في النص الرئيسي.

توجد دراسة للمشاكل الجزئية – الكلية في نظرية "العلاقات الدولية" في

Fareed Zakaria, 'Realism and Domestic Politics: A Review Essay' (1992)

ويوجد السطح البيني المحلي – الدولي في

Peter B. Evans, Harold K. Jacobson and Robert D. Putnam (eds), Double-Edged Diplomacy: International Diplomacy and Domestic Politics (1993)

ومن الأعمال الأقدم بكثير ولكن التي لا تزال قيمة

James N. Rosenau (ed.), Domestic Sources of Foreign Policy (1967)

ويعد

Alexander Wendt, 'The Agent/Structure Problem in International Relations Theory' (1987)

هاما في هذا المقام. انظر أيضاً

Martin Hollis and Steve Smith, Explaining and Understanding in International Relations (1991)

تجري مناظرة بين وندت [Wendt] وهوليس [Hollis] وسميث [Smith] في

Review of International Studies Since 1992

وللاطلاع على القضية الأقدم لمشكلة "مستويات التحليل" انظر

Nicholas Onuf, 'Levels' (1995)

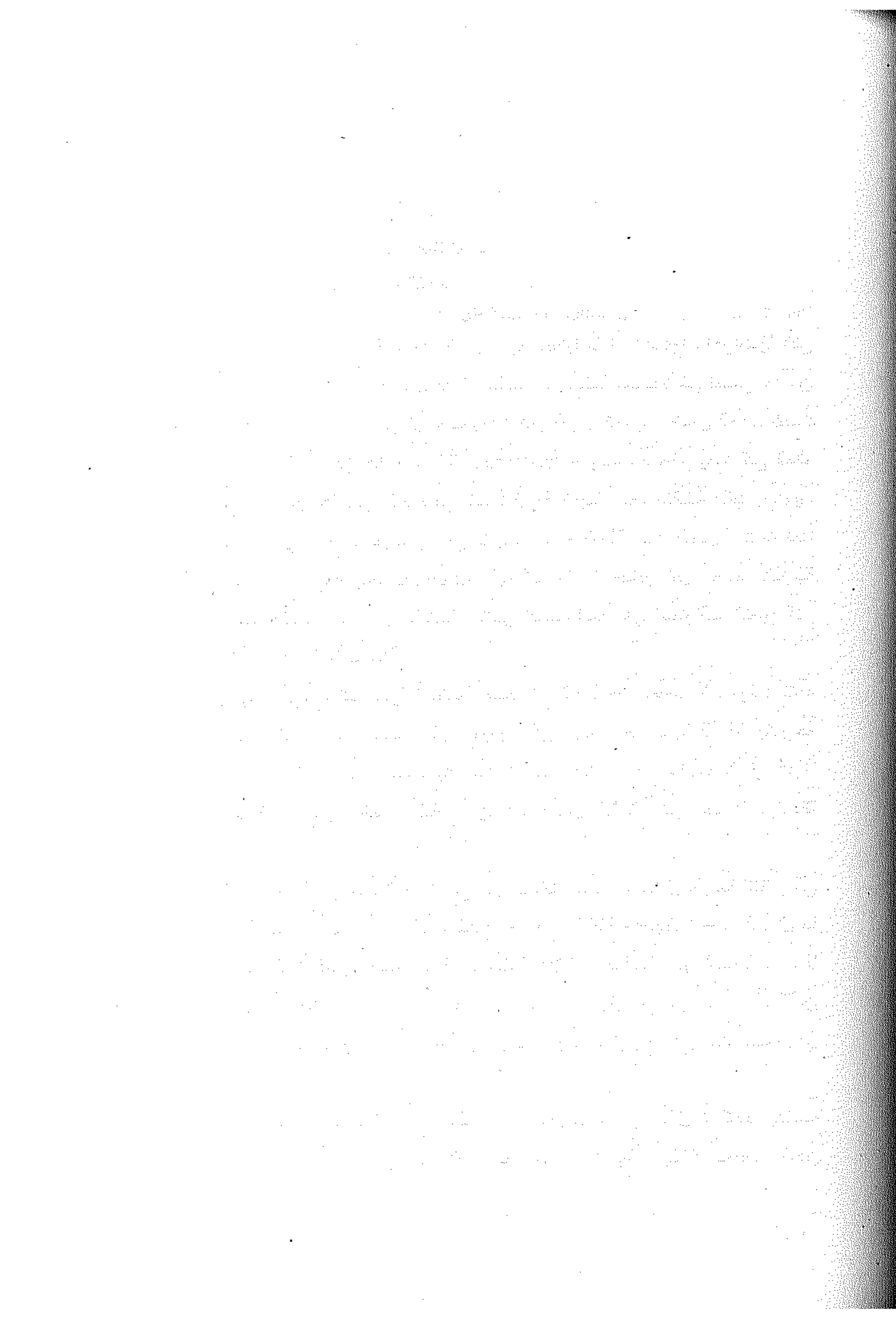
وفي ما يتصل بفرضية "السلام الديمقراطي" يعد

Bruce Russett, Grasping the Democratic Peace: Principles for a Post-Cold War World (1993)

عملاً أساسياً. وللاطلاع على منظور كانط [Kant] انظر

Michael Doyle 'Liberalism and World Politics' (1986)

انظر أيضاً القراءات الخاصة بالفصل الحادي عشر.



الفصل الخامس : القوة والأمـــن

Power and Security

مقدمة: فن إدارة الدولة والنفوذ والقوة

Introduction: Statecraft, Influence and Power

من منظور السياسة الخارجية تحاول الدول تغيير بيئتها طبقاً لأهدافها وأغراضها التي وضعتها لنفسها. ومن منظور بنيوي تحاول الدول التكيف مع بيئتها مستفيدة إلى أقصى حد من الأوراق التي وزعها النظام عليها. ومن أي المنظورين فإن الدول تتصرف ضمن العالم. كيف؟ ما هي طبيعة الدبلوماسية أو "فن إدارة الدولة" (statecraft) – وهو مصطلح يعود إلى العالم القديم بعض الشيء، والذي عاد إلى الحياة في الفترة قريبة العهد؟ وتعد مناقشة ديفيد بولدوين (David Baldwin)، الذي جاء بتصنيف رباعي لتقنيات إدارة الدولة. تعد أفضل مناقشة لهذا الموضوع. فهو يعرف الدعاية (propaganda) بأنها "محاولات" التأثير التي تعتمد بالدرجة الأولى على التلاعب المقصود بالرموز اللفظية. وتشير "الدبلوماسية" إلى "محاولات التأثير التي تعتمد بالدرجة الأولى على المفاوضات".

أما "فن الإدارة الاقتصادية للدولة" فيشمل "محاولات النفوذ التي تعتمد على موارد تشبه إلى حد معقول سعر السوق من حيث المال". ويشير "فن الإدارة العسكرية للدولة" بالدرجة الأولى إلى محاولات التأثير التي تعتمد بالدرجة الأولى على العنف والأسلحة أو القوة" (Baldwin 1983:13). ويتناول الجزء الباقي من هذا الفصل الأسئلة التي يثيرها (وأحياناً يتجنبها) هذا التصنيف.

إن السمة المشتركة بين هذه التقنيات هي أنها تقنيات "نفوذ". وأفضل طريقة للنظر إلى النفوذ هي من خلال كلمتين لهما معنى الضد للنفوذ – وهما السلطة والسيطرة – ثم السؤال ما إذا كان النفوذ مرادفاً للقوة. فالدول تحاول ممارسة النفوذ بدلاً من "السلطة"، لأن السلطة شيء لا يمكن أن يظهر إلا من خلال علاقات مشروعة لا توجد بين الدول. أي أن سمة أساسية من طبيعة السلطة هي أن الذين تمارس عليهم يقرون بأن للذين يمارسونها حقاً في ممارستها – أي أنهم مفوضون بذلك.

أما في العلاقات الدولية فلا توجد سلطة بهذا المعنى، أو على الأقلّ لا توجد بالنسبة لقضايا ذات أهمية سياسية حقيقية. ويتجلّى الفرق بين النفوذ والسيطرة بشكل مختلف. فحين

تمارس السيطرة يكون الذين يخضعون للسيطرة قد فقدوا كل استقلال ولا يتمتعون بقدرة صنع القرارات.

ومن منظور واقعي فإن من شأن الدول أن ترغب في واقع الأمر في ممارسة السيطرة على بيئتها، ولكن إذا أتيح لدولة ما أن تمارس سيطرة على دولة أخرى، فإن تلك الأخيرة لا تعود دولة بالمعنى الحقيقي للكلمة. وإذا أتيح لدولة ممارسة السيطرة على جميع الدول الأخرى، فعندئذ سوف يستبدل النظام الدولي الجاري بشيء آخر، ألا وهو الامبراطورية.
وبعبارة أخرى نقول:

إن ممارسة النفوذ هي الطريقة التي تميز علاقة الدول بعضها ببعض، لأنه لا توجد حكومة عالمية (مصدر عالمي للسلطة المشروعة) وامبراطورية عالمية (مصدر عالمي للسيطرة الفعّالة). ففي غياب هذين الوضعين المحوريين، لا تبقى إلا علاقات النفوذ. وبالطبع توجد في الواقع العملي بعض العلاقات التي تقترب من المحورين. ففي تحالف عسكري محكم مثل الناتو يمكن القول: إن المجلس الحاكم، الحاكم العسكري الأعلى للحلف في أوروبا، وفي بعض الظروف، رئيس الولايات المتحدة، إنهما يمارسان قدراً من السلطة المشروعة، حيث إنهما مفوضان من قبل أعضاء الناتو بالتصرف نيابة عنهم. غير أن هذه السلطة ضعيفة ويمكن سحبها في أي وقت، وإن كان ذلك له بعض الكلفة. ومن جهة معاكسة فإن مقدار النفوذ الذي كان الاتحاد السوفياتي يمارسه على بعض "حلفائه" في أوروبا الشرقية كان يقترب في بعض الأحيان من السيطرة الفعلية، مع أنه حتى في ذروة العهد الستاليني كانت حرية التصرف من جانب أضعف الجمهوريات الشعبية أكبر من حرية تصرف دول البلطيق التي دمجت في الاتحاد السوفياتي عام ١٩٤٠. وفي بعض الأحيان قد لا تعني حرية التصرف سوى الاستسلام للأمر المحتوم، ولكن حتى هذا يمكن أن يكون ذا مغزى. ففي أزمتي ما قبل الحرب في سنتي ١٩٣٨ و١٩٣٩، لم تكن لتشيكوسلوفاكيا ولا لبولونيا أي حرية حقيقية، عدا حرية تحديد الظروف التي تقعان فيها تحت السيطرة النازية. لكن الطريقة التي مارستا بموجبها هذه الحرية النهائية كان لها أثر حقيقي على حياة سكانهما.

أما العلاقة بين النفوذ و"القوة" فهي أكثر تعقيداً. فالقوة من الكلمات المستخدمة على نطاق واسع في اللغة السياسية، بحيث إنها أصبحت تكاد تكون خالية من المعنى. لكن الاقتراح بوجوب تحريمها غير عملي وإن كان مفهوماً.

إن الاستعمال البديهي لكلمة القوة يقترب كثيراً من النفوذ – فـ "الشخص القوي" هو شخص ذو نفوذ – على أنه توجد أشكال من النفوذ لا يبدو أنها تعتمد على القوة بالمعنى المفهوم عادة لهذه الكلمة، كما أنه توجد أشكال للقوة لا تتصل بالنفوذ إلا بشكل غير مباشر. وهذه علاقة ذات أهمية خاصة لنظرة العالم، لاسيما النظرة الواقعية المتمحورة حول الدولة. وخلافاً للتمييز بين النفوذ والسلطة أو السيطرة، فإن هذه المسألة هي من الحساسية بحيث إنه لا يمكن تحديدها تعريفاً. فالإحاطة بالنظرة الواقعية للعالم لا يمكن أن تتم إلا من خلال توليد فهم معقّد جداً للقوة – على أنه ثمة حاجة، أيضاً، إلى مثل هذا الفهم إذا ما أريد تجاوز الواقعية.

أبعاد القوة Dimensions of Power

إن القوة مفهوم معقد ومتعدد الجوانب، ومن المفيد التفكير بهذا المصطلح من خلال ثلاثة عناوين مع الأخذ بعين الاعتبار دائماً أن الفئات الثلاث التي ستتولد عن ذلك مترابطة ترابطاً وثيقاً. القوة هي "نعت" – أنها شيء يمتلكه الشعب أو الجماعات أو الدول أو يمكنهم الوصول إليه وهو في متناولهم لبسطه في العالم. والقوةُ هي "علاقة" – هي القدرة التي يمتلكها الشعب أو الجماعات أو الدول لممارسة النفوذ على الآخرين، لتحقيق مآربهم في العالم. ومن الواضح أن هذين البعدين للقوة لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر. ولمعظم الأوصاف الواقعية للعلاقات الدولية رواية تصفهما بها.

أما دمج البعد الثالث للقوة الذي يرى فيه بوصفه خاصة من خصائص بنية ما في أوصاف الواقعيين للعالم فهو أقل سهولة، على الأقلّ من حيث إن هذه الأوصاف تعتمد على المفهوم الذي مفاده أن القوة لا يمكن ممارستها إلا من قبل فاعل أو وكيل.

إن الفكرة التي مفادها أن القوة "نعت" للدول مفهوم مألوف جداً في الأوصاف التقليدية للعلاقات الدولية. فمعظم الكتب الجامعية القديمة وكثير من الكتب الحديثة تتضمن قائمة بمكونات القوة الوطنية، وهي سمات بلد ما تؤهله لأن يعتبر قوة "كبيرة" (great power) أو قوة "متوسطة"، أو في الفترة الأقرب عهداً، "قوة عظمى" (super power). وهذه القوائم تحدد بصفة عامة عدداً من أنواع النعوت المختلفة التي قد تنطبق على دولة ما لكي تؤهلها للادعاء بمركزها في مراتب القوة العالمية. وقد تتضمن هذه النعوت: حجم ونوعية قواتها المسلحة وقاعدة مواردها من حيث المواد الأولية وموقعها ونطاقها الجغرافي وقاعدتها الإنتاجية وبنيتها التحتية

وعدد سكانها ومهاراتهم وفاعلية مؤسساتها الحكومية ونوعية زعامتها. وبعض هذه العوامل ثابت لا يتغير – فالموقع والنطاق الجغرافي مثالان بديهيان على ذلك. وثمة عوامل أخرى لا تتغير إلا ببطء (عدد السكّان والنمو الاقتصادي) في حين أن البعض الآخر يتغير بسرعة كبيرة (حجم القوات المسلحة).

هذه النقاط تمكننا من التمييز بين القوة "الفعلية" والقوة "الكامنة" أو "المتأصلة" – أي القوة التي تمتلكها دولة بالفعل في أي نقطة زمنية مقابل القوة التي تستطيع توليدهافي فترة معينة من الزمن.

إن أهمية أي واحد من هذه العوامل بالنسبة للعوامل الأخرى لا بد أن تتغير مع الزمن. فعدد السكّان والنطاق الجغرافي يزيدان قوة الدولة بمقدار ما تسمح بذلك هياكل الإدارة والمواصلات والنقل. فبلد صغير نسبياً يتمتع باقتصاد عالي الإنتاجية قد يكون أقوى من بلد أكبر بكثير يتمتع باقتصاد أقل إنتاجية – غير أنه توجد حدود لذلك. فعلى سبيل المثال، مهما بلغت سنغافورة أو هونغ كونغ من النجاح الاقتصادي فلا يمكن أن تكونا قوتين عسكريتين رئيسيتين في غياب قاعدة سكانية واسعة إلى حد كاف. وقد تكون الثقافة التي تنظر باحترام شديد إلى الذين يحملون السلاح عاملاً هاما في تطوير قوات مسلحة فعّالة، لكن طبيعة الحرب الممكننة الحديثة قد تعني أن المدنيين الذين يتمتعون بمهارات تقنية يمكن أن يكونوا أكثر فاعلية من المحاربين من الطراز القديم. فالأسلحة النووية قد تعمل على تحقيق المساواة في القوة العسكرية، ومع ذلك فقد تكون الدول التي تملك كتلة أرضية واسعة وسكاناً مبعثرين هي التي يمكنها في الواقع التهديد باستخدام الأسلحة النووية.

هذه الأنواع من المقولات هي عبارة عن الحكمة الشعبية المتعلقة بسياسة القوة. وكما هو الحال بالنسبة لمعظم الأمثلة على الحكمة الشعبية ثمة نسخ بديلة ومتناقضة لكل من تلك المقولات، ومن الصعوبة البالغة التفكير بطرق لإثباتها سوى تبادل الحكايات. وعلى أي حال، فإننا في العلاقات الدولية لا نهتم في الواقع في معظم الأوقات بالقوة بوصفها نعتاً يطلق على الدول، بل إننا نهتم بالقوة بوصفها مفهوماً علائقياً (relational). بل إن جميع النعوت المدرجة أعلاه لا يكون لها معنى إلا عند وصفها في سياق علائقي – وهكذا فإن وجود عدد صغير أو كبير من السكّان لدى بلد ما لا معنى له إلا بالنسبة لبلد آخر. وبالطبع فإن القوة العلائقية تعود بنا أيضاً إلى مفهوم النفوذ.

لقد طرح عالم السياسة الأمريكي روبرت داهل (Robert Dahl) صياغةً ممتازةً للقوة العلائقية حين قال: إن القوة هي القدرة على جعل فاعل آخر يقوم بعمل ما لم يكن ليعمله، أو جعله لا يقوم بعمل ما كان سيفعله بخلاف ذلك (Dahl 1970). ويمكننا تسمية العلاقة الأولى "إجباراً" والثانية "ردعاً".

وفي الحالتين، من هذا المنطلق، ليست القوة شيئاً يمكن قياسه من حيث نعوت الدولة بل فقط من حيث التصرف، من حيث الأثر الذي يكون لدولة على دولة أخرى. وها هنا تمييز حقيقي، حتى إذا أدى التباين بين القوة بصفتها نعتاً والقوة بصفتها نفوذاً في علاقة إلى إبهام التمييز من جراء غموض اللغة العادية، على الأقلّ اللغة الإنجليزية، حيث لكلمة "power" (القوة) مرادفان هما "strength" (شدة، مقدرة) و"influence" (نفوذ، تأثير) – بخلاف الأمر في اللغة الفرنسية حيث يوجد تمييز واضح بين "puissance" (power, might) (القوة-القدرة) و"pouvoir" (capability) (المقدرة).

وقد يكون ما لدينا، بالطبع، مجرد طريقتين للنظر إلى الظاهرة نفسها. فهنا تكمن إحدى الحجج وراء نموذج القوة الأساسية (basic force) للقوة (power)، وهذا يوحي بأن المقولة التي مفادها القوة التي يستطيع فاعل ما أن يمارسها في علاقة ما هي انعكاس مباشر لمقدار القوة بالمعنى النعتي التي يمتلكها ذلك الفاعل، هذه المقولة هي افتراض معقول. وبعبارة أخرى، يمكننا، بالفعل، أن نمر على الجانب العلائقي من القوة بسرعة معقولة، لأن الموارد التي تدخل في العلاقة هي التي يعتد بها في الواقع. والفكرة المقترحة هنا هي أننا إذا أردنا معرفة ما إذا كان فاعل ما في ظرف معين سيتمكن من ممارسة القوة إزاء فاعل آخر، فإن الطريقة البديهية للإجابة عن هذا السؤال هي مقارنة الموارد التي يأتي بها الطرفان في العلاقة. وعلى حد قول الحكمة الشعبية: "إن الله يقف في جانب الكتائب الكبيرة".

إن المشكلة التي ينطوي عليها هذا الوصف هي أنه خاطئ بكل تأكيد – أو بالأحرى أنه يمكن تصحيحه بإضافة تعديلات وتحفظات عديدة، بحيث إن الفكرة الأصلية تضيع وتصبح المقولة بكل بساطة تكراراً لامعنى له مفاده أن الدولة الأكثر قوة هي الدولة التي تحصل على ما تريد في أي علاقة.

وإذا أردنا أن نسوق مثالاً كثيراً ما يستشهد به، من الواضح أن الولايات المتحدة بلد أقوى من فيتنام الشمالية بأي مقياس للقوة وأنه، حتى من حيث الموارد التي كانت مخصصة

لحرب فيتنام، فقد كانت الولايات المتحدة قد قذفت بعدد من الرجال والدبابات والطائرات والسفن يفوق ما كان يوجد لدى فيتنام الشمالية. وإذا أردنا أن نفسر سبب هزيمة الولايات المتحدة الفعلية، على الرغم من ذلك، فلا بد لنا من تطوير تحليلنا للموضوع بطرق عدة:

أولاً، لا بد لنا من أن ندخل في حساباتنا عوامل مثل نوعية القيادة في كلا البلدين، وأثر الهياكل السياسية والاجتماعية المحلية لدى كل منهما على تسيير الحرب – على سبيل المثال، دور وسائل الإعلام الأمريكية في تقويض الدعم للحرب في الولايات المتحدة، ومهارة الجيش الفيتنامي في حرب الأدغال غير النظامية، وعجز الولايات المتحدة عن إيجاد حلفاء محليين يقدمون دعماً كافياً في ريف فيتنام. ويمكن تشبيه كل من هذه العوامل بنموذج للقوة السياسية – فلقد كانت مهارة جيش دولة ما ونخبتها السياسية تعد عنصراً لقوة تلك الدولة – إنما ذلك يكون بإدخال عناصر ذاتية إلى درجة كبيرة في الحساب. ويمتاز نموذج القوة الأساسية بأنه يتيح لنا القيام بحسابات دقيقة إلى حد ما - وهذا يضيع إذا كان لنا أن نبدأ بتقويم المهارات النسبية للقيادات الوطنية.

على أنه ثمة اعتراضان أساسيان على نموذج القوة الأساسية.

أولاً، إن السياق الذي تجري فيه ممارسة القوة على جانب من الأهمية، وكذلك هي. ثانياً، الطبيعة غير المتماثلة للعديد من علاقات القوة. أما بشأن السياق، فالعلاقات التي تقتصر بالفعل على عنصرين فاعلين هي قليلة جداً. فيوجد بصفة عامة أطراف كثيرون آخرون مشتركون بشكل غير مباشر. ففي حرب فيتنام كانت هناك أطراف أخرى عدة كان لها تأثير في نتيجة الحرب. فنحن بكل بساطة لا نستطيع معرفة ما كان يمكن أن يحدث لو أنه كان باستطاعة الولايات المتحدة التصرف دون أن تضع في الحسبان ردود فعل حلفاء فيتنام المحتملين المتمثلين بالصين والاتحاد السوفياتي من جهة، أو من جهة أخرى، ردود فعل حلفاء أمريكا نفسها في المحيط الهادئ وفي أوروبا. فعلاقة القوة التي تنطوي على مجرد عنصرين فاعلين نادرة جداً، وهي بالتأكيد لم تكن موجودة في هذه الحالة.

بل إن عدم التماثل، في واقع الأمر، أهم أيضاً من السياق. والفرق بين الإكراه والردع، المشار إليهما آنفاً، هو جزء من هذا. فالشيء الذي كانت تريده الولايات المتحدة على وجه التحديد في فيتنام لم يكن قط واضحاً (وذلك كان أحد مشاكلها)، لكن ذلك كان بالتأكيد يتضمن

عدداً من التغييرات الإيجابية للهندسة السياسية لفيتنام، مثل ظهور حكومة في الجنوب تكون قادرة على كسب ولاء الشعب.

أما الفيتناميون الشماليون فقد كانوا يريدون بكل بساطة أن يذهب الأمريكيون عنهم. فقد كانوا واثقين أنه إذا ذهب الأمريكيون فإنه سيكون بوسعهم التعامل مع أي معارضة محلية – وهو ما تبين بالفعل لاحقاً. كان بوسع الفيتناميين الانتظار. كان هدفهم تحقيق الفوز من خلال الاستمرار في البقاء، بدلاً من إحداث أي تغيير إيجابي في علاقتهم مع الولايات المتحدة. وهذا يفتح بعداً للقوة العلائقية تتجاوز كثيراً نمط القوة المتمثل بالقوة الأساسية. وأحد تعاريف القوة هو أن القوة هي القدرة على مقاومة التغيير، وإلقاء تكاليف التكيف على الآخرين، وأيضاً، وهو الأمر المميز، أن القدرة على مقاومة التغيير تحتاج إلى وضع مصادر على الخط أقل من القدرة على إحداث التغييرات. وفي السياسة الدولية كما في الحرب، يجب أن يكون الافتراض بأنه توجد مزايا للموقف الدفاعي بعكس الموقف الهجومي.

إن ما يوحي به كل ذلك هو أنه من غير الممكن تمثل القوة النعتية والعلائقية في حساب واحد، أو على الأقل، يجب أن يكون هذا الحساب معقداً، ومحاطاً بفقرات شرطية لدرجة أن يصبح غير قادر على أداء دور تبسيط لتحليل القوة. وهذا لسوء الحظّ، لأنه يوجد عدد من الظروف التي قد نرغب فيها بقدر من القوة، كما أن قياس نفوذ دولة ما هو من جميع الجوانب، أصعب من قياس صفاتها. فعلى سبيل المثال حين ننتقل للنظر في مفهوم "ميزان القوة" فإننا نرغب في أن نسأل أنفسنا ما هو الشيء الذي تجري موازنته وكيف يمكننا معرفة ما إذا كان يوجد ميزان. وفي كل حالة، من المفيد لو تمكنا من مجرد الافتراض بأن القوة يمكن قياسها من حيث النعوت. ومتى اضطررنا إلى القبول بأن القوة بصفتها نفوذاً لا تتصل مباشرة بالقوة بصفتها نعتاً فإننا سنواجه مشاكل لا محالة.

لا بد أن يكون قياس النفوذ صعباً، لأن ما نبحث عنه هو تغييرات في سلوك عنصر فاعل ناجمة عن محاولة عنصر آخر ممارسة القوة. وبالطبع، يوجد دائماً في أي ظرف عملي نطاق من الأسباب الممكنة الأخرى التي تتعلق بسبب احتمال تغير سلوك عنصر فاعل، كان بإمكانه إما أن يكون محدداً حتى في غياب أفعّال عنصر فاعل آخر، أو في الحد الأقل الأدنى، أن يدعم تأثيرات ذلك الأخير. وقد توجد بعض الحالات التي يمكن فيها تحديد لحظة في مجرى المفاوضات، أو أثناء اتخاذ قرار معين، حين يمكن فيها القول: إنه كان لهذا الاعتبار أو ذاك أثر

حاسم. لكن الأدبيات المعروفة المتعلقة بصنع القرار توحي بأن هذا النوع من "جوهر القرار" نادر الوجود. وعلاوة على ذلك، حتى عندما يكون التحديد الدقيق ممكناً بهذه الطريقة، فإن الظروف التي تؤدي إلى اللحظة الحاسمة ستكون دائماً معقّدة وتنطوي على عدد من العوامل المختلفة.

وفي واقع الأمر، إن محاولة عزل عامل واحد، محاولة معينة لممارسة النفوذ تنطوي على تصور تاريخ مغاير للوقائع – ماذا كان من الممكن أن يكون عليه العالم لو أن شخصاً ما قد تصرف بشكل مختلف؟ وعلى أي حال، لا ينبغي المبالغة في هذه الصعوبات – فأي سرد تاريخي لا بد أن يواجه مشكلة إسناد النفوذ إلى عوامل محددة، ويبدو أن هذا يتم دون كبير إرهاق.

وعلى أي حال، ففي حين أن القوة كنفوذ لا تقوم مباشرة على أساس الموارد التي تكون تحت تصرف دولة ما، فإن تلك الموارد تظلّ حاسمة بطريقة غير مباشرة. فالنفوذ يستند إلى القدرة على التهديد في حال عدم الالتزام و/أو على تقديم المكافآت على الالتزام – أي: يستند إلى الجزاءات الإيجابية والسلبية – ومن الواضح أن هذه القدرة تتصل بصفات القوة التي تمتلكها الدولة. أما الدول التي تحاول ممارسة النفوذ في العالم، من حيث تغيير البيئة الدولية لمصلحتها، فقط على أساس الحجّة المنطقية أو اعتماداً على مهارات ممثليها، فمن المحتمل أن تشعر بخيبة الأمل. لكن هذا لا يعني أن جميع محاولات ممارسة النفوذ تستند إلى تهديدات أو وعود صريحة. فقدرة دولة ما على إصدار تهديدات/ وعود فعّالة تكون معروفة بوجه العموم وتضعها الأطراف المعنية بالاعتبار دون الحاجة إلى إطلاقها صراحة. بل ثمة احتمال بأنْ التهديدات الصريحة – بل والأكثر من ذلك، اتخاذ إجراء لدعم التهديدات – تصدر حين لا يكون من الواضح أن الرسالة قد وصلت أو حين تتعرض المصداقية للخطر.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أنه من غير الضروري أن تتصل التهديدات والمكافآت مباشرة بعوامل ملموسة – فقد يكون لبعض الدول مقدار من المكانة والهيبة بحيث إن دولاً أخرى قد ترغب في أن تقترن وترتبط بها. يمكن بيان هذه المقولات بالإشارة إلى عدد من الأحداث قريبة العهد في العلاقات الدولية. فالمفاوضات التي دارت عام ١٩٩٣ و١٩٩٤ والتي نجم عنها تقدم حقيقي في العلاقات بين الحكومة الإسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية وإنشاء حكم ذاتي في

بعض مناطق قطاع غزة والضفة الغربية كانت نتيجة وساطة ونفوذ عدد من الأطراف ضمت حكومة مصر وأفراداً غير حكوميين في النروج.

على أنه عندما تم الاتفاق المبدئي فإن مراسم التوقيع على الاتفاق جرت في حديقة البيت الأبيض، لأن جميع الأطراف وجدوا أنه من الضروري اقتران قوة الولايات المتحدة بما تم الاتفاق عليه. فالولايات المتحدة هي وحدها القادرة على مكافأة التقدم الذي يتم إحرازه – ومعاقبة عدم التقدم – أما كفالة النروج أو مصر فإنها لا تجدي نفعاً. ومع تطور عملية السلام أصبحت هذه الحقيقة أكثر وضوحاً ولا سيما بعد الانتخابات الإسرائيلية عام ١٩٩٥ وظهور حكومة متشددة في ذلك البلد. ويمكن، في عملية السلام في البوسنة التي أدت عام ١٩٩٥ إلى اتفاقات دايتون [Dayton Accords]، ملاحظة التحول من التهديدات الضمنية إلى التهديدات الصريحة، وأخيراً الانتقال إلى إجراء صريح. في هذه الحالة ظلت الولايات المتحدة في خلفية العملية خلال ١٩٩٣-١٩٩٥، لكنها هددت ضمنياً بأنها سوف تتدخل إن رفض الصرب الحل الوسط. لكن هذا لم يجد، واقتضى الأمر شن حملة قصف قصيرة بالطائرات من قبل قوات الولايات المتحدة وقوات الناتو كرد فعل على سقوط بلدة سربرينيكا وما اقترن بذلك من أعمال وحشية قبل أن تتحرك قيادة صرب البوسنة أخيراً، وهي مكرهة، إلى درجة من الانصياع. وهنا كانت الإجراءات ضرورية، لأن النوايا لم تفهم على حقيقتها – ومع أنه قد يكون الأمر أن قيادة صرب البوسنة وجدت أنه من الأسهل أن تبرر لشعبها الرضوخ للقسر من أن تبرر الرضوخ حتى لتهديد صريح. وكما هو الحال في فلسطين، ثمة حاجة إلى ضغط أمريكي – ولولا قوة الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تحت تصرفها يبدو أنه لم يكن من المحتمل أن تتمكن القوة الدولية في البوسنة المكلفة بتنفيذ اتفاقات درايتون من أن تؤدي ما ندبت إليه، حتى مع انخراط أعضاء الناتو الرئيسيين في المهمة.

وأخيراً تجدر الإشارة إلى تأثير نوع مختلف كل الاختلاف من القوة – ألا وهو القوة التي تقترن بالمكانة الكبيرة التي تتمتّع بها شخصية معينة، مثل الرئيس نيلسون مانديلا من جنوب افريقيا. فقد لعب وفد جنوب أفريقيا دوراً هاما في تحقيق النتيجة الناجحة نسبياً لمؤتمر مراجعة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٩٥، وكان ذلك يعود جزئياً إلى الدبلوماسية الماهرة، لكن أيضاً لأن أفراد الوفد تمكنوا من استغلال عدم رغبة الوفود الأخرى في أن تجد نفسها في موقف المعارضة لجنوب أفريقيا.

وفي تلك المناسبة كانت الدهلزة (lobbying) التقليدية التي قامت بها حكومة الولايات المتحدة أقل نجاحاً نوعاً ما – وهذا يعود جزئياً بلا شك إلى أنه لم يكن لدى الولايات المتحدة ماتعرضه بهذا الشأن. ومن جهة أخرى، فإن حدود هذا النوع من القوة هي أيضاً واضحة، على سبيل المثال، عدم رغبة حكام نيجيريا في الاستجابة بشكل ملائم لضغط جنوب أفريقيا من أجل منح عفو للمنشقين المحكوم عليهم. ويوحي تنفيذ حكم الإعدام بـــ كين سارو – ويوا [Ken Saro-Wiwa] في الوقت الذي كان فيه مؤتمر رؤساء حكومات الكومنولث لعام ١٩٩٥ منعقداً، بأن عدم موافقة نيلسون مانديلا احتلت المركز الثاني في أذهان أولئك الحكام، حيث كان الاهتمام الأول منصباً على الحاجة إلى الاحتفاظ بقوتهم في الوطن.

قبل الانتقال إلى بحث القوة الهيكلية ثمة سمة أخرى للقوة العلائقية لا بد من تناولها. لقد صاغ داهل [Dahl] تعريفه للقوة، الوارد آنفاً، في سياق المناقشات الأمريكية التي كانت دائرة حول "قوة الجماعة"، وقد أكد أحد أقوى الانتقادات التي وجّهت إلى مقاربته الطريقة التي لا يسمح تعريفه لنا فيها سوى برؤية القوة، وهي تعمل عند اتخاذ قرار من القرارات. فقد قيل: إنه قد توجد حالات من "عدم اتخاذ القرارات"، حيث تتم ممارسة القوة بشكل أنجع مما هو عليه الحال في صنع القرارات (Bachrach and Baratz 1970). فالقدرة على التحكم بما يصل إلى الأجندة أهم من القدرة على تحديد ما يحدث عندما تثار البنود عملياً في النقاش. ويعد هذا نقداً صحيحاً لتعريف داهل للقوة في سياق نظام حكومي – هل ينطبق على العلاقات الدولية؟ ففي حين أن الكثير من النقاش السابق عن القوة يمكن أن ينطبق على العديد من نسخ التعددية فضلاً عن أفكار الواقعيين، فإننا وصلنا الآن إلى نقطة على مفترق الطرق.

من الواضح أن قوة عدم اتخاذ القرارات ذات أهمية حاسمة في تحليل وضع الأجندة ضمن الأنظمة، وبالتالي فهي ذات أهمية كبيرة لجميع نسخ التعددية، بما في ذلك الليبرالية الجديدة. غير أن عدم اتّخاذ قرار بالنسبة للواقعيين الجدد أو غير الجدد، هو "لا مفهوم". وهذا يعود، من منظور الواقعيين، إلى أنه لا يمكن منع دولة من وضع بند على الأجندة في حال عدم وجود أجندة بالمعنى الرسمي للكلمة.

إن القضايا الأساسية في العلاقات الدولية في أي وقت محدد هي القضايا التي ترغب الدول التي لديها من القوة ما يكفي لاسترعاء انتباه الدول الأخرى في أن تكون القضايا الأساسية. فما من دولة قوية يمكن منعها من طرح قضية. فإذا لم يتم طرح قضية، تعريفاً، فذلك

لأن الدولة التي كانت ترغب في طرحه لا تملك قوة كافية لطرحه. فمن وجهة نظر الواقعيين لا يوجد معنى ثان للقوة.

وقد تنشأ نقطة مماثلة في ما يتصل بـ "القوة الهيكلية" – لكن هذا يحتاج إلى فحص مستفيض. فحتى الآن لقد تم، في هذا الفصل، تناول القوة وكأنها شيء يمارسه فاعلون يفترض الواقعيون أنهم دول، ولكنهم قد يكونون، في بعض الظروف، كيانات أخرى مثل الأفراد أو الجماعات. إن هذه المقاربة المتمحورة حول العنصر الفاعل سمة ضرورية للطريقة التي نشأ بها تناول القوة من جراء تناول السياسة الخارجية. لقد بدأنا بالدولة، ثم انتقلنا إلى النظر في كيفية صياغة الدول لسياستها ثم عرجنا قليلاً على فحص المقولة التي مفادها أن عمل الدولة يتحدد بالنظام الدولي، وخلصنا إلى أنه لدينا ما يبرر الشك بأن الأمر هو كذلك، ثم انتقلنا إلى قضية تنفيذ السياسة الخارجية. وقد أثار النظر في موضوع التنفيذ قضية أساليب الحكم، وأدى ذلك إلى مناقشة مفهوم القوة، حيث تم النظر إلى القوة بوصفها شيئاً إما تمتلكه الدول كنعت أو تمارسه في علاقة من العلاقات. وهذه طريقة طبيعية بما يكفي للنظر إلى القوة إذا كانت نقطة الانطلاق هي الدولة – على أنه ثمة طريقة أخرى للنظر إلى القوة ليست متوجهة نحو (العنصر الفاعل).

إذا نظرنا إلى القوة بوصفها شيئاً في الحياة الاجتماعية يخلق أوضاعاً، شيئاً يبعث على التغيير أو يحول دونه، وبعبارة أخرى، إذا كانت "النتائج" هي نقطة انطلاقنا، فإنه سيتضح على الفور أن الأوضاع ليست كلها تحدث من جراء أعمال الأفراد أو الجماعات أو الدول – وتشمل "الأعمال" في هذه الحالة الممارسة المشروعة للسلطة فضلاً عن ممارسة النفوذ. فبعض الأشياء تحدث من دون واسطة بشرية ظاهرة. فالمجتمع أو النظام يكون منظماً بحيث يحدث بعض أنواع من النتائج بمعزل عن إرادة أي مكون من مكوناته. ومن المنطقي التحدث عن وجود القوة في هذه الظروف – فكأنه توجد قوى شديدة تعمل عملها – لكن الأمر يتعلّق بالقوة الهيكلية.

يمكن العثور على طريقة جيدة لفهم فكرة القوة الهيكلية في عمل الثوري الماركسي الإيطالي، انتونيو غرامسكي [Antonio Gramsci] الذي كان اهتمامه منصباً على إحداث الثورة والإطاحة بالرأسمالية، لكنه أصبح يدرك في عشرينيات القرن العشرين أن الإطاحة بالرأسمالية في إيطاليا، وهي دولة بورجوازية متطورة نسبياً، مهمة مختلفة، وبالتأكيد أكثر صعوبة من المهمة التي جابهت لينين عام ١٩١٧. ففي روسيا التي كانت دولة رأسمالية متخلفة كانت قوة

رأس المال مغروسة في مؤسسات معينة يمكن تحديدها والاشتباك معها في النضال – بحيث إن هزيمتها تعني الإطاحة بالرأسمالية.

أما في إيطاليا فقد كانت الرأسمالية متوطدة بشكل جيد، بحيث إنها كانت تتخلل جميع جوانب المجتمع، وتسيطر على "المنطق السليم" للمجتمع، وعلى الطريقة التي ينظر بها الناس العاديون إلى السياسة والاقتصاد والحياة الاجتماعية بصفة عامة. وكان تأثير هذه "الهيمنة" الرأسمالية أن أصبح إحداث التغيير أمراً في غاية الصعوبة – الحد من المؤسسات الرأسمالية/ البورجوازية مثل الشركة أو الدولة الليبرالية – الديمقراطية والإطاحة بها هي خطوة أولى فحسب: فالقوة الهيكلية للرأسمالية من شأنها أن تظلّ عقبة أكثر هولاً بالنسبة للثورة من موارد المؤسسات الرأسمالية الصريحة.

كيف تعمل هذه الفكرة المتعلقة بالقوة الهيكلية في العلاقات الدولية؟ لقد اعترضتنا آنفاً أفكار مماثلة في الظاهر عبر الوصف الواقعي الجديد للنظام الدولي، ولا بد لنا الآن من محض هذا الوصف في ضوء هذا التركيز الجديد. وما نجده، خلافاً للانطباعات الأولى، هو أن نسخة والتز للقوة الشاملة هي هيكلية جزئياً بالمعنى الوارد آنفاً فحسب. وكما رأينا، فإن المفروض أن يرسل النظام الدولي رسائل إلى أعضائه، بحيث إذا تم تفسيرها تفسيراً صحيحاً، فإنها تنبئهم بخطوط العمل التي يجب أن يخوضوا فيها – ويفترض والتز أنه بما أن الدول ترغب في استمرار بقائها فإنها ستصبح ماهرة جداً في تفسير وضع النظام. ومن الواضح أنه يوجد عنصر قوة هيكلية في هذا. فقواعد اللعبة – الفهم "المنطقي" لكيفية تسيير العلاقات الدولية – تنبثق عن إلزاميات النظام. ومن الواضح أن المسألة ليست أن هذه القواعد تعكس، بصفة عامة، قوة أي دولة بعينها. فهي لا تفهم باعتبارها ناتج إرادة أي دولة أو مجموعة من الدول، مع أنه من الواضح أنها تعمل بالفعل لما فيه منفعة بعض الدول بعكس دول أخرى، من خلال، على سبيل المثال، إعطاء بعض الخيارات التي تفوق ما تملكه دول أخرى.

غير أن مفهوم والتز لا يمسك تماماً بزمام الفكرة الكاملة عن القوة الهيكلية، لأن الدول التي يتكون منها النظام لها وجود يبدو أنه مستقل عنها، وتمتلك القدرة ليس في أن تستغل المنطق الهيكلي للرأسمالية فحسب، بل أيضاً أن تتفاعل مع قواعد اللعبة وحتى أن تغير طبيعة هذه القواعد. وهكذا، وكما يرى والتز، في نظام ثنائي الأقطاب يكون للدول تين المعنيتين القدرة على تنظيم تنافسهما وتجاوز الإلزامية الشاملة لـــ "المساعدة الذاتية" التي إذا لم يتم تنظيمها فإنه

من المتوقع أن تقوم بخلاف ذلك بتوريطهما في سباق للتسلح شديد التدمير. وحتى في نظام متعدد المحاور، حيث يكون مثل ذلك التنظيم أكثر صعوبة، فإن للدول القدرة على إساءة قراءة الإشارات التي يرسلها النظام – في حين أن القوة الهيكلية التي هي في واقع الأمر جزء من منطق مجتمع ما لا تحتاج إلى أن تقرأ على الإطلاق. أنها موجودة، فقط.

إن نظام والتز هجين غريب تكون الدول فيه عناصر محركة في بعض الأحيان وآلات ذاتية الحركة في أحيان أخرى – يوجد أكثر مما ينبغي من تلك الأخيرة بالنسبة لمحلل السياسة الخارجية الذي يبحث عن مزيد من الحكم الذاتي.

يمكن العثور على نسخ أفضل من القوة الهيكلية في أماكن أخرى في أدبيات "العلاقات الدولية". تبرهن سوزان سترينج [Susan Strange] بشكل مقنع على وجود أربعة هياكل أولية في السياسة العالمية – الهيكل المعرفي والهيكل المالي والهيكل الإنتاجي والهيكل السياسي (Strange 1988). ولكل من هذه الهياكل منطقه الخاص به، بمعزل عن أعضائه، ويمكن أن ترى القوة الهيكلية، وهي تعمل في كل منها. كما أن مايكل مان يحدد أربعة هياكل أساسية – وهي بالنسبة له إيديولوجية واقتصادية وعسكرية وسياسية (Mann 1986). إن عمله هو سوسيولوجيا تاريخية واسعة النطاق وهو لا يهتم فقط بالطرق التي يحدد فيها كل واحد من هذه الهياكل النتائج، بل يهتم أيضاً بالتغييرات في الأهمية النسبية لكل هيكل عبر الزمن.

إن ما يميز هذين الكاتبين هو أنه مع أن كليهما يقدمان، بمعنى ما، أوصافاً واقعية لعمل العلاقات الدولية، فلا يقبل أي منهما نظرة للعالم متمحورة حول الدولة، أو التمييز بين المحلي والدولي – وكلاهما يعتبران بصفة عامة معياراً أساسياً لتحديد الواقعيين. ولا يتوافق أي من هذين المعيارين مع الوصف الهيكلي الحقيقي لعمل القوة ويؤدي تصميمها على تقديم مثل هذا الوصف إلى إبعادهما عن الواقعية بالمعنى الذي استعمل فيه المصطلح حتى الآن في هذا الفصل والفصل السابق.

وفي واقع الأمر، وكما هو الحال في مسألة القوة غير المقررة، فإن القوة الهيكلية بكل ما لهذا المصطلح من معنى ليست فئة تعمل من منظور واقعي متمحور حول الدولة – الأمر الذي يوفر أيضاً سبباً آخر لتجاوز هذا المنظور. على أنه قبل اتخاذ هذه الخطوة لا يزال عدد لابأس به من عناصر رؤية العالم المتمحورة حول الدولة يحتاج إلى الإثبات والتحقيق.

القوة والخوف وعدم الأمان Power, Fear and Insecurity

من السمات التي تحدد أوصاف الواقعيين للعلاقات الدولية – للأوصاف المتمحورة حول الدولة بصفة عامة – هي التأكيد على الطبيعة الخطرة المتأصلة للعلاقات الدولية. فالتحلي بمستوى من اليقظة، إن لم يكن من الخوف الحذر، الذي من شأنه أن يعتبر بأنه ينم عن الشك والارتياب في ظروف أخرى، يبدو سمة لازمة للعلاقات الدولية. وسيوضح استعراض موجز للقصة حتى الآن سبب ذلك.

أولاً، تنطلق الأوصاف المتمحورة على الدولة للعلاقات الدولية من الفكرة القائلة إن الدول تقرر أهدافها ومقاصدها في النظام الدولي، وأن من بين الأهداف والمقاصد الأساسية الاهتمام باستمرار البقاء، بالمعنى المادي من الاهتمام بالمحافظة على سلامة أراضي الدولة، وبالمعنى غير الملموس، من حيث الاهتمام بالمحافظة على قدرة الدولة على تقرير مصيرها وطريقتها في الحياة. وينبثق هذا المنطلق عن الفكرة التي مفادها أن الدولة ذات سيادة وأنها ترغب في البقاء على هذا الحال من السيادة، وهذا الافتراض قائم بمعزل عن طبيعة الدولة – فلا يهم إن كانت Machtsstaat أو Rechtsstaat، ملكية مطلقة أو ديمقراطية ليبرالية، فالدول ترغب في المحافظة على سيادتها مهما كلّف الأمر. ثانياً، إن من منطلقات النظرات إلى العلاقات الدولية المتمحورة حول الدولة، أنه في غياب حكومة عالمية – أي في غياب آلية يمكن بموجبها السعي وراء المصالح على أمل تحقيق قرار جدير بالاعتماد – فإن السعي وراء المصالح يتم من خلال محاولة ممارسة القوة في العالم، والقوة، بهذا المعنى، تعني القدرة على إصدار التهديدات وتقديم المكافآت. وعلاوة على ذلك فإن الوسائل القسرية هي جزء من الذخيرة الإيجابية والسلبية للجزاءات المتوفرة للدول في تسييرها للشؤون الخارجية، ويعد القرار باستخدام القسر قراراً تحتفظ به الدول لنفسها، مع كون أي التزام بعدم استخدام الوسائل القسرية متوقفاً على الظروف.

وإذا أخذنا هذين المنطلقين معاً - ولا يزيد كل منهما على كونه تفصيلاً لما ينطوي عليه نظام الدول ذات السيادة من آثار – فإنهما يعملان على أن يكون عدم الأمان والخوف سمتين دائمتين للعلاقات الدولية. فالهيكل العظمي للحالة الأساسية يشير إلى هذه النتيجة، وقد تؤدي الطرق المختلفة التي يمكن بها إضافة اللحم إلى هذا الهيكل العظمي إلى جعل الوضع خطراً

نوعاً ما، لكنها لا تنتج ولا تستطيع أن تنتج التغيير النوعي الذي سيكون لازماً لإزالة الخطر كلياً.

من الواضح أن الوصف الواقعي التقليدي للعلاقات المتمحورة حول الدولة يجعل الحياة أكثر خطورة أيضاً مما يوحي به الوضع الأساسي، لأنه يضيف إلى الإناء الافتراض بأن لدى الكائنات البشرية ميولاً عدوانية بطبعها لا يمكن ضبطها إلا من خلال قوة الحكومة القسرية. إن أهداف ومقاصد الدول تتضمن رغبة في السيطرة ليس لمجرد أن هذا أمر أساسي ملحّ، بل لأن الكائنات البشرية هي كذلك.

إن السيطرة هي ما تفعله الدول. وقد يكون الأمر، كما يقول كارل شميت [Carl Schmitt] أنه، مثلما يحدث بين الدول، من الممكن تحويل الكراهية العميقة لعلاقة "الصديق – الخصم" إلى العداء السياسي لعلاقة الصديق – العدو ويمكن للصفة غير الشخصية لهذه العلاقة أن تلطف بعض أسوأ سمات عدائيتنا الأزلية (Schmitt 1932/1996). ومقابل ذلك، إن غياب الجانب الشخصي نفسه لوسائل العنف الحديثة قد يقوض أي كوابح طبيعية ورثناها كجزء من طبيعتنا الحيوانية. وعلى أي حال، فبالنسبة لواقعي كلاسيكي، يعتبر العدوان والعنف جانبين من ماهيتنا، سواء كانت هذه السمات تدرك من منطلق لاهوتي أو لأن لها أصولاً نفسية اجتماعية أو بيولوجية اجتماعية.

إن التأكيد الواقعي الجديد على الإلزامات الأساسية الشاملة بوصفها مصدراً للسلوك يزيل هذه الفكرة المتعلقة بالعدوانية من المعادلة. فالموقف الأساسي هو العنصر الخطير لا طبيعة الكائنات البشرية المضطّرة إلى العمل ضمن الفوضى الدولية. وعلاوة على ذلك، من المفترض أن الدول عقلانية في صنعها للقرار وليست عرضة لأن تتغلب عليها المخاوف أو الكراهيات الغريزية. إن الدولة الواقعية الجديدة هي كيان بارد غير شخصي، بلا أصدقاء، ولكنه أيضاً بلا أعداء.

ومن جهة أخرى، فإن الوصف الواقعي الجديد للعلاقات الدولية يشدد كثيراً على أخطار الوضع الأساسي الذي تجد الدول نفسها فيه. فالدول مدعوة إلى أن تولي اهتماماً دائماً لعلاقات القوة القائمة في العالم. فاليقظة لازمة، لأن العلاقات الدولية هي "حالة حرب"، بالمعنى "الهوبزي" (نسبة إلى هوبز [Hobbes]). يرى هوبز أن الحياة في الحالة الطبيعية – وهي

مقارنة واضحة بالنظام الدولي الواقعي الجديد – هي حالة حرب، ليس بمعنى أن القتال متواصل، بل بمعنى أن الحرب احتمال قائم على الدوام (Hobbes 1946).

تبدو نظرة منظري المجتمع الدولي للعلاقات الدولية المتمحورة على الدولة، تبدو للوهلة الأولى أنها تطرح وصفاً للعالم أقل تأثراً بالخوف. وهذا يقوم على الافتراض القائل إن الدول في علاقة اجتماعية بعضها مع بعض على الرغم من أنها ذات سيادة وأن الوضع الأساسي الذي ورد آنفاً لا يزال قائماً. وهناك بعض القواعد والممارسات التي تعمل على تقليص الخوف والتوتر اللذين قد يظهران بخلاف ذلك. فقواعد القانون الدولي تلزم بعدم العدوان وعدم التدخل وتنظر الدول إليها نظرة جدية. وثمة بعض الأنواع من "المعايير المستقرة" في العلاقات الدولية التي تنظم السلوك. وهذه المعايير مستقرة، ليس بمعنى أن كل دولة تنصاع إلى تلك القواعد، بل بمعنى أنه حتى حين تخرق هذه القواعد فإن الدول تظهر الولاء لها، أي أنها تحاول أن تبين أنها لا تخرقها حقاً، أو أنها تخرقها لأسباب استثنائية كلياً (Frost 1996:105). وهذه القواعد تدعمها الدبلوماسية – وهي مؤسسة ذات ثقافة خاصة بها وتتوجه نحو حل المشاكل والتفاوض بدلاً من العنف والقسر. فالدول ذات سيادة، لكن هذا لا يمنعها، معظم الوقت، من إطاعة القواعد. فدرجة من اليقظة شيء مبرر، ولكن ليس بقدر التخوف المبالغ به الذي توحي أوصاف الواقعية بأنه يجب أن يكون أمراً طبيعياً.

ثمة مشكلتان هنا، إحداهما بديهية والأخرى قد تحتاج إلى المزيد من التفصيل. أولاً، لم يقل أي منظّر للمجتمع الدولي قط إن جميع الدول تلتزم بالقواعد في جميع الأوقات – لا يمكن تجاهل أنه قد يوجد في الساحة الدولية زبائن متذمرون مستعدون لاستخدام قوتهم للإضرار بالآخرين. على أنه توجد مشكلة أخرى هنا، وهي أنه حتى مع وجود أطيب النوايا، وحتى لو افترضنا أن جميع الدول تلتزم بالقواعد – ولا ترغب في استعمال القوة والقسر في علاقاتها بعضها مع بعض – فالاحتمال لا يزال قائماً بأن هذه الحقيقة لن يعترف بها، وأن عدم الأمان سيزداد حتى مع عدم وجود سبب "موضوعي" يدعو إلى ازدياده.

تستند هذه الفكرة – "معضلة الأمن" – إلى العلاقة المعقّدة القائمة بين "النوايا" و"القدرات"، والطرق التي يشجّع فيها نظام الدول ذات السيادة التأكيد على الأخيرة بدلاً من التأكيد على الأولى، مما يؤدي إلى احتمال ظهور تصاعد للشعور بعدم الأمن على أساس الإدراك الخاطئ. وهكذا، بما أنه يوجد مستوى عدم أمن محتمل في الخلفية، حتى في نظام دولي

تكون فيه معظم الدول غير عدوانية وراضية عن الحياة بصفة عامة، فإن الدول تشعر بأنها مضطّرة للمحافظة على وسائل الدفاع عن الذات وتحقيق ذلك بطريقة غير مكلفة ولكنها فعّالة، الأمر الذي ينطوي في بعض الأحيان على تعزيز هذه القدرة. على أن القدرة على الدفاع عن النفس هي، أيضاً، في معظم الأوقات، قدرة على التصرف تصرفاً عدوانياً. وانطلاقاً من سلسلة المحاكمة المنطقية ذاتها التي تجعل الدولة الأولى المسالمة تحافظ على فاعلية قواتها المسلحة وتعزيزها في بعض الأحيان، فإن دولة أخرى قد ترى ذلك عملاً عدوانياً محتملاً. فالنيات الدفاعية – التي لا يمكن إظهارها بسهولة، ناهيك عن إثباتها – تكون أقل أهمية من القدرات الهجومية. فإذا استجابت الدولة الثانية لتلك القدرات بتوسعة قدرتها القسرية فإن من المحتمل اعتبار ذلك شيئاً ينطوي على العداء، وهكذا تنطلق الحركة اللولبية الصاعدة.

وهذه معضلة أمنية أكثر، على سبيل المثال، من مجرد خطأ بسيط، لأنه ما من أحد يتصرف بشكل غير معقول أو يقوم بافتراضات غير معقولة. وقد يكون، في الواقع، من الخطأ رؤية العدوان، حيث لا يوجد عدوان، لكنه خطأ معقول، حيث من الأفضل أن يكون المرء آمناً من أن يكون نادماً. يحفل التاريخ بأمثلة كثيرة عن دول لم تستجب في الوقت المناسب، حيث اعتبرت النوايا الظاهرة سبباً لتجاهل تعزيزات القدرة، وعانت من جراء تجاهل ذلك الاحتمال. ونحن لا نستطيع الكشف عن نوايا الدول – فلا يسعنا سوى رؤية قدراتها ونقوم باستنتاجات انطلاقاً من تلك القدرات.

إن من طبيعة نظام "المساعدة الذاتية" الذي توجد الدول فيه أن تميل هذه الدول إلى أن تكون نظرة متشائمة إلى العالم، حتى في مجتمع دولي. فالزعماء الوطنيون عليهم مسؤولية تجاه شعوبهم بأن يكونوا حذرين وحصيفين لا أن يغمضوا العين عن الأخطار المحتملة التي تتهددهم.

يمكن المبالغة في فهم فكرة المعضلة الأمنية – بأن نتصور أن الأمن الدولي ينبثق عن عملية مثل رد الفعل والمبالغة في رد الفعل. ولا يبدو أنه يوجد سبب يدعو إلى اتخاذ هذا الموقف. ففي بعض الأحيان يكون لدى الدول بالفعل نوايا عدوانية بعضها نحو بعض. في تلك الحالة تكون الاستجابة لبناء القدرات إجراءً معقولاً. لكن المسألة هي أنه حتى في عالم مكون إلى حد بعيد من دول ليست لديها أي نية عدوانية وتتخذ قرارات عقلانية محسوبة بشأن مركزها في العالم، فإن عدم توفر الأمن لا يزال أمراً شائعاً مستوطناً. فالفوضى هي الفوضى حتى في

مجتمع فوضوي – إن الوضع الوجودي لدول ذات سيادة متعايشة بعضها مع بعض في عالم ليست له حكومة ينطوي على انعدام الأمن وعلى الخطر.

النتيجة: إدارة حالة انعدام الأمن Conclusion: Managing Insecurity

ومع ذلك فإن النظام الدولي ليس فوضوياً بالمعنى الازدرائي المعتاد للكلمة، كما توحي بذلك هذه التأملات. ففي الكثير من الوقت توجد درجة من النظام في العالم. ومع أن الإحساس بانعدام الأمن موجود بشكل دائم، فإنه يظل محصوراً ضمن مستويات معقولة. كيف؟ توجد مؤسستان للعلاقات الدولية، وفق العرف المتمحور حول الدولة، تحافظان على درجة من النظام والأمن في النظام الدولي:

الأولى، كما هو متوقع، هي توازن القوى – الفكرة القائلة إن بعض أنماط القوة تولد درجة من الاستقرار على الرغم من أنها إحدى خصائص النظام الدولي.

والمؤسسة الثانية لاحتواء انعدام الأمن هي، خلافاً للحدس، مؤسسة الحرب بين الدول. فمع أن الحرب من منطلق منطقي هي كارثة وتمثل انهيار النظام، في النظرة التقليدية للحرب المتمحورة حول الدولة، فإنها تلعب دوراً هاما في المحافظة الفعلية على النظام. على الرغم من أنها لا تزال تمثل كارثة. ومن المؤكّد اليوم أنه ما من واحدة من هاتين المؤسستين يمكن أن تعمل بالطريقة التي يريدها لها العرف، وقد يكون هذا سبباً آخر للتخلي عن النظرة إلى العالم المتمحورة حول الدولة. على أنه قبل أن يحق لنا التوصل إلى هذه النتيجة لا بد لنا من تتبع الحجّة حتى النهاية، وهو ما سيتصدى له الفصل القادم.

مراجع أخرى للقراءة

تتضمن قراءات هذا الفصل
Part I of Richard Little and Michael Smith, Perspectives in World Politics (1991)
وهي ذات قيمة خاصة.

وللاطلاع على مفهوم الدبلوماسية بشكل عام انظر
G.R. Berridge, Diplomacy: Theory and Practice (1995) and Adam Watson, Diplomacy: The Dialogue of States (1982); also Keith Hamilton and R.T.B. Langhorne, The Practice of Diplomacy (1995)

وللاطلاع على فكرة أوسع نطاقاً عن تصرفات الدول انظر
Steve Smith and Michael Clarke (eds), Foreign Policy Implementation (1985)

وللاطلاع على الأوصاف ما بعد الحديثة للدبلوماسية انظر
James Der Derian, On Diplomacy: A Genealogy of Western Estrangement (1987) and Costas Constantinou, 'Diplomatic Representation... or Who Framed the Ambassadors?' (1994)

ويمثل
David Baldwin, Economic Statecraft (1985)
دراسة تنطوي على بذور التطور في المستقبل حول ممارسة القوة/ النفوذ. وللاطلاع على "الدبلوماسية القسرية" انظر
A.L. George, The Limits of Coercive Diplomacy (1971); Gordon C. Craig and A.L. George (eds), Force and Statecraft (1983); and Robert Art and Kenneth Waltz (eds), The Use of Force: Military Power and International Politics (1993).

وللاطلاع بصورة خاصة على العقوبات الاقتصادية انظر
Margaret P. Doxey, International Sanctions in Contemporary Perspective (1987)

تتضمن معظم الكتب الجامعية مناقشة حول القوة. ومن أكثرها أهمية.
Hans J. Morgenthau, Politics Among Nations (1948); and Raymond Aron, Peace and War: A Theory of International Relations (1967). George Liska, The Ways of Power: Patterns and Meanings in World Politics (1990); Robert Cox, Production, Power and World Order: Social Forces in the Making of History (1987); and David A. Baldwin, Paradoxes of Power (1989) .

وإذا تحولنا عن السياق الدولي فإن العمل المعياري عن قوة الجماعة هو
Robert Dahl, Who Governs? (1961).

وتوجد دراسات نقدية متميزة في
Paul Bachrach and Morton S. Baratz. Power and Poverty (1970); and Stephen Lukes, Power: A Radical View (1974)

وللاطلاع على نقد موجز وقوي لعمل لوكس [Lukes] انظر
Brian Barry, 'The Obscurities of Power' (1975)
ويمثل
Robert Jervis, Perception and Misperception in World Politics (1976)
وصفاً ممتازاً لـــ "المعضلة الأمنية" و"التصاعد اللولبي لانعدام الأمن". ويتضمن
Ken Booth (ed.) New Thinking about Security and International Relations (1991)
عدداً من المقالات النقدية التي تتناول الفكرة. وقد أدرجت قراءات أخرى عن المقاربات الجديدة للأمن بعد الفصل ١٢.

الفصل السادس : ميزان القوى والحرب

The Balance of Power and War

مقدمـــة

ترسم النظرة إلى العالم المتمحورة حول الدولة، ولا سيما في نسختها الواقعية، صورة من انعدام الأمن والخوف الشديدين. فبما أن الدول حريصة على أمنها، وربّما رغبة منها في السيطرة على الدول الأخرى، فإنها ملزمة بأن تبحث عن سبل تعزيز قوتها وتقليص قوة الدول الأخرى. ففي غياب حكومة عالمية تكبح الدول وتحميها فإنه يتعين على تلك الدول الاهتمام بأمنها مع أنه لا يسعها إلا أن تدرك أن محاولاتها في تحقيق ذلك قد تولد الشعور بانعدام الأمن لدى الدول الأخرى. وهكذا، نجد أن المسرح مهيأ لعالم تعيس، تكون فيه فكرة "النظام" الدولي ضرباً من المحال. ومع ذلك فثمة مقدار من النظام في العالم. فقد تكون العلاقات الدولية فوضوية بالمعنى الرسمي لعدم توفر حكومة عالمية، لكنها ليست فوضوية بمعنى انعدام القانون وانعدام النظام والترتيب – أو على الأقلّ ليست فوضوية كلياً. فكيف يكون ذلك؟

تقول النظرية الواقعية لـــ "العلاقات الدولية" إن نوعاً ومقداراً من النظام يتوفران من خلال مؤسستين أساسيتين – ميزان القوى والحرب. إن الفكرة القائلة إن ميزان القوى يولد النظام تنطوي على درجة كافية من المعقولية، لكن القول: إن الحرب مصدر للنظام يبدو مخالفاً للحدس وغير معقول، بل إنه يدعو إلى الاشمئزاز. ولكن على الرغم من كون هذه الفكرة تدعو إلى الاشمئزاز فلا بد من تقبلها، لأن الحرب، بوصفها أداة أساسية، تلعب هذا الدور بالفعل. وهي تفعل ذلك بمعنيين اثنين:

أولاً، كجزء من ميزان القوى، لأنه، خلافاً لبعض الروايات التي توحي بأن ميزان القوى مصمم لمنع الحرب، فإن الحرب آلية أساسية للحفاظ على التوازن.

ثانياً، بوصفها آلية لحل النـــزاعات تحقق ما لا يستطيع ميزان القوى تحقيقه، أي تحقيق التغيير، بدلاً من إحباطه.

وبعبارة أخرى، فإن الحرب تتمم وتكمل ميزان القوى في آن. فبدون حرب لا يستطيع ميزان القوى أن يعمل بصفته مؤسسة وظيفية لنظام أو لمجتمع دوليين. فالحرب وميزان القوى يقفان معاً – أوربّما، يسقطان معاً، لأنه قد يكون هناك بالفعل سمات للعلاقات الدولية في أواخر

القرن العشرين تعني أن وصف العالم الذي تلعب فيه الحرب دوراً مركزياً هو وصف لا يمكن قبوله والدفاع عنه، ليس فقط من منطلق أخلاقي، بل كمقولة عملية. فإذا كان الأمر كذلك، فإن المزيد من الشك سوف ينصب على "العلاقات الدولية" المتمحورة حول الدولة، ليضاف إلى التحفظات التي سبق الإفصاح عنها في الفصلين السابقين.

سيتناول الجزء الأول من هذا الفصل ميزان القوى، بعد استعراض سريع للعرف طويل الأمد للفكر المتعلق بميزان القوى في نظام الدول الأوروبية، وسيتم فحص نسختين حديثتين، أو بالأحرى سيتم إعادة فحص إحدى النسختين – نسختي كينيث والتز [Kenneth Waltz] وهيدلي بول [Hedley Bull]. وسيورد الجزء الثاني النظرية السياسية والكلوزويتزية [Clausewitzian] للحرب – وهما على نقيض الأوصاف الأخرى للحرب التي تؤكد على طبيعتها غير العقلانية والمدمرة – ودور الحرب بوصفها آلية لحل النـــزاعات في العلاقات الدولية الكلاسيكية. وسيطرح الجزء الأخير عدداً من الأسباب التي تبين أن هذا الوصف للحرب، ووصف العلاقات الدولية التي ترتكز عليها، لم يعد معقولاً، في الظروف الراهنة.

ميزان القوى The Balance of Power

إن ميزان القوى فكرة لامندوحة عنها في الحديث عن " العلاقات الدولية" في تطورها عبر القرون الثلاثة أو الأربعة الماضية. وهذا المصطلح يعود إلى القرن السادس عشر، على الأقل، إن لم يكن إلى الأزمنة قبل الحديثة. يقول هيوم [Hume] إن اليونانيين لم يعرفوا شيئاً عنه (1987) – وجرى التنظير له في القرن الثامن عشر وبعده. وقد ظهر في المعاهدات (على سبيل المثال في معاهدة أوترخت [Utrecht] ١٧١٣)، في مذكرات رجال الدولة والدبلوماسيين وفي كتابات المؤرخين والمحامين. فهو في نظر دبلوماسيي النظام القديم [Ancien Régime]، الأساس الكامن الذي أوجد الاستقرار. وعلى نقيض ذلك، يرى الليبراليون الراديكاليون من أمثال ريتشارد كوبدن [Richard Cobden] أنه عبارة عن مجرد وهم وخيال، عن مجموعة بسيطة من الأصوات التي لا معنى لها [Cobden in Forsyth et al. (ed.) 1970]. وقد استشهد به في القرن العشرين في أوقات مختلفة جميع الفاعلين الدوليين الرئيسيين.

ومن سوء الحظ أنه ما من أحد يمكنه الاتفاق على المقصود بميزان القوى. وقد جمع بحّاثة مثل مارتن وايت [Martin Wight] وهربرت باترفيلد [Herbert Butter Field] أمثلة عن

أحد عشر معنى على الأقلّ ظهرت في كتابات أو خطابات أنصار هذا المفهوم. كما أنه لا يوجد ثبات داخلي في الطريقة التي يستخدمه بها كتاب معينون. فعلى سبيل المثال، يقول اينيس كلاود [Inis Claude] إن هانس مورغنتاو [Hans Morgenthau] يتنقل بين معان مختلفة عدة في فصل كتابه المتعلق بالموضوع وعنوانه "السياسة بين الأمم" [Politics Among Nations] وهو فصل مصمم صراحة لإزالة حالات الالتباس والارتباك (Claude 1962:25). ومما لاشك فيه أن معظم الكتاب الآخرين يتعرضون لمثل ذلك.

ما الذي يمكن صنعه إزاء هذه البلبلة؟ أما كلود فإنه يكاد يستسلم لليأس ويحاول قسر المصطلح على وصف نظام الدول بشكل عام – وهكذا فهو يرى أن نظام ميزان القوى هو ببساطة الكلمة التي نطلقها على نظام يستند إلى السيادة وغياب حكومة عالمية. لكن هذا ينطوي على مبالغة في الانهزامية. فهنا توجد فكرة جذرية لها بعض الأهمية، ومن المؤسف ضياعها من جراء حالات بلبلة سابقة.

وهذه الفكرة الجذرية هي المفهوم الذي مفاده أن القوة فقط هي التي تستطيع مجابهة أثر القوة، وأنه لا يمكن حدوث الاستقرار وإمكان التنبؤ والاطراد في عالم فوضوي إلا حين تكون القوى التي بوسع الدول ممارستها للحصول على مبتغاها في العالم في حالة من التوازن. على أن مفهوم "الميزان" مجاز سيئ هنا، إذا كان يوحي بصورة كفتي ميزان؛ لأن هذا يعني ضمنياً أن قوتين فقط هما المتوازنتان. لكن صورة الثريا أفضل، مع أنها أقل رسوخاً في العرف. فالثريا تظلّ مستوية (مستقرة) إذا كانت الأوزان الموصولة بها موزعة أسفلها، بحيث تكون القوى التي تمارسها (في هذه الحالة قوى الجاذبية إلى الأسفل) في حالة توازن. ولهذا المجاز ميزتان. فهو في المقام الأول يزيد صعوبة بعض الاستعمالات الأكثر إثارة للارتباك والمقترنة بالفكرة – فعلى سبيل المثال يتضح أن "حمل الميزان" صعب نوعاً ما، في حين أن ميزاناً "يتحرك لمصلحة المرء" شيء خطر بكل تأكيد إذا كان المرء واقفاً تحت ثريا من الثريات.

والأمر الأكثر خطورة هو أنه يعطي فكرة بأنه توجد طريقتان يمكن فيهما للتوازن أن يختل وطريقتان يمكن فيهما إعادة التوازن. فالثريا تبتعد عن وضع الاستواء إذا أصبح أحد أثقالها أكبر وزناً، دون تعويض لذلك من جهة أخرى – على سبيل المثال، إذا أصبحت دولة ما أقوى من الدول الأخرى لأسباب داخلية، كان يكون السبب ناتجاً عن نمو اقتصادي أسرع من نمو الدول الأخرى. كما أنها تصبح غير مستقرة إذا اقترب وزنان من بعضهما بدون حركة

تعويضية في مكان آخر، كان تعمق دولتان الصلات فيما بينهما أكثر من السابق. ويمكن لإعادة التوازن أيضاً أن يأخذ شكلين – ازدياد وزن آخر، أو تقارب وزنين آخرين أحدهما من الآخر. وبعبارة أخرى تتولّد حالات الاضطراب ويتم احتمال إصلاحها من خلال سباق التسلح أو من خلال سياسة التحالف، أو بجمع الاثنين معاً بطريقة ما.

ولبيان هذه النقاط بشكل ملموس لننظر إلى وصف بالغ التبسيط للنظام الدولي في أوروبا بعد ١٨٧١. أولاً، نجد أن النظام عام ١٨٧١ كان في حالة من التوازن نوعاً ما، بعد الانتصارات التي حققتها بروسيا على النمسا – هنغاريا (١٨٦٦) وفرنسا (١٨٧٠ - ١)، وهو أمر حاسم، بعد قرار بسمارك عدم استعمال هذه الانتصارات لإيجاد ألمانيا الكبيرة [Grossdeutschland] بضم جزء من الملكية المزدوجة إلى الامبراطورية الألمانية الجديدة. كان النظام ينطوي على توترات وتحالفات هشة مؤقتة بين الدول. غير أن النظام كان، بوجه الإجمال، في حال من التوازن. على أنه، في قراءة من القراءات، نجد أن قوة ألمانيا ازدادت في القرن التاسع عشر من جراء التصنيع الألماني والنمو السكاني، بحيث إن ألمانيا بسمارك الكبرى بدأت تظهر، وإن كان ذلك في أراضي ألمانيا الصغرى [Kleindeutschland].

هذه القوة الصناعية نقلت نفسها إلى سياسة ألمانية نشطة عبر تدابير مثل وجود جيش أكبر ونشوء بحرية من نقطة الصفر تقريباً. أما رد فعل القوى الأوروبية الأخرى فقد كان، أولاً، محاولة تعزيز قوتها من خلال، على سبيل المثال في فرنسا، زيادة فترات التدريب العسكري، وفي بريطانيا من خلال الانخراط في سباق للتسلح، وثانياً من خلال إعادة التحالف بإيجاد تحالفات عسكرية جديدة.

وقد تجاهلت فرنسا وروسيا الفروق الإيديولوجية ووقعتا تحالفاً رسمياً عام ١٨٩٢. وتغاضت بريطانيا عن المنافسات الامبريالية ووضعت جانباً سياسة متوطدة منذ وقت طويل تقضي بعدم التورط في وقت السلم، فأصبحت مقترنة فعلياً بهذين البلدين في ١٩٠٤ و١٩٠٧ على التوالي. والخلاصة هي أنه تمت تجربة كلتا الطريقتين المحددتين آنفاً للتعامل مع حالة اختلال أولي للتوازن.

تثير هذه القصة ثلاث نقاط شيقة، يمكن تناول اثنتين منها هنا على أن تبقى الثالثة حتى نهاية هذا الجزء.

النقطة الأولى هي أن مرونة النظام تتناقص مع رسوخ التحالفات، لأن النظام يبدأ في أن يظهر بمظهر ثنائي الأقطاب، وفي النظام ثنائي الأقطاب، تعريفاً، لا يمكن مواجهة الاضطرابات التي تلحق بالاستقرار إلا عبر التغييرات الداخلية وليس من خلال إقامة التحالفات. وهذا هو أحد الأسباب التي جعلت منظّري ميزان القوى الكلاسيكيين يقولون: إن العدد المثالي للدول التي تكون في حالة توازن هو خمس دول – لأن هذا يسمح بتشكيلات ثلاث دول مقابل تشكيلين من دولتين يمكن تكييفها حسبما يصبح الأمر مناسباً، وذلك على نقيض الأنظمة ثنائية الأقطاب التي تكون غير مرنة في الأصل. على أن كينيث والتز يحاجج بأن إدارة القوة في نظام ثنائي الأقطاب أسهل، حيث إن إمكان طرفين مناقشة الطريق إلى الاستقرار أسهل مما يكون عليه الحال بوجود عدد أكبر.

إن الملاحظة الأولى تنطوي على ما يقرب من الألغاز. لكن النقطة الثانية هي أكثر أهمية، وهي صعوبة التفكير بميزان القوى في الوقت الذي يتم فيه استخدام أفكار معقّدة نظرياً عن "القوة". فمنظّرو ميزان القوى يميلون إلى رؤية القوة بوصفها نعتاً للدول – فعلى سبيل المثال يعرف كلود القوة عسكرياً في كل أعماله – وبالتالي فإنه يميل إلى أن يكون ملتزماً بنموذج "القوة الأساسية" للنفوذ. على أنه، كما تبين في الفصل السابق، يتضح أن نماذج القوة الأساسية هي إما خاطئة أو تنطوي على تكرار لا معنى له. ومن جهة أخرى، إذا حاولنا التعامل مع القوة بصفتها نفوذاً كنقطة انطلاقنا فإن القصص البسيطة التي يسردها أنصار ميزان القوى تصبح روايات معقّدة إلى درجة لا تصدق. فعلى سبيل المثال، إذا عدنا إلى رواية ما بعد ١٨٧١ التي عرضت آنفاً نجد أن الفكرة التي مفادها أن القوة الألمانية كانت القوة المخربة الرئيسية إنما تستند إلى نموذج القوة الأساسية للسلطة. فعندما ننظر إلى النفوذ كما يتجلى في عواقب الأمور نجد أن الأمور تصبح شديدة الاختلاف. نجد أن الحكومة الألمانية كانت في العديد من الأزمات الدبلوماسية تقف في الجهة الخاسرة، وهي عاجزة كلياً عن تحويل قوتها المادية التي لا مراء فيها إلى نتائج مؤاتية على مائدة المفاوضات. وهذا الذي جعل النخبة السياسية الألمانية في السنوات المؤدية إلى ١٩١٤ يشعرون شعوراً قوياً بأن بقية العالم يقف ضدهم. كانوا يدركون عدم قدرتهم على التأثير في مجريات الأمور، وكان آخرون يدركون أنهم يتمتعون بفائض كبير من القوة.

كيف يتم توطيد موازين القوى؟ يجادل مورغنتاو بأنه عندما تسعى الدول إلى تحقيق مصالحها وتبحث عن القوة في العالم فعندئذ ينبثق التوازن، "بالضرورة" – لكن هذا القول مدعاة إلى شك مريب، ذلك، لأنه يدرك حق الإدراك أن موازين القوى لا تنبثق في بعض الأحيان (Morgenthau 1948:161). فلو لم يكن يدرك ذلك لكانت دعوته إلى سياسات توازن القوى صعبة الفهم. فالمرء لا يحتاج إلى التبشير بشيء لا بد أنه حاصل بالضرورة. ثم إن التاريخ لا يؤيد كثيراً الفكرة القائلة إن موازين القوى هي بطريقة ما ظواهر "طبيعية" – وكما قال مارتن وايت [Martin Wight] يدل التاريخ على وجود ميل نحو تركيز القوة بدلاً من توزعها المتوازن (Wight in Butterfield and Wight (eds) 1966:167). وبصفة أكثر عمومية، فإن كل من يريد أن يجادل بأن موازين القوى ستنبثق دائماً فعليه أن يقدم وصفاً ما للواسطة التي يتم ذلك فيها، أي أن يقدم تفسيراً ما لكيفية ترجمة هذه العملية التلقائية إلى سياسة للدولة.

ثمة وصفان لميزان القوى ينطبق عليهما هذا المعيار، أو ينجحان في تفاديه، وهما وصفان جاء بهما بول (Bull) ووالتز (Waltz). لقد سبقت مناقشة نظرية والتز كما وردت في "نظرية السياسة الدولية" [Theory of International Politics] بشكل موجز في الفصل الثالث. فهو يرى أن "ميزان القوى" هو ما سيحدث إذا انتبهت الدول إلى ما يحيط بها وكيفت سياساتها مع التغييرات التي تطرأ على شكل القوة على النطاق العالمي، ووهذا شرط حاسم، إذا كان التوزيع الفعلي للقوة هو بشكل يمكن أن ينبثق التوازن عنه. فلا يجادل والتز بأن موازين القوى سوف تنبثق دائماً – فهو يلاحظ على سبيل المثال في معرض مناقشة الطابع ثنائي الأقطاب للعالم الحالي (١٩٧٩) أن التحول عن القطبية الثنائية الأكثر احتمالاً هو الذي يتجه نحو القطبية الأحادية – أي: نهاية النظام الفوضوي – في حال عجز الاتحاد السوفياتي عن البقاء في وضع المنافسة مع الولايات المتحدة (Waltz 1979:179). ووجهة نظره هي، بالأحرى، أن الدول الأخرى لا تريد حدوث ذلك، ومن شأنها أن تفعل كل ما بوسعها من حيث إعادة الانحياز وتعزيز قدراتها لمنع حدوث ذلك – وهو ما ظل الواقعيون الجدد يرددونه منذ نهاية الحرب الباردة.

فالنظام، من منطلق والتز، يؤثر في العناصر الفاعلة من خلال ضرورات الاختيار العقلاني. إن التصرف بطريقة تنبثق عنها موازين القوى هو التصرف من منطلق أناني عقلاني في مواجهة مجموعة معينة من الظروف، أي استجابة لتغييرات في توزع القوى التي قد تؤثر

سلبياً في قدرة دولة ما على المحافظة على نفسها. وينبغي التأكيد على أن الدول لا ترغب في خلق موازين قوى، وليس هذا تفضيلها الأول على الأقل. بل إن هذا صحيح، ربّما صحيح بشكل خاص، بالنسبة للموازين ثنائية الأقطاب. فكل طرف يود لو يزول الطرف الآخر من الوجود ويكون على استعداد لاتخاذ خطوات من شأنها أن تؤدي إلى ذلك إذا كان باستطاعته تحقيق ذلك دون التعرض لأخطار. ولكن هذا غير ممكن الحصول بالطبع، لذا فالحل "الأفضل الثاني" هو الانضمام إلى إدارة ميزان ثنائي الأقطاب.

ومرة أخرى، تعميماً لهذه النقطة نقول إنه ما من دولة تريد أن ترى انبثاق ميزان للقوى: فموازين القوى تصبح مقبولة، لأنه لا يوجد لها بديل ولا مصدر آخر للأمن يقارب من بعيد فاعلية ميزان القوى.

يطرح هيدلي بول، في "المجتمع الفوضوي" [The Anarchical Society] فكرة احتمال ظهور ميزان للقوى "مصادفة"، كما يقول، كمجرد نتيجة غير مقصودة لتصرفات الدول (Bull 1977/1995:100). على أنه بعد أن أمعن النظر في هذا الاحتمال رفضه على أساس أنه لا يمكن التوقع بأن توفر مثل ظروف المصادفة تلك أساساً لأي نوع من الاستقرار متوسط إلى طويل الأجل. فالدول المدفوعة فقط بالأنانية العقلانية من شأنها أن تنتهز أول فرصة للإخلال بالتوازن. وعلى خلاف ذلك تستند قوة حجته إلى أن توازن القوى هو شيء ضروري يقترن بأي نوع من النظام الدولي، وإن الدول لن تكون لها أي حرية في العالم إلا حين تكون القوى متوازنة وأن موازين القوى لا تظهر وتدوم إلا حين تدرك الدول ذلك وحين تكون راغبةً في التصرف بناء على ذلك.

وبعبارة أخرى فإن ميزان القوى هو شيء صناعي، شيء تكون الدول، أو نسبة هامة من الدول، راغبة في رؤيته بوصفه غاية مستصوبة. فإذا كان لميزان القوى أن ينجح فإنه يجب على الدول أن ترغب في نجاحه، وأن تكون ملتزمة بالفكرة التي مفادها أن المحافظة على نظام الدول شيء مستصوب. وكما هو الحال دائماً مع منظّري المجتمع الدولي فإن الأساس المعياري للعلاقة هو الشيء الحاسم. وعودة إلى المثال الأوروبي الوارد آنفاً فقد تم إرساء قواعد ميزان القوى في بادئ الأمر عام ١٨٧١، لأن بسمارك كان ملتزماً على الأقلّ بنسخة ما من هذه المعايير. كان يريد لألمانيا أن تكون أقوى دولة في أوروبا، لكنه لم يكن يرغب في أن يتم

استبدال النظام بامبراطورية ألمانية – لذا فقد كان راغباً في المساعدة على ولادة ميزان جديد للقوى، بخلاف واحد، على الأقل، من خلفائه وهو هتلر، وربّما أيضاً الامبراطور ويليام الثاني.

من هذا المنطلق يعد ميزان القوى شيئاً اصطناعياً، شيئاً من صنع البشر: فهل هو صناعة ثقافية؟ قد يتبادر إلى الذهن أن الدافع الذي يبدو أن بول (Bull) يظن بأنه شيء لازم لا يمكن أن يأتي إلا من مجتمع متجانس ثقافياً، إلى حد ما، وقد يكون من المشكوك فيه ما إذا كان الأساس المعياري لميزان القوى يمكن أن ينجح في العالم الحديث، العالم ما بعد الأوروبي.

ومن الواضح أن بول كان يشعر بالقلق إزاء ذلك كما يتجلّى قلقه في آخر عمل له الذي يدور حول "العدالة في العلاقات الدولية" [Justice in International Relations]، وحول توسع النظام الدولي (Bull 1984; Bull and Watson (eds) 1984). ومن جهة أخرى. لقد جادل فروست (Frost) بأن "المعايير المتوطدة" للنظام الحديث، وهي المعايير التي قبلتها ضمنياً معظم الدول تقريباً، تتضمن التزاماً باستمرار النظام وأن هذا يستتبع الحاجة إلى المحافظة على ميزان القوى – ولا حاجة إلى الافتراض بأن هذا الموقف هو موقف خاص بأوروبا (Frost 1946).

يرى بول أنه يتعين علينا المحافظة على ميزان القوى بغية المحافظة على "النظام" الدولي. فهل هذا يعني "السلام"؟ ليس بالضرورة. وهنا يمكن تأكيد النقطة التي أثارتها مناقشة نظام ما بعد ١٨٧١. فما قبل ١٨٧١ كان أيضاً ما قبل ١٩١٤. فماذا يمكن أن نستنتج من اندلاع الحرب عام ١٩١٤ بشأن نظام ميزان القوى الذي سبق تلك الحرب؟

قد يظن بأن ذلك يدل على أن هذا النظام قد فشل عام ١٩١٤ – إلا أنه يمكن القول إنه إذا أخذنا بالاعتبار المحافظة على النظام الدولي، فإن حرب ١٩١٤-١٩١٨ والأحداث التي أعقبتها، إنما هي إثبات لمفهوم ميزان القوى. غير أن هذه نتيجة مخيفة على الصعيد الإنساني وإن كان من الصعب تجنبها إذا قبلنا بأن سيطرة أي قوة على النظام هي شيء جيد، وإذا سلمنا بأن هذا لا يمكن تحقيقه إلا من خلال العنف والحرب في بعض الظروف. وقد يكون النظام الدولي بصفة عامة يعادل السلام، لكن هذا لا يمكن ضمانه. فقد يكون ثمن السلام في بعض الأحيان أغلى مما ينبغي. وهذا الرأي يدعمه تاريخ القرون الأربعة الماضية، وهو التاريخ الذي يمكن سرده بوصفه سلسلة من محاولات الهيمنة التي نجحت في مقاومتها سياسة ميزان القوى التي اعتمدت على الحرب كتكتيك ممكن.

تلعب الحرب دوراً هاما في الحفاظ على نظام ميزان القوى، بوصفه ملازماً لسياسات التحالف وسباقات التسلح – أي أن تلك الأخيرة هي طرق للمحافظة على التوازن من دون الحرب ولكنها إذا ما فشلت فقد تكون الحرب لازمة. على أنه ثمة دور آخر للحرب في هذا النوع من النظام الدولي. إن توازن النظام معني بالاستقرار والموازنة ومنع التغيير، غير أن حلّ الصراع يحتاج في بعض الأحيان إلى التغيير الذي لا يمكن أن يحدث إلا عبر الحرب. بهذا المعنى فإن الحرب لا تشير إلى الفشل في حل الصراع – بل إن الحرب وسيلة لآلية التغيير. وهذه نقطة تحتاج إلى الاستقصاء بشيء من العمق.

التصور السياسي للحرب The Political Conception of War

في القرن العشرين أصبحت النظرة العامة إلى الحرب أنها ظاهرة مرضية وأنها تمثل انهياراً وتعطلاً للنظام الدولي، أو أنها، ربّما، دلالة على عدم نضج شعب أو حضارة ما – وكان هذا الرأي الأخير، على سبيل المثال، هو رأي فرويد (Freud 1985). على أنه لفهم دور الحرب في نظام لتوازن القوى لا بد من إدراك خطأ هذه النظرة. فالحرب سمة طبيعية للعلاقات الدولية، جزء عادي في عمل النظام الدولي، وليست جزءاً مرضياً، مع أنه قد يدعو إلى الأسف. ولمعرفة كيف يمكن أن يكون ذلك لا بد لنا من أن نفحص بإيجاز بعض الأوصاف البديلة لأسباب الحرب، قبل إيراد النظرة إلى الحرب التي تتفهم هذا الموقف – وهذا هو المفهوم الكلوزويتزي [Clausewitzian] أو السياسي للحرب.

أسباب الحرب موضوع تسيطر عليه دراسة واحدة، ومن الأمور الخارقة أن كينيث والتز، مؤلف "نظرية السياسة الدولية" [Theory of International Politics]، وهو الكتاب الذي رفع الحديث النظري في الموضوع إلى مستوى رفيع بدرجة مثيرة عام ١٩٧٩، قد الف أيضاً، عام ١٩٥٩، "الإنسان والدولة والحرب" [Man, the State and War]، وهو المؤلف الأساسي موضوع البحث – مع أنه يمكن، من بعض المنطلقات، اعتبار الكتاب اللاحق تفصيلاً وإعادة صياغة للجزء الثالث من الدراسة السابقة. يحدد والتز في مجلد ١٩٥٩ ثلاث "صور" لأسباب الحرب، شكل ثالثها الأساس لدراسته اللاحقة.

تؤكد الصورة الأولى على الطبيعة البشرية. فالحروب تندلع بسبب جانب ما من جوانب الطبيعة البشرية، وهي فكرة يمكن أن توضع في أطر دينية أو سيكولوجية أو أطر التحليل

النفسي، أو الإطار الرائج هذه الأيام وهو البيولوجي – الاجتماعي. فنحن مخلوقات خاطئة طردنا من جنة عدن ونميل بطبعنا إلى العنف، وتسيطر علينا الرغبة في الموت. ونحن الحيوانات الوحيدة التي تقتل أبناء جنسها ولا تمتلك رادعاً يمنعها من قتل جنسها. وتلك حجج معقّدة وقد تحتوي على شيء من الصحة، لكنها لا تفسر الحرب. فالحرب لا تشبه القتل أو الأذى الجسدي البليغ، أو أعمال العنف الفردية – فالحرب مؤسسة اجتماعية، وتحتاج إلى تفسير اجتماعي. إن تفسير الظواهر الاجتماعية بالإشارة إلى طبيعة الأفراد هو عمل "اختزالي" – وهو مصطلح سوف يستعمله والتز وله بعض التأثير في دراسته اللاحقة.

وتركّز الصورة الثانية على طبيعة المجتمعات لا على طبيعة الكائنات البشرية. فالحرب تنشأ عن نوع معين من المجتمع – والخيار هنا متسع جداً، يتراوح بين الأوتوقراطيات والملكيات (وهو وجهة النظر الليبرالية) من جهة والديمقراطيات (وهو وجهة النظر الأوتوقراطية) من جهة أخرى، بين المجتمعات الرأسمالية (وجهة النظر اللينينية) والمجتمعات الشيوعية (وجهة النظر الرأسمالية).

وهنا أيضاً يمكن للمرء سرد قصة جيدة لدعم الميل إلى الحرب لدى كلّ من هذه الأنواع من المجتمع، لكن كل واحد من هذه التفسيرات يخطئ في إصابة كبد الحقيقة. يمكننا القول: إن جميع المجتمعات التي كان لها نوع من الاتصال مع مجتمعات أخرى قد عانت، على ما يبدو من بعض أنواع الحرب – حتى تلك الديمقراطيات التي لا تقاتل ديمقراطيات أخرى فإنها تقاتل الأنظمة غير الديمقراطية بشكل منتظم نوعاً ما. والاستثناءات الوحيدة لكلّية وجود الحرب في الزمان والمكان هي بضع حالات نادرة، حيث تجعل الشروط المناخية المتطرفة الحرب مستحيلة عملياً – كما هو الحال في القطب الشمالي. وهذا يدل على أن الصورة الثانية ليست أقدر على تقديم تفسيرات عامة للحرب من الصورة الأولى.

وتبقى الصورة الثالثة التي، كما توقعنا، تشير إلى النظام العالمي بوصفه السبب الأساسي للحرب. والحجّة هنا جرى تكرارها بما يكفي لجعل أي إعادة مطولة لها من قبيل الإطناب والتطويل. إن للدول مصالح وهذه المصالح يتضارب بعضها مع بعض في بعض الأحيان. وفي نظام فوضوي لا مجال لحل هذا التضارب في المصالح يكون ملزماً للأطراف. وفي معظم الأحيان لا يرغب الأطراف في حل مشاكلهم بوساطة العنف، لكنهم قد يرغبون ذلك في بعض الأحيان – وتكون الحرب الملاذ الأخير للدول التي لا ترى وسيلة أخرى لتحقيق مصالحها –

ولكي نفسر سبب اندلاع حرب فعلية فإننا نحتاج إلى أن نأخذ بالاعتبار عوامل اجتماعية وفردية. وثمة طريقة أخيرة لترسيخ النقطة ذاتها هي التأكيد على الفرق بين الحرب الأهلية والحرب الدولية. فالحرب الأهلية وضع مرضي وتمثل بالفعل انهيار الأوضاع الطبيعية. فللدول من حيث المبدأ وسائل لحلّ الصراع تمنع اللجوء إلى القوة.

وفي بعض الأحيان تبرز مشكلة يتعذّر احتواؤها بوساطة هذه الآليات، فينشأ بنتيجة ذلك العنف – الحرب الأهلية، إذا كانت على مقياس كبير. أما الحرب الدولية فليست كذلك. فالحرب، بين الدول، هي بالفعل الآلية (النهائية) لحل الصراع.

هذا وصف سياسي للحرب، وصف للحرب بوصفها ناتجة عن اختيار عقلاني، عن الموازنة بين التكاليف والمنافع في استخدام وسيلة القوة. ويبدو هذا موقفاً عصرياً تماماً. لكن الكاتب الذي كان أول من أوضح هذا الموقف وحدد النقاط الأساسية في الحجّة قد فعل ذلك قبل قرنين تقريباً، ألا وهو الجنرال البروسي والمفكر العسكري النموذجي كارل كلوزويتز (Carl Clausewitz)، الذي نشر كتابه الرائع "عن الحرب" [On War] بعد وفاته عام ١٨٣١.

كان كلوزويتز ضابطاً ناجحاً نوعاً ما وله خبرة في الحملات العسكرية في خدمة قيصر وملك بروسيا في الحروب ضد نابليون، ثم أصبح فيما بعد مدرساً في كلية الأركان البروسية، وهي المركز الأكثر تقدماً للفكر العسكري في ذلك الوقت. وقد أنتج بصفته الأخيرة كمدرس مسودات كتابه "عن الحرب"، الذي تتجلّى أصوله في كون معظم محتوياته تفحص دقائق التكتيك والاستراتيجية، لكنها ليست ذات صلة تذكر اليوم بالنظر للتغييرات التكنولوجية والاجتماعية التي طرأت بصفة عامة منذ ذلك الوقت. غير أن كلوزويتز كان عسكرياً مفكراً، ابن الفكر الألماني لما بعد فترة التنوير. كان شخصاً غارقاً في التفكير الذي كان رائجاً حول الدولة والمجتمع. وبنتيجة ذلك فإن كتابه يحتوي أيضاً، علاوة على النواحي التقنية، على بعض التأملات (الموجزة) عن طبيعة الحرب ودورها في العلاقات الدولية في ذلك الوقت – وهي تأملات أصبحت من القراءات المطلوبة منذ ذلك الوقت.

وخلاصة تلك التأملات أن الحرب تُعد (أو يجب أن تكون) عملاً سياسياً عقلانياً مقيداً. فهي عمل ينطوي على استعمال العنف لإجبار خصمنا على الإذعان لإرادتنا. وقد عبّر كلوزويتز عن ذلك بكلمات شهيرة، حيث قال "إن الحرب ليست مجرد ممارسة سياسة بل هي "أداة سياسية حقيقية، استمرار للعمل السياسي بوسائل أخرى" (Clausewitz 1976:89). وهنا

نرى الاستمرارية بين الحرب والسلم. وليست الحرب نهاية للعمل السياسي بل إنها تدار لأغراض سياسية. لقد كان كلوزويتز عسكرياً، لكنه عسكري أكد على أهمية السيطرة السياسية على القوات المسلحة.

من هذا المنطلق فإن الحرب ترتكز على ثالوث من العوامل – العداء الموجّه ضد العدو وهو ما يوفره "الشعب"، إدارة الحالة الطارئة وهو دور الجيش، وأهداف وغايات الحرب التي تحددها القيادة السياسية. ومن الضروري عدم الخلط بين هذه الأمور. فللجيش أن يطلب من الحكومة إعطاءه الموارد الملائمة للمهام التي هو في صددها ولكن ليس له أن يحدد هذه المهام. فالحكومة تضع الأهداف ولكن يجب ألاّ تتدخل في الوسائل التي يتم اختيارها لتحقيق تلك الأهداف. وعلى الشعب مساندة الجيش والحكومة دون تقييد حرية التصرف لديهما.

وهكذا فإننا نرى في بضع من صفحات كلوزويتز، وبشكل مكثف، السمات الأساسية لنظرة الواقعيين إلى العالم – وربّما لأي نظرة متمحورة حول الدولة (مع أن من شأن منظري المجتمع الدولي أن يعارضوا هذه النتيجة).

نرى الفضائل التي يتحلى بها العالم والطريقة الحصيفة التي تحسب لكلّ شيء حسابه، ورفض الحملات العنيفة والأعمال الانتقامية. فبالنسبة لكلوزويتز ومعاصريه من ذوي الاتجاهات الفلسفية، يتم خوض الحرب نيابة عن الأمة ويتم ضمانها من خلال التأييد الوطني، لكن لا يتم خوضها من قبل الأمة. وكما جاء في كتابات معاصره العظيم (الأعظم) هيغل، الحرب هي من شأن الجيش وينبغي التفريق بوضوح بين المحاربين وغير المحاربين. فالسيطرة المدنية، أوعلى الأقل، السياسية أمر مركزي – كان من شأن كلوزويتز أن يتفق مع قول لويد جورج المأثور وهو أن الحرب أهم من أن يترك أمرها للجنرالات، ولم يكن ليتعاطف مع الأقوال الرنانة المتبجحة للقادة العسكريين في القرن العشرين، أو مع الرأي – الذي كان يتبناه آيزنهاور ضد تشرتشل في الحرب العالمية الثانية – والذي مفاده أن الحرب مسألة فنية وأن على السياسيين عدم التدخل في الأمور الاستراتيجية. لقد كان من شأن مقاربة كلوزويتز أن تجنب القرن العشرين العديد من الكوارث. ويتجلّى الجانب الأسفل بوضوح أيضاً– الاستعداد لاستخدام القوة الذي يبدو أنه لا يقدر خطورة القرار في استعمال القوة لتحقيق أغراض سياسية، وقبول الفكرة القائلة إن الدول يجب أن تكون دائماً هي التي تحكم في قضاياها، وعدم القدرة على الرؤية التي تتجاوز حدود الأمة لتشمل البشرية الأوسع نطاقاً. قد نقبل في القرن التاسع

عشر بأن رؤية كلوزويتز للحرب هي وصف دقيق لما كانت عليه الأمور، وأنها، بوجه الإجمال، رؤية أفضل من وجهات النظر البديلة. أما في القرن العشرين فتوجد أسباب عديدة تدعو إلى الشك بهذه النظرة.

الحرب في القرن العشرين War in the Twentieth Century

في القرن التاسع عشر كان الرأي القائل إن الحرب عمل مشروع تقوم به الدولة مقبولاً على نطاق واسع من قبل المحامين الدوليين بوصفها شيئاً ملازماً لمبدأ السيادة. فما دامت الهيئة التي تتولّى أمور الحرب تتمتّع بهذه الصلاحية وتتبع الإجراءات القانونية الصحيحة، كان تقوم بإعلان الحرب بالطريقة الصحيحة، فيجوز خوض الحرب قانونياً ودون أي مصلحة قانونية في أسباب هذا العمل من جانب الدولة. لكن الأمر لم يعد هكذا. فقد وضع ميثاق عصبة الأمم لعام ١٩١٩ ومعاهدة باريس لعام ١٩٢٨ وميثاق الأمم المتحدة لعام ١٩٤٥ وميثاق لندن في العام ذاته – وهي المواثيق التي تم بموجبها إنشاء محكمة جرائم الحرب التي انعقدت في نورمبرغ – هذه المواثيق وضعت في مجموعها نظاماً قانونياً جديداً لا تكون الحرب بموجبه مشروعة إلا في حالتين، حالة الدفاع عن النفس أو حالة إنفاذ القانون لمساعدة الآخرين على الدفاع عن أنفسهم. وهذا ليس الموقف القانوني الراهن فحسب، بل يبدو أنه يطابق ما يفكر به معظم الناس عن الحرب في القرن العشرين، أي أنها كارثة يجب تجنبها مهما كلف الثمن تقريباً – بل إن الأغلب أن القانون الراهن المتعلق بالحرب عرضة للنقد بوصفه متساهلاً أكثر مما ينبغي، لا على أنه يضيق العمل الحربي أكثر مما ينبغي. فنظرة كلوزوتيز إلى الحرب تبدو اليوم غير مقبولة من الناحية الأخلاقية والقانونية، على حد سواء.

هذه النظرة، من وجهة نظر الواقعيين، هي بالطبع نظرة طارئة. فإذا كانت الدول لا تزال تخوض الحرب وفق آراء كلوزوتيز، فإن كون القانون والرأي العام مخالفين لها ليس هنا ولا هناك. فهو في أحسن الأحوال يفسّر خصائص الحرب العصرية، ولا سيما عدم الاستعداد لتسمية الأشياء بأسمائها – من هنا نجد أن الحكومة البريطانية دائماً تشير إلى "صراع جنوب الأطلسي" لعام ١٩٨٢ بدلاً من تسميتها بحرب الفولكلندز، حيث إن ما ينطوي عليه خوض حرب معلنة من مشاكل هو أعقد من أن يتصوره المرء. ولكن هل ما زالت الدول تخوض الحرب بوصف ذلك عملاً من أعمال السياسة؟ فبعضها يفعل ذلك، في بعض الأحيان – على أنه

بوجه الإجمال نجد أن ظروف القرن العشرين تناهض خوض الحرب وفق حسابات كلوزويتز. وثمة نقطتان هنا، الواحدة تتعلق بالحسابات الفعلية، والثانية تدور حول دور الحسابات في الحرب.

النقطة الأولى بسيطة. ففي القرن العشرين ارتفعت تكاليف الحرب ارتفاعاً كبيراً في حين أن المنافع إما بقيت على حالها أو، وهذا الأغلب، قد تضاءلت. وكما ورد في الفصل الأول أعلاه فإن نورمان آنجل [Norman Angell] رأى ذلك في السنوات السابقة لعام ١٩١٤ وهذا أصبح صحيحاً أكثر بعد عام ١٩٤٥.

لقد أصبح التدمير الذي تسببه الحرب يتصاعد في سلسلة هندسية – من الأذى الذي تحدثه المدافع الرشاشة والمدفعية والأسلاك الشائكة في الحرب العالمية الأولى إلى القصف الاستراتيجي في الحرب العالمية الثانية إلى خطر الإبادة من جراء الأسلحة النووية في حرب عالمية ثالثة محتملة. فالحرب تدمر الهياكل الاقتصادية للمجتمع وتبدد الموارد المالية وتقوض الاستقرار السياسي. لكن فوائد النجاح لم تتصاعد بالطريقة نفسها. فإذا نظرنا إلى الجانب المادي فإننا نجد أن مكاسب الحرب الناجحة أصبحت الآن أقل أهمية مما كانت عليه في الماضي. فالثروة القومية لا تأتي، بصفة عامة، من اجتياح الأراضي أو حصر المواد الأولية – مع أنه، كما يتبين من غزو الكويت عام ١٩٩٠، قد لا تزال توجد احتمالات في هذا المجال، في بعض الظروف. فالحرب الناجحة قد تزيح عدواً أو منافساً، وقد توجد ظروف تكون فيها النتيجة تستحق ما يبذل من أجلها – لكن المرء يتوقع، بصفة عامة، تقلص عدد الحروب من جراء الحساب العقلاني في هذا القرن عما كان عليه الحال في القرن الماضي. ومع ذلك فقد كان هذا القرن فترة حروب تدلّ الإحصاءات على أنه أكثر ميلاً للحروب من القرن المنصرم، الأمر الذي يدلّ على أن الحرب لم تعد تخاض بصفتها تصرفاً عقلانياً، بل لسبب ما آخر.

ويأتي ما يدلّ على هذا السبب الآخر عندما نفحص مصير ثالوث كلوزويتز في ظل الظروف الحديثة. فيفترض أن يكون لكلّ من الشعب والجيش والحكومة وظيفة تنسجم مع الوظيفتين الأخريين – مشاعر الشعب الخام تسخر لأغراض سياسية من قبل الحكومة ثم تتم ترجمتها إلى إجراءات من قبل الجيش. فقد كان الفيتناميون الشماليون من أنصار مذهب كلوزويتز في مقاربتهم للحرب الفيتنامية – وهذا ليس بالأمر العجيب إذ إن الشخصيات الإيديولوجية التي كانت تحركهم – ماركس وانغلز ولينين وماو – كانوا جميعهم شغوفين بقراءة

أعمال كلوزويتز. فقد تمت تعبئة شعب فيتنام الشمالية لدعم الحرب، لكن لم يسمح لهم بالتدخل في تنفيذها. وسيطرت القيادة السياسية سيطرة تامة على أهداف الحرب، وأعطي الجيش حرية العمل ولكن فقط في مجال عمله المناسب.

وعلى نقيض ذلك لم يتم تحديد أهداف واضحة للجيش الأمريكي في فيتنام. وكان الرئيس الأمريكي يتدخل في العمليات العسكرية إلى حد القيام فعلاً باختيار الأهداف التي يجب قصفها وهو في البيت الأبيض. ولم تتم قط تعبئة الجمهور الأمريكي وراء المجهود الحربي، فقام عبر وسائل الإعلام والكونجرس بوضع قيود سياسية على الحرب، قيود تفصيلية ومتناقضة وشديدة الإضرار بتطوير استراتيجية متماسكة.

والنقطة الأساسية هنا هي أن ذلك الوضع أكثر شيوعاً بكثير من نقاء الفيتناميين الشماليين الكلوزويتزي. وقد قامت فيتنام الشمالية، وهي بروسيا جنوب شرقي آسيا، بإعادة إيجاد بيئة كلوزويتزية عبر إذكاء الروح القومية من دون ديمقراطية وعبر دولة قوية بما يكفي للسيطرة على الجيش ولعدم الخضوع لقيود التعبير غير الرسمي عن الرأي الشعبي. وذلك جمع غير مألوف لتلك العوامل. أما في البلدان الصناعية المتقدمة فإن الرأي العام والمؤسسات الديمقراطية يعنيان أن "الشعب" تصعب تعبئته، وعندما تتم تعبئته فإنه يرفض أن يقوم بالدور المرسوم له بأن يهتف للحكومة والجيش – بل يصر على أن يقوم بدور رئيسي في تحديد الأهداف والموافقة (أو عدم الموافقة، على الأغلب) على الاستراتيجيات والتكتيكات. ونجد في البلدان الأقل تطوراً شيوع القومية من دون ديمقراطية، لكن نادراً ما تكون للدولة القدرة على السيطرة على قواتها المسلحة وتجاهل استياء شعبها، على حد سواء. فيمكن أن يكون لأعمال الشغب والاضطرابات المدنية فاعلية ووسائل الإعلام الديمقراطية والانتخابات الحرة نفسها في التأثير في أهداف الحرب.

والخلاصة هي أن الكلوزويتزيين يواجهون مشكلتين عند التعامل مع الرأي العام. أولاً قد يكون من الصعب جداً كسب رضاء الجمهور. ففي ثلاثينيات القرن العشرين احتاج الرأي العام في بريطانيا والولايات المتحدة إلى وقت طويل قبل أن يدرك أن الحرب قد تكون ضرورية – في ستينيات القرن العشرين عجزت الولايات المتحدة عن إقناع أكثرية كافية من الأمريكيين بأن فيتنام تبرر الجهد الذي بذل من أجلها.

أما عندما يتم اكتساب الرأي العام فيصبح من الصعب جداً كبح جماحه. فبصرف النظر عن مزايا مبدأ الحلفاء المتمثل بـــ "الاستسلام غير المشروط" في الحرب العالمية الثانية، من الواضح أن آلية طريقة بديلة – ولا سيما القول: إن الاتحاد السوفياتي قد يشكل في المستقبل مشكلة أكبر من ألمانيا ما بعد الحرب – كانت سترفض من قبل الرأي العام. وقد يكون الرأي العام على صواب، وقد كان على صواب بشأن فيتنام – لكن المسألة هي أن تلك ليست الطريقة الكلاوزويتزية تماماً للعمل.

على أنه ثمة مشكلة أساسية أكثر في الوصف الكلاوزويتزي للحرب، وهي أنها قد تكون ثقافية على وجه التحديد. فقد كانت الحرب الأوروبية في القرن التاسع عشر عملاً رسمياً إلى حد بعيد، كانت تحتل فيه الجيوش ذات الزي الموحد أراضي محددة بشكل واضح، مع وجود مدونة سلوك كانت تراعى عادة (وإن لم يكن دائماً)، وإعلان رسمي وغاية رسمية ومعاهدة سلام. وكانت "المعركة الحاسمة" سمة لأوصاف الحرب النابوليونية والكلوزويتزية والفيكتورية – يمثل كتاب كريسي (Creasy) "المعارك الخمس عشرة الحاسمة" نصاً أساسياً في هذا المجال، وتدل على تصاعد واضح من "ماراثون" إلى "واترلو" (Creasy 1902). فالدول تقاتل بطريقة رسمية وتعقد السلام بطريقة رسمية. ويسمي هانسون (Hanson) ذلك "الطريقة الغربية في الحرب" (١٩٨٩) [The Western Way of War] ويردها إلى المدن اليونانية الكلاسيكية، حيث كان المشاة من المدنيين يخوضون معركة ذات أسلوب راق في كل موسم من مواسم الحملات، مع وجود طريقة واضحة لتحديد المنتصرين والمنهزمين بالاستناد إلى امتلاك ساحة القتال. ويقول إن هذا ما يعطي اوروبا الحديثة فكرتها السائدة عن طبيعة الحرب. على أنه يجادل بأنها مختلفة اختلافاً كبيراً عن حروب معظم الحضارات الأقل رسمية إلى حد بعيد، ولا تسودها المعارك ذات القطع المعدة، والتي نادراً ما تؤدي إلى أي نوع من اللحظات الحاسمة، ناهيك عن معاهدة سلام.

ويدرك الغرب، بالطبع، هذا النوع من الحروب، لكنه يعتبرها استثناء وليست قاعدة ويطلق عليها أسماء خاصة – حرب العصابات، الصراع منخفض الشدة، إجراءات الشرطة، الحروب القذرة و"حروب سلام المتوحشين" التي تحدث عنها كيبلينغ [Kipling]. والنقطة المهمة هنا هي أن الاستثناء قد يكون في طريقه لأن يصبح القاعدة. وكما رأينا فإن الديمقراطيات لا يحارب بعضها بعضاً – ولكن المسألة هي أنه لم يعد أحد يتحارب مع الآخرين وفق الطريقة

القديمة، إلا في مناسبات نادرة جداً مثل حرب الفولكلندز/ المالفين لعام ١٩٨٢ أو حرب الخليج عام ١٩٩٠-١٩٩١. وحتى في هاتين الحالتين فإن الطرفين اللذين هزما هزيمة واضحة قد رفضا التصرف مثل جنتلمانات القرن التاسع عشر وإبرام معاهدات تقر بهذه الواقعة. وبدلاً من ذلك فإنهم يتربصون على أمل أن يحدث شيء ما. كما أن الإسرائيليين قد "هزموا" أعداءهم المرة تلو المرة، لكنهم لم يتمكنوا من تحويل هذه الانتصارات إلى نتائج سياسية – بل يبدو أن كل عمل عسكري "ناجح" قد أضعف قوتهم التفاوضية.

ولقد كان الوضع المعقّد في يوغسلافيا السابقة في تسعينيات القرن العشرين أكثر تمثيلاً للحرب الحديثة. ففي هذه الحرب كانت جيوش شبه نظامية تتنافس مع عصابات مسلحة من "المتطوعين"، وكان القادة العسكريون المحليون يدينون فقط بولاء هشّ لرؤسائهم الاسميين، حيث كانت التحالفات تتغير من يوم لآخر وكان من الصعب تحديد "خط الجبهة"، حيث كانت الأراضي تنتقل من أيدي الأطراف من دون خوض معارك محددة، وحيث كانت الهدنات الرسمية ومعاهدات السلام توقع وتنتهك ثم توقع ثم تنتهك ثانية. تلك كانت طريقة الحرب غير الغربية التي كانت تتغلغل في الغرب بطريقة أشد ما تكون إيلاماً.

على أنه يوجد على الأقل ما يدلّ على أن بعض المفكرين العسكريين الغربيين قد فهموا هذا التحول في طبيعة الحروب على نحو أفضل من فهم الحكومات الغربية والرأي العام لها. وتقوم القوات المسلحة الأمريكية منذ بعض الوقت بتطوير مبادئ لاستخدام التدابير القسرية من نوع غير تقليدي. أصبح يتوقع من الجندي الأمريكي الجديد "المحارب الأرضي" إظهار براعته من خلال استخدام أحدث التكنولوجيات لا في معارك محددة ضد خصوم نظاميين، بل في أوضاع غير رسمية أكثر من السابق، حيث تدعو الحاجة إلى دعم المصالح السياسية للولايات المتحدة من خلال إظهار العنف. وقد تم رصد هذه القدرة على "الحرب الفعلية" التي، بالنظر للدعاية التي أحاطت بها قد تكون الغاية منها أن تكون "الردع الفعلي" قد رسمت بالتفصيل من قبل متحمسي ما بعد الحداثة مثل توفلرز [Tofflers] (١٩٩٣) ودير ديريان (Der Derrian) (١٩٩٢).

إن السمة المركزية لهذا النوع من الحروب هي أنها لا يمكن أن تعتبر وسيلة جديدة قابلة للاستمرار لحل الصراع. ففي ستينيات القرن التاسع عشر وجدت آراء متعارضة حول شكل السياسة الألمانية المستقبلي. فقد حلّت بروسيا في عهد بسمارك المسألة بالسماح لفون مولتكه

[Von Moltke] بالانتصار في ثلاث حروب كلوزويتزية غربية متتابعة – معارك حاسمة في سادووا عام ١٨٦٦ وسيدان في ١٨٧٠ حسمت النتيجة. وقد قبلت الهزيمة على مضض، وتم توقيع معاهدات السلام، وتم تشكيل الامبراطورية الألمانية تحت رعاية القوة العسكرية البروسية. وهكذا تم حل مشكلة مع أن مشكلة جديدة ظهرت إلى الوجود، كما يجري عادة. أما اليوم فمن غير المعقول، على ما يبدو تصور سلسلة من مثل هذه الأحداث. فالحروب لا تعلن رسمياً ولا تنتهي رسمياً. فهي إما أن تتلاشى أو تظلّ متقيحة. وفي بعض الأحيان يفضي الأمر إلى معضلة، تكون مفروضة من الخارج في بعض الأحيان – فحالة "اللاحرب" في قبرص عام ١٩٧٣ قد أخمدت من قبل قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، لكن الصراع يبقى من دون حل، بل إن المعضلة نفسها تبعد الدافع إلى الوصول إلى حل. وفي ظروف أخرى، مثل الصومال ورواندا، قد يكون أثر الحرب غير الرسمية انهيار المجتمع والانغماس في الفوضى، وهو انغماس لا يسع الأطراف الخارجية إيقافه بالفعل، لأنه في غياب الأعداء المحددين وخطوط المعارك الواضحة والجيوش النظامية يصبح التدخل الخارجي في حكم المستحيل. وهذا يدلّ على أن أي وصف للحرب يحاول إعطاء الظاهرة الحديثة وظيفتها الأوروبية القديمة سوف يضل ضلالاً بعيداً.

الخاتمة: نهاية العلاقات الدولية المتمحورة حول الدولة؟

Conclusion: The End of State-Centric International Relations?

شاهدنا عبر الفصول الثلاثة الأخيرة عدداً من الشقوق تظهر في بنيان نظرية العلاقات الدولية المتمحورة حول الدولة. ورأينا أن منظري صنع القرار قد قوضوا الفكرة القائلة إن السياسة الخارجية تختلف اختلافاً جذرياً عن السياسة المحلية. ومن الصعب تأييد الفكرة القائلة إن الدول تتبع المصلحة الوطنية استناداً إلى هذه الدراسات.

فالنظريات الهيكلية للعلاقات الدولية تنقل التأكيد بعيداً عن السياسة الخارجية، لكنها بدورها غير قادرة على حل مشكلة الواسطة – وتؤدي ظاهرة "السلام الديمقراطي" إلى تقويض تأكيدها على عدم الصلة بينها وبين العوامل المحلية، نوعاً ما. وتبدو القوة أنها فكرة واضحة وسهلة الفهم ولكن ما أن يتم طرح التمييز بين القوة بوصفها نعتاً والقوة بوصفها تأثيراً حتى تزول حالات كثيرة من عدم التيقن العادية حول عمل القوة وتختفي. فميزان القوى هو مرة

أخرى، فكرة على درجة من المعقولية، ولكنها مرة أخرى، تتداعى حالما يتم الكشف عن منطق الفكرة.

فعلى أحد المستويات يعد ضعف التصور السياسي للحرب ببساطة سبباً إضافياً للشك بشأن مركزية الدولة، لكنه أيضاً مثال آخر لسمة من سمات العلاقات الدولية التي لا تتصرف بالطريقة التي يفترض أن تتصرف بها. والواقع أن الانحراف هنا يذهب إلى أبعد من ذلك. فالنظرة الكلوزويتزية إلى الحرب شرط أساسي لكي يعمل توازن القوى عمله. فالمؤسستان تقفان معاً، حتى إذا، كما أشير هنا، سقطتا معاً، فإن البنيان المتمحور على الدولة بأكمله سيصبح حطاماً – ومن المؤكّد أن هذا ينطبق حتى الآن على أي تنوع للواقعية، وكذلك على "المدرسة الإنجليزية". فالمسألة هي أن الحرب وميزان القوى ليسا مجرد إضافتين يمكن تنحيتهما إذا لم تنجح الأمور. بل هي على نقيض ذلك في صلب كل من النظام الفوضوي لوالتز والمجتمع الفوضوي لبول هيدلي. فهما الوسيلتان اللتان تسمحان للمجتمع بأن يعمل، فإذا عانتا من صعوبات، فإن المجتمع يعاني مثلهما.

ومع ذلك فإن منطق التمحور حول الدولة يظل قوياً آسرا. فإذا كانت المقدمة الأولى ثابتة، أي أننا نعيش في عالم فوضوي، تلعب فيه الدول الدور الرئيسي، وإذا كانت الدول مدفوعة بأنانية عقلانية، فعندئذ يبدو أنه لا مفر من التسليم بعالم واقعي جديد – مع أنه إذا كان باستطاعة الدول تلطيف هذه الأنانية عبر اهتمامها بالمعايير فقد ينبثق مجتمع دولي ما. أما إذا كنا، مع ذلك، نعيش في عالم لا يتسم من جوانب عدة بهذا النوع من العلاقات الدولية، وهو ما يبدو أنه الواقع، فعندئذ يبدو أنه من المحتمل أن هذه الافتراضات تنطوي على شيء خاطئ. ولقد سبق أن رأينا أن أحد هذه الافتراضات، وهو الأنانية العقلانية، لا يمكن أن يستمر إلا بجراحة بطولية تماماً من نوع ما.

وسوف توضع الافتراضات أيضاً موضع الاختبار في الفصول القادمة. وأكثر هذه الافتراضات أساسية هو افتراض الفوضى، وثمة طريقتان يمكن فيهما الاعتراض على فكرة الفوضى.

أولاً، لا بد لنا من أن نحمل بعض المقولات عن دور النظرية الواردة في الفصل الأول على محمل الجد. ولا بد لنا، بشكل خاص، أن نولي اهتماماً جدياً للتداعيات التي ينطوي عليها الرأي القائل: إن المعرفة تبنى، ولا توجد، أنها تقوم على أسس اجتماعية وليس على صخرة من

اليقين. فإذا قبلنا المعنى الذي تكون فيه "الفوضى الدولية" من إنشاء الدول – "الفوضى هي ما تفهمه الدول منها" – فسنكون أقل دهشة من الأمور غير المنطقية المقترنة بها، وأكثر استعداداً؛ لأن نسأل عن الجهة التي تخدم الفوضى مصالحها (Wendt 1992). وهذه، جزئياً، مسألة تعقب الفوضى الدولية في ثنايا التاريخ، والإحاطة بالطبيعة غير المادية للتعميمات الأزلية للواقعية (الجديدة) ووضعها في سياق تاريخي ما.

هذه المهمة يضطلع بها روزنبرغ (Rosenberg) على نحو بارع، مع أن السرد التاريخي الذي يرغب في استعماله بدلاً من لا تاريخية الواقعية يستند، لسوء الحظ، إلى ماركسية تبدو منطوية بدورها على مشاكل، انطلاقاً من العيوب الفكرية لذلك المبدأ الذي ظهر في القرن التاسع عشر (Rosenberg 1994). على أنه توجد أسئلة أيضاً هنا حول القوة والمعرفة لا بد من طرحها.

إن "الفوضى المشكلة" [anarchy problematic]، على حد قول ريتشارد آشلي لا تعمل على مجرد خدمة مصالح الدول الغنية والقوية من خلال إضفاء الشرعية على بعض طرق ممارسة القوة، بل إنها تطرح مفهوماً معيناً للسياسة يمثل امتيازاً لجميع الدول (Ashley 1989c). بهذه الطريقة يتم إضفاء الشرعية على الفكرة القائلة إن الدول توجد من أجل حماية سكانها من الأخطار الخارجية – مع أنه من الواضح أن معظم الناس معرضون للخطر من طرف حكوماتهم أكثر بكثير من تعرضهم للخطر من قبل الاجانب. إن التمييز بين الخاص والعام الذي يتخلل المفاهيم الغربية للسياسة، والذي تميز بدعم استبعاد المرأة عن الحياة العامة في الغرب، هذا التمييز يقوم على الأسس ذاتها التي تقوم عليها الطريقة الغربية في الحرب – فالأشخاص الأصليون في الحياة العامة كانوا هم الجنود الذين كانوا يخوضون المعارك المحددة للمدن اليونانية. والخلاصة هي أن مفهوم السياسة "الدولية" الذي يتمحور حول الدولة يحمل معه قدراً كبيراً من الأمتعة السياسية من مجالات أخرى للحياة الاجتماعية – الفكرة القائلة إن العلاقات الدولية تختلف عن جميع مجالات الحياة الاجتماعية، وبالتالي القول: إن "العلاقات الدولية" نوع من فروع المعرفة يختلف عن العلوم الاجتماعية الأخرى هو من المقولات الأقل قبولاً للفكر الدولي الواقعي.

تلك أفكار سوف يتم تناولها في الفصول الأخيرة من هذا الكتاب، حين سيتم فحص أثر نهاية الحرب الباردة على مفاهيم مثل السيادة والفوضى، إلى جانب عدد من مفاهيم العلاقات

الدولية التي تحررت من جراء انتهاء ذلك الصرا
النقطة الأخيرة، أنه يوجد خط "واقعي" للحجّة لا
بدلاً من ذلك، على الطابع المهيمن للسياسة العا
بطريقة أخرى تتسم بقدر أكبر من التجريبية (ا
نظام غير محكوم؟ من الواضح أنه لا توجد "حكو
مجموعة محددة من المؤسسات التي تصنع وتنفذ
الوحيد المتوفر لما هي عليه الحكومة؟ إن جميع
ومنظّري المجتمع الدولي يؤكدون أنه في العلاقا
صنع قرارات "نهائية". وهكذا فالسيادة هي سمة
ولن يتغير أبداً ما لم تظهر امبراطورية عالمية. و

قد يقال بحقّ: إننا نادراً جداً، وفي الحالا
الأخير". فهل يمكن حقاً صرف النظر بمثل هذه ال
لا يكون لدينا حكومة عالمية، لكن لدينا بالفعل "
إليها الآن.

مراجع أخرى للقراءة

لقد جمعت النصوص الكلاسيكية عن ميزان القوى من قبل بروغام وفون غينتز وكوبدن في
M.G. Forsyth, H.M.A. Keens-Soper and P. Savigear (eds), The Theory of International Relations (1970).

إن مقالة هيوم الممتازة "ميزان القوى" [The Balance of Power] تستحق القراءة لمدة ٢٥٠سنة قادمة وتوجد بشكل ملائم في
David Hume, Essays: Moral, Political and Literary (1987)

تتضمن الأعمال "الكلاسيكية" عن ميزان القوى
E.V. Gulick, Europe's Classical Balance of Power (1955); Chapters 2 and 3 of Inis L. Claude, Power and International Relations (1962); Ludwig Dehio, The Precarious Balance (1965); and essays by the editors both entitled 'The Balance of Power' in Herbert Butterfield and Martin Wight (eds), Diplomatic Investigations (1966) as well as discussions in Morgenthau and other standard texts.

ويعد كتاب مورتون كابلان "النظام والعملية في السياسة الدولية" (١٩٥٧)
"System and Process in International Politics"
عملاً متميزاً من نوع مختلف عن الحركة السلوكية لخمسينيات القرن العشرين، ويتضمن محاولة لتحديد قواعد نظام التوازن. ويعد
J.N. Rosenau (ed.), International Politics and Foreign Policy (1969)
مجموعة تتضمن مقتطفات من كابلان ووالتز وسينجر وآخرين ويبقى عملاً قيماً لمدة ٣٠ سنة قادمة. ويسيطر على النقاش المعاصر حول ميزان القوى
Kenneth Waltz, Theory of International Politics (1979) – see the articles from International Security in Michael E. Brown, Sean M. Lynn-Jones and Steven E. Miller (eds), The Perils of Anarchy (1995), especially Stephen M. Walt, 'Alliance Formation and the Balance of World Power' (1985); and Paul Schroeder, 'Historical Reality vs. Neo-realist Theory' (1994)

ويوجد بديل لكتاب والتز يتمثل في
Hedley Bull, The Anarchical Society (1977/1995)

إن أفضل مجموعة عن توازن القوى هي العدد الخاص من
Review of International Studies, Moorhead Wright (ed.), 'Special Issue on the Balance of Power' (1989).

ويعد
Lawrence Freedman (ed.), War (1994)

مجموعة مفيدة تتضمن مقتطفات من مصادر عديدة متنوعة. ويعد كتاب كارل فون كلوزويتز "عن الحرب" (١٩٧٦) [On War] العمل المتميز عن الموضوع. وتتضمن هذه الطبعة/ الترجمة التي قام بها مايكل هوارد (Michael Howard) وبيتر باريت (Peter Paret) تعليقات مستفيضة ومقالات تمهيدية رائعة، وتفضل على جميع البدائل المتاحة. ويعد

Michael Howard, Clausewitz (1983)

أفضل مقدمة.

وتتمثل طبعة قريبة العهد لمجموعة ممتازة عن الاستراتيجيين العظام في

Paret (ed.), Makers of Modern Strategy from Machiavelli to the Nuclear Age (1986).

وتبرز دراستان رئيسيتان عن أسباب الحرب هما:

Kenneth Waltz, Man, the State and War (1979); and its only equal, Hidemi Suganami, On the Causes of War (1996), an earlier, brief version of which is 'Bringing Order to the Causes of War Debate' (1990): See also Geoffrey Blainey, the Causes of War (1988) and John G. Stoessinger, Why Nations go to War (1990).

للاطلاع على التفكير قريب العهد عن "الحرب العادلة" والقيود القانونية على العنف، انظر

Adam Roberts and Richard Guelff (eds), Documents on the Laws of War (1983); Geoffrey Best, War and Law since 1945 (1994); Michael Walzer, Just and Unjust Wars (1992); and Terry Nardin (ed.), The Ethics of War and Peace (1996)

وتوجد تأملات أوسع نطاقاً عن الطبيعة المتغيرة للحرب في عدد من المصادر بعضها "أكاديمي" وبعضها غير أكاديمي. وتتضمن مختارات من الكتب قريبة العهد التي تثير أسئلة جدية عن طبيعة الحرب وشكلها في المستقبل

John Keegan, The Face of Battle (1978); Jean Bethke Elshtain, Women and War (1987); Victor Davis Hanson, The Western Way of War: Infantry Battle in Classical Greece (1989); James Der Derian, Antidiplomacy: Spies, Terror, Speed and War (1992); Alvin and Heidi Toffler, War and Anti-War (1993); and Christopher Coker, War in the Twentieth Century (1994).

الجزء الثالث

الحكم العالمي

Global Governance

الفصل السابع : الحكـــم العـــــــالمي

Global Governance

مقدمة : السيادة، الفوضى والحكم العالمي

Introduction: Sovereignty, Anarchy and Global Governance

الفوضى أساسية في "العلاقات الدولية" المتمحورة حول الدولة، لأن السيادة أساسية في "العلاقات الدولية" المتمحورة حول الدولة. وكما بين هينسلي [Hinsley] وآخرون، فقد انبثقت "السيادة" في القرنين السادس عشر والسابع عشر كفكرة ذات رأسين (Hinsley 1966). فمن جهة كان الحكام يتمتعون بالسيادة من حيث إنهم لم يكونوا ليقبلوا أنداداً داخليين "محليين" مساوين لهم. ومن جهة أخرى فقد كانوا يتمتعون بالسيادة من حيث إنهم لم يكونوا ليقبلوا خارجيين، "دوليين" أرفع منزلة منهم. وقد نال هذا المفهوم قبولاً معيارياً في النصف الثاني من القرن السابع عشر – بعد مؤتمر سلام وستفاليا الذي أنهى حرب الأعوام الثلاثين – ويظل القاعدة التي تبنى عليها هياكل الفوضى. فغياب جهة خارجية أرفع منــزلة تعني ضمنياً غياب "الحكومة"، وهذا هو تعريف الفوضى. فإذا ما انبثقت حكومة عالمية فإن من شأنها، تعريفاً، أن تقوض سيادة الدولة. ويرى بعض منظّري المجتمع الدولي أن هذا سيكون شيئاً سيئاً، لأن السيادة تسمح بازدهار مفاهيم متعددة للخير. ويرى جميع منظّري المجتمع الدولي وجميع الواقعيين أن هذا غير محتمل الحدوث، لأن الدول ستفعل كل ما بوسعها لمنعه.

تلك حجّة واضحة ومنطقية، لكنها تنطوي بالفعل على إخفاء جانب آخر تكون فيه السيادة مفهوماً ذا رأسين، إضافة إلى البعد الداخلي – الخارجي. فالسيادة هي وضع قانوني [juridical status] ومفهوم سياسي [political concept].

فمن جهة، القول: إن دولة ما هي ذات سيادة يعني إصدار حكم على مركزها القانوني في العالم، أي أنها لا تعترف بجهة أرفع منــزلة منها، فهي ليست، على سبيل المثال، مستعمرة أو جزءاً من نظام تسلط دولة على أخرى، أو أنها تخضع لذلك النوع من السيطرة التي كانت الدول الأوروبية تمارسها على بعض الدول غير الأوروبية في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. ومن جهة أخرى فإن القول: إن دولة ما ذات سيادة يعني ضمنياً، بصفة عامة، أنها تملك بعض أنواع القدرات – القدرة على التصرف بأنواع معينة من الطرق وأن تؤدي بعض أنواع المهام. والفرق الأساسي بين هذين المعنيين للسيادة هو أن الأول غير مقيد – فالدول إما

أن تكون أو لا تكون ذات سيادة قانونية – في حين أنه من الواضح أن المعنى الثاني ينطوي على درجات، أي أن المهام نفسها يمكن أن يضاف إليها أو أن يحذف منها على حد سواء، دون فقد الفكرة الأساسية، كما أن الطريقة التي تتم بها ممارستها يمكن أن تكون فعّالة نوعاً ما.

فمن جهة هناك السيادة بوصفها وضعاً تملكه الدول أو لا تملكه، ومن جهة أخرى هناك السيادة كحزمة من السلطات والقدرات التي يمكن أن تكبر أو تصغر. لم يكن التمييز هنا ذا أهمية كبيرة في السنوات الأولى لـــ "نظام وستفاليا"، لأن أنواع السلطات التي كانت الدول تمارسها كانت محدودة النطاق والمجال. فقد كان تحصيل الضرائب و"التهدئة" – وإرساء قواعد القانون والنظام – النشاطين المحليين الرئيسيين للدول، وكانت الحرب والامبريالية النشاطين الخارجيين الرئيسيين. هنا نجد أن القدرات المميزة لافتة للنظر إلى حد بعيد، لكن ذلك لم يقوض فكرة الفوضى بأي حال من الأحوال – بل، كما يصر كينيث والتز، تتمثل سمة أساسية لفكرة الفوضى بأن الوحدات في نظام غير فوضوي تحاول القيام بالوظائف ذاتها بقدرات مختلفة (Waltz 1979). على أنه إذا أصبح من المقبول أن من بين وظائف الدولة ذات السيادة تحقيق بعض أنواع الأهداف الاجتماعية – على سبيل المثال نظام رفاه، أو على الأقلّ شبكة أمان في دولة الرفاه – وتنظيم ناجح، إن لم تكن إدارة فعلية، للاقتصاد، فإن الوضع يتغير بالفعل بشكل جد مثير، لأنه من الواضح هنا أن ممارسة تلك السلطات بشكل فعّال قد تكون ممكنةً جداً، في بعض الظروف من دون تعاون خارجي ودرجة من تضافر السيادة. وهكذا، على سبيل المثال، إن إحدى سلطات الدولة هي سلطة إنشاء نظام بريدي – لكن مثل هذا النظام سيكون غير فعّال إلى درجة بعيدة ما لم يكن من الممكن إرسال واستلام الخطابات عبر حدود الدولة. ولتدبر ذلك بشكل فعّال فقد كان على الدول في واقع الأمر التخلي عن بعض السلطات لهيئة دولية، تمثّلت بالأصل في "الاتحاد البريدي العالمي" لعام ١٨٧٤. وبهذا فإن مجموعة السلطات التي تمتلكها دول ما بصفتها هيئة "ذات سيادة" تتضاءل وتتعزز في الوقت نفسه – فللدولة الآن القدرة على إنشاء نظام بريدي فعّال، لكنها تشتري هذه القدرة مقابل التخلي عن جزء من قدرتها على تنظيم هذا النظام، لأنه توجد الآن قواعد يتعين عليها قبولها إذا أرادت أن تظلّ جزءاً من هيئة أوسع نطاقاً، أي، إذا رغبت في المحافظة على قدرتها على ممارسة سلطاتها السيادية وإدارة خدمة بريدية فعّالة. إن الطابع الملتوي المعقّد لهذه الجملة ليس من قبيل المصادفة – بل هو عرض من

أعراض مفهوم معين، أي السيادة، يطلب منه أن يقوم بأكثر مما يستطيع من العمل. فلكي يكون كيان ما ذا سيادة صحيحة فقد يكون من الضروري التنازل عن جزء من تلك السيادة.

وثمة طريقة أخرى للتعبير عن النقطة ذاتها، وهي أن "التوافق" بين الدولة والمجتمع/ الاقتصاد قد تغير منذ بداية نظام وستفاليا. في بادئ الأمر كانت السياسة الاجتماعية في الحد الأدنى وكان النشاط الاقتصادي في معظمه نشاطاً اقتصادياً، محلياً وعلى نطاق ضيق. وحتى البلدان اللذان كانا يعتمدان أشد الاعتماد على التجارة، وهما انجلترا وهولندا، كانا يزرعان ٩٠ بالمائة من موادهما الغذائية في القرنين السادس عشر والسابع عشر، وأقل قليلاً من ذلك في القرن الثامن عشر. على أنه مع مجيء الصناعة ونظام المعمل والإدراك بأن مكاسب الفاعلية – وفّر الحجوم – يمكن تحقيقها عبر الإنتاج من أجل سوق أوسع، فقد توسع مجال ونطاق النشاط الاقتصادي ومعه توسعت الاحتمالات لنشوء سياسة اجتماعية. وكانت النتيجة الأولى هنا صعود درجة في الحجم الأمثل للدول. وقد أوجدت بريطانيا وفرنسا "أسواقاً أحادية" وذلك بإزالة العوائق المحلية التي تقف في وجه التجارة، في حين أن ألمانيا انتقلت من "اتحاد جمركي" إلى دولة واحدة. غير أن احتياجات المجتمعات الجديدة تجاوزت هذه الخطوات. فقد تم بالتدريج ابتداء من ستينيات القرن التاسع عشر تأسيس هيئات دولية تنظيمية: الاتحاد البرقي الدولي لعام ١٨٦٥، إنشاء المكتب الدولي للأوزان والمقاييس عام ١٨٧٥، ومكتب العمل عام ١٩٠١ (Murphy 1994) .

وفي القرن العشرين عمل نظاما العصبة والأمم المتحدة على تسريع إضفاء الطابع المؤسسي على التعاون الوظيفي. فقد عكست كل من هذه المؤسسات الاحتياجات الوظيفية للدول، وهي في مجموعها تغطي معظم الأنشطة الرئيسية التي تزاولها الدول.

وقد انبثق كل منها من خلال ممارسة السلطات السيادية، لكن كان كل منها يشكل تقليصاً للسيادة، بمعنى أن لدينا هنا سلطات لا يمكن ممارستها بشكل فعّال إلا بتوفر درجة من تجميع السيادة.

وعلاوة على ذلك، فإن عملية التنظيم الذي اكتسى طابعاً مؤسسياً لا يتضمن القوى الاجتماعية والاقتصادية للقرنين الأخيرين فحسب، بل إن ما نراه اليوم هو أن القدرة الخارجية الصحيحة للدولة – أي قدرة شن الحرب – أصبحت الآن منظمة، وإن كان ذلك بشكل غير فعّال نوعاً ما، بطريقة يصعب تصديقها قبل ١٥٠ عاماً.

ويبدو بالفعل أن مختلف اتفاقيات لاهاي وجنيف، والقيود القانونية لميثاق باريس، تضع بعض أنواع الكبح على ممارسة سلطة الدولة. وقد أصبح القانون الدولي اليوم أكثر إحكاماً وتفصيلاً مما كان عليه في الماضي، كما أنه أكثر فاعلية من جوانب عدة – حتى في ما يتصل بقضايا تعتبر عادة مركزية بالنسبة لحقوق سيادة الدول.

إن ما توحي به هذه التأملات هو أنه، على الرغم من أن العالم يفتقر إلى حكومة، لأن الدول لم تكن لتتنازل، كما أنها ليست الآن راغبة في أن تتنازل، عن وضعها الشرعي بوصفها ذات سيادة، فإن محاولاتها الرامية إلى أن تحكم بشكل فعّال وأن تمارس سيادتها السياسية قد أوجدت شبكات واسعة من "الحكم" [governance] العالمي – وكلمة "governance" قديمة نوعاً ما، كانت بالأصل مرادفة لكلمة "government" (حكومة)، ولكنها سخّرت كمصطلح ملائم للأثر الجماعي لمختلف المؤسسات شبه الحكومية التي انتشرت خلال القرن الماضي أو أكثر (Rosenau and Czempiel (eds), 1992). وسوف يتم فحص هذه الشبكات في ما تبقى من الجزء الثالث من هذا الكتاب. وكما ورد آنفاً، فإن قدراً كبيراً من نمو الحكم [governance] العالمي قد حدث في سياق اقتصاد عالمي آخذ في التوسع، وسوف تبرز الفصول الثلاثة التالية ذلك السياق. وسوف يفحص الفصل الثامن نمو هذا الاقتصاد، وإطاره المؤسسي، فضلاً عن عدد من النظريات والمنطلقات التي استخدمت لرسم العلاقة بين كل من الدولة والاقتصاد، وبين النظام الدولي والاقتصاد العالمي. وسوف يتعقب الفصل التاسع الموضوع حتى يومنا هذا، حيث سيفحص "نظرية النظام" [regime theory]، و"نظرية الاستقرار المهيمن" [the theory of hegemonic stability] وفكرة "الدبلوماسية المثلثة" [triangular diplomacy] بوصفها في بعض الأحيان طرقاً بديلة. وفي أحيان أخرى طرقاً متوائمة، لإعطاء التعاون صيغة مفاهيمية في الاقتصاد العالمي اليوم.

وسوف يتناول الفصل العاشر الموضوع من زاوية أخرى، حيث سيركّز على الرؤية من "الجنوب"، الذي يشمل أفقر مناطق العالم التي من المحتمل أن يكون منظورها للاقتصاد العالمي مختلفاً نوعاً ما عن منظور البلدان الأغنى لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD).

على أنه قبل المضي في دراسة الاقتصاد السياسي العالمي سوف يفحص هذا الفصل بعض نظريات التعاون الدولي التي على الرغم من أنها تشمل العلاقات الاقتصادية الدولية فإن

لها امتداداً أوسع نطاقاً ولا تتركّز بالدرجة الأولى على هذا المجال من مجالات الحياة الدولية. يطرح المذهب الوظيفي (الانتفاعي) [Functionalism] بوصفه نظرية، وصفاً للتعاون الوظيفي (الانتفاعي) الدولي الذي يحاول تجاوز الدولة، وإيجاد نظام عالمي جديد مثلما تفعل طريقة المجتمع العالمي المتفرعة عنه. ومن جهة أخرى فإن المذهب الوظيفي الجديد [Neofunctionalism] ومذهب الفيدرالية [Federalism] يتوجهان نحو إيجاد دول جديدة أكبر من خلال دمج الدول القائمة – وهي عملية يمكن أن تؤدي إلى إيجاد دولة عالمية. وعلى نقيض ذلك، تحاول نظرية "الأمن الجماعي" [collective security] إيجاد طريقة لإدارة السلطة بديلة عن ميزان القوى دون محاولة إيجاد حكومة عالمية وإنما من خلال التقييد الذاتي للدول ذات السيادة.

سوف يتم فحص كل من هذه الأفكار بشكل موجز في بعض الحالات، وستتم مناقشتها في سياق منظومة الأمم المتحدة وفي بعض الأحيان، في سياق "الاتحاد الأوروبي" – وهذا الآخر بوصفه موقع أهم عمليات تقزيم للسيادة قامت بها الدول حتى الآن في النظام الحديث.

المذهب الوظيفي Functionalism

يمكن استقصاء تاريخ الأفكار الفيدرالية بالعودة إلى مشاريع السلام في القرن الثامن عشر وإلى "السلام الدائم" [Perpetual Peace] الذي طرحه كانط [Kant] – إن لم يكن إلى ما قبل ذلك إلى الوحدة المفترضة لعالم العصور الوسطى – وكذلك، على وجه الدقة، هي أقدم المحاولات الرامية إلى فهم نشوء المؤسسات الدولية. على أنه ثمة أسباب وجيهة لبدء هذا الاستعراض بفحص "المذهب الوظيفي" [functionalism]. هذا المذهب هو المحاولة الأكثر تفصيلاً وإحكاماً وطموحاً فكرياً التي جرت حتى الآن لا لفهم نشوء المؤسسات الدولية فحسب، بل أيضاً لرسم مسار هذا النشوء في المستقبل، واستيعاب مضامينه المعيارية. إنه مجموعة من الأفكار تتصف بالأصالة، توازي في نطاقها المذهب الواقعي، لكن، خلافاً للمذهب الواقعي، لم يكن لها اتصال يذكر بالتقليد الدبلوماسي في الماضي. وفي حين أن شخصاً واحداً، ديفيد ميتراني [David Mitrany]، يستطيع القول:

إن أصول المذهب الوظيفي تعود إليه، فقد أخذ وصفه للعالم واستعمل في دراسات حالة وعمل نظري من قبل بحاثة من أمثال جوزيف ناي [Joseph Nye] وايرنست هاس [Ernst Haas] وجيه.بي. سيويل [J.P. Sewell]، وبول تايلور [Paul Taylor]، وايه.جيه.آر. غروم [A.J.R. Groom] وكذلك، بطريقة غير عادية من قبل جون بورتون [John Burton] ومنظري "المجتمع العالمي" [World Society] من أمثال كريستوفر ميتشل [Christopher Mitchell] ومايكل بانكس [Michael Banks]. ومن المؤكّد أن المذهب الوظيفي أهم مقاربة ظهرت للمؤسسات الدولية في القرن العشرين – وهذا لا يعني أن جميع أفكارها أو حتى معظمها، تصمد أمام التمحيص النقدي.

إن مفتاح فهم المذهب الوظيفي هو أنه على الرغم من طرحه تفسيراً للنمو السابق والاحتمالات المستقبلية للمؤسسات الدولية فإنه ليس بالدرجة الأولى نظرية حول نمو المؤسسات. بل هو وصف لشروط السلام. فقد ظهر في أربعينيات القرن العشرين كرد فعل لمقاربات السلام المتمحورة حول الدولة مثل الفيدرالية والأمن الجماعي. كانت وجهة نظر ميتراني أن تلك المقاربات لم تفشل، لأن المتطلبات التي ألقيت على الدول كانت أكثر راديكالية مما ينبغي – وهو النقد الرائج – بل لأنها لم تكن راديكالية بدرجة كافية. فالأمن الجماعي لا يمس أبداً السلطة السيادية للدولة في تقرير ما إذا كانت ستستجيب لضروراتها الملحة. فقد تكون الدول ملزمة من الناحية القانونية بالتصرف وفق أنواع معينة من الطرق، لكنها تحتفظ بسلطة تجاهل الشرعية عندما يروق لها ذلك. فقد يكون بوسع الفيدرالية أن توجد على النطاق العالمي الظروف التي لا تعود الدول قادرة فيها على التصرف بهذه الطريقة، إلا أن الدول لا ترغب في الانخراط في الفيدرالية لهذا السبب بالذات. لكن المقاربتين تفشلان على حد سواء، لأنهما تحاولان العمل من منطلق السيادة وتنتجان في الوقت نفسه نتائج تناقض منطلق السيادة – من المحتم على الهجوم المباشر على السيادة الشرعية، والذي يترك السيادة دون المساس بها، هذا الهجوم من المحتم عليه أن يفشل. وقد جادل ميتراني بأن "نظام سلام كافياً" لا يمكن بناؤه إلا من الأسفل إلى الأعلى عبر تشجيع أشكال التعاون التي تجاوزت قضية السيادة الرسمية، لكنها قلصت تدريجياً قدرة الدول على التصرف الفعلي بصفتها ذات سيادة (Mitrany 1966). وتتلخص الحجّة هنا بصيغتين – "الشكل يتبع الوظيفة" و"السلام (يتحقق) مجزّأً" (Nye 1971).

يقوض "الشكل يتبع الوظيفة" عدداً من المقولات:

أولاً، لا يمكن للتعاون أن ينجح إلا إذا كان مركزاً على أنشطة معينة ومحددة ("الوظائف") والتي تؤديها الدول حالياً ولكن التي من شأنها أن تؤدى على نحو أكثر كفاءة في سياق أوسع.

ثانياً، يجب تحديد الشكل الذي يتخذه هذا التعاون حسب طبيعة الوظيفة المعنية: فلا يوجد شكل واحد ينطبق على جميع أمثلة التعاون الوظيفي. وهكذا فمؤسسة عالمية قد تكون هي الشكل المناسب لبعض الوظائف – فالمرض لا يعترف بأي حدود، ويجب أن يكون النظام البريدي الفعّال عالمياً – في حين أن المؤسسات الإقليمية أو حتى المحلية هي كل ما يلزم لبعض الوظائف الأخرى. ففي بعض الوظائف يكون تبادل المعلومات هو كل ما تدعو الحاجة إليه – على سبيل المثال التنبؤ بأحوال الطقس على النطاق العالمي – وفي حالات أخرى قد تدعو الحاجة إلى إناطة سلطة اتخاذ القرار بمؤسسات وظيفية. فمنظمات العمّال وجماعات أرباب العمل يجب أن تهتم بمعايير العمل، كما يتعين على الأطباء والإداريين العاملين في ميدان الصحة الاهتمام باستئصال المرض.

ويجب إنشاء كل منظمة وظيفية بطريقة تكون فيها مصممة على نحو مناسب لتولي مهام وظيفتها الخاصة بها.

ويصف "السلام (يتحقق) مجزّأً" المصير الجماعي المأمول لهذه الحالات الفردية من التعاون الوظيفي. فالنموذج الوظيفي للسيادة يؤكّد على أولوية البعد السياسي للسيادة الوارد وصفه آنفاً. فالسيادة مجموعة من السلطات. ومع انتزاع هذه السلطات من الدولة وإناطتها بمنظمات وظيفية فإن قدرة الدولة على التصرف بصفتها كياناً ذا سيادة سوف تتناقص تدريجياً. فهنا يوجد عنصر سيكولوجي سياسي. والفرضية هنا هي أن الولاء الذي يدين به الأفراد للدولة ناجم عن الأشياء التي تؤديها الدولة لهم، وبما أن المؤسسات الأخرى تتولّى نيابة عن الدولة القيام بأنشطة معينة فإن الولاء سيتضاءل وينحسر. وعلاوة على ذلك، فإن نتيجة التعاون الوظيفي لا تتمثل بإيجاد دولة جديدة أكبر حجماً وأكثر فاعلية – بل إن الأساس المحلي للنظام سوف يتقوض هو نفسه بدلاً من ذلك، انطلاقاً من أن الشكل يتبع الوظيفة. وتكون النتيجة أن الوظائف التي تقوم بها الدولة سوف تتضاءل شيئاً فشيئاً – وبدلاً من ذلك ستصبح الدول

مؤسسات غير سوية تحاول أن تكون متعددة الوظائف ومحلية في عالم يتم فيه أداء معظم مهام الحكم والإدارة من قبل هيئات محددة الوظائف وغير محلية.

لقد ألهمت أفكار ميتراني الأساسية عدداً من الأعمال النظرية لاحقاً، وبعض دراسات حالة ذائعة الشهرة، ولا سيما "ما وراء دولة الأمة" [Beyond the Nation State]، وهي وصف ايرنست بي. هاس [Ernst B. Haas] لمنظمة العمل الدولية، و"المذهب الوظيفي والسياسة العالمية" [Functionalism and World Politics]، وهي وصف جيه.بي. سيويل [J.P. Sewell] لمنظمة اليونسكو (Haas 1964; Sewell 1966). من الواضح أن "الوكالات الوظيفية" (المتخصصة) لمنظومة الأمم المتحدة تتيح المجال لنطاق من دراسات حالة ممكنة – مع أنها تخالف المقولة بأن "الشكل يتبع الوظيفة"، حيث إن جميعها هيئات عالمية، وتسيطر عليها دول على الأغلب وليس الذين يؤدون الوظائف.

وقد أثر المذهب الوظيفي أيضاً في التفكير المتصل بالمنظمات الإقليمية، وإن كان بشكل "جديد"، كما سيبين القسم التالي. إن الصلة بين أفكار المذهب الوظيفي ومفهوم بورتون لنموذج المجتمع العالمي ذي "النسيج العنكبوتي" (Burton 1972) واضحة، وقد أقر بها كتاب من أمثال ميتشل وغروم، إن لم يكن بورتون نفسه. إن أوصاف الاقتصاد العالمي التي تؤكد على "العولمة" [globalization] مدينة بالشيء الكثير إلى تفكير المذهب الوظيفي، مثلما هو الحال بالنسبة للعمل قريب العهد حول "إزالة حدود" [de-bordering] الدول. والخلاصة هي أنه لدينا هنا نموذج للحكم العالمي انتشر تأثيره انتشاراً واسعاً وإن كانت نسخة رؤية ميتراني لا يأخذ بها إلا القليلون. فما هي المشاكل التي تحيط بالمذهب الوظيفي – لماذا لم تكن أكثر تأثيراً أيضاً؟

في تعليق له على الدراسة الشهيرة التي قام بها هاس، أشار الكاتب ف. س. نورثيدج [F.S. Northedge] الذي ينتمي إلى المدرسة الواقعية إلى أن منظمة العمل الدولية "تتجاوز دولة الأمة" مثلما تتجاوز ساحة الطرف الأغر محطة شيرنينغ كروس. ومعنى هذه الملاحظة التي توحي بالغموض هو أنه في حين أنه ما من شك في أن منظمة العمل الدولية بهيكلها الثلاثي المكون من الدولة والنقابات وممثلي أرباب العمل هي مكان مختلف عن دولة الأمة، فلا يمكن القول بأي معنى، أنها تجاوزت هذه المؤسسة. لقد ظهرت شبكة من المؤسسات في غاية التعقيد في العالم ولكن نظام وستفاليا يبقى، بخلاف توقعات أنصار المذهب الوظيفي، في مكانه، وتبقى

السيادة غير منتقصة بوصفها مبدأً موجهاً. لقد تمكنت الدولة من تطويق التعاون الوظيفي وعزل نفسها عن التأثيرات التآكلية للمذهب الوظيفي.

من الواضح أين يكمن الخطأ من وجهة نظر أنصار المذهب الواقعي. فقد أسيء فهم السيكولوجية السياسية للمذهب الوظيفي. فالأفراد لا يدينون بالولاء للدولة بدافع الغائية، لمجرد أن الدولة تؤدي نطاقاً من الوظائف تتراوح بين الأرصاد الجوية والإدارة الاقتصادية والنظام العدلي. بل إن الولاء يقوم على عمودين:

أولاً، إن الولاء للدولة ظاهرة عاطفية وليس مجرد مسألة غائية – فالدولة تمثل الأمة، والأمة هي عقد بورك [Burke] المبرم بين الأجيال الغابرة والراهنة والقادمة، ويقوم هذا العقد على أساس من روابط المولد واللغة والالتصاق بالأرض والثقافة، وما من واحدة من تلك الروابط تمثل عوامل يمكن أن تتناقص من جراء التعاون الوظيفي عبر حدود الدول. ولكن ثانياً، من حيث إن الولاء مسألة غائية، فإن قدرة الدولة على توفير الأمن المادي الأساسي هي المفتاح، أي القدرة على حماية الناس من الغرباء – وأداء هذه الوظيفة هو آخر شيء يمكن للحكومات أن تتخلّى عنه، حرفياً وفق نموذج ميتراني.

وقد يقال إن موقف الواقعيين هذا يستند إلى نظرة للسيكولوجيا السياسية بعيدة عن المعقول شأنها في ذلك شأن المذهب الوظيفي: فقليلة هي الدول التي هي أمم في واقع الأمر. فمعظم الناس معرضون للخطر من جانب حكوماتهم أكثر من تعرضهم للخطر من جانب الأجانب، وفي معظم الأحيان نجد أن "الولاء" يفرض ولا يعطى طوعاً. على أنه يوجد وراء موقف الواقعيين نقد عام أفضل نوعاً ما للمذهب الوظيفي يرتكز على نظرة أقل رومانسية للدولة. لقد طرح ميتراني – إلى جانب بعض خلفائه على الأقلّ – وصفاً لا سياسياً [a political] من حيث الأساس للتعاون الوظيفي. فمقاربته للمشاكل هي بروح الشخص التقني.

والافتراض الكامن وراء ذلك هو أن المشاكل التي يفترض أن يحلها التعاون الوظيفي هي في الأساس مشاكل تقنية تقبل حلاً تقنياً. فالإدارة يمكن أن تنسلخ عن السياسة – وهو رأي أصيل في القرن التاسع عشر لأصحاب النظرة الوضعية للعالم، ويشارك فيه، على سبيل المثال، جون بورتون الذي تقوم مقاربته لحل المشاكل "المنهجي"، على عكس مقاربة الدول غير المنهجية، على أساس سوء الظن وتهميش ما هو سياسي (Burton 1968).

وتكمن الصعوبة، بالطبع، في أنه حتى أكثر الحلول تقنية لأكثر المشاكل تقنية سيكون لها دائماً تداعيات سياسية، وستنطوي دائماً على احتمال توفير النفع لجماعة وحرمان جماعة أخرى. فالقاعدة الأساسية للاتحاد البريدي العالمي ومفادها أن على كل دولة الالتزام بإيصال البريد الدولي في أراضيها، تبدو حلاً تقنياً لمشكلة نظام بريدي فعّال بقدر ما يمكن تصور ذلك. ومع ذلك فإنه ينطوي على مضامين سياسية ضخمة حين يتعلّق الأمر بقضايا مثل نشر المواد السياسية أو الدينية أو الإباحية عبر البريد.

إن جمع المعلومات من أجل الرصد الجوي الفعّال يبدو غير ضار، لكنه يلقى المقاومة في بعض المجتمعات المغلقة. وفي الجانب الآخر، ما من أحد بحاجة للتذكير بالمضامين السياسية لمسائل مثل مستويات العمال أو تنظيم التجارة أو أسواق رأس المال الدولية. فجميع هذه الأمثلة التي تتعلق بالتعاون الوظيفي تنطوي على توزيع المكاسب والخسائر، وتحديد الجهة الآخذة والأشياء التي تؤخذ وتعيين الزمان والمكان. فلا توجد مشاكل تقنية ولا توجد حلول تقنية، ولهذا يغلب على الدول أن تكون غير راغبة في السماح بمعالجة المشاكل "وظيفياً". ولهذا نجد أن طابع الوكالات الوظيفية للأمم المتحدة المتمحور حول الدولة ليس مجرد صدفة. فما من دولة ترغب في السماح بمعالجة القضايا التي تعتبرها سياسية بطريقة يزعم بأنها غير سياسية، وحتى إذا ما رغبت في ذلك فإنه من غير المهم أن يكون سكانها على درجة التسامح نفسها عند اتضاح العواقب.

لهذا السبب فإن النموذج الوظيفي الكامل للتعاون الدولي لا بد أن يعتبر فاشلاً – غير أنه، كما سيظهر في ما يلي وفي الفصلين التاليين، لا تزال حجج أنصار المذهب الوظيفي تلعب دوراً هاما جداً في الطريقة التي يتم بها تصور المؤسسات الدولية. فحتى الآن لم تطرح نظرية ذات نطاق أو مجال مماثل، ولا يزال جزء على الأقلّ من لغة أنصار المذهب الوظيفي باقياً، في نظريات أقل طموحاً، لكنها ربّما أكثر نجاحاً.

نظرية الدمج (التكامل)، الفيدرالية والمذهب الوظيفي الجديد

Integration Theory, Federalism and Neofunctionalism

يتطلّع المذهب الوظيفي إلى إيجاد نظام عالمي جديد تحتل فيه الدولة ذات السيادة مقعداً خلفياً. وعلى نقيض ذلك تتطلّع نظرية التكامل إلى إيجاد دول جديدة من خلال دمج (تكامل) الدول القائمة, وذلك بصورة عامة على أساس إقليمي وربما, في الأجل البعيد, لإيجاد دولة عالمية واحدة. لقد كانت أوروبا منذ ١٩٤٥ أهم ميدان اختبار للأفكار المتعلقة بالدمج (التكامل), لذا فإن المناقشة التالية للفيدرالية والوظيفية الجديدة تركز على أوروبا. على أنه يجب التذكير بأن معظم عرابي العملية الأوروبية كانوا ينظرون إلى ذلك بوصفه خطوة أولى نحو دمج (تكامل) العالم, وربّما في الأجل البعيد.

تطلّع كثير من زعماء أوروبا الغربية بعيد عالم ما بعد الحرب, حرصاً منهم على تجنب حرب أوروبية ثالثة, إلى إنشاء "ولايات متحدة أوروبية", إلى نظام فيدرالي, أو ربّما كونفيدرالي يمكن فيه لجم سيادة أعضائه. وقد تمثّل هذا الطموح بشكل جنيني في بعض المؤسسات الأولية – ولا سيما في "المجلس الأوروبي". لكنه اتّضح في أربعينيات القرن العشرين أن الهجوم المباشر على سيادة الدول الأوروبية لن ينجح: وتلك حقيقة تأكدت أخيراً من جراء فشل الخطط الرامية إلى إنشاء "اتحاد دفاعي أوروبي", قضت عليه الجمعية الوطنية الفرنسية عام ١٩٥٤. فالتفت الآباء المؤسسون للاندماج (التكامل) الأوزوبي وهم مونيه [Monnet] ودي غاسبري [De Gasperi] وشومان [Schuman] بدلاً من ذلك إلى بعض أفكار المذهب الوظيفي وإلى تجربة المساعدة الأمريكية بموجب مشروع مارشال [Marshall Plan], وذلك لرسم سبيل مختلف للوحدة الأوروبية. ينطلق الوظيفيون من فكرة تقويض سيادة الدولة من الأسفل, وذلك من خلال تجريد الدولة من سلطاتها بشكل جزئي متدرج, على طريقة السلامي (السجق), وتمثّل ذلك في "لجنة التعاون الاقتصادي الأوروبي" – التي أصبحت فيما بعد "منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي" (OECD) – التي أنشئت لتوزيع مساعدات مارشال على المستفيدين الأوروبيين الذين اضطروا إلى وضع خطط عامة من أجل هذا التوزيع. وكانت نتيجة الجمع بين هذه الاستراتيجية وتلك التجربة طريقاً نحو الوحدة الأوروبية السياسية التي سارت عبر الوحدة الأوروبية الاقتصادية – من هنا تم إنشاء "جماعة الفحم والصلب الأوروبية" عام ١٩٥٢, و"يوراتون" [Euraton] و"الجماعة الاقتصادية الأوروبية" عام ١٩٥٦. وقد اندمجت هذه

المؤسسات الثلاث فيما بعد لتكون "الجماعة الأوروبية" التي أعيدت تسميتها الآن لتصبح "الاتحاد الأوروبي".

لقد كانت هذه، ولا تزال، منظمات فريدة في نوعها. فمع أن الكثير من سلطة صنع القرارات في الاتحاد الأوروبي منوطة، رسمياً، بممثلي الدول في "مجلس الوزراء"، فإن لـ "اللجنة الأوروبية"، وهي هيئة من البيروقراطيين المعنيين، القدرة على طرح السياسات، والمحكمة الأوروبية مخولة بالفصل في العديد من النـزاعات التي تنشب داخل الجماعة.

وقد أصبح في العهد القريب لبرلمان أوروبي يتم انتخابه مباشرة، بعض الصلاحيات الهامة التي يمكن أن يستخدمها بمعزل عن رقابة الدول. وهذه المؤسسات، في مجموعها، تعني أن الدول الأعضاء الخمس عشرة (الحالية) و٣٠٠ مليون من مواطني الاتحاد يشاركون في عملية فريدة من نوعها للتعاون المؤسسي الدولي.

كيف نفهم هذه العملية؟ إنها تختلف اختلافاً واضحاً عن الأفكار الوظيفية التي طرحها ميتراني ومساعدوه من جانبين أساسيين. أولاً، لقد كان القصد، ولم يزل، إيجاد دولة جديدة عبر بناء المؤسسات الدولية، وليس إيجاد نوع جديد من النظام العالمي.

لقد كانت النتيجة النهائية ترمي إلى أن تكون أوروبا (كونـ)فيدرالية لا يمكن إيجادها من خلال الإجراءات المباشرة. ومع أن السياسيين في بعض أنحاء الجماعة، ولا سيما في بريطانيا واسكندنافيا، قد يجدون أنه من المناسب إنكار هذا الطموح والتمسك بحرفية الالتزامات التي تعهدوا بها كما وردت في معاهدة روما لعام ١٩٥٧ وتعديلاتها اللاحقة، فإن روح هذه الوثائق كانت دائماً تنـزع إلى الوحدة السياسية وإلى نظام فيدرالي أوروبي – مع أن معنى الفيدرالية في هذا السياق موضع خلاف، وسوف تتم مناقشته لاحقاً. وعلى أي حال فإن المؤسسات الأوروبية لم تكن مصممة، وهي غير مصممة الآن، على أساس "الشكل يتبع الوظيفة". من هنا معارضة الداعين إلى الاندماج (التكامل) على المبدأ شبه الوظيفي لـ "أوروبا ذات سرعتين (أو "ن" سرعة)" تندمج (تتكامل) فيها مختلف أجزاء الاتحاد بسرعات مختلفة.

ولعلّ الأهم من ذلك أيضاً هو الاختلاف الثاني مع المذهب الوظيفي. فكما هو الحال في المذهب الوظيفي، لقد كان الهدف أن يتسع التعاون المؤسسي، مع اكتشاف الدول بأن تعاوناً في مجال ما يفضي بشكل طبيعي إلى تعاون في مجال آخر. لكن الفرق هو أن المقصود من هذا التوسع (أو "العدوى") في النظام الأوروبي الآن، وفي الماضي، أن يكون عملية سياسية مفتوحة.

فإلغاء التعريفات الداخلية بين الدول الأعضاء يوجد طلباً سياسياً لتوحيد تكاليف الإنتاج والنقل قدر الإمكان. والفكرة هي أن الأحزاب السياسية وجماعات الضغط سوف تمارس الضغط تدريجياً على المؤسسات المركزية وليس على الحكومات "المحلية". فمع أن السياسة هي عدو المذهب الوظيفي فقد كان المقصود منها أن تكون القوة الدافعة نحو الاندماج (التكامل) الأوروبي.

تقود هاتان النقطتان اللتان تبتعدان عن النموذج الوظيفي بعض الكتاب إلى أن يستخلصوا من التجربة الأوروبية طريقة للاندماج (التكامل) دعوها "الوظيفية الجديدة" [neofunctionalism] يمكنها أن توفر أساساً نظرياً لأمثلة أخرى للاندماج (التكامل) في أفريقيا أو أمريكا اللاتينية, على سبيل المثال.

ومن الأهمية بمكان طرح الموضوع بهذه الطريقة العكسية, لأنه يتكون في بعض الأحيان انطباع بأن أوروبا كانت عبارة عن اختبار لنموذج الوظيفية الجديدة. لكن الأمر ليس كذلك – فالفكرة التي مفادها أن الاندماج (التكامل) بين الدول يمكن أن يكون نتيجة لعملية "عدوى" بدافع سياسي, وهو ما يعتبر في صميم الوظيفية الجديدة, هذه الفكرة استمدت من تجربة أوروبية ولم تطبّق عليها. وعلى أي حال, انطلاقاً من أن الوظيفية الجديدة تعد نموذجاً, لنا أن نسأل "ما هو مركزها الآن؟" لا بد أن يكون الجواب الأساسي سلبياً. فالتجربة الأوروبية لم تثبت أنها قابلة للتصدير. فثمة أمثلة اندماج (تكامل) أخرى لم تأخذ, بصفة عامة, بالنموذج الأوروبي (الوظيفي الجديد). وعلاوة على ذلك, وحتى ضمن أوروبا,

من الواضح أن النموذج لم ينجح نجاحاً مطرداً. وقد حدثت "عدوى" في بعض الأحيان, ولم تحدث في أحيان أخرى. فبعض جماعات الضغط قد عملت على الصعيد الأوروبي, وبعضها لم يفعل – من اللافت, على سبيل المثال, أنه على الرغم من الأهمية البديهية لـ "السياسة الزراعية العامة" والمدى الذي تصدر فيه أحكام "السياسة الزراعية العامة" في بروكسل, فإن منظمات المزارعين في أنحاء "الاتحاد" تظلّ إلى حد بعيد متوجهة نحو ممارسة الضغط على حكومات بلدانها بدلاً من المؤسسات المركزية.

فهنا نجد أن الشعار هو "الاستقلال الوظيفي". فقد سار الاندماج (التكامل) الأوروبي بشكل متقطع من التوقف والانطلاق ولم يكن عملية "عدوى" سلسة – كما أن العوامل التي أدت, في أوقات مختلفة, إلى إعادة انطلاق العملية لم تتبع أي نمط واضح. فالاندماج (التكامل) قد

حدث بطرق وسرعات حددتها الأحداث وليس أي نموذج نظري. وقد أكد كتاب لاحقون على "مذهب الحكومات الدولية" [Intergovernmentalism] – من هذا المنطلق تعتبر عملية الاندماج (التكامل) مدفوعة بالمساومة بين الدول. فثمة مشاكل معينة تظهر إلى حيز الوجود ويتم حلّها سياسياً من قبل حكومات الدول وليس وفقاً لأي منطق وظيفي. غير أن المساومة الحكومية الدولية قد تفضي في بعض الظروف إلى درجة من "تجميع السيادات" وقد يكون ظهور "شبكات للسياسات" على نطاق أوروبي مسؤولاً عن بعض أنواع من التغييرات. وعلى أي حال, يبدو من الواضح أن التجربة الأوروبية هي حقاً فريدة في نوعها وقد لا يكون من المنطق البحث هنا عن أي دروس عامة عن عمليات التعاون وبناء المؤسسات الدولية.

على أنه قبل الانتقال إلى نظام الأمم المتحدة ونظرية الأمن الجماعي فقد يكون من المجدي العودة بشكل موجز إلى نقطة بداية التجربة الأوروبية بعد الحرب, أي إلى الطموح بإيجاد "أوروبا فيدرالية". لقد جرت مناقشات عديدة في بريطانيا في تسعينيات القرن العشرين وتركزت على ما إذا كانت أوروبا فيدرالية شيئاً مستصوباً – وتلك قضية هامة, حيث إن معاهدة ماستريخت لعام ١٩٩٢ تشير على وجه التحديد إلى هذا الطموح. ويكمن جزء من المشكلة هنا في أن "الفيدرالية" لها معان في بريطانيا تختلف عن معناها في كثير من الأجزاء الأخرى في أوروبا, ولا سيما في ألمانيا. ففي بريطانيا, تعد تجربة الولايات المتحدة شيئاً حاسماً وينظر إلى هذه التجربة بوصفها عملية إرساء قواعد المركزية, حيث أصبحت الحكومة الفيدرالية تتولّى بشكل متزايد الصلاحيات التي كانت منوطة بالولايات.

أما الفيدرالية في أوروبا فينظر إليها على أنها شيء يؤدي إلى "تحويل" بريطانيا إلى وضع ولاية مثل ولاية ماساشوستس أو ولاية كولورادو ضمن "الاتحاد"، وبالتالي فقد رفضت من قبل الطبقة السياسية في بريطانيا.

أما في ألمانيا، فينظر إلى الفيدرالية في ضوء الانتقال من الرايخ الثاني والرايخ الثالث إلى جمهورية ألمانيا الاتحادية – أي بوصفها عملية إزالة المركزية.

على أنه توجد نقطة أكثر خطورة هنا من هذا الاختلاف المحدد، وهي أنه انطلاقاً من بعض الأوصاف نجد أن الاتحاد الأوروبي قد أصبح نظاماً فيدرالياً. ويشير موراي فورسيث [Murray Forsyth] إلى أن الخاصة المميزة لنظام فيدرالي هي أن للسلطات الفيدرالية بعض الصلاحيات التي تستطيع ممارستها بشكل فعّال دون الرجوع إلى المستويات الأدنى. ومن

المؤكّد أن هذا هو الوضع ضمن الاتحاد الأوروبي (Forsyth in Brown 1994c:56). فالاتحاد الأوروبي نظام فيدرالي "ضعيف"، لكنه مع ذلك نظام فيدرالي. وقد توجد هنا نقطة أوسع شمولاً. فيوجد اليوم في العالم عدد كبير جداً من المنظمات التي تتمتّع ببعض الصلاحيات من هذا النوع، بما في ذلك، حسب بعض التفسيرات، الأمم المتحدة ذاتها، وقد يكون من الخطأ عدم الرغبة العامة للمحللين في استخدام فئات أقدم مثل "الفيدرالية" لوصف هذا الوضع.

الحكم العالمي والأمن (الجماعي)

Global Governance and (Collective) Security

لقد كانت قضايا الأمن وانعدام الأمن، كما أشرنا بشكل مستفيض في فصول سابقة، في قلب الفوضى المشكلة، ومن المحتمل أن يكون قد جرى التوقع بأن من شأن فصل يتناول الحكم العالمي أن يتصدى لهذه القضايا مباشرة وبشكل مطول نوعاً ما من خلال فحص تلك المؤسسات المنوط بها المسؤولية المباشرة للأمن والمحافظة على السلام – وهي المؤسسات المركزية للأمم المتحدة وسابقتها عصبة الأمم. كان من الممكن لمصممي "مشروع السلام" في القرن الثامن عشر المشاركة في هذه التوقعات وكان من الممكن لها أن تظلّ رائجة في عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين حين كان معظم منظّري المنظمة الدولية يعتبرون تصميم وإعادة تصميم هذه المؤسسات مهمتهم الأساسية. وحتى بعد ١٩٤٥ ظلت حركة "السلام العالمي من خلال القانون العالمي" تفكر من منطلق الإصلاح المؤسسي – غير أنه بحلول ذلك الوقت كان القلب قد خرج من المشروع وتوجه التفكير الأكثر إبداعاً إلى جهة أخرى، نحو المذهب الوظيفي ونظرية الاندماج (التكامل) (Clark and Sohn 1966). وتلك الأفكار الأخيرة تهتم، بالطبع، بالسلامة والأمن، لكنها تمثل مقاربة غير مباشرة للمشكلة وقد اعتمدت بسبب فشل الهجمات المباشرة على السيادة والفوضى. ويفحص الفرع الأخير من هذا الفصل عدم نجاح هذا الهجوم المباشر – وسوف يقوم من خلال ذلك بتخفيف الحكم عليه بالفشل.

تمثلت أهم محاولة جرت في القرن العشرين لتحقيق تغيير مباشر في الطريقة التي يعالج العالم بها قضايا الأمن بمبدأ "الأمن الجماعي" – وهي محاولة لاستبدال نظام ميزان القوى الذي ينطوي على "المساعدة الذاتية" الذي ساد قبل ١٩١٤ بنظام تضمن التزام كل دولة بأمن كل دولة أخرى. لقد سبق أن رأينا مصير هذا المبدأ في ثلاثينيات القرن العشرين في سياق النقاش النظري بين الدولية الليبرالية والواقعية، وأصبحت هناك حاجة إلى نظرة ثانية لهذا الفشل،

بتركيز أكبر على الجانب المؤسسي ومتابعة القصة لغاية فترة ما بعد ١٩٤٥. لقد برزت الحاجة إلى تأسيس عصبة الأمم عام ١٩١٩ من جراء ما أسفرت عنه الحرب العالمية الأولى. وقد تأسست الأمم المتحدة على أنقاض عصبة الأمم في نهاية الحرب العالمية الثانية، لكن جذور هاتين المؤسستين تعود إلى ما قبل ذلك في تاريخ نظام الدول الأوروبي. وكلمة "جذور" في صيغة الجمع مهمة هنا، لأن مشكلة مركزية لهاتين الهيئتين كانت تتمثل دائماً في أنهما حاولتا إضفاء الطابع المؤسسي وصهر تقليدين منفصلين تماماً، بمقاربتين مختلفتين كل الاختلاف لمشكلة النظام الدولي والحكم العالمي – تقليد "مشروع السلام" [Peace Project] وتقليد "تآلف أوروبا" (Concert of Europe).

كان أشهر "مشروع سلام" هو مشروع كانط [Kant] المسمى "السلام الدائم" [Perpetual Peace] لعام ١٧٩٥. ولكن في حين أن عبارة "السلام الدائم" كانت شائعة بين مبدعي "مشاريع السلام" في القرنين السابع عشر والثامن عشر فإن عمل كانط [Kant] كان في واقع الأمر مغايراً لمعظم المشاريع الأخرى (Reis (ed.) 1970). كانت الفكرة الأساسية لهذه المشاريع واضحة، مع أنها كانت تختلف بشكل لافت من حيث التفاصيل (Hinsley 1963).

فمن أجل التغلب على وباء الحرب، تشكّل دول أوروبا نوعاً من البرلمان أو جمعية فيدرالية يتم فيها حل المنازعات. وقد اختلف المخططون حول مسائل مثل آليات التصويت وإجراءات التنفيذ، لكن القرار الجماعي كان عنصراً مركزياً – فالدول لا يعود لها سلطة التصرف بصفة قضاة في قضاياها الخاصة بها. فالقواعد غير المتحيزة تطبق بشكل غير متحيز على الجميع. وتصبح العلاقات الدولية مجالاً للقانون وليس مجالاً للقوة – مع أن "المخططين" كانوا يرتابون بالمحامين الدوليين في ذلك الزمن واعتبروهم، على حد قول كانط [Kant] "المعزّين الحزينين" ["sorry comforters"]، أي المدافعين عن سياسة القوة وحقوق الدول.

كان "تآلف أوروبا" مقاربة مختلفة جداً. وقد ظهرت هذه الفكرة في القرن التاسع عشر، في بادئ الأمر عبر المؤتمرات الرسمية التي عالجت آثار الحروب النابليونية، ثم على أساس أكثر رسمية. وكانت فكرة "التشاور" هي أن تتشاور الدول العظمى وأن تقوم، على قدر الإمكان، بتنسيق السياسة بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك، وكانت جذور الفكرة هي أن القوة الكبيرة تقترن بمسؤولية كبيرة. فإدارة النظام في سبيل المصلحة العامة شيء يتعين على الدول القيام به – إلا أنه تجدر الملاحظة، وهذا أمر حاسم، بأن "المصلحة العامة" كانت توزن باتجاه مصالح

الدول العظمى نفسها. وفي بعض الأحيان كان من المحتمل أن تنطوي "إدارة النظام" على المحافظة على توازن للقوى بين اللاعبين الكبار على حساب الصغار – كما هو الحال في عمليات الجملة التي جرت في إعادة رسم الحدود التي جرت بعد ١٨١٥.

وفي بعض الأحيان حين كانت الدول العظمى في حال من الصراع، فإنها لم تكن تنجح أبداً، وكان بسمارك أحد الذين كانوا ينظرون إلى فكرة المصلحة الأوروبية نظرة المعارضة. وعلى أي حال فإن "تآلف أوروبا" لم يكن بأي معنى من المعاني هيئة حيادية غير منحازة تطبق قوانين حيادية غير منحازة. فعندما كان ينجح على الإطلاق فقد كان ينجح جزئياً، ربّما لمصلحة النظام، ولكن من المؤكّد أن ذلك كان لمصلحة الدول العظمى.

لا يزال هذان التقليدان موجودين في نهاية القرن العشرين. ومن الواضح أن الحركات الداعية إلى إصلاح مؤسسات الأمم المتحدة و"إشاعة الديمقراطية" على النطاق العالمي تستوحي أفكارها من تقليد مشاريع السلام، ولكن، من جهة أخرى، فإن "فريق الاتصال"[contact group] غير الرسمي للولايات المتحدة وروسيا وألمانيا وفرنسا وبريطانيا الذي يراقب السياسة المتعلقة بيوغسلافيا سابقاً هو تقمص جديد (أوسع نطاقاً) لتآلف أوروبا وله مواقف مشابهة من حقوق البلدان الصغيرة، وهو ما اكتشفته حكومة البوسنة ودفعت الثمن. على أن المؤسسات الحالية التي أنشئت في عصبة الأمم والأمم المتحدة تمثل هجيناً غير مريح وغير ناجح لكلا التقليدين.

وهكذا فإن مبدأ "الأمن الجماعي" يستمد أفكاره من عالمية "مشاريع السلام" – الفرد للجميع والجميع للفرد – ولكن المقصود أن تقوم بتنفيذه الدول التي تحتفظ بسلطة تقرير متى تكون التزامات الأمن الجماعي ملزمة، بخلاف المؤسسات التي توخاها معظم المخططين. ثم إن الأمن الجماعي يضع الهلام اللّحمي ويدافع عن الوضع الراهن، ويومئ مجرد إيماءة عابرة باتجاه الآليات التي تعمل من أجل التغيير السلمي، في حين أن مخططي السلام كانوا يتصورون أن هيئاتهم التشاورية سوف تتمكّن من تحقيق التغير بطريقة مشروعة. ومن الواضح أن "مجلس عصبة الأمم" و"مجلس الأمن" التابع للأمم المتحدة يعكسان فكرة "تآلف الدول العظمى"، لكنهما يحاولان أيضاً أن يمثلا بقية النظام، والمعايير التي يفترض أن ينفذها "المجلس" هي معايير تؤكد على المساواة بين الدول لا على التفريق والمفاضلة بينها.

وكما هو الحال في "التآلف" فقد تم الإقرار ضمنياً بأن من شأن "المجالس" ألاّ تعمل على نحو فعّال إلا حين يوجد توافق في الرأي بين "الدول العظمى".

في عصبة الأمم، كان الإجماع مطلوباً في "المجلس"، باستثناء الأطراف ذات المصلحة التي إذا لم تتمكن من إيجاد أي أصدقاء فإنها كانت تستجيب بوجه العموم إلى تصويت سلبي بالخروج من القاعة، في حين أن "الفيتو" (حق النقض) الشهير في الأمم المتحدة المناط بالأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن جعل ذلك الخروج من القاعة غير ضروري. غير أن عالمية المنظمات جعلت من الصعب الدفاع عن هذا الشرط الأساسي بشكل صريح. من هنا الشعور الدائم بأن الفيتو كان نوعاً من الخطأ الذي ارتكب في ١٩٤٥، وليس سمة أساسية للنظام. لقد كان يتوقع من مجلس الأمن أن ينفذ معايير الأمن الجماعي والمعايير العالمية، في حين أنه يمثل في أصله تقليد التآلف البديل.

ويمكن تفسير الكثير من السجل الضعيف لهذه المؤسسات العالمية منذ ١٩١٩ من حيث الدوافع المتناقضة لهذين التقليدين. وفي الواقع فإن النظام لا يعمل كما ينبغي إلا حين يشيران معاً – إلى الاتجاه نفسه، وهو ما يحدث في بعض الأحيان، ولكن لا يمكن ضمان ذلك بالطبع. لقد كان المثال الواضح على إجراء تنفيذ الأمن الجماعي هو ما حدث في كوريا عام ١٩٥٠ كنتيجة للغياب المؤقت للاتحاد السوفياتي (إحدى الدول التي لها حق الفيتو) عن مجلس الأمن. وحتى في ١٩٩٠ حين كانت المبادئ العالمية ومصالح معظم الدول العظمى تشير في الاتجاه ذاته بالنسبة لغزو الكويت من قبل العراق فإن التحالف الذي قام بتنفيذ القانون تصرف خارج نطاق سيطرة الأمم المتحدة، وإن كان ذلك بإجازة صادرة عن قرار مجلس الأمن.

ومع ذلك من المحتمل أن يكون قد بولغ في مدى فشل نظام الأمم المتحدة في التصدي لمشاكل الأمن. وكما هو الحال في الاندماج (التكامل) الأوروبي، فقد اقترن فشل النظرية الكبرى بدرجة عالية جداً من الابتكار المؤسسي والمفاهيمي. وعندما أحرجت الأمم المتحدة في خمسينيات القرن العشرين بالحرب الباردة ابتدع السكرتير العام للأمم المتحدة في ذلك الوقت، داغ همرشولد، مفهوم "الدبلوماسية الوقائية" – وهي محاولات استباقية لاستبعاد الحرب

الباردة من مناطق معينة – وابتكر، وآخرون، مفهوم "حفظ السلام" – أي استخدام جنود يرتدون الزي الموحد للأمم المتحدة وتخويلهم مساعدة أطراف صراع ما إذا رغبوا في أن يفصلوا بعضهم عن بعض. وقد قدمت الأمم المتحدة أيضاً خدمات وساطة، ومراقبي هدنة وعدداً من "المساعي الحميدة" الأخرى التي يمكن للأطراف المتنازعة الاستفادة منها. ومما لاشك فيه

أن هذه الابتكارات كانت مفيدة حقاً في عدد من الحالات -- وبعد انتهاء الحرب الباردة ستوجد مناسبات متزايدة يتم فيها الطلب إلى الأمم المتحدة تقديم مثل تلك الخدمات.

إن اللافت في هذه الابتكارات هي الطريقة التي تجمع بها بين برغماتية تقليد التآلف وعنصر "السياسة من الأسفل" ذي الأصل العالمي. وكما هو الحال في سياسة التآلف، فإن حفظ السلام، في اللغة الخاصة بالعمل الجماعي، لا ينطوي على إصدار أحكام [non-judgemental]. فالأمم المتحدة تتمكن من المساعدة على المحافظة على النظام، لأنها لا تنحاز إلى أي جهة من الجهات ولا تقحم نفسها بما هو حق وما هو باطل في القضية. ولكن هذا الرفض في إصدار الأحكام هوبالطبع، مخالف كلياً لأخلاقية الأمن الجماعي، الذي يستند بشكل أساسي إلى الاستعداد لتحديد الطرف المسيء -- ومن الملاحظ أن موقف الأمم المتحدة كثيراً ما يتعرض للانتقاد من قبل أولئك الذين يشعرون أنهم قادرون بالفعل على التمييز بين الحق والباطل. والمثال على ذلك هو سخط حكومة البوسنة إزاء عدم رغبة الأمم المتحدة الواضح في معاملة صرب البوسنة على قدم المساواة مع السلطة "الشرعية"، وشعور "التحالف" عام ١٩٩١ بأن الأمين العام للأمم المتحدة في ذلك الوقت كان متلهفاً لإبرام صفقة مع صدام حسين. على أن صفة الأمم المتحدة من حيث عدم اتخاذ موقف ينطوي على الحكم على الأمور تلقى الكثير من التقدير من قبل العديد من الدول الصغيرة الأعضاء التي تخشى أنه إذا درجت الأمم المتحدة على إصدار الأحكام فإنها ستكون على الأغلب في قفص الاتهام وليس على منصة القاضي.

ليست الدبلوماسية الوقائية وحفظ السلام بديلين عن الأمن الجماعي. فهما لا يجيبان عن السؤال الأساسي وهو ما إذا كان من الممكن للمؤسسات الدولية أن تأخذ بنا إلى ما هو أبعد من نظام مساعدة ذاتية واقعي في مسائل الأمن.

فالوظيفية تحاول فعل ذلك من خلال تقويض السيادة مباشرة، لكنها لم تكن أكثر نجاحاً من "مشاريع السلام" في القرن الثامن عشر. وقد تمثلت ميزة الأمن الجماعي في أنه لم يحاول قويض سيادة الدولة بهذا المعنى، بل حاول حمل الدول ذات السيادة على مساندة مصلحة أوسع طاقاً من المصلحة الوطنية. وقد فشلت بالمعنى الرسمي من حيث إنه لم توجد سوى حالات قليلة جداً من عمليات الأمن الجماعي الواضحة -- أما بالمعنى غير الرسمي فيبدو أن بعض عناصر نظام الأمن الجماعي قد توطدت بالفعل.

وقد يكون أقرب تشبيه لنظام أمن جماعي غير رسمي فكرة "قوة المقاطعة" [posse comitatus] وهم الرجال الذين يستنفرهم "الشريف" [sheriff] للمساعدة على تطبيق القانون، على حد قول تشيمبرز [Chambers]، مردداً أصداء انجلترا العصور الوسطى و"القوة" الشهيرة في أفلام رعاة البقر. ويبدو أن هذه أفضل طريقة للنظر إلى حرب الخليج لعام ١٩٩٠-١٩٩١. فقد تعاونت مجموعة من الدول على طرد العراق من الكويت – التحالف يقابل "القوة" ويقابل مشروعية هذا العمل التصويت الإيجابي في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بدلاً من وجود "الشريف" – كما جرى تدخل "القوة" عام ١٩٩٥ – هذه المرة متمثلة بالناتو – في البوسنة لإيجاد "حقل قتل متكافئ"، وهنا أيضاً بموافقة الأمم المتحدة ولكن ليس تحت قيادتها. ولعلّ أهم مهمة يمكن للمؤسسات العالمية أن تضطلع بها اليوم هي مباركة الذين يستطيعون التصرف ويقومون بهذا التصرف: فدور الأمم المتحدة يقترب من دور بابوية العصور الوسطى، من حيث مكافأة مشروع ما بالمباركة – وهو ما لا يحتاج إليه من هم في السلطة في واقع الأمر، بل هو شيء يجعلهم مع ذلك منشرحي الصدر.

خاتمـــة:

إن هذا الاستعراض غير الحاسم نوعاً ما، وغير الكامل بالتأكيد، للتنظيم الدولي يجعل المرء يستنتج أنه على الرغم من ازدياد المؤسسات السياسية العالمية زيادة كبيرة، وأن تلك الزيادة لا بد أن يكون لها بعض التأثير في النظام العالمي، إلا أنه إذا اعتمد الحكم العالمي على تلك المؤسسات للقضاء على الفوضى فإنه لن ينجح. ففي نهاية القرن العشرين، مثلما كان عليه الحال في بدايته، لا تزال القرارات الأساسية بشأن الأمن تتخذ من قبل الدول على أساس الأولويات الوطنية – مع أن هذه الدول قد تقوم، من حين لآخر، بالتعاون مع دول أخرى في تحالفات ومع "قوات المقاطعات".

ومن حسن الحظ، بالنسبة لاحتمالات الحكم العالمي المستقبلية، فإن القضية لا تكمن هناك. فبعض أهم التطورات الهامة في ميدان المعرفة العلمية قد تحققت ليس حين تتم الإجابة عن سؤال ما إجابة مختلفة، بل حين يتم طرح سؤال مختلف. وهذا هو الحال بالنسبة للعلاقات الدولية المتمحورة حول الدولة. فالسؤال الواقعي عن الأمن يبقى خاضعاً لإجابة واقعية – ولكن هل هذا لا يزال السؤال الأساسي الأول؟ ألا توجد قضايا أمن أخرى لها بالنسبة لكثير من الناس أهمية أكبر من المسائل العسكرية؟ لعل المسائل المركزية بالنسبة للنظام الدولي في القرن الحادي والعشرين سوف تتعلق بالاقتصاد العالمي بدلاً من النظام السياسي العالمي – أو بالأحرى، قد يتعذر التفريق في القرن الحادي والعشرين بين النظام السياسي العالمي والاقتصاد العالمي في كثير من المجالات. وننتقل الآن إلى هذه القضايا.

مراجع أخرى للقراءة

يمثل

J.N. Rosenau and E.O. Czempial (eds), Governance without Government: Order and Change in World Politics (1992)

مجموعة مفيدة توفر نظرة عامة إلى الموضوع. ويتضمن مجلد سابق قام بتحريره الأشخاص أنفسهم

Czempial and Rosenau (eds), Global Changes and Theoretical Challenges (1989)

عدداً من المقالات تستبق المقاربة، بما في ذلك دراسة نقدية قيمة قام بها

Richard Ashley, 'Imposing International Purpose: Notes on a Problematic of Government' (1989)

ويتضمن

Craig Murphy, International Organisation and Industrial Change: Global Governance since 1850 (1994)

منظوراً تاريخياً. وتتمثل نظرة رسمية من الأمم المتحدة في

Our Global Neighbourhood: Report of the Commission on Global Governance (1995)

وتعد القراءات المتعلقة بالاقتصاد السياسي الدولي (الفصل الثامن) والعولمة والأنظمة الحاكمة (الفصل التاسع) ذات صلة بالموضوع بوجه الإجمال.

وتعد كتابات ديفيد ميتراني عن "المذهب الوظيفي" ذات أهمية مركزية: انظر

A Working Peace System (1966)

وتعد

The Functional Theory of Politics (1975). A.J.R. Groom and Paul Taylor (eds), Functionalism: Theory and Practice in World Politics (1975)

مجموعة ممتازة، كما أن مجموعات أخرى قام بتحريرها الأشخاص أنفسهم ذات صلة كبيرة

Taylor and Groom (eds), International Organisation: A Conceptual Approach (1978)

ويعد

Groom and Taylor (eds), The Commonwealth in the 1980s (1984), Groom and Taylor (eds), Frameworks for International Cooperation (1994). Peter Willetts (ed.), Pressure Groups in the International System (1983)

مجموعة رائدة.

وتعد أعمال هاس وسيويل عن وكالات الأمم المتحدة المتخصصة (الوظيفية) المشار إليها في الفصل حاسمة: انظر أيضاً

Robert W. Cox and Harold K. Jacobson (eds), The Anatomy of Influence (1973)

وترمي الأعمال الأقرب عهداً عن هذه الهيئات شبكتها النظرية إلى أبعد من ذلك قليلاً لتصل إلى مجال "تحليل أنظمة الحكم". على سبيل المثال

Mark W. Zacher with Brent A. Sutton, Governing Global Networks: International Regimes for Transport and Communication (1996).

وللاطلاع على تكييفات بورتون للمذهب الوظيفي انظر، على سبيل المثال،

J.W. Burton, World Society (1972)

وفي ما يتعلّق بنظريات الاندماج (التكامل) يوفر

Michael Hodges (ed.), European Integration (1972)

مقتطفات مفيدة من المنظّرين السابقين. ويعد

William Wallace, Regional Integration: The West European Experience (1994)

أفضل نظرة عامة للتطورات الأوروبية. ويفحص

Robert O. Keohane and Stanley Hoffmann (eds), The New European Community (1991)

التفكير قريب العهد. ويعد

Paul Taylor, International Organisation in the Modern World (1993)

نظرة عامة جيدة للنظرية في هذا المجال ويغطي أيضاً التفكير قريب العهد عن الأمم المتحدة، وكذلك يفعل

Clive Archer, International Organisations (1983)

وللاطلاع على محاولات سابقة للأمم المتحدة من أجل مشاريع السلام انظر

F.H. Hinsley, Power and the Pursuit of Peace (1963)

وللاطلاع على "تآلف أوروبا" انظر

Carsten Holbraad, Concert of Europe (1970)

وللاطلاع على الأمم المتحدة اليوم يعد

Taylor and Groom (eds), Global Issues in the UN Framework (1989)

وكذلك

Adam Roberts and Benedict Kingsbury (eds), United Nations, Divided World: The UN's Role in International Relations (1993)

مجموعة مفيدة. وللاطلاع على تاريخ الأمم المتحدة فإن الكتب الممتازة مثل

I.L. Claude, Swords into Plowshares (1971) and H.G. Nicholas, The UN as a Political Institution (1985)

لا تزال قيمة. وللاطلاع على عمليات تدخل الأمم المتحدة القريبة العهد يعد

James Mayall (ed.), The New Interventionism: 1991-1994 (1996)

ذا قيمة لا تقدر بثمن. ويعد

Mats Berdal, 'The United Nations in International Relations' (1996)

استعراضاً مفيداً للأدبيات قريبة العهد. وللاطلاع على الأمم المتحدة وحرب الخليج انظر

Paul Taylor and A.J.R. Groom, The UN and the Gulf War, 1990-1991: Back to the Future (1992).

الفصل الثامن : الاقتصاد السياسي الدولي

International Political Economy

مقدمة: الأنظمة الدولية السياسية والاقتصادية

Introduction: Political and Economic International Systems

لقد كانت إحدى الخصائص التي تعرف العلاقات الدولية المتمحورة حول الدولة هي التمييز الواضح بين السياسة "المحلية" و"الدولية". وعندما أصبح حجم العمليات التي اجتازت حدود الدول يزداد زيادة ملحوظة في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، شاع تمييز فرعي، بين "السياسة العليا" – الأجندة التقليدية لعلاقات الحرب والسلم بين الدول – و"السياسة الدنيا" – وهي إسقاط الاهتمامات المحلية من حيث الأساس على الأجندة الدولية. وقد كانت فرضية تفكير الواقعيين، ولا سيما الواقعيين الجدد، أنه بصرف النظر عن نوعية "الحكم العالمي" الذي سيظهر فإنه سيكون في هذا النطاق الأخير وليس في النطاق الأول، وأن من شأن الطابع الفوضوي من حيث الأساس لـ"السياسة العليا" أن يبقى دون تغيير. وقد تبين أن هذا الافتراض صحيح بمعنى ما. وكما ورد في الفصل السابق، فإن محاولات طرح الإدارة الجماعية لمشاكل الأمن لم تكن ناجحة إلى حد كبير، وقد نجمت الزيادة الكبيرة في عدد المؤسسات الدولية عن أنواع أخرى من الحاجات وأنواع أخرى من المشاكل. على أن موقع الواقعيين هو في البداية، في التمييز بين السياسة "العليا" و"الدنيا" – وهو تمييز ينهار أمام أهمية "السياسة العليا" لما كان يعتبر في وقت من الأوقات نشاط "السياسة الدنيا" للعلاقات الاقتصادية الدولية. إن الاقتصاد العالمي ومحاولات إدارة وتنظيم الاقتصاد العالمي هي الآن في صلب العلاقات الدولية بطريقة كان من الممكن أن تكون صعبة القبول قبل قرن من الزمن، وتثير دهشة كبيرة حتى قبل ثلاثين عاماً، وإن كان ذلك لأسباب مختلفة.

من الواضح أن البروز المتغير للاقتصاد العالمي مرتبط بعدد من العوامل، معظمها له علاقة بمصير التفكير الليبرالي حول العلاقات الاقتصادية الدولية. وسوف يفحص فرع لاحق من هذا الفصل المفاهيم الليبرالية وغيرها المتصلة بهذه العلاقات، لكن وصفاً أساسياً أكثر لأهمية الاقتصاد العالمي سوف يكفي في الوقت الراهن. في أواخر القرن العشرين، تجد معظم الحكومات في العالم والتي لا تعتمد على القسر المادي المباشر للبقاء في السلطة (وبعض الحكومات الأخرى التي تعتمد على هذا القسر)، تجد أن سلامتها وبقاءها في السلطة مرهونان

بشكل أقل مباشرة نوعاً ما بنجاحها في مجال الإدارة الاقتصادية، وتلك مهمة لا يمكن فهمها بمعزل عن الاقتصاد الدولي. فالصيغة الأساسية في هذا المجال قد وضعتها قبل ٢٥ سنة سوزان سترينج، وهي: أن "السياسة" المحلية هي وظيفة (دالة) لـــ "الاقتصاد" المحلي، لكن الاقتصاد المحلي هو وظيفة (دالة) للاقتصاد الدولي، ولذا فإن الاقتصاد الدولي هو مهمة مركزية من مهام السياسة الدولية (Strange 1970). ويعتبر هذا اليوم من الأمور المسلم بها، لكن يجدر بنا أن نتذكر أن هذا وضع جديد نسبياً لما عليه الأمور. فقبل قرن من الزمن كانت معظم الحكومات سترفض الفكرة القائلة أنها مسؤولة عن حالة الاقتصاد، وكان الذين ينتخبون تلك الحكومات، بمن كانوا عليه، يميلون إلى الموافقة – مع أن قضايا مثل التجارة الحرة والحمائية يمكن أن تكون ذات أهمية حاسمة في بعض الظروف. وحتى عندما أصبحت الإدارة الاقتصادية ذات أهمية حاسمة فإن الوضع لم يكن تلقائياً يتمثل بكون السياسة كانت تدفع الحكومات إلى إجراء محاولات للقيام بإدارة الاقتصاد العالمي على نحو جماعي – ففي بعض الأحيان كانت العزلة هي الهدف الذي تسعى إليه بعض الحكومات، وفي أحيان أخرى كان ينظر إلى الاقتصاد العالمي بوصفه آلية ذاتية التنظيم لا تحتاج إلى الإدارة السياسية بل ربّما تنفر منها. إن الأهمية السياسية الحقيقية لهذا الجانب من الحكم العالمي لم تصبح ظاهرة للجميع تقريباً إلا في الفترة قريبة العهد حين انهار ما يسمى بنظام بريتون وودز.

هذا الفصل والذي يليه مخصصان لـــ "الاقتصاد السياسي الدولي". وسوف يفحص الفرع التالي من هذا الفصل بإيجاز نمو الاقتصاد العالمي لغاية العقود الأولى من القرن العشرين. وسيلي ذلك وصف أوسع نطاقاً للمشاكل التي يولدها هذا النمو وبعض المواقف المميزة إزاء هذه المشاكل – من الليبرالية والمركنتالية وما أشبه ذلك. وسيفحص الفرع الأخير الإطار المؤسسي الذي تم إنشاؤه بعد الحرب العالمية الثانية من أجل معالجة هذه المشاكل – نظام بريتون وودز – وأسباب فشله. وسيواصل الفصل التالي المناقشة، حيث سيفحص عدداً من النظريات والمنطلقات المختلفة التي تم استحداثها لفهم النظام الأكثر فوضوية الذي ظهر خلال ربع القرن المنصرم منذ انتهاء بريتون وودز – نظرية النظام، نظرية الاستقرار المهيمن، ومفهوم "الدبلوماسية المثلثة" التي استحدثتها سترينج في الفترة قريبة العهد.

نشوء الاقتصاد العالمي The Growth of World Economy

لقد كانت التجارة، إلى جانب الحرب، سمة للعلاقات "الدولية" خلال آلاف السنوات – بل إن التمييز بين الحرب والتجارة، لدى اليونانيين الكلاسيكيين وقبل الكلاسيكيين، كان يحدد بشكل غير محكم. فقد كانت أساطيل السفن تجوب السواحل، للتجارة إذا صادفت قوة، وللقرصنة إذا وجدت ضعفاً – ويبدو أن الفايكنغ كانت لهم فلسفة مماثلة. غير أن مجرد وجود تبادل للسلع لا يوجد اقتصاداً، ناهيك عن اقتصاد عالمي. وهنا قد يكون من المفيد إدخال بعض الفروق التي وضعها عمانويل والرشتاين [Immanuel Wallerstein] في دراسته الضخمة عن أصول النظام العالمي الحديث (Wallerstein 1974). يبدأ والرشتاين بتعريف لـ "عالم" ما من منطلقات اجتماعية بدلاً من المنطلقات الجغرافية. فعّالم ما يتكون من الذين يتواصل بعضهم مع بعض بشكل مستمر ويشكلون نظاماً اجتماعياً بمعنى موسع للنظام الاجتماعي – يتحدد الحجم الأقصى لعالم ما بفاعلية تكنولوجيا النقل المتاحة في ذلك الوقت. ولم يصبح العالم الاجتماعي والعالم الجغرافي متطابقين في الواقع إلا في القرن العشرين. ثم يحدد "الأنظمة الجزئية" (microsystems) بوصفها مجتمعات مكتفية ذاتياً، عبارة عن "عوالم" صغيرة لها مبادلات محدودة فقط مع عوالم أخرى، وهي مبادلات تقتصر على الكماليات وتتم بواسطة القوافل التجارية. فهذه الأنظمة ذات أهمية ضئيلة له ولنا.

إن اهتمامنا ينصب على عوالم تجري فيها حركة السلع الأساسية السائبة، ويقول والرشتاين إنه يوجد نوعان من العوالم يجري فيهما ذلك. فمن جهة توجد "إمبراطوريات"، ومن جهة أخرى توجد "أنظمة عالمية" – أو إذا استعملنا المصطلحات التي أوردناها هنا، اقتصادات عالمية. ففي الامبراطوريات تجري المبادلات ضمن البنية السياسية ذاتها، ويكون ذلك على شكل "جزية". وهكذا فقد اجتاحت روما صقلية ثم مصر بغية أن تستخلص من تلك البلدان الحبوب التي تحتاج إليها لإطعام الأعداد الوفيرة من سكّان المدينة الامبراطورية. وكانت الحبوب التي تنتقل على هذا النحو تمثل الجزية التي يدفعها المهزومون إلى الذين هزموهم. ومن جهة أخرى، في اقتصاد عالمي، يجري التبادل بين بلدان خاضعة لسيطرة سياسية مختلفة، وبالتالي لا يمكن انتزاع الجزية، وبدلاً من ذلك تجري المبادلة على أساس اقتصادي، أي "تجاري". ويقول والرشتاين إن اقتصادات عالمية كهذه تحدث كثيراً، لكنها عادة قصيرة الأجل.

وفي وصفه لـ "النظام العالمي الحديث" يتعقب تشكّل ذلك الاقتصاد في أوروبا "القرن السادس عشر الطويل" (١٤٩٢-١٦٤٨) وانتشاره منذ تلك السنوات.

إن وصف والرشتاين لهذا الاقتصاد العالمي المقسم بالضرورة إلى قلب وأطراف وشبه أطراف هو وصف آلي مبالغ فيه ومثير للجدل – مع أنه يؤثر تأثيراً كبيراً في "الجنوب" كما سنرى لاحقاً – لكن وصفه للتشكّل الأول للنظام هو وصف منطقي. في بادئ الأمر كانت تجري مجموعتان من العمليات، الحركة واسعة النطاق للسكر والتوابل، والتي كانت في معظمها على شكل جزية داخل الامبراطورية الإسبانية، والاتجار بمنتجات الحرف والمصنوعات الأولية من مناطق أوروبا "المتقدمة" والبلاد المنخفضة وانجلترا وشمالي فرنسا، مقابل الحبوب من أوروبا الشرقية والسكر من الامبراطورية الإسبانية. وتكمن قوة هذا الوصف في أنه يبين أنه منذ البداية كان الاقتصاد العالمي والنظام السياسي العالمي مترابطين ترابطاً وثيقاً. فاستناداً إلى إنتاجية أعلى هامشياً كان بوسع "القلب" في شمالي غربي أوروبا أن يطور دولاً فعّالة وقوية نسبياً وأن يسيطر سياسياً واقتصادياً على كل من النظامين "الإقطاعيين" لأوروبا الشرقية وقوة هابسبورغ/ اسبانيا واسعة الانتشار في الجنوب.

وقد توسع هذا الاقتصاد خلال القرنين اللاحقين. ففي انجلترا زادت "الثورة الزراعية" الإنتاجية زيادة ملحوظة وتولد عن انتشار الامبراطورية سلع جديدة ولا سيما الشاي والرقيق. وقد جمع "المثلث الذهبي" في الأطلسي مصنوعات أساسية من بريطانيا، والرقيق من غرب افريقيا، والسكر من البحر الكاريبي. وفي الشرق فإن الطلب على الشاي من الصين وعدم توفر منتج مرغوب من الصينيين وعدم القدرة (في ذلك الوقت) على قسر الامبراطورية الصينية، كل ذلك أدى إلى نشوء مثلث آخر، ضم هذه المرة الأفيون الهندي. على أنه على الرغم من أهمية هذا النشاط، فقد ظل الوضع أنه حتى نهاية القرن الثامن عشر كانت جميع الدول تقريباً، لا تزال، إلى حد كبير، مكتفية ذاتياً. ومع أن التجارة الخارجية كانت مهمة لبعض تلك الدول، ولا سيما البلاد المنخفضة وبريطانيا، فقد كانت تلك الأهمية لا تزال هامشية إلى حد بعيد. فحتى بريطانيا، وهي أهم بلد تجاري، كانت تطعم نفسها إلى حد بعيد – فقوانين القمح ما كان لها أن تكون فعّالة في استبعاد المنافسة الأجنبية لو لم تكن الزراعة المحلية عالية الإنتاج قادرة على إطعام البلد وتحرير اليد العاملة من أجل الصناعات الجديدة، على حد سواء.

لكن كل هذا تغير مع ظهور المجتمع الصناعي في القرن التاسع عشر. وبحلول النصف الثاني من ذلك القرن، وجد، للمرة الأولى على الإطلاق، تقسيم حقيقي للعمل واسع النطاق على الصعيد العالمي. وكانت بريطانيا في مركز هذا التغير إلى حد بعيد – فبوجود أعلى مستوى للحركة العمرانية شهده العالم وأخفض الأعداد على الأرض، كان هذا مجتمعاً لا يمكن أن يعيش إلا كجزء من شبكة معقّدة من عمليات المبادلة التي تتم فيها مقايضة المنسوجات والآلات والآليات بالقطن، ثم بالقمح، من الولايات المتحدة، ولحوم البقر من الأرجنتين ولحم الغنم من الجانب المقابل من الكرة الأرضية. و كان هذا ممكناً من جراء التغييرات في تكنولوجيا الاتصالات والمواصلات. فقد مكنت السكك الحديدية والسفن التجارية والتبريد من نقل السلع سريعة التلف عبر مسافات طويلة، كما أن التلغراف مكّن من إيجاد سوق حقيقية. وقد اعتمدت كثير من هذه الابتكارات أيضاً على تصدير رأس المال – فقد كانت السكك الحديدية الأمريكية والأرجنتينية تمول إلى حد بعيد برأسمال بريطاني، وقد لبّت صناعة السفن والأساطيل التجارية البريطانية الحاجة إلى النقل البحري مباشرة. وبحلول القرن العشرين، جاء معه منافسون لبريطانيا على شكل القوى الصناعية الجديدة المتمثلة بألمانيا والولايات المتحدة. على أنه على الرغم من سيطرة هاتين القوتين الجديدتين على بعض الصناعات مثل المواد الكيميائية، فقد ظلت بريطانيا حتى عام ١٩١٤ في مركز النظام.

إن الأمر اللافت في ظهور هذه البنية المعقّدة لمبادلات المال والسلع والخدمات والبشر عبر الحدود الوطنية، هو مدى ظهورها من دون تخطيط ودون استعداد مسبق. فالأسئلة مثل: كيف يمكن لتقسيم العمل على نطاق واسع أن ينجح في عالم يقوم على أساس الدولة الإقليمية؟ ما هو الأثر الذي يترتب على النشاط الاقتصادي من جراء عبور حدود سياسية؟ وكيف غير هذا الاقتصاد العالمي العلاقات الدولية؟ هذه الأسئلة لم تجد إجابة عنها، لأنها لم تطرح. فقد بدا أن النظام ينظم نفسه، بل شاع الاعتقاد بأنه تطور بالسرعة التي تطور فيها ليس على الرغم من عدم وجود التخطيط بل من جراء عدم وجوده. على أنه بعد ١٩١٤ واندلاع الحرب العالمية الأولى وما تلاها من محاولات فاشلة لإعادة توطيد النظام القديم أصبح من الواضح أن هذه الأسئلة لامفر من طرحها في واقع الأمر.

المشاكل والمنطلقات Problems and Perspectives

ما هو الأثر الذي يحدثه بالفعل عبور حدود سياسية في النشاط الاقتصادي؟ لننظر إلى وضع أساسي – وهو أساسي لدرجة أنه في واقع الأمر، كما سنرى في الفصل التالي، حل محله وضع آخر – تقوم فيه شركة في بلد (آ) بإنتاج سلع يشتريها مستهلكون في بلد (ب). فكيف يختلف ذلك عن وضع يتم فيه الإنتاج والاستهلاك في البلد نفسه؟

تتعلق القضية الأولى بـ المال. فالمنتج يريد أن يتم الدفع له بعملة البلد (آ)، في حين أن المستهلك يريد أن يدفع بعملة البلد (ب). فحتى عام ١٩١٤ لم تكن توجد مشاكل تذكر في هذا الصدد، لأن جميع العملات تقريباً كانت قابلة للتحويل إلى معادن ثمينة، إلى ذهب بشكل رئيسي، وإلى فضة في بعض الأحيان. كان التاجر اللندني في العهد الفكتوري إذا سافر إلى باريس يثق بأن جنيهاته الذهبية من شأنها أن تتحول بسهولة إلى فرنكات ذهبية – كانت قابلة للتحويل بالمعنى الحرفي، لأن كل عملة كانت عملياً وزناً من نوعية معينة من الذهب. وبما أن العملة الورقية التي كان يصدرها بنك انجلترا هي أيضاً قابلة للتحويل إلى ذهب، (لا تزال عبارة "أتعهد بأن أدفع لحامله مبلغ..." تطبع، بلا معنى، على العملة الورقية البريطانية) فإنها لم تكن تصادف عقبات تذكر في الخارج، وإن كان من المحتمل ألاّ تقبل العملة الورقية الصادرة عن بنوك أقل مرتبة. ففي ما يخص الاتجار واسع النطاق كانت الحوالات التي تصدرها الدور المصرفية التجارية الكبيرة تقبل على نطاق واسع في أوروبا وفي بقية أجزاء العالم.

كان النظام القائم على الذهب سهل الفهم ولم يكن بحاجة إلى آلية خاصة لكي ينجح التعامل به، لكن كانت توجد سمة في النظام تنطوي على احتمال نشوء مشاكل سياسية. فإذا كان لبلد ما شركات أكثر نجاحاً في البيع في الخارج من بلد آخر، أو إذا وجد مستهلكون أميل إلى شراء السلع الأجنبية، فإن هذا قد يؤدي إلى تدفق الذهب إلى أو خارج البلد. فهل يجب أن يكون هذا مصدراً للقلق؟ في القرن السابع عشر، حين أصبح من الممكن للمرة الأولى قياس تدفقات الذهب، إن لم يكن بشكل دقيق فعلى الأقلّ بمدى معين، فقد حاجج أنصار "الحساب السياسي" (political arithmetic) وهم "المركنتليون" بأن تدفقاً إيجابياً للذهب إلى الداخل شيء جيد بينما التدفق إلى الخارج أمر سيئ. وفي القرن الثامن عشر بين ديفيد هيوم [David Hume] في مقالة رائعة الإيجاز أن التدفقات السلبية والإيجابية تصحّح ذاتها – من شأن التدفقات إلى الداخل أن ترفع مستويات الأسعار وتجعل الصادرات أعلى ثمناً والواردات أرخص ثمناً، وبالتالي فإنها

تعكس حركة التدفق، والعكس بالعكس في حال تدفقات الذهب إلى الخارج – مع أن هذه الحجّة تطرح السؤال عما إذا كانت الحكومات ستسمح لهذه الآلية بأن تعمل (Hume 1987).

وعلى أي حال، فقد ظهرت مشكلة مختلفة بعد ١٩١٤. فمنذ ذلك التاريخ، لم تكن معظم العملات، في معظم الأوقات، قابلة للتحويل مباشرة إلى ذهب، وبالتالي فإن مستويات الأسعار المحلية لا تتأثر بشكل مباشر من جراء تدفق المعادن الثمينة، لكن هذا يسمح ببساطة وسهولة بظهور واستمرار أزمات "ميزان المدفوعات". وعلاوة على ذلك، مع أن المدفوعات الدولية كانت لا تزال مرتبطة بسعر الذهب بشكل غير مباشر حتى قبل حوالي عشرين سنة، فإن الوضع لم يكن على هذا الحال منذ ١٩٧٣، وعلى أي حال، فإن الارتباط غير المباشر يحتاج إلى إدارة بطريقة لم يكن النظام السابق الذي ينظم نفسه بنفسه يحتاج إليها. فعندما لا يعود الذهب هو المفتاح، فإن سياسة سعر الصرف تصبح أمراً لا بد أن يتوفر لجميع الدول، ويصبح لامفر من وجود مشكلة سياسية تتصل بإرساء قواعد واسطة موثوقة لتبادل العملات في العمليات التجارية.

وعلى فرض إمكانية حل هذه المشكلة فإنه يمكن نشوء اقتصاد دولي يقوم على أساس تقسيم للعمل واسع النطاق. ففي نظام لا يوجد فيه قيود على تبادل العملات الأجنبية، سوف تظهر أنماط من التخصص، تقوم بموجبه بعض البلدان بإنتاج نطاق معين من السلع وتنتج أخرى نطاقاً آخر. فقد تختص بعض البلدان بالمنتجات الزراعية وأخرى بالمنتجات الصناعية. هل لهذا التخصص من آثار سلبية؟ فهل يتعين على الدول أن تكون لها سياسات إيجابية لتعزيز إنتاج بعض أنواع السلع، أم هل هذا أمر يمكن أن يسمح فيه لقوى السوق بأن تحدد القرار؟ السياسة التجارية تنضم إلى سياسة ميزان المدفوعات، وسياسة أسعار الصرف بوصفها مجالات، حيث، شئنا أم أبينا، يجب أن يكون للدول موقف فيها – وفي هذا السياق عدم اتخاذ موقف هو بحد ذاته موقف، موقف له تداعيات ضخمة جديرة بالاعتبار.

يمكن تمييز توجّهين مختلفين إزاء هذه المشاكل يمكن للدول أن تعتمدها وهما التوجّه الليبرالي والتوجّه القومي – مع أنه تجدر الملاحظة أن الآراء القومية يمكن أن تتخذ شكلاً سياسياً واجتماعياً مختلفاً – وهذان الموقفان، كما يوحي بذلك اسماهما، مرتبطان بفلسفات أوسع نطاقاً وبأنواع مختلفة من الدول. فالمقاربة القومية للعلاقات الاقتصادية الدولية تأتي أولاً، من الناحية التاريخية. وكما ورد آنفاً، وكما قال هيوم، فقد اعتبرت الفكرة المركنتلية القائلة إنه يتعين

على الدول أن تهدف إلى تحقيق تدفق إيجابي للذهب، هذه الفكرة اعتبرت سياسة محبطة لذاتها، لأن الأثر على الميزان التجاري للتغييرات في مستوى الأسعار الناجمة عن ذلك سوف تعكس التدفق التجاري، لكن الفكرة العامة القائلة إن الطريقة التي يتم بها الحكم على المسائل الاقتصادية من خلال أثرها على مركز الأمة في العالم وليس من خلال منظور آخر أقل انحيازاً، هذه الفكرة لم تفقد بريقها قط. فالقومية الاقتصادية لا تزال جزءاً من الخطاب العام للحياة السياسية لمعظم البلدان، كما يتجلّى ذلك في رغبة جميع الدول في أن يكون لها فائض في ميزان المدفوعات – وهو ما يتعذّر تحقيقه من قبل الجميع، بالطبع، إذ إن كل فائض هو عجز بالنسبة لبلد آخر. على أنه قبل الاستفاضة في معالجة هذه النقطة لا بد لنا من إعطاء فكرة عن بدائل القومية الاقتصادية الأكثر تأثيراً.

إذا كانت القومية الاقتصادية قد جاءت أولاً من الناحية التاريخية وما زال لها أنصارها، فقد كانت الليبرالية الاقتصادية هي الموقف السائد فكرياً بالنسبة للجزء الأكبر من القرنين الأخيرين. إن المقولة الليبرالية الأساسية هي أنه على الرغم من أن درجة من التنظيم قد تكون شراً لا بد منه في بعض المجالات، فإن حلول السوق الحرة للمشاكل الاقتصادية تؤدي، بصفة عامة، إلى تحقيق الحد الأقصى من الرفاه في النظام ككل، وأنه يجب اعتمادها. وقد وجدت ثلاث خطوات أساسية على الطريق المؤدية إلى هذه النتيجة، موزعة عبر قرن من الزمن اعتباراً من منتصف القرن السابع عشر إلى أوائل القرن الثامن عشر. وقد تمثّلت الخطوة الأولى بتدمير هيوم لقصة حب الذهب. وتمثلت الثانية ببيان آدم سميث للمكاسب التي تتحقق من توسعة تقسيم العمل في كتابه "ثروة الأمم" [The Wealth of Nations]، وهي مكاسب ترتبط بحجم السوق وبالتالي يمكن للتجارة الخارجية أن تزيدها من حيث المبدأ. غير أن الخطوة الثالثة الحاسمة تستحق فحصاً أوسع نطاقاً – فنظرية ديفيد ريكاردو "نظرية الميزة النسبية" [theory of comparative advantage] التي، على الرغم من أنها نشرت عام ١٨١٧، فإنها تظلّ في شكلها المعدل أساس نظرية التجارة الليبرالية والنظام الاقتصادي الدولي الليبرالي (Ricardo 1971).

تمثل إنجاز ريكاردو بأنه قدم إجابة سليمة من الناحية المنطقية، وإن كانت مخالفة للحدس، لواحدة من المشاكل الأساسية التي انطوت عليها التجارة الدولية. من السهل حدسياً معرفة سبب قيام تجارة بين بلدين فيهما نوعان من الموارد، ويقومان بالتالي بإنتاج أنواع مختلفة

من المنتجات. فبوسع أوروبا إنتاج الموز في البيوت الزجاجية وبوسع جزر ويندوارد إنشاء مصانع صغيرة للنسيج وورشات على نطاق صغير للمصنوعات السمعية – البصرية و"السلع البيضاء"، لكنه من غير الصعب أن نرى، في واقع الأمر، إن هذا لا يحدث وإن جزر ويندوارد تزرع الموز وتستورد الملبوسات وأجهزة التلفاز والثلاجات من العالم الصناعي. ومن السهل أن نعرف لماذا يتاجر بلدان متماثلان، وعلى درجة من الكفاءة في إنتاج منتجات مختلفة، أحدهما مع الآخر (مع أن السبب الذي جعلهما على درجة من الكفاءة في مجالات مختلفة، إذا كانا متماثلين حقاً، هو مسألة أخرى). ولكن الصعوبة الكبيرة تكمن في معرفة سبب احتمال كون التجارة مرغوباً بها ومربحة في الوضع الشائع جداً الذي تنتج فيه بلدان المنتجات ذاتها وأن أحدهما أكثر كفاءة في إنتاج كل شيء من الآخر. يقدم ريكاردو الجواب وهو أنه على الرغم من أن بلداً قد يكون أكثر كفاءة في إنتاج كل شيء، فإن الذي يحدث دائماً تقريباً هو أن التكاليف النسبية لإنتاج منتجات مختلفة ستكون مختلفة، وبذلك فإن البلد الأقل كفاءة أيضاً ستكون له ميزة نسبية في منتج من المنتجات.

يفترض ريكاردو في بيان هذه المقولة وجود اقتصاد بلدين ذي سلعتين تقاس فيه تكاليف الإنتاج بالوقت الذي يستغرقه العمل – ومراعاة لأقدم شريك تجاري لإنجلترا يأخذ البرتغال وانجلترا والنسيج والنبيذ كمثالين للحالتين ويفترض أن البرتغال أكثر كفاءة في إنتاج كلتا السلعتين. فإذا كان إنتاج برميل من النبيذ في البرتغال يحتاج إلى ٨٠ ساعة عمل و١٢٠ ساعة في انجلترا ويحتاج إنتاج طول من القماش إلى ٩٠ ساعة في البرتغال و١٠٠ ساعة في انجلترا، ففي هذه الحالة تكون البرتغال أكثر كفاءة في إنتاج كلا المنتجين. غير أن البرتغال يتمتع بميزة نسبية واضحة في إنتاج النبيذ. فلو تخصص البرتغال في إنتاج النبيذ فسيكون بوسعه إنتاج البرميلين اللذين يجري إنتاجهما في الوقت الراهن في البلدين خلال ١٦٠ ساعة عمل فقط. وإذا تخصصت انجلترا في إنتاج القماش فسيكون بوسعها إنتاج طولين خلال ٢٠٠ ساعة عمل. وإذا تبادل البلدان القماش مقابل النبيذ فسيكون بوسعهما بلوغ مستوى إنتاجهما الراهن بتوفير ٣٠ ساعة عمل بوجه الإجمال – إن كيفية توزيع هذا التوفير مرتبطة بأسعار السلعتين.

إنتاج النبيذ والقماش بدون تخصص

	ساعات العمل اللازمة لإنتاج برميل من النبيذ	ساعات العمل اللازمة لإنتاج طول من القماش
انجلترا	١٢٠	١٠٠
البرتغال	٨٠	٩٠

إنتاج النبيذ والقماش في حال التخصص

	ساعات العمل اللازمة لإنتاج برميل من النبيذ	ساعات العمل اللازمة لإنتاج طول من القماش
انجلترا	-	٢٠٠
البرتغال	١٦٠	-

كل هذا، بالطبع، هو في غاية البساطة ولكن البيان الحديث لمبدأ ريكاردو يستغرق فصلاً أو أكثر في كتاب الاقتصاد المتوسط الحجم. غير أن الفكرة الأساسية بالغة الأهمية وتكمن وراء الفكر الاقتصادي الليبرالي حتى يومنا هذا. والذي يبينه ريكاردو هو أن التجارة مربحة لكلا الطرفين في جميع الحالات تقريباً. وهذا على نقيض كلي للاعتقاد الذي كان سائداً في القرن الثامن عشر – الذي كان موجوداً، على سبيل المثال، لدى روسو وحتى كانط [Kant]، وكذلك، بالطبع، في عمل المركنتليين – وهو الاعتقاد الذي مفاده أن التجارة هي بالضرورة نشاط يولد رابحين وخاسرين. وقد أصبح بإمكان الليبراليين، بعد ريكاردوأن يحاججوا بأن من شأن إزالة القيود من على التجارة أن يكون لمصلحة الجميع، لأن من شأن الرفاه أن يتحقق إلى أقصى حد من خلال خفض العوائق بين الأقاليم والبلدان. فكل بلد يساهم، من خلال التخصص في المنتجات التي يتمتع فيها بميزة نسبية والإتجار بها، في المصلحة العامة وفي رفاهه هو. ولا يزال اعتقاد من هذا النوع، في أواخر القرن العشرين، في قلب "الليبرالية المتأصلة" للنظام التجاري الحديث.

قدم ريكاردو إلى الليبراليين حجّة قوية، لكنه لم يتمكن من إسكات جميع المعارضين. لقد كانت القضية الأساسية بالنسبة للمعارضين (وهي لا تزال قائمة بشكل مختلف) هي نمط التخصص الذي أرست قواعده التجارة الحرة. فإذا كان البلد يتمتع بميزة نسبية في إنتاج السلع

الصناعية وبميزة أخرى في إنتاج المنتجات الزراعية فعندئذ يتحقق أقصى قدر ممكن من الخير للنظام ككل إذا حدث التخصص – ولكن ألا يحتمل وجود اعتبارات أخرى هنا؟ إن إحدى القضايا التي ستظهر بشكل ظاهر في أوصاف "العالم الثالث" أو "الجنوبي" للعلاقات الدولية هي معدلات التبادل التجاري التي يتم فيها تبادل المنتجات وما إذا كان يوجد هنالك أو لا يوجد اتجاه يتحرك ضد المنتجات الأولية وهو ما ستتم مناقشته أدناه. أما الأهم في الوقت الراهن فهو الاعتراض السياسي للدول على الرأي القائل إن أي نمط من التخصص هو من حيث المبدأ، صنو غيره.

هذه الحجّة أوردها رجل الدولة الأمريكي الكسندر هاملتون [Alexander Hamilton] في سبعينيات القرن العشرين في "تقرير عن السلع المصنوعة" الذي قدمه إلى الكونجرس الأمريكي. لكن الشخصية المركزية هنا هي الاقتصادي السياسي والقومي الليبرالي الألماني فريدريك ليست [Friedrich List] الذي يعد عمله لعام ١٨٤١ وعنوانه "النظام الوطني للاقتصاد السياسي" [The National System of Political Economy] (أعيد نشره عام ١٩٦٦) أكبر هجوم تم توجيهه إلى الاقتصاد السياسي الدولي الليبرالي في القرن التاسع عشر. كان موقف ليست الأساسي هو أنه في ظروف أربعينيات القرن التاسع عشر كانت التجارة الحرة سياسة من شأنها أن تضع أسساً متينة لسيطرة بريطانيا الاقتصادية بوصفها ورشة عمل العالم، تاركة الدول الألمانية – وغيرها – في وضع تابع، حيث تقوم بقطع الحطب وتسحب الماء للمنتجين الأكثر تقدماً عبر القناة (الإنجليزية). فبما أن بريطانيا كانت السابقة في الميدان فمن شأنها أن تكون لها ميزة نسبية في نطاق الصناعة الثقيلة. لذا فسيكون أرخص بالنسبة لبلد مثل ألمانيا أن تشتري الآلات وغيرها من التكنولوجيا المتقدمة من البريطانيين – لكن التبعية التي من شأنها أن تنتج عن ذلك من شأنها أن تحول الدول الألمانية إلى قوى من الدرجة الثانية. ثم إن البريطانيين لم يحققوا سيطرتهم من خلال اتباع قواعد التجارة الحرة. بل على العكس من ذلك، حيث إن القوة الاقتصادية البريطانية ترعرعت خلف وسائل حمائية عديدة: قوانين الملاحة التي ألزمت نقل التجارة البريطانية بواسطة سفن بريطانية، وقوانين الحبوب التي كانت تحمي ربحية الزراعة البريطانية، وهلم جرا. لقد لاحظ ليست أن البريطانيين صعدوا إلى أفضل مركز لهم – وحرموا الآخرين من المزايا التي كانوا يستغلونها.

وكان الحل الذي جاء به هو أن يتم تطوير الصناعة الألمانية خلف جدار حمائي من التعريفات، وهو ما سمي بحجّة "الصناعة الوليدة" القائلة إن المراحل الأولى للتطور الصناعي لا يمكن أن تتحقق إلا إذا تمت حماية الصناعة المحلية من المنافسة الدولية. وربّما لا تعود هذه الصناعة بحاجة إلى الحماية عندما تشبّ عن الطوق – مع أن ليست، وكثيرين غيره من المركنتليين، كانوا يتوخون استمرار الحماية حتى بعد مرحلة النضج، لأن الصناعات المعنية ستظلّ مركزية بالنسبة للقوة الألمانية ولا يجوز تعريضها لأخطار المنافسة. وكانت وجهة نظر ليست الأوسع نطاقاً هي أن التجارة الحرة والليبرالية الاقتصادية تتعززان بصفة عامة، كما هو الحال بالنسبة للمصلحة العامة، بواسطة أولئك الراضين عن النمط القائم للتخصص. أما غير الراضين، لسبب أو لآخر، فإنهم سيكونون متشككين.

تفترض حجّة ليست أن أنماط التخصص لن تتغير بسرعة. غير أن اعتراضاً آخر على الليبرالية الاقتصادية يقوم على أساس افتراض عكسي، وهو أن الأسواق المفتوحة سوف تؤدي إلى تغيير سريع. وهذا يبدو معقولاً في أواخر القرن العشرين، حيث قوضت "البلدان المصنعة الجديدة" بسرعة العديد من قطاعات العالم الصناعي. فالعلاقات الاقتصادية الليبرالية تعتمد على الرغبة في التكيف مع التغيير مهما كان الثمن – لكن الثمن في بعض الأحيان، من حيث الاضطراب الاجتماعي يمكن أن يكون كبيراً جداً. لننظر، على سبيل المثال إلى ما جرى في صناعة الفحم في بريطانيا في سبعينيات القرن العشرين، حين ضاعت ٢٠٠٠٠٠ فرصة عمل أمام المنافسة الأجنبية في أقل من عشرين سنة – ويمكن ملاحظة أنماط مماثلة عبر العالم الصناعي المتقدم. لقد كان الاضطراب الاجتماعي الذي نجم عن ذلك شديداً جداً، ومن غير الواضح على الإطلاق ما إذا كان لم يكن يتعين اتخاذ تدابير لخفض سرعة التغيير. إن السماح للسوق بأن تقرر النتائج بالاستناد إلى حساب مجرد للمصلحة العامة يمثل صعوبات سياسية واجتماعية كبيرة. إن "الحمائيين" الحديثين ليسوا بالضرورة مدفوعين بالرغبة في المحافظة على سلطة الأمة، بل قد يرغبون، بدلاً من ذلك، في حماية القيم الاجتماعية وقيم الجماعة – مع أنه لا بد من القول: إن أي نوع من الحمائية يلقي بتكاليف التكيف على كاهل الآخرين وبالتالي فإنه لا يمكن أن يكون مبرأً من المضامين القومية. وهذا هو واحد من الأسباب التي جعلت الكتاب الماركسيين، حتى فترة قريبة العهد نسبياً، يرتابون بالمواقف التي لم تكن تستند إلى التجارة الحرة.

ويبدو أن ماركس نفسه لم يعترض على المنطق الأساسي لحجّة ريكاردو. وكانت وجهة نظره التأكيد على مدى ما كانت عليه العلاقات الاقتصادية الليبرالية بناءً حديث العهد وليس جزءاً من الطريقة "الطبيعية" لفعل الأشياء. وقد كان شديد الانتقاد لأسلوب حجّة "روبنسون كروزو" الذي يفترض أن العلاقات الاقتصادية الليبرالية تظهر بشكل طبيعي استناداً إلى المنطق السليم – بل هي، بدلاً من ذلك، نتاج طريقة معينة في الحياة، نمط للإنتاج نشأ عن الصراع الطبقي وانتصار البورجوازية على الإقطاعية. على أنه بعد الاعتراف بذلك، يبدو أن ماركس كان مستعداً تماماً للاعتراف بإنجاز الاقتصاديين السياسيين وكان ينظر إلى ريكاردو نظرة احترام وتبجيل. وهو لم يعترض على مكاسب التجارة، مع أن تلك المكاسب تحققت للطبقة المسيطرة وليس لما فيه الخير العام للجميع. وعلاوة على ذلك فقد لاحظ الاقتصاديون السياسيون الماركسيون في أوائل القرن العشرين أنه من الواضح أن التجارة لم تعد تجري على أسس ليبرالية. فقد سيطر "رأسمال التمويل" على الدولة، وكانت له سياسة خارجية واضحة تستند إلى استخدام التعريفات لتوسعة النطاق الاقتصادي الوطني والسماح من جراء ذلك للتجمعات الوطنية بتحقيق أرباح احتكارية. كان أحد الأسباب التي جعلت الاشتراكيين يعارضون هذه السياسة أنها تناقض مقتضيات النــزعة الدولية التي كانت تتضمن التجارة الحرة.

في النصف الثاني للقرن العشرين ظل الالتزام بالتجارة الحرة ثابتاً بين معظم الجماعات التروتسكية الصغيرة التي بقيت في الغرب، لكن معظم الماركسيين الآخرين والديمقراطيين الاجتماعيين تصالحوا بوجه العموم مع القوميين. وفي العالم الثالث كانت نظريات الماركسية الجديدة المتعلقة بالتبعية مناهضة لليبرالية صراحة في المسائل التجارية. وسوف يتم استقصاء ذلك في الفصل العاشر أدناه. وفي العالم الصناعي الشمالي وجدت الأحزاب "العمالية" و"الديمقراطية الاجتماعية" أن الشرط الذي لا بد منه من أجل البقاء هو الدعوة إلى اعتماد تدابير سياسية لوضع بعض الحدود لحرية التجارة. والنقطة السياسية الأساسية هنا هي أن المكاسب التي تتحقق من الحمائية تكون دائماً مركزة، في حين أن المكاسب التي تنجم عن التجارة الحرة تكون متفرقة. وفي الجانب الآخر نجد أن تكاليف الحمائية متفرقة بين عامة السكان، في حين أن تكاليف التجارة الحرة تنوء بها الجماعات الهشة المعرضة للعطب بدلاً من عامة السكان. وفي حال التساوي بين الاثنين، وهو ما لا يكون في معظم الحالات – تكون الحمائية أكثر شعبية من

الناحية السياسية من التجارة الحرة. لقد عبّرت سوزان سترينج تعبيراً جيداً عن النقطة الأساسية في هذه المناقشة في مقدمة كتابها "الدول والأسواق" [States and Markets] (١٩٨٨).

تصور سترينج "بعض قصص جزيرة الصحراء"، وتبين مصائر الناجين من حطام سفينة، والذين ركبوا ثلاثة قوارب مستقلة، كل منها يصمم نوعاً مختلفاً من المجتمعات أو يسمح بنشوئه. فتنشئ جماعة منهم مجتمعاً فاشستياً يضع الأمن في المقام الأول والثروة في المقام الثاني وحرية الاختيار والعدالة الاجتماعية في المقام الثالث الهزيل. والجماعة الأخرى التي تؤمن بالمساواة تجعل للعدالة والحرية أهمية كبيرة ومنـــزلة أدنى للثروة ومنـــزلة أكثر دنواً للأمن. أما الجماعة الثالثة فلها توجه نحو السوق وتركز على الثروة وتعطي أهمية أقل للحرية والأمن وأقل من ذلك للعدالة. تستخدم سترينج هذه النماذج الثلاثة – التي تضم تفاصيل مسلية – بغية إثباتَ نقطتين. الأولى هي أن كل مجتمع مضطر إلى أن يختار القيم التي يؤكّد عليها وأن هذا الاختيار للقيم سيؤدي إلى اختيار بين التأكيد على الدولة أو على السوق. وهكذا فإن الاهتمام الرئيسي بالأمن سيعطي امتيازاً لهياكل السلطة والدولة، والاهتمام الرئيسي بالثروة سيعطي امتيازاً للسوق. أما نقطة سترينج الثانية فهي ذات صلة أيضاً. وهي أنه عندما تلتقي المجتمعات التي لها أفضليات قيمية مختلفة في اقتصاد عالمي، فإن كلاً منها سيحاول إعلاء شأن موقفه القيمي الخاص من خلال صياغة أسس الاقتصاد العالمي، بحيث تناسب نمطه الخاص به. وهذه عملية تجلت بوضوح في القرن العشرين، وهي موضوع الفرع الأخير من هذا الفصل.

الاقتصاد العالمي ونشوء نظام بريتون وودز وسقوطه

The World Economy & the Rise & Fall of the Bretton Woods System

في عام ١٩١٤ انهار الاقتصاد العالمي الذي ينظم نفسه بنفسه تحت وطأة الحرب. فقد فرض معظم المشتركين في الحرب قيوداً مادية على الصادرات والواردات، وأصبحت حركة السلع عبر الحدود السياسية خاضعة للقرار السياسي المباشر على أساس مساهمة عمليات معينة في المجهود الحربي. و كان هذا عبارة عن تدخل لم يسبق له مثيل في التجارة، أهم بكثير من التعريفات التي اعتمدتها معظم البلدان قبل الحرب. قد تجعل التعريفات على السلع الأجنبية أغلى ثمناً، لكنها تترك قرارات الاستيراد والتصدير لفرادى الشركات والمستهلكين لا للدولة، وذلك على نقيض القيود المادية.

وفي الوقت ذاته فإن المتحاربين أيضاً "ابتعدوا عن معيار الذهب"، منهين بذلك الصلة المباشرة بين عملائهم وسعر الذهب. وفي واقع الأمر فقد تم، في أوروبا على الأقل، تسخير جميع جوانب أنشطة الدولة الاقتصادية الخارجية للمجهود الحربي.

وقد كانت النية متجهة إلى أن يكون كل ذلك مؤقتاً وأن يعاد إرساء قواعد الاقتصاد الدولي الليبرالي بعد انتهاء الحرب. ولكن الأمور المباشرة بعد فترة الحرب كانت على درجة كبيرة من الفوضى، بحيث تعذّر التفكير بإعادة الأمور إلى ما كانت عليه. لكن بريطانيا عادت إلى التجارة الحرة، وفي ١٩٢٦ عادت إلى معيار الذهب بالسعر القديم وذلك لترمز إلى تصميمها على استئناف قيادة اقتصاد ليبرالي بعث من جديد. لقد كان هذا قراراً ربّما كان له وقع الكارثة على الاقتصاد البريطاني ولم يكن له أثر يذكر على الاقتصاد العالمي. وقد كان ظهور منافسين جدد في المجال الرئيسي للمنسوجات والفحم وبناء السفن يعني أنه من المؤكّد أن يقتضي جهد المحافظة على السعر القديم أسعار فائدة عالية وأن يؤدي إلى البطالة.

وقد بقيت مشكلة التعويضات ماثلة ولم يتم الإمساك بزمامها إلا من جراء استعداد البنوك الأمريكية لإقراض أوروبا، وهذا الاستعداد انتهى نوعاً ما بعد انهيار بورصة وول ستريت عام ١٩٢٩. ثم أدت حالات فشل البنوك في أوروبا إلى ضغوط على الاسترليني وأدت، بعد أزمة حدثت عام ١٩٣١، إلى تشكيل حكومة وطنية وتخلي بريطانيا عن معيار الذهب. ففي ١٩٣٢ أرست بريطانيا قواعد نظام للأفضليات الامبراطورية، وتخلت أخيراً عن التجارة الحرة وتبعت تعرفة هولي – سموت [Hawley - Smoot Tariff] التي كان كونجرس الولايات المتحدة قد أقرها عام ١٩٢٩.

بين ١٩٢٩ و١٩٣٣ انهارت التجارة على نطاق العالم، حيث هبطت بحلول تلك السنة الأخيرة إلى أقل من ربع القيمة بالنسبة لرقم عام ١٩٢٩. كان الكساد الكبير لثلاثينيات القرن العشرين تقوده التجارة – على عكس حالات الكساد في ثمانينيات القرن العشرين حين ازدادت التجارة بالفعل سنة بعد سنة، حتى حين هبط الإنتاج الإجمالي. وعندما بدأ الانتعاش في ثلاثينيات القرن العشرين كان ذلك على أساس الكتل التجارية – منطقة الدولار، منطقة الاسترليني، منطقة الفرنك وهلم جرا – ومع اللجوء الكثير إلى المقايضة، أحياناً على أساس يعكس القوة السياسية بدلاً من الميزة الاقتصادية، كما هو الحال بالنسبة لبعض المقايضات التي قام بترتيبها النازيون في أواخر ثلاثينيات القرن العشرين والتي تكون بموجبها رومانيا، على

سبيل المثال، ملزمة بمبادلة النفط بساعات الوقواق وغيرها من السلع الرخيصة المبتذلة. لقد انطبعت هذه الفترة بكاملها في الذاكرة الجماعية للنظام الرأسمالي العالمي بصفتها كارثة ولا تزال ذكرى الكساد الكبير أحد العوامل التي تعزز التعاون في الاقتصاد العالمي اليوم.

فحسب بعض الروايات التي سوف نفحصها بمزيد من التفصيل في الفصل التالي، كان انعدام القيادة هو الذي أنتج الكساد – لم يعد لدى بريطانيا القدرة على القيادة ولم يكن لدى الولايات المتحدة إرادة القيادة. وعلى أي حال، بحلول منتصف ثلاثينيات القرن العشرين كانت الولايات المتحدة قد أصبحت تتولّى زمام المبادرة في المؤتمرات التجارية الدولية، وبمجيء الحرب، وإرساء قواعد الولايات المتحدة بوصفها ترسانة الديمقراطية والقوة المالية الرائدة في العالم، أصبح الرأي الأمريكي بشأن الاقتصاد العالمي أمراً حاسماً. وكانت الشخصية الأساسية هنا وزير خارجية أمريكا كورديل هال [Cordell Hull] الذي كان يؤمن إيماناً راسخاً بأن فشل النظام الليبرالي القديم هو الذي أدى إلى الحرب، وأنه من الأمور الأساسية على وجه الإطلاق إعادة إرساء قواعد ذلك النظام بعد أن انتهت الحرب – وهذا انطوى على الالتزام بالتجارة الحرة (أو على الأقلّ استبدال القيود المادية والكتل التجارية بالتعريفات) وإعادة العملات القابلة للتحويل من خلال إلغاء كتل العملات وضوابط المبادلة.

كان معظم من سيصبحون شركاء أمريكا في المستقبل خاضعين للاحتلال أو أعداءً أو شيوعيين، وذلك باستثناء بريطانيا والامبراطورية البريطانية.

ولم يعد البريطانيون يتوجهون نحو التجارة الحرة وكانوا ملتزمين بمنطقة الاسترليني. وأصبح الآن جون ماينارد كينيس [John Maynard Keynes] الاقتصادي الراديكالي في ثلاثينيات القرن العشرين حمائي العقيدة، اللورد كينيس "من أهل الخزينة" وله تأثير كبير في السياسة. وكان يعتقد، وكذلك الحكومة البريطانية، أن قابلية التحويل سوف تشكّل كارثة على الجنيه، لأن من شأن الجميع السعي للتحول إلى الدولار، ومن شأن التجارة الحرة أن تغرق الأسواق البريطانية بالسلع الأمريكية وتؤدي إلى أزمة ميزان مدفوعات كبيرة من شأنها أن تنقص قيمة الجنيه أكثر من ذلك أيضاً وأن تفقر الأمة. فالقوة الاقتصادية للولايات المتحدة كانت ببساطة أعظم مما ينبغي – فقد انتصرت حجج فريدريك ليست في مسقط رأس ديفيد ريكاردوومرة أخرى تبنت أعظم قوة اقتصادية التجارة الحرة في حينقاومتها الدول الأضعف قدر إمكانها – والفرق هذه المرة هو أن بريطانيا كانت في الطرف الآخر.

اجتمع البريطانيون والأمريكيون في بريتون وودز، نيو هامبشاير، عام ١٩٤٤ للتفاوض بشأن شكل النظام الاقتصادي بعد الحرب، والذي أصبح يُعرف بنظام بريتون وودز. وبصورة عامة سيطرت الأفكار الأمريكية في بريتون وودز – وهذا لا مفر منه بالنظر للقوة النسبية للبلدين – وإن استطاع كينيس والوفد البريطاني التأثير بشكل ما في النظام الجديد. وقد توافق النظام الذي تم تصميمه مع الأفكار الأمريكية المتصلة بالليبرالية الاقتصادية من وجوه عدة.

ففي المقام الأول، جرت محاولات "لنـــزع الطابع السياسي" عن الاقتصاد الدولي من خلال توزيع مختلف القضايا الدولية على مؤسسات منفصلة. فمنظمة التجارة العالمية تختص بمعالجة الأمور التجارية ويعالج "بنك عالمي" تحركات رؤوس الأموال، ويتناول صندوق النقد الدولي أزمات النقد الدولي وميزان المدفوعات. وتكون هذه المؤسسات المستقلة بعضها عن بعض وكالات للأمم المتحدة، لكنها في معزل، إلى أبعد حد ممكن، عن مجلس الأمن والهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة التي تعالج الشؤون "السياسية". بل إن الأمم المتحدة، في واقع الأمر لم تكن لها سيطرة فعّالة على هذه المؤسسات. ثم إن المؤسسات الجديدة تدار من قبل مجالس إدارة وأعضاء منتدبين للإدارة يعينون لمدد محدودة ويتوقع منهم التصرف بصفة موظفين لا بصفة ممثلين سياسيين، وذلك على الرغم من أنهم يعينون من قبل الدول (بنسبة قوتها الاقتصادية النسبية – فلا مجال هنا لـــ"كل دولة لها صوت واحد").

ثانياً، هذه المؤسسات تكون تنظيمية لا إدارية في مقاربتها للمشاكل المصممة لمعالجتها – فتعمل انطلاقاً من روح النظام الرأسمالي لا ضده. فلا يكون لدى "البنك الدولي" أموال خاصة به أكثر من مبلغ بسيط من رأس المال العامل، لكنه يدبر المال تجارياً ويقرضه بعد ذلك للدول بأسعار فائدة تجارية وذلك لتكملة القروض الخاصة والمعاملات بين الحكومات. ولا يكون صندوق النقد الدولي بنكاً مركزياً على النطاق العالمي وله القدرة على إصدار نقد دولي (كما اقترح كينيس) بل يكون هيئة تنظيمية مصممة لأن تحافظ على تطبيق مجموعة من القواعد التي تقتضي قابلية التحويل والعمل الوطني من أجل الدفاع عن أسعار الصرف. ومن شأن صندوق النقد الدولي أن يساعد الدول على معالجة أزمات ميزان المدفوعات، لكنه يضع أيضاً شروطاً للحصول على مساعدته وبذلك يتمكن من ضبط سياسات أعضائه. وتراقب منظمة التجارة العالمية – في ذلك الوقت الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات (الغات)، قبل نحو خمسين سنة من

تأسيس منظمة التجارة العالمية – السياسات التجارية لأعضائها، لضمان تنفيذ القواعد التي تقيد الحصص وتعزز تخفيضات التعريفات.

كل ذلك كان يعكس قوة الولايات المتحدة: وذلك مدعاة للسخرية، لأن موقف الولايات المتحدة الرسمي كان يقوم على أساس ألاّ تلعب القوة أي دور في العلاقات الاقتصادية الدولية. كانت وجهة النظر البريطانية أنه لا يمكن إقامة النظام على هذا الأساس. وأن بريطانيا، على سبيل المثال، تحتاج إلى أسواق محمية في الامبراطورية وضوابط على أسعار الصرف إذا كان لها أن تنتعش في سنوات ما بعد الحرب. وكان كينيس يرى أن ما تدعو الحاجة إليه هو الإدارة لا مجرد التنظيم. وكان حلّه المفضل إلغاء جميع حركات رأس المال الخاص وتمويل إعادة إعمار ما بعد الحرب بواسطة قروض متدنية الفوائد من بنك حقيقي يمكنه طرح عملة دولية جديدة – واقترح أن يسمى "بانكور" ("bancor") – وأن يستعمل للتجارة ما بين الكتل. أما هل كانت الحكومة البريطانية ستقبل مثل هذا المشروع فهو سؤال غير ذي أهمية – ففي ما يتعلّق بالأمريكيين الذين كانوا هم الذين سيمولونه، فقد كانت هذه اشتراكية محضة بكل بساطة، وما من حكومة أمريكية كانت ستحظى بموافقة الكونجرس. ومن الناحية الواقعية كان كل ما يستطيع البريطانيون عمله هو أن يضمنوا دساتير الهيئات الجديدة قواعد من شأنها أن تسمح للدول بعدم الالتزام بأنظمة المؤسسات "في ظروف استثنائية" أو ما يشبه ذلك من كلمات.

لقد أظهرت الفترة التي تلت الحرب مباشرة أن تلك التحفظات كانت لازمة. ففي ١٩٤٦ أجبر البريطانيون على جعل الاسترليني قابلاً للتحويل كجزء من الشروط للحصول على قرض كبير بعد الحرب من الأمريكيين، وكانت النتيجة إقبالاً شديداً على الاسترليني وإعادة القيود. ولم يكن بوسع أي بلد منافسة الولايات المتحدة في أربعينيات القرن العشرين، حيث كان يتم في الولايات المتحدة أكثر من نصف الإنتاج الصناعي للعالم الرأسمالي. لكن ما أدى في الواقع إلى إعادة بناء اقتصاد العالم الرأسمالي وتحقيق الازدهار هو الحرب الباردة. فقد قام برنامج مساعدات مارشال وبرنامج الإنعاش الأوروبي بتحويل ٥١ مليار دولار على شكل منح للأوروبيين واليابانيين – رأسمال أكثر بكثير وبشروط أكثر تيسيراً مما تصوره كينيس في مشاريعه – لكنه كان صراحة استجابة لتهديد الشيوعية. ومن دون هذا الدافع لم يكن هناك أي إمكان لأن يوافق الكونجرس على مثل هذا البرنامج السخي. وفي غضون ذلك كانت حكومة الولايات المتحدة توافق على جميع أنواع التنازلات إزاء الأنظمة التجارية وقابلية التحويل وذلك

في سبيل تنشيط انتعاش حلفائها ضد روسيا – بما في ذلك تعزيز نمو الجماعة الاقتصادية الأوروبية، التي كانت ستصبح عما قريب منافساً تجارياً رئيسياً للولايات المتحدة. وهكذا فقد ظهرت محاولة نزع الصبغة السياسية عن العلاقات الاقتصادية الدولية بوصفها أمل الأتقياء بدلاً من أن تكون حقيقة واقعة.

وعلى أي حال، ولعقدين من الزمن بعد أوائل خمسينيات القرن العشرين شهد الاقتصاد العالمي نمواً وازدهاراً لم يسبق لهما مثيل. وقد تركز هذا النمو بشكل مكثف في أوروبا واليابان، لكن حتى بريطانيا والولايات المتحدة شهدتا نمواً مطرداً وكانت معدلات النمو في ما أصبح سيدعى "العالم الثالث" عالية مع أنها تضاءلت إلى حد كبير من جراء ازدياد عدد السكان. وبحلول نهاية خمسينيات القرن العشرين كانت معظم الاقتصادات الرائدة قد أعادت إرساء قواعد قابلية تحويل العملة، وكانت جولات الغات المتعلقة بالمفاوضات حول التعريفات تجرى على قدم وساق. وبدا النظام وهو على عتبة ستينيات القرن العشرين ناجحاً جداً وإن لم يكن بمقدار ما كان يرجى منه بالأصل. على أن نظام بريتون وودز تعرض في ستينيات القرن العشرين للأزمة تلو الأزمة، وبحلول عام ١٩٧٣ – حين تم التخلي عن محاولة التعامل بأسعار محددة للعملات – أصبح يعتبر من قبل الكثيرين لم يعد له وجود، من جميع النواحي ولجميع الأغراض. فما هو السبب؟ ثمة ثلاثة أنواع من الأسباب التي تفسّر سقوط نظام بريتون وودز سيتم فحص اثنين منها في الفصلين التاليين – ظهور قوى اقتصادية جديدة، وتحدي معايير النظام من الجنوب. أما التفسير الثالث فهو ينفذ إلى صلب النظام وصعوبات محاولة إدارة نظام ليبرالي في الأساس من منطلقات ينـزع عنها الطابع السياسي.

يركّز هذا المنحى الأخير للمناقشة على مشاكل السيولة الدولية. فالدول التي تزاول التجارة ترغب في أن تكون لديها احتياطيات من بعض الأصول الدولية المقبولة لتساعدها على الفترات العصيبة – عادة ما يكفي على الأقلّ من المال لتسديد ثمن واردات ثلاثة أشهر. ففي نظام بريتون كان القصد أنه بما أن جميع العملات قابلة للتحويل بأسعار ثابت بعضها بالنسبة إلى بعض فإن ذلك لن يبقى يشكّل مشكلة. على أن البنوك المركزية قررت، في الواقع العملي، وذلك من دواعي الحكمة، أن ذلك كان هراء، وسعت لامتلاك الذهب أو "عملة احتياطية" – الدولار الأمريكي بشكل رئيسي، ولكن أيضاً، الجنيه في منطقة الاسترليني. كان في امتلاك

عملة احتياطية بعض الميزات – ولا سيما القدرة على طباعة واسطة تبادل مقبولة دولياً – لكنها فرضت قيوداً على السياسات المتوفرة للبلدان

المعنية. وتلك البلدان، بشكل خاص، لم يكن بوسعها مجرد التفكير بخفض قيمة عملاتها دون إثارة "هجوم" على العملة. غير أن النظام نجح نجاحاً جيداً، لبرهة من الزمن، ولكن بوجود جرثومة الفشل في حالة كمون. فمع توسع التجارة، ترغب الدول في توسعة ما لديها من احتياطيات – ولكن أنى لها هذه الاحتياطيات؟ فقط من عجز في ميزان المدفوعات من جانب بلد لديه عملة احتياطية. فبهذه الطريقة فقط يمكن لعملة مثل الدولار أن تتاح لتكون عملة احتياطية. والمشكلة هي أن قبول الدولار الأمريكي يستند إلى الإدراك بأن اقتصاد الولايات المتحدة يتمتع بالقوة – لكن عملة قوية لا تتعرض للعجز الضخم اللازم لتوليد عملة احتياطية. فلكي تكون عملة ما مقبولة يجب أن تكون قوية، ولكي تكون متوفرة يجب أن تكون ضعيفة. وهذه هي مفارقة "تريفين" ["Triffin" paradox] التي تحمل اسم روبرت تريفين [Robert Triffin] الاقتصادي الذي كان أول من تحدث عنها.

في أوائل سنوات ما بعد الحرب لم تكن توجد مشكلة هنا. فقد كان اقتصاد الولايات المتحدة سليماً من حيث الأساس وكان التدفق الخارجي للدولار يأتي على شكل مساعدات مشروع مارشال وإنفاق الولايات المتحدة في الناتو ومجالات أخرى (على قضايا تقترن بموافقة حلفائها) واستثمارات الولايات المتحدة الخارجية التي كان يسعى إليها بلهفة شديدة. وكانت الموازين التجارية للولايات المتحدة إيجابية وبدا أن التدفقات الخارجية للدولار علامة قوة. على أن الأشياء تغيرت في ستينيات القرن العشرين. فقد أصبحت الاستثمارات الأمريكية الخارجية الآن تبدو مثل "التحدي الأمريكي"، وبعد انتهاء أسوأ ما في الحرب الباردة، كان إنفاق الولايات المتحدة العسكري يذهب إلى فيتنام مع وجود معارضة معظم الحلفاء الأوروبيين لذلك. والأسوأ من ذلك أن الميزان التجاري الأمريكي ساء في ستينيات القرن العشرين مع ازدياد المنافسة من أوروبا وفيتنام، وبحلول ١٩٦٩ كان سلبياً. فلم يعد الدولار تلقائياً "مثل الذهب"، وأصبحت السياسة الحالية للولايات المتحدة مهددة بـــ "تدلي الدولار"، حيث فاقت كمية عملة الولايات المتحدة الموجودة في الخارج كثيراً مخزونات الذهب المحلية للولايات المتحدة.

كانت النتيجة سلسلة من الأزمات استمرت خلال ستينيات القرن العشرين – ابتداء بالهجوم على الجنيه مما أجبر خفض قيمته والنهاية الفعلية لدور الاسترليني كعملة احتياطية في

١٩٦٨، حيث تحول الاهتمام إلى الدولار. وكانت بعض هذه الأزمات وليدة أمور سياسية، كما في المحاولة الفرنسية لإعادة الذهب ليكون العملة الاحتياطية وذلك بتقديم الدولارات للتحويل لدى "نافذة الذهب" للولايات المتحدة، لكن معظمها كان سببه نقل "المضاربين" للعملة من سوق لآخر. وقد تحول المضاربون إلى شياطين، لكنهم في الواقع كانوا يقومون بأدوار محافظة، مثل أمناء صناديق الشركات التي لم تكن ترغب في أن تجد أصولها تتناقص قيمتها إذا ما أدى هجوم على عملة احتياطية إلى خفض قيمتها. وقد وضع عدد من التدابير لمحاولة وقف هذه الأزمات – وكان لاختراع حقوق السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولي في ١٩٦٩ أهمية خاصة، حيث كانت حقوق السحب الخاصة عملة دولية حقيقية أوجدها الصندوق – ولكن على نطاق أضيق من أن يكون لها تأثير كبير.

وفي النهاية تداعى النظام بشكل درامي، حيث قامت الولايات المتحدة في ١٩٧١ بخرق جميع القواعد التي كانت حريصة جداً على وضعها عام ١٩٤٤. وكان الرئيس نيكسون بحاجة إلى نتائج بشأن جبهة العملات من أجل تعزيز مركزه السياسي في الوطن ففرض تخفيضاً لقيمة الدولار بأن قام من طرف واحد بإغلاق نافذة الذهب وفرض تعريفة اصطفائية على السلع الواردة من المنافسين الرئيسيين للولايات المتحدة والانخراط في تهديدات سياسية – عسكرية لدعم مركزه – وبعبارة أخرى، من خلال الإطاحة جانباً بأفكار إزالة الطابع السياسي و"المسارات المنفصلة" التي بني عليها النظام. وهكذا فقد انتصر شبح ليست [List] مرة ثانية على خصومه الليبراليين، مع أفول مناداة الولايات المتحدة بالحلول الليبرالية مع قوتها النسبية. وقد تم ترقيع النظام في مؤتمر سميثونيان في ديسمبر ١٩٧١، لكنه انهار ثانية بعد سنتين، وبعد ذلك تم تعويم العملات بعضها تجاه بعض في سوق (مدارة).

ومع أن مؤسسات بريتون وودز لا تزال قيد الوجود، فإن معايير النظام القديم قد تلاشت، ربّما إلى الابد، وأصبحت المؤسسات نفسها موجودة في سياق جديد، هو موضوع الفصل التالي.

مراجع أخرى للقراءة

ثمة كتب جيدة تتعلق بالاقتصاد السياسي الدولي. ويقدم
Robert Gilpin, The Political Economy of International Relations (1987)
وصفاً ممتازاً واقعياً (جديداً). ويعد
Stephen Gill and David Law, The Global Economy: Prospects, Problems and Policies (1988)
ماركسياً وغرامسكي الصبغة والروح. أما
Susan Strange, States and Markets (1988)
فهو فريد في نوعه ومسل جداً. ومن الكتب الأخرى الموثوقة
John Spero, The Politics of International Economic Relations (1990) and David H. Blake and Robert S. Walters. The Politics of Global Economic Relations (1991)
ويوجد أيضاً عدد من المجموعات المحررة القيمة. إن
G.T. Crane and A.M. Amawi (eds), The Theoretical Evolution of International Political Economy: A Reader (1991)
ذو تغطية تاريخية جيدة. ويعد
Jeffrey A. Frieden and David A Lake (eds), International Political Economy: Perspectives on Global Power and Wealth (1995) - reprinted articles - and Richard Stubbs and Geoffrey Underhill (eds), Political Economy and the Changing Global Order (1994) - original essays
أفضل مقاربات حديثة العهد، ويعكس
Craig Murphy and Roger Tooze (eds), The New International Political Economy (1991)
اهتماماً بالنظرية النقدية والحنكة الابستمولوجية (المتعلقة بنظرية المعرفة). ومعظم الكتب آنفة الذكر تظهر في طبعات مختلفة – ويجب الاطلاع على أحدثها. ويوفر
Richard Higgott 'International Political Economy' (1994)
ويعد استعراضاً ببليوغرافيا موجزاً ومفيداً للموضوع. ويعد
Paul Krugman and Maurice Obstfeld, International Economics: Theory and Policy (1991); or John Williamson and Chris Milner, The World Economy
كتباً جامعية أساسية بشكل محدد عن الاقتصاد الدولي، لكن أي كتاب تمهيدي عن علم الاقتصاد سيقدم المعلومات الأساسية ذات الميزة النسبية ومكاسب التجارة. ويعد بول كروغمان (Paul Krugman) مدافعاً قوياً ومسلياً عن الأرثوذكسية الليبرالية بشأن التجارة. انظر
Rethinking International Trade (1994) and Pop Internationalism (1996)
وتدافع
Susan Strange,.'Protectionism and World Politics' (1985)

عن الحمائية في بعض الظروف. ويبدو

Benjamin Cohen's review article 'The Political Economy of International Trade, (1990)

من الأدبيات الحديثة عن هذا النقاش القديم. ويعد

Karl Polanyi, The Great Transformation (1975)

استعراضاً جيداً للتغييرات التي أحدثها التصنيع عبر السنوات المائتين المنصرمة. ويعد

The Pelican History of the World Economy in the 20th Century

قيماً بصفة عامة. ويعد

Derek H. Aldcroft, From Versailles to Wall Street (1977), C.K. Kindleberger, The World in Depression 1929 - 1939 (1973), and Herman Van der Wee, Prosperity and Upheaval 1945 - 1980 (1986)

مفيداً بشكل خاص. ويعد

Richard N. Gardner, Sterling - Dollar Diplomacy in Current Perspective: The Origins and Prospects of our International Economic Order (1980)

نسخة موسعة لكتاب المؤلف الممتاز

Sterling - Dollar Diplomacy (1969)

وهو الوصف المعتمد لأصول نظام بريتون وودز. ويعد

Andrew Shonfield (ed.), International Economic Relations of the Western World 1959 - 1971, Vol. I, Politics and Trade (Shonfield et al.) Vol. II, International Monetary Relations (Susan Strange) (1976)

التاريخ المعتمد للنظام. ويعد

Strange, Sterling and British Policy (1971)

وصفاً لأزمات ستينيات القرن العشرين من منظور لندني. وينظر

Fred Block, The Origins of International Economic Disorder (1977) and E.A. Brett, The World Economy Since the War (1985)

من منظور ماركسي. وتغطي الكتب الأساسية المعتمدة أزمة ١٩٧١ – ويعد مفيداً أيضاً

Joanna Gowa, Closing the Gold Window: Domestic Politics and the End of Bretton Woods (1983).

الفصل التاسع : الهيمنة والصراع والتعاون

Hegemony, Conflict and Cooperation

مقدمة: الشركات متعددة الجنسيات، العولمة والاقتصاد السياسي الدولي الجديد

Introduction :MNCs, Globalization & the New International Political Economy

يبدو نظام بريتون وودز اليوم عتيقاً إلى درجة لافتة. لقد كان سقوط ذلك النظام – الذي تطرقنا إليه في الفصل الأخير – ناجماً جزئياً عن تناقضاته الداخلية (مفارقة تريفين)، لكنه كان ناشئاً، أيضاً، وربّما بشكل رئيسي، عن ظهور القوى التي كسرت قالب الافتراضات المتمحورة حول الدولة التي بني عليها النظام. وفي السنوات التي تلت ١٩٧٣ تطورت هذه القوى بطرق لم يتوقعها إلا القليلون في ذلك الوقت، ونحن نعيش الآن في عالم تتنافس فيه القوى الاقتصادية العالمية على السلطة مع الدولة وبعضها مع بعض، وتخلق بذلك نوعاً جديداً من الدبلوماسية. ويرمي هذا الفصل إلى عرض وصفين مختلفين نوعاً ما لهذه الدبلوماسية الجديدة، يؤكّد أحدهما على أنظمة الحكم والتعاون في ظروف الهيمنة الأمريكية الآفلة، في حين أن الوصف الآخر يؤكّد على الفوضى والصراع وحقيقة القوة الهيكلية الأمريكية المستمرة. على أنه قبل الانتقال إلى هذين الوصفين المتنافسين للعالم الجديد الذي نعيش فيه من الضروري أولاً استعراض بعض التغييرات الأكثر إثارة التي حدثت منذ خمسينيات القرن العشرين وأوائل انتعاش ما بعد الحرب في مجال الاقتصاد الدولي و"طفرة الازدهار الاقتصادي" التي انتهت في سبعينيات القرن العشرين.

إن أهم هذه التغييرات هو ارتفاع أهمية شركات الأعمال الدولية، أوكما تسمى عادة، وهي تسمية غير دقيقة نوعاً ما، الشركة متعددة الجنسيات [multinational corporation]. وبما أن الكثيرين يعتبرون الشركات متعددة الجنسيات المعادل الحديث لـــ "تجار الموت" بين الحربين، وأساس كل الشرور الدولية، فمن الأهمية بمكان المحافظة على شيء من التوازن عند فحص نفوذها. والخطوة الأولى هي أن نوضح بأنه توجد أنواع مختلفة عديدة للشركات متعددة الجنسيات. والسمة المحددة المشتركة بينها هي أنها تعمل عبر الحدود الوطنية وأنها تقوم على أساس الاستثمار الخارجي المباشر – أي أن ملكية الأصول والسيطرة عليها موجودان في الخارج – وذلك على نقيض الاستثمار غير المباشر أو استثمار المحفظة الذي يتم فيه شراء

الأصول من أجل العائد المالي، بدلاً من السيطرة، التي تقترن بهما. هذه الأنواع المختلفة من الشركات تثير أنواعاً مختلفة من المشاكل والفرص، ولها علاقات مختلفة مع الدولة الإقليمية.

بعض هذه الشركات يعمل في مجال استخراج المواد الأولية. وهذا النشاط تحدده الصدف الجغرافية والجيولوجية. فشركات النحاس تذهب إلى حيث يوجد النحاس، وشركات النفط تذهب إلى حيث يوجد النفط، وهلم جرا – وهذا يعني أن هذه الشركات بصفة عامة لا تعتبر أن الانتقال هو استراتيجية عمل سهلة، وهذا يعني، بدوره، أن لها دافعاً إلى أن تحاول المحافظة على علاقات طيبة مع النخبة السياسية المحلية لضمان عدم الطلب منها تغيير مكانها. ولا غرو أن تكون بعض أكثر عمليات التدخل السياسي الفاضحة مقترنة بتلك الشركات. وتزاول بعض الشركات الأخرى التصنيع [manufacturing]، ويكون ذلك عادة في الأسواق التي تنتج فيها، أي العالم الصناعي. هنا يكون النفوذ السياسي المباشر غير عادي نسبياً، وإن كان النفوذ غير المباشر كبيراً جداً. ولبعض الشركات متعددة الجنسيات استراتيجيات إنتاج متكاملة في أنحاء العالم، مع أن مدى هذه الظاهرة هو موضع خلاف – فعلى سبيل المثال، تدل الدراسات قريبة العهد أن من ٧٠ إلى ٧٥ بالمائة وسطياً من القيمة المضافة للشركات متعددة الجنسيات لا يزال يتم إنتاجه في الأراضي الأم لا من قبل الشركات التابعة وراء البحار [Hirst and Thompson,1995:96] وثمة فئة هامة أخرى من الشركاتمتعددة الجنسيات تتكون من تلك الشركات التي تزاول أعمال "التحكم العالمي بالرموز" [global manipulation of symbols] – وتتمثل بالشركات الكبيرة في وسائل المعلومات المتعددة وشركات الترفيه والتسلية، وأيضاً البنوك الدولية – وأنشطتها بعيدة كل البعد عن الالتصاق بإقليم معين، مع أنه، في الوقت الراهن على الأقل، لا يزال كبار إدارييها التنفيذيين غير قادرين على تفادي التمركز في دولة ما أو في أخرى، مما يعني أنها لا تزال تحتفظ بصلة إقليمية.

وفي حين أنه توجد آراء متعاكسة بشكل حاد بشأن أهمية هذه الشركات، وهو ما سنناقشه مفصلاً في هذا الفصل والفصل التالي، فإنه توجد بضع نقاط تقبلها جميع الأطراف. أولاً يوجد عدد من الشركات متعددة الجنسيات أكبر بكثير مما كان يوجد في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، وأن كثيراً من هذه الشركات منخرطة في أنشطة اقتصادية تنطوي على منافسة ضارية، في إنتاج مصنوعات التكنولوجيا الراقية، أو في التمويل العالمي أو المعلومات والترفيه

بدلاً من الصناعات الاستخراجية أو "سحق المعادن" على الطريقة القديمة. ثانياً، وذلك يعود إلى حد كبير إلى طبيعة هذه الأنشطة، تقوم هذه الشركات الأحدث بمعظم أنشطتها في العالم الصناعي المتقدم و"البلدان المصنعة حديثاً" بدلاً من البلدان الأقل نمواً بصفة عامة أو أقل البلدان نمواً بصفة خاصة. ثالثاً، ففي حين أنه حتى ستينيات القرن العشرين كانت جميع الشركات متعددة الجنسيات تقريباً تقوم على أساس رأس المال الأجنبي المملوك في الخارج، فإن الوضع اليوم مختلف نوعاً ما. فلا تزال الولايات المتحدة البلد الذي لديه أكبر مخزون فردي من رأسمال ما وراء البحار، لكن صافي تدفق رأس المال كان في السنوات قريبة العهد يتّجه إلى الولايات المتحدة من أوروبا واليابان، وإجمالي مخزون الرأسمال الأمريكي الذي بيد الأجانب أكبر من الرأسمال الأجنبي الذي بيد الأمريكيين.

إن ما يهمنا في هذه التغييرات في الاقتصاد العالمي هو أنه أصبح من اللازم التخلي عن العديد من الافتراضات التي كانت توجه التفكير الماضي. ويذكر القراء الصعوبات التي كانت تنطوي عليها العمليات الاقتصادية عبر الحدود. وقد كان الافتراض في تلك المناقشة أن الطرف المنتج في بلد ما لا يكون له صلة بالمستهلك في بلد آخر.

أما اليوم فإن نسبة كبيرة من التجارة الدولية هي تجارة "من داخل الشركة"، أي بين فروع مختلفة من الشركة ذاتها، وإن كان من الصعب تحديد النسبة وذلك بسبب ضعف الإحصائيات الرسمية. ولعلها تتراوح بين الربع والثلث من حيث قيمة تجارة البلدان الصناعية المتقدمة. إن إمكانات التحكم بالأسواق التي منحتها تلك الظاهرة إمكانات ضخمة. فمن حيث المبدأ تستطيع الشركات من خلال "نقل التسعير" نقل الأرباح والخسائر من منطقة عمل إلى أخرى حسب رغبتها، مما يؤثر تأثيراً مدمراً في فاعلية التعريفة الوطنية والسياسات الضريبية وعلى المحاولات الدولية الرامية إلى تنظيم التجارة.

إن نقل التسعير نشاط ينحصر بالشركات متعددة الجنسيات فقط – وتسيطر عليه السلطات الضريبية، من الناحية العملية، بأسهل مما يوحي به هذا الموجز – ولكن من جوانب أخرى فإن المبالغة في التأكيد على الشركات متعددة الجنسيات بهذا المعنى قد يكون مضللاً. فمن الناحية الفعلية نجد اليوم أن جميع الشركات الكبيرة تتصرف على طريقة الشركات متعددة الجنسيات – أي أنها تقوم، إلى حد ما، بالتفكير والتخطيط على النطاق العالمي حتى وإن كانت لا تملك أصولاً خارجية. لقد كان التمييز القديم بين الشركات متعددة الجنسيات وغيرها يعتمد

على تجزئة وطنية للنشاط الاقتصادي إلى أقسام مستقلة، شذت عنها الشركات متعددة الجنسيات، وهو وضع لم يعد ينطبق على الواقع. فالتكنولوجيات الجديدة التي يقوم الإنتاج على أساسها اليوم تحول دون تلك التجزئة.

وينطبق القول ذاته على التغيير بطرق أكثر راديكالية في تداعياتها من نشوء الشركات متعددة الجنسيات – وهو ظهور الأسواق المالية العالمية. لقد كان أحد أسباب انهيار نظام سعر الصرف الذي يحدده صندوق النقد الدولي في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين هو وجود سوق "الدولار الأوروبي". فعندما تقرر في بريتون وودز السماح بانتقال رأس المال والسماح لمدينة لندن بالعودة إلى دورها التقليدي مع انتهاء القيود عام ١٩٥١، أصبح ظهور أسواق رأسمال جديدة أمراً لا مفر منه. كانت "الدولارات الأوروبية" عملات أجنبية في البنوك لا تطالها نظم البلد الذي أصدرها – ويعود اسمها إلى كونها بالأصل دولارات أمريكية في بنوك أوروبية (بريطانية بشكل رئيسي). فقد كان يوجد سوق للدول ارات الأوروبية إلى جانب أسواق رأس المال المحلية. وكان ذلك بالأصل على نطاق ضيق وتم إنشاؤه بالأصل لأسباب سياسية.

وقد نما بسرعة كبيرة وكان ذلك يعود إلى حد كبير إلى أن مختلف سمات الأنظمة المصرفية للولايات المتحدة كانت تشجع الشركات متعددة الجنسيات الأمريكية على الاحتفاظ بأرصدة عاملة في الخارج. وبحلول منتصف ستينيات القرن العشرين كان "اندلاق الدولارات الأوروبية" المتمثل بنقل العملات من سوق لآخر عاملاً مزعزعاً لإدارة أسعار الصرف.

لا تزال سوق الدولار الأمريكي قائمةً، ولكن ضمن ظروف مختلفة. ففي حين أنها كانت في ستينيات القرن العشرين سوقاً منفصلةً عن أسواق رأس المال المحلية، وإن كانت مرتبطةً بها، فإن جميع ممتلكات العملات هي ممتلكات "أوروبية" محتملة. فمع نهاية الرقابة في معظم البلدان أصبحت أسواق رأس المال الوطنية والبورصات الوطنية مجرد ظواهر محلية لسوق عالمية وأصبح إيجاد الائتمان خارجاً عن سيطرة السلطات الوطنية. يجري التعامل على أساس متواصل (٢٤ ساعة) حيث يتبع الشمس من طوكيو إلى هونغ كونغ إلى فرانكفورت ومن لندن إلى نيويورك ثم يعود إلى طوكيو.

إن بعض الصفقات التي تجري في هذا السوق صفقات "دولية" بشكل واضح – قروض بعملات أجنبية، شراء سندات أوروبية، وهلم جرا – في حين أن الأخرى "محلية"، لكن التجزئة إلى أقسام مستقلة التي كانت تفصل بين تلك الأنشطة وتجعل من الأنشطة السابقة تخصصاً

محدوداً لم تعد قائمة. فكما أن التمييز بين الشركات متعددة الجنسيات والشركات الوطنية لم يعد ذا أهمية كبيرة، فكذلك أصبح التمييز الآن بين أسواق رأس المال الدولية والوطنية غير واقعي. فبعد الاندفاع نحو إيجاد صكوك مالية جديدة في ثمانينيات القرن العشرين أصبح بالإمكان طرح سندات للاكتتاب وتداولها في أي نشاط اقتصادي أو مالي على الصعيد الدولي. فهكذا يمكن شراء أصول يتم حساب قيمتها على أساس التدفق النقدي المتولد من جراء تسديد القروض لشراء سيارات في الولايات المتحدة، وبوسع المصرفيين الأجانب استبدال الديون التي تكون بالدولارات بأسهم في فرق كرة القدم البرازيلية.

من الخطأ التفكير بأن هذه العولمة للاقتصاد العالمي قد أدت على طريقة لعبة حصيلة الصفر إلى إضعاف دور الدولة في النشاط الاقتصادي الدولي – فهذا الميل إلى التخلي عن الدولة هو الذي أضعف قيمة الكثير من العمل الذي يندرج تحت اسم "العولمة". بل على العكس، فعلى الرغم من أن العولمة قد جعلت بعض أشكال تدخل الدولة غير فعّالة، فإن التحدي السياسي الذي أوجدته العولمة قد شجع الدول على استحداث أساليب جديدة، وربّما الأهم، تطوير مواقف جديدة. وحيث إنه ثبت أن الموقف المعارض على طول الخط للقوى الجديدة غير ناضج، فإن تلك الدول التي تمكنت من العمل مع، بدلاً من ضد، طبيعة العولمة كانت أكثر نجاحاً، وإن كان الثمن باهظاً في بعض الأحيان.

سيتم في الفرعين التاليين من هذا الفصل استقصاء مقاربتين مختلفتين إزاء هذه التغييرات. أولاً، سنقوم بفحص مقاربة منظري النظام. فهؤلاء يعملون ضمن إطار الاختيار العقلاني، حيث إن نظرية العلاقات الدولية الليبرالية الجديدة تسعى لتفسير كيف تصبح مجالات معينة من العلاقات الدولية تتصف بدرجة من الانتظام وقابلية التنبؤ – من خلال وجود "نظام ". وتقترح إحدى النظريات التي يتبناها على نطاق واسع منظّرو النظام – وهي "نظرية الاستقرار المهيمن" – أن مثل هذه الأنظمة لا يمكن أن تظهر إلا بنتيجة القيادة، وربّما القيادة المهيمنة. ويؤكّد المفهوم البديل – المقترن بشكل خاص بعمل سوزان سترينج وشركائها – بدرجة أقل على النظام والانتظام في الاقتصاد السياسي الدولي وينظر نظرة أكثر تحيزاً لدور الولايات المتحدة في الاقتصاد العالمي الحديث. ومن هذا المفهوم، تقوم الهياكل الجديدة بإيجاد دبلوماسية جديدة، لكن ليست دبلوماسية منتظمة بقدر ما من شأن منظّري النظام أن يقترحوها. ومن اللافت أنه في حين أن منظّري النظام كثيراً ما كانوا يؤكدون على التجارة الدولية بوصفها مجالاً

أساسياً – مركزين الكثير من جهدهم على الغات – فإن سترينج ترى أن الإنتاج والقضايا المالية أمور مركزية وتركز على الدبلوماسية الجديدة بين الدول والشركات. غير أن الشيء المشترك بين هاتين المقاربتين هو أنهما تحاولان التكيف مع العالم الذي تغير من جراء العولمة.

نظرية النظام Regime Theory

لقد نشأت نظرية النظام (Regime Theory) من نموذج الترابط المعقّد للعلاقات الدولية لسبعينيات القرن العشرين وأصبحت موضوعاً أساسياً للجدال في ثمانينيات القرن العشرين. إن التعريف المقبول بصفة عامة لنظام ما – هو أحد التعاريف القليلة المقبولة بصفة عامة نسبياً في العلاقات الدولية – ألا وهو أن النظام مجموعة من "المبادئ والمعايير والقواعد وإجراءات اتخاذ القرارات الضمنية أو الصريحة التي تلتقي حولها توقعات العناصر الفاعلة في مجال معين للعلاقات الدولية (Krasner (ed.) 1983:2). وأفضل طريقة لتطوير هذا التعريف هي من خلال فحص نظام معين مستخدمين توسعات كراسنر لبعض المصطلحات الأساسية – ويستخدم هنا نظام التجارة بصفته نموذجاً.

إن المبادئ ("معتقدات الواقع والسببية والاستقامة") التي يبنى عليها النظام التجاري هي المفاهيم الليبرالية التي أوضحناها في الفصل السابق والتي تتضمن أكثر من قرن من النظرية والممارسة. فالتجارة خير. والتجارة الحرة أفضل من التجارة المقيدة. والتجارة الحرة تعزز السلام. فهذه المبادئ تكون "الليبرالية المتأصلة" للنظام التجاري، وهي توجد في الخلفية حتى حين تجاز الممارسات العكسية. وتعطي معايير (مستويات السلوك التي تعرف من حيث الحقوق والالتزامات) النظام إلى هذه المبادئ محتوى عملياً معيناً. وهكذا فمن الأمور المعيارية أنه إذا تعذر للتجارة أن تكون حرة، فإن التعريفات تشكّل آلية لكبح التجارة أفضل من الحصص (الكوتات) المادية، لأنها تسبب درجة أقل من التدخل في السوق، وهي أقل تمييزاً من حيث التأثير. تلقى شروط الأمة الأكثر رعاية، والتي يتعين بموجبها منح الامتيازات التي تمنح لبلد ما إلى جميع الأمم الأكثر رعاية، تلقى إجازة بموجب معيار عدم التمييز. فأحد المعايير مفاده، أنه مع الوقت، ينبغي خفض التعريفات من خلال المفاوضات متعددة الأطراف. وقد حددت قواعد ("الأوامر والنواهي المحددة للعمل") نظام التجارة بالتفصيل ما تنطوي عليه هذه المعايير، كما حددت الاستثناءات المجازة من هذه المعايير. فهي توجد في الغات، في "تدبير الخيوط المتعددة"

وفي مختلف الوثائق الأخرى القانونية وشبه القانونية. وتتألف "إجراءات صنع القرارات" (وهي الممارسات السائدة للقيام بالاختيار الجماعي وتطبيقه) في هذه الحالة من "جولات الغات" وإعادة التفاوض بشأن المعاهدات مثل "تدبير الخيوط المتعددة" ودبلوماسية مؤتمرات الهيئات مثل الأونكتاد [UNCTAD].

قد تكون المبادئ والمعايير والقواعد وإجراءات صنع القرارات صريحة أو ضمنية. فالقواعد الصريحة مدونة في مكان ما، أما القواعد الضمنية فهي مفهومة دون أن تكون مدونة. وبوسعنا تبين الفرق هنا من خلال فحص بعض المخالفات "المجازة" لمعايير النظام التجاري. فالتجارة غير التمييزية هي معيار للنظام التجاري. إن وجود قواعد تجارية مختلفة في التعامل مع مختلف البلدان يعد أمراً ضاراً. لا بد أن القراء يذكرون أن الكتل التجارية في ثلاثينيات القرن العشرين كانت تعتبر على نطاق واسع عوامل أسهمت في اضطرابات ذلك العقد من الزمن، إن لم تكن أسهمت في اندلاع الحرب بهذا المعنى. غير أنه، في ظل قواعد الغات فإن "الاتحادات الجمركية" و"مناطق التجارة الحرة"، مثل الاتحاد الأوروبي و"منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية" مجازة صراحة مع أنها تمييزية بشكل واضح. كما أنه من المسموح للدول الصناعية أن تمارس التمييز لما فيه مصلحة المنتجات الواردة من "العالم الثالث". هذه استثناءات صريحة من القاعدة التي تنص على عدم التمييز.

ومن جهة أخرى، قد تكون أكثر طرق التمييز الرائجة اليوم هي "الكبح الطوعي للتصدير". وهذه اتفاقية بين دولة ودولة أو صناعة وصناعة يعد طرف بموجبها بتحديد صادراته للطرف الآخر – كما هو الحال، على سبيل المثال، في الصفقات المبرمة بين البلدان الأوروبية وشركات السيارات اليابانية الرئيسية والتي تنص على تحديد واردات السيارات اليابانية إلى الأسواق الأوروبية. مثل هذه القيود تمييزية وتستند إلى الحصص (الكوتات)، وهي لذلك تخرق بوضوح معايير ومبادئ النظام التجاري. وهي مقبولة، لأنها "طوعية" من الناحية الشكلية. ومن الواضح أن هذا ضرب من الخيال – فهي تقبل طوعياً فقط، لأنها لو لم تقبل لفرضت قيود أشد إحكاماً على أساس غير طوعي – لكنه خيال يقبله الجميع، كل لأسبابه الخاصة. وهذا مثال على القاعدة "الضمنية" للنظام التجاري، وهي بدرجة أهمية القواعد الصريحة نفسها الواردة في مختلف المعاهدات التي تنشئ النظام.

"الذي تتلاقى حوله توقعات العناصر الفاعلة" – هنا نصل إلى صلب الموضوع. إن "العناصر الفاعلة" في التجارة العالمية – وهي الشركات والدول وفرأدى المستهلكين – لها توقعات بشأن المبادئ والمعايير والقواعد وإجراءات صنع القرارات التي سوف تنطبق في هذا المجال، فإذا تلاقت هذه التوقعات، يكون هنالك نظام. وإلا فلا. وقد تم اختيار كلمة "تلاقت" عمداً لتجنب الفكرة القائلة إن التوقعات يجب أن تكون متطابقة تماماً (ومن الواضح أنها في معظم الأوقات على خلاف ذلك) أو أن القواعد سوف تطاع دائماً (ومن الواضح أيضاً أن ذلك لن يكون دائماً). فبدلاً من ذلك فإن "تلاقي التوقعات" يوحي في معظم الوقت بأن العناصر الفاعلة ستكون لها توقعات متماثلة وأنها سوف تتحقق في معظم الأوقات – توجد درجة من إمكان التنبؤ والانتظام بشأن أمور التجارة التي يتبين أنها أكبر مما يكون متوقعاً في حال عدم وجود نظام.

ينظر إلى الأنظمة بوضوح على أنها جزء من حكم النظام الدولي، إلا أنه تجدر الملاحظة بأنها تمثل ابتعاداً واضحاً عن التأكيد على المؤسسات التي تميز سنوات بريتون وودز. ففي حالة التجارة يعد تأسيس الغات من قبل بريتون وودز (أصبحت الآن منظمة التجارة العالمية) أمراً مهماً، ولكن المؤسسات الأخرى مثل الأونكتاد و"تدبير الخيوط المتعددة" هي هامة أيضاً وقد تكون "المؤسسات" غير الرسمية التي تستند إلى قواعد ضمنية بمثل أهمية الهيئات الرسمية أو أكثر أهمية منها. إن نظرية النظام هي محاولة حقيقية للتكيف مع تغييرات بريتون وودز التي جرت في الاقتصاد العالمي، وإن كانت محاولة محفوفة بالصعوبات. ويتعلّق مصدر رئيسي للصعوبات باحتمال تحقيق درجة من الانتظام وإمكان التنبؤ اللازمين لوجود النظام في المقام الأول.

يجدر بنا أن نتذكر هنا أن نظرية النظام تظهر من خلال النظرية الليبرالية الجديدة للعلاقات الدولية؛ أي أن افتراضها الأساسي هو أن الدول – وكذلك الشركات أيضاً – هي أنانية راشدة (عقلانية) تعمل في نظام فوضوي. فكيف يمكن التعاون بين أنانيين راشدين في ظل الفوضى؟ من منظور ليبرالي جديد ليس من الصعب إدراك سبب رغبة الدول (والشركات) في التعاون – فثمة مكاسب مطلقة يمكن الحصول عليها من خلال التعاون، أي من عمليات التكيف المتبادل، وانطلاقاً من الافتراضات الليبرالية الجديدة، تهتم الدول بالحصول على مكاسب مطلقة. وسوف توضع الدول بشكل مستمر في ظرف يكون فيه من مصلحتها حصول التعاون، ولكن من مصلحتها أيضاً أن يتحمل الآخرون ثمن التعاون. وهذه مشكلة عمل جماعي كلاسيكية. ففي

المجتمعات المحلية، يتمثل أحد أدوار الحكومة في حل مشاكل العمل الجماعي من خلال فرض الالتزام بنظام من القواعد التي تكون، من حيث المبدأ، من أجل المصلحة العامة. فالأفراد يجبرون على تحمل تكلفة السلع العامة من خلال النظام الضريبي، سواء أكانوا يفضلون أم لا يفضلون تقديم مساهمات طوعية والتشبث بخيار الغش. مثل هذا الحل غير متاح دولياً، تعريفاً – فكيف إذا تقيم الدول أنظمة في المقام الأول، ولماذا تستمر هذه الأنظمة إلى الحد الذي تستمر فيه؟ إن أكثر تفسير ذي تأثير لهذه الظاهرة هو نظرية الاستقرار المهيمن [hegemonic stability].

الاستقرار المهيمن Hegemonic Stability

من غير الواضح معرفة من الذي استعمل هذا المصطلح أو أشاع الفكرة أول مرة، لكن طرحاً قديماً هاما لما أصبح يعرف باسم نظرية الاستقرار المهيمن هو طرح تشارلز كيندلبيرغر [Charles Kindleberger] في الفصل الأخير من تاريخه الاقتصادي لثلاثينيات القرن العشرين، "العالم في فترة الكساد" (1973) [The World in Depression 1929-1939]. عند قيامه بفحص تفسيرات لـــ "الكساد الكبير"، يسرد القصة الأساسية على الوجه التالي: لم يكن النظام الاقتصادي الدولي قبل ١٩١٤، كما كان ينظر إليه عادة، منظّماً لذاته بذاته. بل إن القوة المالية المهيمنة لبريطانيا العظمى، التي مارسها بنك انجلترا شبه المستقل، كانت قد استخدمت لتلطيف مشاكل التعاون المتولدة عن عمل معيار الذهب. لقد كانت لبريطانيا القدرة على القيام بذلك، بالنظر لممتلكاتها الضخمة لرأس المال فيما وراء البحار.

كما أنه كانت لديها الإرادة لفعل ذلك، لأنها، بصفتها أكبر قوة مالية، كانت لها أكبر مصلحة في المحافظة على النظام وكانت مستعدة لدفع الثمن الذي يتعين على الجهة المهيمنة دفعه من حيث حريتها في التصرف. وقد كان دورها بوصفها الجهة المهيمنة مقبولاً على نطاق واسع، وإن كان ضمنياً، من جانب الأعضاء الآخرين في النظام، في هذه الحالة من جانب السلطات المالية في مكان آخر. فاستناداً إلى تحليل كيندلبرغر تداعت الأشياء في فترة ما بين الحربين بسبب عدم وجود قائد مهيمن في النظام. وحاولت بريطانيا بعد ١٩٢٦ استعادة مركزها، لكن لم تعد لديها القوة المالية لكي تتصرف بصفتها الجهة التي تعمل على استقرار النظام: ومن المحتمل أنه كانت لدى البنوك الأمريكية في وول ستريت القوة المالية، لكنها لم

تكن هي ولا الحكومة الأمريكية مستعدين لاستخدام هذه القوة لضمان النظام المالي العالمي. وعلى أي حال، فإن ظهور الدكتاتوريين جعل من غير المحتمل أن يقبل أي فرض للزعامة على نطاق واسع، ومن هنا كان انهيار الاقتصاد العالمي بعد ١٩٢٩-٣٣.

ومن جهة أخرى (وهنا يتولى سرد القصة كتاب آخرون، من أمثال ستيفن كراسنر [Stephen Krasner] وروبرت كيوهان [Robert Keohane]، بعد ١٩٤٥ ظهرت قوة اقتصادية مهيمنة جديدة، تمثلت بالولايات المتحدة التي كانت أقوى قوة اقتصادية إنتاجية وكانت لديها القدرة على توفير قيادة مهيمنة. وبما أن الزعامة الأمريكية في ذلك الوقت أدركت أنه من مصلحتها تعزيز اقتصاد عالمي مزدهر، فإنها كانت مستعدة لاستخدام قوتها لتعزيز التعاون. وبسبب فقر بقية العالم الرأسمالي والخوف من الاتحاد السوفياتي، فقد قبلت الزعامة الأمريكية على نطاق واسع. وهكذا فقد تم ضمان الهيكل المؤسسي لما بعد الحرب من خلال قوة الولايات المتحدة. كانت الزعامة الأمريكية تقود جولات الغات المتصلة بخفض التعريفات، وكان استعداد الولايات المتحدة للالتزام بقواعد النظام واستخدام قوتها السياسية لتشجيع الآخرين على فعل ذلك، أمراً ذا أهمية حاسمة. وعلاوة على ذلك، وبسبب قوة الولايات المتحدة فقد كان بوسعها، إذا رغبت، أن تغمض عينيها إزاء مخالفات الدول الأخرى للقواعد، إذا كان باستطاعتها المحافظة على النظام من جراء ذلك. وهكذا فقد تمكنت القوة المهيمنة للولايات المتحدة من أن تتصرف كنوع من البديل عن حكومة دولية، ولكن دون انتهاك الافتراض الأساسي للأنانية الرشيدة. وتمارس الولايات المتحدة هذا الدور، لأن من مصلحتها القيام بذلك. فبصفتها البلد صاحب أكبر مصلحة في المحافظة على النظام، فإنها مستعدة للتصرف طبقاً للقواعد وأن تتحمل معظم تكاليف عملية إدارة النظام ليس من منطلق غيري ولكن على أساس مصلحة ذاتية مستنيرة متوسطة الأجل.

غير أن الزعامة المهيمنة هي أصل مدمر يخلق ظروف انهياره. والجهة المهيمنة يطلب إليها أن تلعب بشكل منصف – بالنسبة للنظام التجاري، أن تفتح حدودها أمام الواردات وأن تبتعد عن التدابير الخلاقة التي بوسعها تقويض قواعد النظام. غير أن خصومها غير مقيدين على هذا النحو. فهم مستعدون لاستعمال النظام الذي وضعه الطرف المهيمن إلى أقصى حد، مستفيدين من إمكان الوصول إلى سوق الطرف المهيمن، ولكن اعتماداً منهم على ألاّ يكون رد الفعل أقوى مما ينبغي إزاء تدابيرها المتخذة لمنع دخوله إلى أسواقها. وبالتدريج، سوف يتآكل

الأساس المادي الذي يرتكز عليه الطرف المهيمن، وسوف يتوقف الطرف المهيمن عن أن تكون لديه القدرة على التصرف بهذا الشكل – وبدلاً من ذلك سوف يبدأ بالتّلاعب بالقواعد الرسمية وبنتيجة ذلك لن يعود يتمتع بالشرعية التي تؤهله لأن يتصرف بصفة طرف مهيمن. بل يراه أعضاء النظام الآخرون يتصرف فقط ليخدم مصالحه الخاصة بدلاً من مصالح الجميع. ولقد قيل إن هذا هو الذي حدث لهيمنة الولايات المتحدة عبر السنوات الخمسين الأخيرة – فقد تمكن منافسوها التجاريون تدريجياً من التفوق عليها في الإنتاج، وكان ذلك يعود جزئياً إلى أن مسؤولياتها كانت تعيق تصرفاتها ثم أصبحت غير قادرة على أن تواصل العمل لما فيه مصلحة الجميع وعرضة لأن تستجيب لإغراء التصرف لما فيه مصلحتها الذاتية قصيرة الأجل.

والذي يبشر بالخير هو أن الأنظمة بوسعها البقاء "بعد الهيمنة" (Keohane 1984). لقد كان الطرف المهيمن هو الذي قام بالعمل الشاق في إقامة الأنظمة وبقي الآن الأمر الأسهل وهو المحافظة على سير تلك الأنظمة. وإن كون القواعد مدونة ومقترنة بالصيغة المؤسسية يزيد من احتمال تقيد الدول بها، في حين أن المؤسسات يمكنها توفير الكثير من المعلومات التي من شأنها أن تحول دون تصرف الدول لما فيه عكس مصالحها. ويفترض أنه في معظم الحالات التي تتصرف فيها الدول بصفة الراكب المجاني فإنها تفعل ذلك، إما لأنها لا تتصور بأن أمرها سينكشف، أو لأنها لا تقدر العواقب طويلة الأجل لتصرفاتها. فوجود المؤسسات يجعل من غير المحتمل حصول أي من الموقفين، الأمر الذي يوجد حافزاً للتعاون.

وهذا ما يحدث ضمن المؤسسات التي أوجدتها الولايات المتحدة، حيث يمكن للتعاون أن يستمر ولكن وفق مستويات "دون الحد الأمثل" بالمقارنة مع التعاون الذي يمكن أن يولده الطرف المهيمن.

وكما سيتضح لاحقاً، يعد الوصف الذي طرح هنا مثاراً لكثير من الجدل، ولكن قبل الانتقال لفحص هذا الخلاف يجدر بنا تناول سمة أو سمتين من نظرية استقرار المهيمن مما هو جدير بالاهتمام بصرف النظر عن تاريخ السنوات الخمسين المنصرمة. أولاً، إلى أي درجة يجب أن تكون الدولة قوية لكي تعتبر "مهيمنة"؟ ويوحي الرأي الذي مفاده أن بريطانيا كانت قوة اقتصادية مهيمنة في القرن التاسع عشر بأن الجواب هو "غير كبيرة". فبريطانيا لم تكن قط قوية جداً من الناحية العسكرية – باستثناء بحريتها والجيش الهندي في المحيط الهندي والشرق الأقصى – كما أن دورها كورشة للعالم لم يكد يستمر جيلاً واحداً. وحتى قوتها المالية كانت

تتجه إلى الأفول قبل ١٩١٤. فلكي تكون دولة ما مهيمنة فإن هذا لا يعني أن تكون قادرة على السيطرة على جميع المنافسين الآخرين من جميع الوجوه، على أنه من غير الواضح تحديد درجة القوة التي يجب أن تتمتّع بها دولة ما لكي ينطبق عليها وصف القوة المهيمنة.

وثمة نقطة ثانية تعد أساسية أكثر نوعاً ما. هل تقتضي الزعامة وجود الهيمنة؟ لقد بين ديفيد ليك [David Lake] أن الولايات المتحدة بدأت تقوم بدور الزعامة في مباحثات تجارية في ثلاثينيات القرن العشرين عند نقطة لم يكن لينظر إليها في الوضع الطبيعي على أنها مهيمنة (Lake 1988). وقد فحص جارود وينر (Jarrod Wiener) دور الولايات المتحدة في جولة أوروغواي لمباحثات الغات التي انتهت في الفترة قريبة العهد، وهي جولة وسعت نطاق الغات ليشمل الزراعة والخدمات والملكية الفكرية وأدت إلى تشكيل منظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٥. ومن الواضح أن الولايات المتحدة مارست دوراً قيادياً في هذه المفاوضات، ومع ذلك ما من أحد تقريباً يقول إن الولايات المتحدة لا تزال مهيمنة في مجال التجارة في مواجهة القوة التجارية لليابان والاتحاد الأوروبي (Wiener 1995). فلعل الأنظمة تعمل بالطريقة الناجحة المعهودة، لأن دولة ما تكون مستعدة لتولي زمام القيادة، لكن لا حاجة إلى أن تكون هذه الدولة مهيمنة – وإن كان يتعين أن تكون الدولة ذات موارد كبيرة إذ إنه من غير المحتمل أن تسمح الدول لدولة صغيرة أو ضعيفة بأن تمارس دور الزعامة.

وعلى أي حال، سواء وجد زعيم مهيمن أو لم يوجد، فإن من المحتمل أن جزءاً من نجاح أو فشل نظام ما مرتبط بنوع الأنشطة التي يزاولها ذلك النظام – بالنسبة للتجارة، لقد كانت إحدى سمات النظام خلال أكثر من ٢٠ سنة عدم الأهمية النسبية للعوائق التي يسهل التغلب عليها مثل التعريفات، والأهمية الأكبر بكثير لعوائق التجارة غير التعريفية، التي يصعب التغلب عليها أكثر من ذلك بكثير. فعلى سبيل المثال إذا حاول أحد إيجاد ساحة لعب مستوية playing field بين الشركات اليابانية والأوروبية، فإن أهمية عوامل مثل التعرفة الخارجية العامة للاتحاد الأوروبي تكاد تكون معدومة بالمقارنة مع عوامل مثل شكل وبنية أسواق رأس المال في المنطقتين.

إن قدرة الشركات اليابانية على المنافسة ترتكز جزئياً على قدرتها على تدبير رأس المال على نطاق واسع بأسعار ملائمة ولفترات زمنية طويلة الأجل. وتتميز عدم قدرة الشركات الأوروبية على المنافسة بعدم قدرتها على تحقيق ذلك – ومن الصعب تبين كيف يمكن

للمفاوضات الدولية أن تفعل أي شيء لتغيير هذا الوضع. وبعبارة أخرى قد يكون الخفض النسبي لمستويات التعاون في السنوات قريبة العهد مرتبطاً بالمشاكل المستعصية التي تواجهها الأنظمة التجارية وليس بأفول طرف مهيمن.

وعلى أي حال، يتعين الآن تناول قضية الهيمنة الأمريكية بالبحث، لا لمجرد استيعاب مجرى الأحداث عبر السنوات الخمسين المنصرمة فحسب، بل أيضاً لأن المناقشات التي تدور حول طبيعة وشكل القوة الأمريكية تثير قضايا أساسية بالنسبة للاقتصاد السياسي الدولي، وهي القضايا التي نشأت بنتيجة العولمة.

هل تعد أمريكا طرفاً مهيمناً آفلاً؟ Is America a Declining Hegemon?

من السهل فهم ما يسمى بموقف "القائلين بالأفول". ففي السنوات التي تلت الحرب مباشرة كانت الولايات المتحدة في موقف فريد في الاقتصاد العالمي. فقد كان أكثر من نصف الإنتاج الصناعي للعالم الرأسمالي يجري في أمريكا. كانت أمريكا أغنى دولة في العالم، ومواطنوها أغنى سكّان العالم. أما خصومها فقد هزموا أو أصابهم الإعياء. وكان الدولار الأمريكي العملة الرئيسية الوحيدة التي كانت تعتبر مأمونة.

وكان ميزان الولايات المتحدة التجاري إيجابياً بشكل طاغ ولم تتم الحيلولة دون ازدياده إلا من جراء القيود التي كان كل بلد مضطراً إلى أن يضعها على صادرات الولايات المتحدة. وكانت أمريكا تحتل مركز الصدارة من حيث القوة العسكرية في العالم الرأسمالي وكانت القوى الرأسمالية الرئيسية الأخرى بحاجة إلى حماية الولايات المتحدة إذا كان لها أن تحافظ على استمرار بقائها في عالم كان عداء الاتحاد السوفياتي يعتبر فيه أمراً مسلماً به. وكانت بريطانيا العظمى هي البلد الوحيد الذي لديه أي قدرة عسكرية مستقلة حقيقية، وكانت سعيدة (إلى حد ما) بأن تقبل بأن يكون لها دور الشريك الأصغر في مؤسسات مثل الناتووفي المؤسسات الاقتصادية الجديدة التي أوجدتها الولايات المتحدة. كانت القوة الأمريكية تمتد عبر العالم ("الحر").

وبحلول تسعينيات القرن العشرين تغير الكثير من هذه الأمور. فقد أصبح للولايات المتحدة الآن أقل من خمس الناتج المحلي الإجمالي العالمي وحصتها آخذة في التناقص، حيث يظل معدل نموها بطيئاً بالمقارنة مع منافسيها، لا سيما ألمانيا واليابان والبلدان الصناعية الجديدة في آسيا وأمريكا اللاتينية. وما زال مواطنوها، بالكاد، أغنى سكّان العالم من حيث القيمة الحقيقية، لكنهم لم يحظوا إلا بالقليل من النمو الوسطي أو بأي شيء منه من حيث الدخل

الحقيقي وذلك خلال جيل من الأجيال. أما الإنتاجية فهي تزداد على نحو أسرع في البلدان الأخرى وتعاني الولايات المتحدة من عجز في التجارة الخارجية منذ أكثر من جيل من الأجيال. وفي حين أن الولايات المتحدة كانت في يوم من الأيام أكبر مصدر لرأس المال في العالم فإنها اليوم أكبر مستورد لرأس المال. وتتم تغطية عجوزات ميزانية الولايات المتحدة بوساطة الاقتراض على نطاق واسع من الخارج، ولا سيما من اليابان. وتعد الولايات أكبر بلد مدين في العالم. وما زالت قوة أمريكا العسكرية قوية، في الوقت الراهن، لكن انتهاء الحرب الباردة يعني أن بلداناً أخرى لم تعد تشعر بالحاجة إلى حماية الولايات المتحدة وتناقص حماستها إزاء ممارسة القوة العسكرية الأمريكية. لقد أفلت حقاً قوة الولايات المتحدة ولا يسعها بعد الآن أن تكون طرفاً مهيمناً بالمعنى القديم – تلك هي حجّة القائلين بالأفول.

ثمة ما يمكن اعتباره اعتراضات شكلية على هذه النظرية. من الواضح أن المركز الذي احتلته الولايات المتحدة عام ١٩٤٥ شاذ وطارئ – كان لا بد من أفول حصة الولايات المتحدة في الإنتاج العالمي حالما تنتعش الدول الأخرى بعد الحرب. وحتى مع ذلك، فإن نحو خمس الطاقة الإنتاجية للعالم شيء مثير جداً. وعلاوة على ذلك، فإن القيم تخفّض باستخدام أسعار صرف قد تكون مصطنعة. إن معدل "تعادل القوة الشرائية" يدلّ على أن الولايات المتحدة لا تزال أغنى بلد في العالم إلى حد بعيد. على أن هذه الحجج الشكلية ليست بيت القصيد في واقع الأمر.

إن الاعتراض الأكثر جدية للأفولية هو أنها تسيء فهم الطبيعة الحقيقية للاقتصاد العالمي الحديث، ولا سيما أهمية القوة الهيكلية. لقد واجهنا القوة الهيكلية في الفصل الخامس آنفاً. والآن جاء أوانها. إن نظرية أولئك الذين يرفضون الوصف الليبرالي الجديد للهيمنة الأمريكية الآفلة هي أنه في حين أنه قد تكون الولايات المتحدة أقل أهمية من حيث بعض العلاقات، إلا أن موقعها الهيكلي يظل قوياً جداً. فالاقتصاد العالمي مصمم حول اقتصاد الولايات المتحدة، وهذا يعطي الولايات المتحدة مزايا ضخمة في تعاملها مع باقي العالم.

ولنأخذ مثالاً من رد الأفوليين الوارد آنفاً، لننظر في قدرة الولايات المتحدة على تمويل دينها الحكومي من خلال الاستقراض الخارجي. فهل هذه علامة ضعف أم قوة؟ من المؤكّد أن قدرة الولايات المتحدة على تسيير حكومتها على ظهر جزء كبير من مدخرات العالم يجب اعتبارها علامة قوة لا ضعف. فالولايات المتحدة هي أكبر دولة مدينة، لكنها الدولة المدينة

الوحيدة التي تقيم ديونها بعملتها. قال الرئيس ريغان ذات مرة إنه لا يرى فرقاً حقيقياً بين فرض الضرائب والاستقراض لمواجهة حالة عجز في الميزانية. وقد لاحظ النقاد أن الحكومات غير مضطّرة لتسديد الضرائب – ولكن، كما كان عليه الوضع في كثير من الأحيان، كانت إحساسات ريغان الغريزية سليمة، على الرغم من أن استيعابه للتفاصيل يحتاج إلى كثير من الترميم. فانطلاقاً من قوة الآلة الطابعة، فإن لتسديد الدين معنى مختلفاً في واقع الأمر إذا كنت تتعامل بعملة بلادك.

تلك حجج خاصة. تطرح سوزان سترينج [Susan Strange]، وهي أقوى المعارضين لنظرية الأفوليين، وصفاً أعم للقوة الهيكلية ليتم ضمنها تثبيت الحجّة. فهي تشير إلى أنه توجد أربعة مصادر أساسية للقوة الهيكلية في العالم اليوم، وهي مترابطة، لكن يمكن فصل بعضها عن بعض – الأمن والإنتاج والهيكل المالي وهيكل المعرفة. يستند هيكل الأمن إلى قدرة توفير الحماية من تهديد مرئي، وهي قدرة يمكن ترجمتها إلى أنواع أخرى من الأنشطة مثل إقامة العدل. أما الإنتاج فيتعلّق بمن يصنع ماذا وأين ومتى وكيف وكما كان الماركسيون يحاججون بشكل مطرد، فإن نمط الإنتاج يحدد جوانب أخرى عديدة للحياة الاجتماعية والسياسية. ويعد التمويل، وهو التحكم بالائتمان، الشيء الأساسي لأي اقتصاد صناعي متقدم. فالاستثمار لم يعد يعتمد على تراكم رأس المال بل على إمكان الوصول إلى الائتمان. لقد كانت المعرفة دائماً ولا تزال حتى الآن مصدراً للقوة – فإمكان الوصول إلى أكثر التكنولوجيات تقدماً أمر حاسم. "إن ما هو مشترك بين جميع أنواع القوة الهيكلية هو أن المالك لها يمكنه تغيير نطاق الخيارات المتاحة للآخرين دون أن يمارس في الظاهر ضغطاً عليهم لاتخاذ قرار واحد أو القيام باختيار واحد بدلاً من قرارات أو خيارات أخرى." (Strange 1988:29).

ينطوي هذا الوصف على سمات متعددة يجدر الانتباه إليها. أولاً، وكما هو الحال في الوصف الماركسي، تفترض سترينج أن جميع الهياكل يتصل بعضها ببعض ويؤثر بعضها في بعض – ولكن، خلافاً للماركسيين فإنها لا تفترض أن الإنتاج هو دائماً الهيكل الأكثر أهمية. ثانياً، فإنها تعتبر التجارة – إلى جانب النقل والطاقة والرفاه – هيكلاً ثانوياً للقوة، وذا أهمية، لكن أقل أهمية من الهياكل الأساسية. وأحد الأسباب التي تجعلنا نظن أن التجارة أهم مما هي في الواقع هو أننا نتأثر أكثر مما ينبغي بالأطر المؤسسية التي تجري التجارة ضمنها، وذلك على نقيض، مثلاً، انعدام وجود المؤسسات التي تحيط بالإنتاج الدولي. وهذا شيء مضلل. إن

لمختلف المبادئ والمعايير والقواعد المتضمنة في "النظام" التجاري تأثيراً محدوداً نسبياً على السلوك الفعلي للعلاقات التجارية. فالشركات العملاقة تتاجر بعضها مع بعض، وتضطلع، بشكل خاص، بالتجارة داخل الشركة، دون إعارة كبير اهتمام للقواعد الرسمية للعبة.

عند إعادة فحص القوة الأمريكية في ضوء هذه الأفكار يتضح أن الصورة التي تظهر تختلف عن أدبيات "الأفوليين". فالولايات المتحدة لا تزال تسيطر على الهيكل الأمني للعالم – وحتى بعد نهاية الحرب الباردة فإن هذا لا يزال مصدراً هاما للقوة إذا ما أخذنا بالاعتبار عدم الاستقرار العام الذي اقترن بنهاية الصراع. فهيكل الإنتاج العالمي لا يزال إلى حد بعيد يخضع لسيطرة الشركات الأمريكية، على الرغم من أن هذه الشركات يتضاءل إنتاجها شيئاً فشيئاً داخل الولايات المتحدة. فلا تزال الهياكل المالية للعالم تستند إلى الدولار الأمريكي وإلى أسواق رأس المال التي، مع أنها ذات نطاق عالمي، فإنها لا تزال قائمة على أساس مجرد حجم الاقتصاد الأمريكي. فما زالت أكثر مجالات تكنولوجيا المعلومات تقدماً وبرامج الحاسوب وصناعتا المعلومات والترفيه – قلب هيكل المعرفة – أمريكية. والخلاصة، بمقدار ما كان الاقتصاد الأمريكي مهيمناً على الإطلاق – وقد يكون هذا مصطلحاً مضللاً على أي حال، فإنه لا يزال مهيمناً.

هذا الوصف يشترك مع نظرية النظام التقليدية في الفكرة التي مفادها أن الولايات المتحدة كان لها في فترة ما بعد الحرب الدور المركزي في إرساء قواعد العديد من سمات الاقتصاد العالمي، وكذلك الفكرة القائلة إن الولايات المتحدة قد توقفت عبر العقدين المنصرمين عن لعب دور على هذه الدرجة من البنائية. على أنه في حين أن منظري النظام يؤكدون على عدم قدرة الولايات المتحدة على التصرف بصفة طرف مهيمن، فإن سترينج تؤكد على عدم رغبة الولايات المتحدة في تولي دور قيادي – ولا سيما في ما يتصل بالهياكل المالية. لقد سمحت أمريكا بظهور "رأسمالية الكازينو"، ليس لأنها لم تكن قادرة على وقف العملية، بل لأنها لم تكن راغبة في أن تدفع ثمن القيادة بطريقة مسؤولة (Strange 1986). ففي رأي سترينج، يعد الرئيس ليندن جونسون شخصية رئيسية هنا – فقد أرغمه عدم رغبته سواء في زيادة الضرائب من أجل دفع نفقات حرب فيتنام، أو قطع برنامج المجتمع العظيم للإصلاحات المحلية، أرغمه على اللجوء إلى الآلة الطابعة وخلق تضخم كان السبب الكامن وراء اضطرابات سبعينيات القرن العشرين. لقد كان فشل الزعامة الأمريكية وعدم قدرة النظام

السياسي الأمريكي على التصرف بطريقة مسؤولة والتفكير بأي شيء غير أقصر الآجال القصيرة، كان ذلك في صلب الاضطراب الذي حدث في ربع القرن المنصرم. وعلاوة على ذلك، سوف يستمر هذا الاضطراب، لأنه ما من دولة تمتلك القدرة على أن تحل محل أمريكا في الاقتصاد العالمي. فعدا عن عدم توفر مصادر القوة الهيكلية، فإن مرشحين ممكنين آخرين، مثل اليابان، يفتقرون إلى أي شرعية أوسع نطاقاً. إن إحدى ميزات "الامبراطورية" الأمريكية هي أنه يمكن الوصول إليها من قبل أولئك الذين لديهم درجة من القوة أو المعرفة، بالطريقة التي لا يمكن للمجتمعات الأكثر تقليدية أن تصل إليها أبداً.

إذا نظرنا إلى مناقشة الأنظمة الواردة، آنفاً في ضوء هذه الأفكار فإنها تحتاج إلى تعديل واسع النطاق. في المقام الأول يجب التأكيد على المدى الذي تعكس فيه فعلاً شروط التعاون المدرجة في الأنظمة المساومات بين الدول بدلاً من أن تعكس قواعد تتحكم بالعناصر الفاعلة الاقتصادية. فللدول قدرة محدودة فحسب على التحكم بالشركات، فكلما كانت الشركة كبيرة كلما كانت قدرة الدولة أكثر محدودية. ثانياً، إن المدى الذي يتم فيه بالفعل التغلب على الفوضى من قبل الأنظمة يحتاج إلى التمحيص. إن رؤية عالم تكون فيه العلاقات الاقتصادية الدولية منظمة نوعاً ما ويمكن التنبؤ بها تبدو غير دقيقة. بل إن الاقتصاد السياسي العالمي يعمل وفق مسارات مختلفة إلى حد ما بطريقة أقوى بكثير. إن طبيعة هذه المسارات هي موضوع الفرع الأخير من هذا الفصل.

الدبلوماسية الجديدة The New Diplomacy

إذا استعرنا وأعدنا صياغة عبارة بسمارك نقول: إن المسائل الكبيرة في الاقتصاد العالمي في زمننا الحالي لا تتحدد بالأصوات وقرارات المؤتمرات متعددة الأطراف بل بما يوازي "الدم والحديد" في أيامنا الحديثة – القوة التفاوضية للدول والشركات. فبعد أن أصبحت التكنولوجيا تتحكم بعمليات الإنتاج، وجدت الشركات في القطاعات المتقدمة أن بقاءها في الأجل الطويل يعتمد على قدرتها على إجراء البحث والتطوير اللذين سيبقيانها في طليعة قطاعها، ويعتمد البحث والتطوير الناجحان على الحجم المطلق لميزانية البحث والتطوير، وهذا أيضا يعتمد على حجم الشركة. وهذا يعني أن إمكان الوصول إلى الأسواق أمر حاسم، سواء أكان ذلك بشكل مباشر أم عبر تدابير مع شركات أخرى. وبما أن بوسع الدول التحكم بسهولة في

الوصول إلى الأسواق – وبوسعها إجازة أو منع تدابير الامتيازات أو عمليات الاستيلاء – فإن رغبة الشركات في التوسع تتيح للدول درجة من النفوذ على أنشطتها. ومن جهة أخرى، فإن الدول ترغب في أن يكون موقع الشركات الناجحة والمتقدمة تكنولوجيا داخل أراضيها – فالاستثمار الداخلي يولد العمالة ويدعم السياسة الإقليمية ويوفّر قاعدة ضريبية ويساهم في زيادة قدرة البلد على التصدير. وهذا يعني أن لدى الشركات ما تقدمه للدول بالتالي فإن لها مركزاً تفاوضياً جيداً.

وبعبارة أخرى، فإن الدول والشركات، على السّواء مهتمة، بـــ "حصة السوق". فالشركات تريد أكبر حصة تستطيع الحصول عليها في السوق والدول تريد أن توجد الشركات التي تحصل على أكبر حصة في السوق على أراضيها. وتتمثل الدبلوماسية الجديدة بالطرق التي تحقّق فيها الدول الشركات أغراضها. إنه نظام دبلوماسي مثلث. فالدول تساوم وتتفاوض مع الدول الأخرى – بشأن إمكان وصول بعضها لأسواق بغض وضمن الاتحاد الأوروبي، على سبيل المثال، بشأن القواعد الحاسمة التي تحكم درجة "المحتوى المحلي" المطلوب، مثلاً، لكي تعد سيارة تويوتا كورولا تصنع في بريطانيا سيارة بريطانية وليست يابانية. وتساوم الدول وتتفاوض مع الشركات – بشأن الشروط والأحكام التي تسمح بموجبها لتلك الأخيرة بأن تعمل ضمن أراضي الأولى، والإعفاءات الضريبية التي سيجذبها الاستثمار الجديد ومكان هذا الاستثمار، وفرص العمل التي سيوفرها. وتتفاوض الدول مع الشركات وتساومها – بشأن الأحكام والشروط التي يسمح على أساسها لتلك الأخيرة بالعمل داخل أراضي الأولى، والإعفاءات الضريبية التي سوف تجذبها الاستثمارات الجديدة وموقع هذه الاستثمارات، والعمالة التي ستوفرها. وتقوم الشركات بالتفاوض والمساومة مع الشركات بشأن الاشتراك في الإنتاج، بشأن تجميع البحث والتطوير، بشأن إعطاء الامتيازات، وأحياناً بشأن الملكية المشتركة. فكلّ واحد من هذه الأطراف الثلاثة في هذه الدبلوماسية يؤثر في الطرفين الآخرين. وكثيراً ما تعتمد جاذبية دولة من الدول أكثر من دولة أخرى كموقع لاستثمار جديد (دبلوماسية الدول مع الشركات)، على قدرتها على ضمان إمكان الوصول إلى أسواق دول أخرى (دبلوماسية الدول مع الدول) ودرجة قدرة الشركات الواردة على إبرام صفقات على الأقلّ مع بعض الشركات القائمة سابقاً في السوق (دبلوماسية الشركات مع الشركات).

إن إحدى سمات هذه الدبلوماسية الجديدة هي أن بعض الأسئلة التقليدية التي توجه إلى الشركات متعددة الجنسيات تصبح أقل أهمية في الظروف الجديدة. في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين كانت الأصول الوطنية للشركات متعددة الجنسيات مدار خلاف حقيقي وكان الكثيرون ينظرون إليها - بوصفها عناصر لشكل من أشكال الامبريالية الأمريكية. أما اليوم فإن كثيراً من الشركات متعددة الجنسيات ليست أمريكية – فالشركات اليابانية المنتجة للسيارات والبنوك ذات أهمية خاصة – وينظر إلى الملكية على نطاق واسع بأنها أقل أهمية مما يمكن للشركات الكبيرة أن تفعله من أجل الدول، من حيث تحسين أدائها الاقتصادي. فمواقف الكراهية من الاستثمار الياباني لا تزال قائمة، لكنها تخطئ الهدف بدرجة كبيرة. فعلى سبيل المثال بحلول نهاية القرن العشرين يبدو من المحتمل جداً أن تكون المملكة المتحدة أكبر منتج ومصدر للسيارات في أوروبا، وسوف تجني الدولة البريطانية ثمار ذلك على شكل عائدات ضريبية وموازين تجارية وعمالة، مباشرة وغير مباشرة.

ويمكن القول: إن كون هذه السيارات هي ماركات يابانية تنتج في بريطانيا – أمر قليل الأهمية. فإذا أخذنا في الاعتبار ما ينطوي عليه إنتاج الموديلات الجديدة من تكاليف في مجال البحث والتطوير فسنجد أنه ما من شركة منتجة للسيارات بكميات وطنية ستتمكن من الاستمرار في البقاء في القرن المقبل – فبطريقة أو بأخرى ستكون جميع السيارات التي يتم إنتاجها على نطاق واسع "سيارات عالمية" تنتجها "شركات عالمية". لقد أولى كثير من الأدبيات الماضية عن الشركات متعددة الجنسيات اهتماماً كبيراً لمسألة إعادة تصدير الأرباح، والمقصود ضمنياً أن الشركات الأجنبية تستغل الاقتصاد المحلي لمنفعة أصحاب الريع في أوطانهم – بدلاً، كما يتصور المرء، من الرأسماليين المحليين الذي يعدون محسنين يشعرون بالمسؤولية الاجتماعية. واليوم نجد أن أي شركة، محلية أو عالمية، لا تستثمر القسم الأعظم من أرباحها في البحث والتطوير، لن تبقى قائمة مدة طويلة لتدفع أرباحاً لحملة الأسهم.

ولعلّ مفهوم "السيادة المحاصرة" ["sovereignty at bay"] شديد التضليل (Vernon 1971). فمن جهة نجد أن السيادة بالمعنى القديم للسيطرة الكاملة على الأرض ربّما لم توجد قط، وعلى أي حال، لم يعد لها وجود الآن. ومن جهة أخرى، فإن القدرة على التمتع بسيادة فعّالة اليوم - لسد حاجات رفاه السكّان وتعزيز النمو الاقتصادي – يعتمد بشكل حاسم على إقامة علاقة صحية مع جهات الأعمال الدولية. فالدولة القوية هي الدولة القادرة على

استخدام الشركات متعددة الجنسيات لخدمة أغراضها، لا الدولة التي تستبعدها وتمنعها من تحقيق الربح.

وهذا يعيدنا إلى نقطة من نقاط البداية في هذا الفصل – أي العلاقة بين "العولمة" والدولة. إن المسار السياسي لمفهوم العولمة ينطوي على عنصر مشوق. ففي حين أن الكثيرين من أوائل أنصار الفكرة كانوا يعتبرون مركزهم بشكل عام على يسار الطيف السياسي، فإن العولمة في بريطانيا وفي عدد من البلدان الأوروبية قد تبناها اليمين السياسي، بوصفها طريقة توحي بأن هذه البلدان ستضطر لخفض ميزانيات الرفاه وإنفاق الدولة بغية المنافسة الفعّالة مع اقتصادات شرقي آسيا مثل سنغافورة وهونغ كونغ. وفي غضون ذلك نجد أن المعلقين على اليسار يعارضون نظريات "العولمة" ويؤكدون على قدرة الحكومات الوطنية على تحقيق الأغراض الوطنية (Hutton 1995). وهذا الفريق الأخير محق في التأكيد على أن خطاب العولمة مبالغ به، لكن يمكن المحاججة بأن كلا الجانبين في النقاش يخطئان معظم الهدف. لقد كانت الدول الناجحة، بما في ذلك، ربّما بشكل خاص "النمور الصغار"، هي التي استطاعت تسخير قوى العولمة دعماً للأهداف الوطنية. فقلة هي الدول التي يمكن أن تكون "عولمية" أكثر من سنغافورة بسكانها القلائل وافتقارها إلى الموارد الطبيعية – غير أن العولمة بالنسبة لسنغافورة قد أتاحت الفرصة لميزتها الطبيعية، وهي كد وجد شعبها، لأن تتحقق. ولقد كان للسياسة الحكومية الذكية دور كبير في تحقيق ذلك.

الخاتمــة

توجد طرق عدة يمكن اتباعها لمواصلة هذه المناقشة. وسوف نتناول لاحقاً في هذا الكتاب اثنتين لهما أهمية خاصة، وهما العلاقة بين القوة الاقتصادية والعسكرية، وأثر العولمة على البيئة، وذلك في سياق الوضع الجديد المنبثق منذ نهاية الحرب الباردة. وعند هذه النقطة أيضاً سيتم طرح مفهوم "الجماعة المعرفية" ["epistemic community"] بصفته طريقة للنظر إلى المؤثرات التي تؤثر في تسيير العلاقات الدولية التي تتجاوز المصالح – سواء مصالح الدول او الشركات – لتصل إلى مجال الأفكار. على أنه قبل اتخاذ هذه الخطوة ثمة جانب للعولمة ولنظام الحكم العالمي بصفة عامة يحتاج إلى فحص عن كثب – وهو أثر القوى الجديدة على ذلك الجزء الأكبر من سكّان العالم الذي لا يعيش في العالم الصناعي المتقدم. إن الشركات الدولية تتفاوض مع الدول في كل مكان – ولكن هل تختلف علاقتها مع الدول "الجنوبية" اختلافاً نوعياً عن علاقتها مع بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؟ هل لا يزال يوجد "عالم ثالث"؟ هل توجد مقاربات جنوبية مميزة للعلاقات الدولية؟

مراجع أخرى للقراءة

النصوص العامة المتعلقة بالاقتصاد السياسي الدولي الواردة للقراءة في آخر الفصل الثامن ذات صلة بهذا الفصل. يعد

Anthony McGrew et al., Global Politics: Globalisation and the Nation State (1992)

مرجعاً أساسياً يجادل بأن العولمة تتجه نحو إرساء قواعدها. ويمكن العثور على مواقف مماثلة تنطلق من نقاط مختلفة في

Christopher Chase-Dunn, Global Formation: Structures of the World Economy (1989); P. Dicken, Global Shift: The Internationalisation of Economic Activity (1992); Paul Kennedy Preparing for the Twenty-first Century (1993); and Kenichi Ohma,

ويعد

The Borderless World (1990). Paul Hirst and Grahame Thompson, Globalisation in Question: The International Economy and the Possibilities of Governance (1996)

تفنيداً يستند إلى بحث مستفيض وحجج آسرة، على الأقلّ بالنسبة للنسخ المتطرفة من النظرية، وهي جديرة بأن تكون نقطة الانطلاق لمناقشات قادمة، ربّما إلى جانب،

Jan Aart Scholte, International Relations of Social Change (1993)

وثمة استقصاء للعلاقة بين الليبرالية والعولمة في

Millennium special issue, 'The Globalisation of Liberalism' (1995)

وفي ما يخص الشركة متعددة الجنسيات بصفة خاصة يعزز

Ohmae and Robert Reich, The Work of Nations (1992)

الأوصاف العولمية للشركة متعددة الجنسيات، وكذلك

Richard Barnet and John Cavanagh, Global Dreams: Imperial Corporations and the New World Order (1994)

وتتضمن الأوصاف الأكثر تقليدية للشركات متعددة الجنسيات

Raymond Vernon, Sovereignty at Bay (1971)

انظر أيضاً

Millennium special issue 'Sovereignty at Bay 20 Years After' (1991); and Robert Gilpin, US Power and the Multinational Corporation (1975)

وتعتمد المقاربة المعتمدة هنا في الفرع الأخير من هذا الفصل اعتماداً كبيراً على

John Stopford and Susan Strange, Rival States, Rival Firms: Competition for World Market Shares (1991)

انظر أيضاً

Strange, 'States, Firms and Diplomacy' (1992); and Louis Turner and Michael Hodges, Global Shakeout (1992)

في ما يتصل بأنظمة الحكم تعد مجموعتان ذات أهمية مركزية

Stephen D. Krasner (ed.), International Regimes (1983); and Volker Rittberger (ed.), Regime Theory and International Relations (1993)

كما يعد قيماً جداً المقال المسيحي الذي كتبه

Marc A. Levy, Oran R. Young and Michael Zürn, 'The Study of International Regimes' (1995)

وعدا عن كون مجموعة ريتبيرغر (Rittberger) أقرب عهداً فإنها تضم بحّاثة أوروبيين وأمريكيين – لكن كراسنر (Krasner) لديه العديد من الأوراق الكلاسيكية ولا يزال ذا صلة.

وفي ما يتعلّق بأنظمة الحكم بعد الحرب ونظرية "الاستقرار المهيمن" تعد

J.G. Ruggie, 'International Regimes, Transactions and Change: Embedded Liberalism in the postwar Economic Order' (1982), Robert O. Keohane, After Hegemony (1984); and idem, 'The Theory of Hegemonic Stability and Changes in International Economic Regimes, 1967 - 1977' (1980 and 1989a)

ذات أهمية حاسمة. ويهتم محللو الأنظمة العالمية (انظر الفصل العاشر) أيضاً بالهيمنة، التي يعرفونها بشكل مختلف نوعاً ما. وقد تم جمع

Wallerstein's 'Three Instances of Hegemony in the Capitalist World Economy'

في

Crane and Amawi (1991) .

وهناك استعراضان قيمان للنقاش المتعلق بالاستقرار المهيمن في

David Lake, 'Leadership, Hegemony and the International Economy: Naked Emperor or Tattered Monach with Potential' (1993); and Jarrod Wiener 'Hegemonic Leadership: Naked Emperor or the Worship of False Gods' (1995).

ويعد

Paul Kennedy, The Rise and Fall of the Great Powers (1989)

كتاباً كلاسيكياً عن "الأفولية", ويطرح تفنيداً قوياً للنظرية.

Joseph S. Nye, Bound to Lead: The Changing Nature of American Power (1990) and Susan Strane, 'The Persistent Myth of Lost Hegemony' (1987)

الفصل العاشر : وجهة النظر من الجنوب

The View from the South

مقدمـــة:

هل توجد أو هل يمكن أن توجد وجهة نظر من الجنوب؟ لندع جانباً للحظة من الزمن المصطلح "الجنوب"، ولنتجه إلى السؤال الهام حول ما إذا كانت العلاقات الدولية تعتبر عالمية في نتائجها، أو أنها تعمل بأشكال مختلفة في المناطق المختلفة من العالم. لقد وصفت "العلاقات الدولية" بأنها علم اجتماعي أمريكي (Hoffmann, 1977), وبعملية تعداد بسيط يتبين لنا الدول لنا حقيقة أن معظم علماء "العلاقات الدولية" هم أمريكيون أو يعملون في الولايات المتحدة. وعلى أي حال فإننا نكون أكثر دقة لو توسعنا في هذه النقطة: ذلك أن من الأمور الواضحة أن الأفكار السائدة حول العلاقات الدولية يغلب عليها أن تنشأ في المناطق الغنية والقوية من العالم وليس في الأجزاء الفقيرة الضعيفة. ولكن هل لهذا الأمر أي أهمية؟ إن في العالم أكثر من ١٨٠ دولة في الوقت الحاضر, ومع ذلك فإن الغالبية العظمى من العلماء المتخصصين في "العلاقات الدولية" يعملون في أقل من عشر منها, جميعها غنية نسبياً, وكلها باستثناء اليابان وكوريا غالبية سكانها من أصول أوروبية. أما العلماء من الأماكن الأخرى فقد تم تدريبهم في هذه البلدان الغنية, كما أنهم يستخدمون الكتب الدراسية الصادرة عنها. ومرة أخرى نتساءل هل لهذا الأمر أي أهمية؟

إن هناك منحيين من التفكير ربّما يؤثران في هذا الأمر. فالفرضية الضعيفة تفترض ببساطة أنه لما كانت الأفكار الدولية تنشأ في الغالب في البلدان الغنية والقوية, فإنها تتجه نحو التركيز على المشاكل والاهتمامات الخاصة بالبلدان الغنية والقوية, وتهمل قضايا البلدان الفقيرة والضعيفة. ووفقاً لذلك فليس هناك ما يفترض ضرورة وجود

أنواع مختلفة من الأفكار لتفهم مشاكل البلدان الفقيرة والضعيفة, بل إن الاعتقاد السائد هو أن الأفكار نفسها يمكن توظيفها إذا ما تم تكييفها بشكل مناسب. أما النظرية الأخرى القوية فتستدعي وجود أفكار مختلفة, فلا يكفي تطبيق الآراء السائدة في "العلاقات الدولية" على قضايا البلدان الغنية والقوية, وذلك لأن هذه الآراء تعكس مباشرة مصالح هذه البلدان ولا يمكن بتلك البساطة أن يتم تكييفها لاستخدام البلدان الفقيرة والضعيفة. فهذه البلدان تحتاج إلى أفكار جديدة وآراء خاصة بها لمواجهة التيارات السائدة.

سيتم توضيح الفرضيتين الضعيفة والقوية أدناه, ولكن من الواضح أن الفرضية القوية هي الأكثر تحدياً بين الاثنتين, مما يجعلها بحاجة إلى مزيد من الملاحظات الأساسية. إن السياق الذي تعمل فيه هذه الفرضية بشكل مميز يفترض أن هناك مجموعة من الدول في العالم تختلف نوعياً عن مجموعة أخرى. وهنا تظهر مشاكل استخدام المصطلحات. فالتباين الأساسي يضع في ناحية مجموعة من الدول المتقدمة الصناعية والغنية نسبياً (هي تقليدياً الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي [OECD]) ويضع في الناحية المقابلة الجنوب أو البلدان الأقل تطوراً (أو المتخلفة) أو العالم الثالث. ولكل من هذه المصطلحات مشاكله.

فالعالم الثالث مصطلح ظهر في فرنسا قياساً على الطبقة الثالثة أيام الثورة الفرنسية. ففي ذلك الوقت كانت الطبقة الأولى هي رجال الدين والثانية النبلاء والثالثة العوام. وكان العالمان الأول والثاني في العادة يمثلهما الغرب والشرق في الحرب الباردة, كما يمثل العالم الثالث حركة عدم الانحياز التي تتكون من المستعمرات السابقة التي رفضت الانحياز لأي من فريقي ذلك الصّراع الإيديولوجي. لقد كان لهذه التسمية ما يبرر قبولها في وقت من الأوقات, أما الآن وفي حين أن حركة عدم الانحياز لا تزال قائمة فإنها موجودة كمجموعة ضغط أوسع نطاقاً, ونظراً لانتهاء الحرب الباردة فإن هناك ما يدعو بشكل قوي للتفكير بأن مصطلح "العالم الثالث" قد فقد بريقه.

أما مصطلح البلدان الأقل تطوراً (أو المتخلفة) فإنه يبرز صفة معينة لمجموعة الدول التي نحاول هنا أن نبين ملامحها. هذه الصفة هي بشكل عام أن هذه البلدان هي الأعضاء الأفقر في منظمة الأمم المتحدة, والتي يكون الناتج المحلي الإجمالي للفرد فيها أقل بشكل ملحوظ من ناتج الفرد في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. غير أن تقسيما مبنياً على الثروة فقط يخلق بعض المشاكل. فمن ناحية تختلف الظروف الحقيقية اختلافاً كبيراً في البلدان الأقل تطوراً: فالهند مثلاً بلاد فقيرة إلا أنها تمتلك قطاعاً صناعياً تقليدياً كبيراً جداً, أما أكثر البلدان الافريقية المجاورة للصحراء الكبرى فهي فقيرة, تكثر فيها زراعة الكفاف, وتجمع بعض بلدان أمريكا اللاتينية بين الفقر المدقع وبين قدر كبير من الصناعة ذات التقنية الرفيعة. ومن ناحية أخرى فإن التركيز على التطور يجعل من هذه الفئة مجموعة من الدول التي لا تتقدم, أو نادياً للخاسرين إذا ما تم وصفها بشكل فظ. وبصرف النظر عن موقف المتفضل المتنازل فإن هذا مغاير لنظرة الدول نفسها لواقع الأمور – ولذلك فإن بلدان التصنيع الحديثة مثل سنغافورة

لا تزال تعتبر نفسها ضمن المجموعة الفقيرة مع أنها غنية بشكل يسمح لها بالانضمام إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وينطبق هذا القول كذلك على بعض الدول الغنية جداً من البلدان المصدرة للنفط.

وإذا ما أخذت جميع الأمور بالاعتبار فإن مصطلح "الجنوب" يبدو الأكثر دقة, لأنه يحمل أقل قدر من المحتوى الإيديولوجي. فالحقيقة أن غالبية الدول الصناعية المتقدمة موجودة في المناطق المعتدلة من نصف الكرة الشمالي (ويشذ عن ذلك استراليا ونيوزيلندا والاقتصاد المنقسم في جنوب افريقيا), مما يعطي المصطلح "الجنوب" مصداقية جغرافية معينة كوصف لبقية العالم. وبطبيعة الحال فإن لفظ "الجنوب" لا يوحي بشيء باستثناء الموقع, وهذه ميزة إيجابية فيه, لعدم احتواء معناه على صفات مسبقة.

وهكذا يمكننا القول: إن معظم البلدان الجنوبية كانت مستعمرات في الماضي وحصلت على استقلالها في الفترة التالية لعام ١٩٤٥, كما أنها مؤلفه من سكّان ذوي أصول وثقافات غير أوروبية, وهي في معظمها فقيرة إذا ما قارناها بالبلدان الصناعية الشمالية. وعلى الرغم من أن كل جزء من هذا التعريف يمكن معارضته في بعض الحالات إلا أن الكلمة المستخدمة وهي "الجنوب" التي لا تحمل في ذاتها أي جزء من التعريف تسمح لنا بقدر معين من الحرية. وإذا كان ما نسعى إليه هو محاولة افتراض ما هو في الحقيقة مخالف للمظاهر من أن البرازيل المسيحية وتونس المسلمة والهند الهندوسية وبوليفيا الفقيرة وسنغافورة الغنية والأرجنتين المستوطنة بالأوروبيين وغانا الافريقية والصين الآسيوية أو ماليزيا, جميعها تمتلك صفة مشتركة تفيد أغراض نظرية "العلاقات الدولية" فإن "الجنوبية" تبدو أفضل صفة مناسبة لهذه القائمة.

كيف يمكن إذاً أن تبدو عليه وجهة النظر "الجنوبية" للعلاقات الدولية؟ إن أفضل مرشح لوجهة النظر هذه هو الوصف "البنيوي" أو "المركزي – المحيطي" للعلاقات الدولية التي جاء ذكرها في الفصل الثالث أعلاه. وسيتناول الجزء التالي من هذا الفصل وجهة النظر هذه. وسننتقل بعد ذلك إلى واحد من منتجات البنيوية, وهو الحاجة إلى النظام الاقتصادي الدولي الجديد الذي تحقق في سبعينيات القرن العشرين. وقد اعتمدت الحاجة إلى هذا النظام على نظريات سياسية "جنوبية" متميزة وواضحة المعالم. أما الأجزاء الأخيرة فستتناول التغييرات التي

تمت في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين والتي تبرز الحاجة إلى جدول أعمال جديد للسياسة الجنوبية.

البنيوية Structuralism

على الرغم من كثرة معاني هذا المصطلح في النظرية الاجتماعية, فإن البنيوية في "العلاقات الدولية" مصطلح مناسب لمجموعة من النظريات التي برزت في خمسينيات وستينيات وسبعينيات القرن العشرين والتي كان هدفها وصف تبعية الجنوب السياسية والاقتصادية للشمال. هذه النظريات – نظرية التبعية, وتحليل المركز _ الطرف / القلب _ الطرف وتحليل الأنظمة العالمية – كلها تشترك بوجهة النظر بأن الشمال والجنوب تجمع الواحد منهما إلى الآخر علاقة بنيوية واحدة – أي أن كلاً من المنطقتين جزء من بنيان يحدد نماذج العلاقات التي تنشأ. فالبنيوية نظرية عامة للعلاقات الدولية, بمعنى أنها تزعم أنها تشرح كيف يعمل العالم ككل, ولكنها أيضاً نظرية "جنوبية" وفق معنيين: فهي الوحيدة التي ظهرت في الجنوب بين نظريات "العلاقات الدولية" الحديثة كما أنها تتوجه نحو مشاكل ومصالح الجنوب بشكل واضح لحل هذه المشاكل وخدمة هذه المصالح. وبسبب هذه "الجنوبية" حافظت البنيوية على بريقها على مدى العقود الماضية على الرغم من نقاط الضعف الفكرية الخطيرة فيها.

وكان من الشخصيات الهامة في تطوير الأفكار البنيوية الاقتصادي الأرجنتيني راؤول بريبيش [Raul Prebisch] الذي كان ضوءاً هادياً للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية التابعة لهيئة الأمم المتحدة في خمسينيات القرن العشرين, على الرغم من أن مركزه الخاص كان أقل أهمية من مراكز البنيويين الذين جاؤوا بعده. لقد تأثّر بريبيش بالأفكار الماركسية اللينينية عن الاقتصاد السياسي, ولكنه رفض الفرضية التي يؤمن بها ماركس ولينين والأحزاب الشيوعية المتشددة في أمريكا اللاتينية, وهي أن التأثيرات الامبريالية تؤدي إلى التصنيع الرأسمالي في الجنوب. وكان متأثراً في هذا الرأي بالاقتصادي السياسي الماركسي التعديلي بول باران [Paul Baran] الذي جادل في "الاقتصاد السياسي للنمو"[The Political Economy of Growth] بأن الرأسمالية الاحتكارية في أواسط القرن العشرين لم تعد تقوم بدور تقدمي – وبدلاً من ذلك فإن التصنيع في بقية العالم تمت إعاقته في سبيل المحافظة على الأرباح الاحتكارية في المراكز الرأسمالية (Baran 1957). وكان الجديد في آراء بريبيش هو تحديد الآلية التي تمكنت المراكز

الرأسمالية بواسطتها من صد الأطراف. ووفقاً لرأيه فقد كان عبر نموذج التخصص أن ظهر في الاقتصاد العالمي ما عرف بـــ "التجارة الحرة". هذا النموذج أشغل الجنوب في إنتاج المواد الأولية (الطعام والمواد الخام) التي تتم مقايضتها بالمواد المصنعة في الشمال. ولكن لماذا يكون هذا النموذج غير مرغوب فيه؟ لأنه, وفقاً لبريبيش, هناك اتجاه طويل المدى متنقل من جيل إلى جيل تسير فيه معدلات التبادل التجاري بشكل معاكس للمنتجات الأساسية – ولتوضيح هذه النقطة بكلمات بسيطة يمكن القول إنه مع مرور الزمن يمكن لــ "سلّة" ما من منتج أولي معين أن تشتري سلات أقل وأقل من المنتجات المصنعة. فإذا كانت "س" من مكاييل القمح تشتري تراكتوراً في ١٩٥٠ فإنه يلزم "س + ص" من المكاييل لشراء التراكتور عام ١٩٩٠.

يعتبر هذا الرأي تحدياً أساسياً للتفكير الاقتصادي الليبرالي الذي يفترض أن جميع الاقتصادات تستفيد نسبياً من إنتاج بعض المنتجات وأنه من غير المهم, لأغراض تجارية وفي سبيل الرفاه العام, تحديد نوع المنتج – ولهذا السبب قدمنا المثال المذكور في الفصل ٨, الذي يظهر أنه من المعقول لجزر وندوورد [Windward Islands] أن تتخصص في الموز وتستورد البضائع المصنعة من الخارج. أما رأي بريبيش فيتلخص في أنه ينبغي لجزر وندوورد لكي تستمر في استيراد القيمة نفسها من المنتجات المصنعة أن تزيد بشكل مستمر من قيمة الموز المصدر, وهذا أمر صعب بسبب المنافسة من البلدان الأخرى المنتجة للموز؛ ولأن الطلب على الموز محدود بينما الطلب على المواد المصنعة ليس محدوداً. ففي الصناعة يتم استحداث مواد مصنعة بشكل مستمر كما يتم إيجاد احتياجات جديدة عن طريق الاختراعات التكنولوجية وقوة التسويق. أما في الزراعة فإن مكاسب الإنتاجية أقل تطوراً كما أن هناك حدوداً في الأسواق حتى لمادة مرغوب فيها كالموز. وهكذا فالبلدان التي تتخصص في منتجات زراعية أو مواد أساسية أخرى ستكون في عمل دائب ومستمر كي تحافظ على مستويات المعيشة القائمة، ناهيك عن إمكانية تحسين هذه المستويات.

وقبل الخوض في دراسة تداعيات هذا الموقف يمكن أن نتساءل عما إذا كان رأي بريبيش قادراً على الصمود أمام التحليل الدقيق أو السجل الممتد على مدى السنوات الخمسين الماضية. الجواب البسيط عن هذا التساؤل هو أن رأيه لا يزال عرضة لنقاش حاد. وبشكل عام فإن الاقتصاديين الليبراليين ينكرون وجود اتجاه من النوع الذي يعرضه بريبيش. فأسعار السلع تعلو وتهبط وفق عوامل عامة وخاصة وليس هناك اتجاه واضح في هذا الأمر. فعلماء الاقتصاد

الكينيزيين (وبعض) الماركسيين يميلون نحو مزيد من التعاطف. وكما سنرى أدناه فإن مناقشة هذا الأمر تجاوزتها بعض الأحداث إذ تحرك الإنتاج الصناعي نحو الجنوب – كما أن كثيراً من المنتجات الأساسية كانت دائماً "شمالية". وعلى أي حال، لا أهمية لكل هذا، لأنه وفق المصطلحات السياسية كان بريبيش منتصراً بشكل كلي. فرأي جميع الحكومات الجنوبية تقريباً والرأي الجنوبي المستنير كانا ولا يزالان مقتنعين بأنه على حق أكيد في موقفه – وهو أن النظام الاقتصادي العالمي الليبرالي منحاز نحو مصالح الشمال وأن التجارة الحرة ضارة بالمصالح الجنوبية.

ما هي تداعيات سياسة هذا الموقف؟ كان تفكير اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية في خمسينيات القرن العشرين دولانياً [statist] وقومياً [nationalist] ويمكن تلخيصه بسياسة تصنيع إحلال الواردات. ولعلّ القوة الدافعة لهذه السياسة هدفت إلى حماية وتطوير الصناعات المحلية لكي تسمح للمنتجين المحليين بتأمين الطلبات المحلية، مع استيراد مواد التصنيع والتكنولوجيا وأقل كمية ممكنة من المنتجات المصنعة. ومع أواسط الستينيات لم يكن هناك ما يدل على نجاح فعلي لهذه السياسة، مما أفسح المجال لأسلوب أكثر جذرية على يد مجموعة من الأسماء الهامة التي تضم اندريه غوندر فرانك [André Gunder Frank] وفرناندو كاردوسو [Fernando Cardoso] وتيستونيو دوس سانتوس [Thestonio dos Santos] وفيما بعد، استناداً إلى الخبرات الافريقية لدعم علماء أمريكا .اللاتينية جاء ارغيري عمانويل [Arghiri Emmanuel] وعمانويل والرشتاين [Emmanuel Wallerstein] وسمير أمين.

ويختلف هؤلاء الكتاب "البنيويون" عن دعاة تصنيع إحلال الواردات اختلاف الإصلاح عن الثورة، فسياسة تصنيع إحلال الواردات صممت كاستراتيجية لتحسين مركز الجنوب ضمن اقتصاد العالم الرأسمالي، وكثيرون من مؤيديها ومن ضمنهم بريبيش أرادوا التخلص من هذا النظام مع مرور الزمن، ولكنهم لكونهم ماركسيين تقليديين نوعاً ما فقد اعتقدوا أن هذا الأمر لا يمكن حدوثه إلا بعد تطوير قوى الإنتاج بشكل كاف، أي بعد أن يصبح الوقت مناسباً. لقد دعّمت الأحزاب الشيوعية التقليدية في أمريكا اللاتينية، والتي تميل نحو موسكودعمت الرأسماليين المحليين، ذلك أنه طبقاً لما يرونه ينبغي أن تحدث الثورة البورجوازية قبل وصول الثورة الاشتراكية. أما بالنسبة للبنيويين فقد كانت جميع أجزاء الاقتصاد العالمي قد أصبحت رأسمالية بسبب إنتاجها للسوق العالمية، ولذلك فليست هناك حاجة إلى انتظار تطور الرأسمالية

قبل القيام بالثورة. ونتيجة لذلك فقد قاوموا الشيوعية الرسمية – إلا في صين ماو وكوبا فيدل كاسترو – وقدموا بدلاً من ذلك ولاءهم لحركات العصابات الريفية. وكان الهدف قطع سلسلة الاستغلال التي ربطت سوية كلاً من المراكز المتروبوليتانية والمناطق التّابعة الطرفية في النظام العالمي. ذلك لأن نظام التجارة العالمي يعمل لنقل الموارد من الفقراء إلى الأغنياء، من الجنوب إلى الشمال، وليست هناك إمكانية لإصلاح هذا النظام وجعله يعمل لما فيه مصالح شعوب الجنوب.

إن دولانية وقومية استراتيجيات إحلال الواردات من منظور بنيوي تعمل على إخفاء الطبيعة الصحيحة للاقتصاد السياسي العالمي الذي لا يعتبر في النهاية خاصاً بالدول وإنما بالطبقات وعلاقات الإنتاج. إن الرأسماليين في كل مكان يستغلون العمال أينما وجدوا. وليس الرأسماليون الجنوبيون إلا شركاء صغاراً لأمثالهم في المركز الشمالي الكبير؛ ومن حيث المبدأ فإن العمال في كل مكان لهم أيضاً مصالحهم المشتركة – وإن كانت الأمور تختلف هنا بسبب ميل عمال الشمال إلى الدخول في شراكات (صغيرة) مع رأس المال.

وفي سبيل تطوير فكرة لينين المحدودة حول ارستقراطية العمال في البلدان الاستعمارية والتي تم التخلص منها عن طريق المكاسب الاستعمارية، ومع تبني الرأي الذي انتشر في ستينيات القرن العشرين والمتعلق بشكل خاص بهربرت ماركوز [Herbert Marcuse] حول "البعد الواحد" للبروليتاريا الشمالية، فقد مال البنيويون لإلغاء الطبقة العاملة الشمالية. وعلى أي حال فإن النموذج البنيوي في العالم كان بشكل مبدئي غير دولاني على الإطلاق، وكان الرأسماليون في كل مكان هم الأعداء.

كانت القوة الفكرية لوجهة النظر البنيوية تكمن في معظمها في وصفها لتاريخ النظام. فكتاب فرانك [Frank] "الرأسمالية والتخلف في أمريكا اللاتينية (١٩٧١)" [Capitalism and Underdevelopment in Latin America] كان في معظمه دراسة حالات تدافع بشكل مفصل عن وجهة النظر التي تقول إن الاحتكاك اللصيق بالاقتصاد العالمي أدى إلى "تخلف" أمريكا اللاتينية، بينما قدمت فترات الانقطاع المؤقتة للنظام (أثناء الحربين العالميتين مثلاً) الأمثلة الوحيدة للتطور الناجح.

إن مقالات ومحاضرات وولرشتاين [Wallerstein] المثيرة للتفكير تكمن في الإنجاز الضخم لمؤلّفه ذي المجلدات المتعددة "نظام العالم الحديث (١٩٧٤، ١٩٨٠، ١٩٨٩)"

[The Modern World System] الذي يصف بداية وتطور النظام منذ القرن السادس عشر. تكمن قوة هذه الدراسات في الأسلوب الذي تعرض فيه بشكل متوافق البعدين السياسي والاقتصادي للأنظمة بطريقة مختلفة عما هو الحال في الشروحات التاريخية التقليدية التي تعتمد عليها في العادة "العلاقات الدولية" والاقتصاد السياسي الليبرالي.

ومع ذلك فإن القوة السياسية للبنيوية تقوم على أساسات أكثر هشاشة. وكما قال وورن [Warren] فإن مزيجاً من مناوأة "بالرومانسية" للرأسمالية ومن الميثولوجيا القومية كانت له أهميته هنا – هذا مع العلم أن وورن لم يكن محقاً في رأيه بأن مؤسسي هذا النموذج كانوا يشاركونه وجهات النظر هذه (Warren 1980)؛ إن عدم تشدد ماركسية البنيويين واضح، فهم يركزون كثيراً جداً على التجارة مقابل الإنتاج ويفشلون في تفهم إنجاز الرأسمالية في تغيير العالم عن طريق تطوير قوى الإنتاج (ومن هنا جاء الوصف رومانسية). وبالإضافة إلى ذلك فإنه على الرغم من كون البنيوية غير دولانية، فإنه من السهل إدراك كيف يمكن تحويلها إلى مدافع عن مصالح الدول الجنوبية – والمعروف أن أكثر المعوزين في العالم يعيشون في الجنوب، فإذا ما أخذنا بالاعتبار خيانة عمال الشمال للثورة، فإن من السهل إدراك كيفية تحول الكفاح ضد الرأسمالية إلى صدام بين الشمال والجنوب. أما الأشخاص الذين يشذون عن هذه القاعدة فينحصرون في الرأسماليين الجنوبيين أو بشكل أعم في طبقة النخبة من الجنوبيين، ولهذه الفئات مصلحة واضحة في إلقاء اللوم على الغرباء لفشل التنمية في الجنوب والتجاوز السريع للتفكير بأنهم يمكن أن يكونوا متورطين في هذا الفشل. وعلى أي حال، سواء كانت البنيوية مدعومة لأسباب جيدة أو سيئة فإن ذلك لا يقدم لنا شيئاً عن مزايا وصفها للعالم. ولكن قبل القيام بمثل هذا التقييم فإن وصفاً لأهم تطور لموقف البنيوية يساعد في هذا المقام.

الجنوب والنظام الاقتصادي الدولي الجديد

The South and the New International Order

قدم في بداية سبعينيات القرن العشرين تحالف من الدول الجنوبية برنامجاً إلى الأمم المتحدة من أجل إصلاح العلاقات الاقتصادية الدولية أصبح معروفاً بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد. وقد ضمن هذا النظام في قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، ووفق عليه بأغلبيات كبيرة جداً ليصبح البرنامج الأساسي في الشؤون السياسية الجنوبية في سبعينيات القرن العشرين وقسم كبير من ثمانينياته.

وقد جاء قسط كبير من العوامل الملهمة لهذا النظام من النظرية البنيوية، ولكن فهم هذا النظام لا يتأتى من مجرد ذكر هذه الحقيقة، فللوصول إلى ذلك لا بد من العودة إلى الوراء عقداً من الزمن أو ما يقرب من ذلك لمعاينة نمو التحالف الجنوبي في خمسينيات وستينيات القرن العشرين، وعندها يمكن أن نسأل: لماذا تبنى هذا التحالف برنامجاً اقتصادياً كعلامة مميزة له في السبعينيات؟

حدثت غالبية المناقشات الاقتصادية في الجنوب في أمريكا اللاتينية في خمسينيات القرن العشرين لسبب بسيط يتلخص في تحررها من الاستعمار في أوائل القرن التاسع عشر، مما أتاح لهذه المجتمعات خبرة واسعة في إدراك معنى أن تكون الدولة مستقلة ولكن تابعة لغيرها في النظام الدولي. أما في بقية بلدان الجنوب في الخمسينيات فقد كان التحرر يحدث بين فترة وأخرى وفي أماكن مختلفة.

وبالإضافة إلى ما سبق فإن أكثر حكومات أمريكا اللاتينية كانت ملتزمة فعلياً بالوقوف مع الغرب في الحرب الباردة كأعضاء في منظمة الدول الأمريكية التي تقودها الولايات المتحدة، ومع ذلك فعندما قامت بلدان مستقلة في أماكن أخرى، ود كثير منها أن يتجنب الوقوف مع الشرق أو الغرب. وكانت نتيجة هذين العاملين أن قامت في الخمسينيات حركة عدم الانحياز ذات التوجهات السياسية. ومن التواريخ المهمة هنا مؤتمر باندونغ عام ١٩٥٥، إذ وضع جدول الأعمال الخاص بالسياسات الجنوبية ليعمل به طوال عقد ونصف.

تمحور جدول أعمال باندونغ حول قضيتين أساسيتين: التحرر من الاستعمار والحرب الباردة. أما هدف الأولى فكان الضغط على القوى الاستعمارية القديمة لمنح الاستقلال لمستعمراتها بأسرع ما يمكن. وقد ظهر مع أواسط الستينيات أن إنجاز هذا الأمر قد تم إلى حد

كبير. وبقيت جنوب أفريقيا وروديسيا/ زيمباوبوي تحت الحكم العنصري أو في أيدي المستوطنين، بينما استمرت الحرب في الامبراطورية الاستعمارية البرتغالية، أما بقية بلدان الامبراطوريات القديمة فقد حصلت غالبيتها على استقلالها. وقد تضاعف بذلك عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مع أخذ هذه الدول أمكنتها فيها، وأدى هذا إلى تغيير في الشؤون السياسية في الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد زوال الغالبية الغربية إلى الا بد. ومع ذلك فقد بقيت هذه الدول المستقلة حديثاً ضعيفة (وإلى حد كبير) فقيرة وغير مؤثرة. وكانت الحرب الباردة مع منتصف الستينيات أقل بروزاً، وأصبحت العلاقات الأمريكية – السوفياتية أقل سخونة، فلم يعد هناك اهتمام لدى الدولتين الكبريين بجذب المزيد من الحلفاء الجدد كما كان الحال قبل عقد من الزمان. وفي الولايات المتحدة بشكل خاص أضعفت الحرب الفيتنامية بشكل واضح الحماسة لمغامرات جديدة في الجنوب. ولاشك أن الحرب الباردة كانت عبئاً ثقيلاً بالنسبة للجنوب، وكانت حركة عدم الانحياز تعتبر إلى حد كبير مشايعة للسوفيات على الرغم من اسمها مما جعل من الصعوبة بمكان الانضمام إليها من قبل أصدقاء الغرب، وأدى هذا بالضرورة إلى إضعافها بسبب نقص تغطيتها لبلدان الجنوب. فلم تكن دول قوية جنوبية كالبرازيل والأرجنتين وباكستان وإيران (في ظل حكم الشاه) والسعودية تود الانضمام إلى خلف مناوئ للغرب.

جميع هذه العوامل أشارت إلى إعادة توجه الجنوب في الستينيات. وقد بقي التحرر من الاستعمار ومقاومة العنصرية بندين هامين على قائمة الأعمال، وكقضيتين سياسيتين رمزيتين أضيفت إليهما قضية إسرائيل والفلسطينيين، وبخاصة بعد عام ١٩٦٧. (وكان لإسرائيل علاقات جيدة مع أكثر الدول الافريقية في الخمسينيات باستثناء حكومة جنوب أفريقيا التي كانت ضد السامية، ولكن المصالح الذاتية لدول الجنوب اقتضت إنهاء هذه العلاقات في سبيل جلب العالم العربي إلى التحالف معها) وكانت أهم القضايا الجديدة قضايا اقتصادية، وبشكل خاص المقاومة الجماعية لدول الجنوب ضد سيطرة الشمال على نظام التجارة العالمي. ومن التواريخ الهامة هنا عام ١٩٦٤ الذي شهد تشكيل كل من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) ومجموعة الـــ٧٧. وكان المؤتمر هيئة شكلتها الأمم المتحدة لتعقد مؤتمرات منتظمة حول القضايا التجارية التي تؤثر في الجنوب. وبخلاف الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة [GATT] أو مؤسسات بريتون وودز [Bretton Woods] الأخرى، فإن المؤتمر كان يعمل على أساس صوت واحد للدولة الواحدة، وبذلك برزت أهمية ميزة رئيسية للدول الجنوبية في المحافل الدولية بسبب

عددها الكبير عند التصويت، وكانت مجموعة الـ ٧٧ هي مجموعة البلدان الأقل نمواً، والتي ضغطت من أجل الوصول إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. ومع تسارع التحرر من الاستعمار والانضمام إلى المجموعة بين حين وآخر زاد عدد أعضائها على ٧٧ مع أنها أبقت الاسم دون تغيير. وجاء الضغط عن طريق مؤتمر التجارة والتنمية ومجموعة الـ ٧٧ لإنشاء النظام الاقتصادي الدولي الجديد في السبعينيات، وكان لقوة تصويت بلدان الجنوب في الجمعية العامة للأمم المتحدة ما ضمن تبني هذا البرنامج.

أما البرنامج نفسه فقد احتوى على عدد من المكونات. ففي حقل التجارة دعا إلى تأسيس نظام الأفضليات المعمم للبضائع الصناعية من الجنوب لزيادة الحصة الجنوبية من المنتجات التصنيعية إلى ٢٥ في المائة من المجموع الكلي بحلول عام ٢٠٠٠، وإلى برنامج متكامل للسلع لتسوية التقلبات في أسعارها. أما أهداف المساعدات فينبغي زيادتها إلى ١ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للعالم الصناعي، ثلثان منه بشكل مساعدات رسمية. كما ينبغي إلغاء الديون وإتاحة قروض ميسرة من البنك العالمي وتوابعه. أما في حقل الإنتاج فينبغي أن تكون هناك عمليات نقل واسعة النطاق للتكنولوجيا وأعمال البحث والتطوير إلى الجنوب، كما يجب زيادة أعمال الاستثمار مع وضع الشركات متعددة الجنسية تحت رقابة صارمة، وذلك لأن ضبط هذه الشركات كان دائماً إحدى النقاط الأساسية في جميع البرامج الجنوبية في هذه الفترة.

وينبغي ملاحظة أن هذه إصلاحات للنظام الاقتصادي الدولي الليبرالي، على الرغم من كونها إصلاحات جذرية بالغة. أما البنيويون الأكثر تشبثاً بمبدئهم فقد انتقدوا النظام الاقتصادي الدولي الجديد وما تبعه من مظاهر لسياسته كتقريري براندت [Brandt] لفشلها في استيعاب مشاكل الثورة العالمية. وهذه حقيقة واضحة، فالنظام الاقتصادي العالمي الجديد هو برنامج دولاني يتطلّع إلى استمرار اقتصاد عالمي رأسمالي. وعلى أي حال فإن الإصلاحات التي نأدى بها جوهرية جداً وتشترك في بعض عناصرها مع الموقف البنيوي. وبشكل خاص فإن الافتراض الأساسي هو أن فشل التطور في الجنوب ينبغي أن يعزى إلى إدارة النظام وليس مثلاً إلى عيوب في الجنوب نفسه. فالعقبات التي تعيق التطور عوائق بنيوية يجب إزالتها. وبالإضافة إلى ذلك فإنه لا يمكن عمل ذلك مع وجود نظام تجارة حرة لا تمييزي، فالتشكك في التجارة يجري في صلب تفكير النظام الاقتصادي الدولي الجديد. يتمثل أحد المواضيع الرئيسية لهذا النظام بالإدارة، أي الحاجة إلى استبدال التنظيم الارتكاسي بإدارة فاعلة. وأفضل طريقة لرؤية

ذلك هي كاستجابة للتخلص من التعرض للعطب وشدة التأثر. فالدول الجنوبية هي دول غير حصينة وتجد من الصعب مجاراة تقلبات السوق والتفافاته، ومن هنا جاءت الرغبة في التنظيم. إن أولئك الكتاب، أمثال ديباك لال [Deepak Lal] (١٩٨٣) الذين يصرون على أن الأسواق الحرة الحقيقية تجلب المنافع للجنوب في حقول مختلفة وبخاصة في الزراعة قد أخطأوا الهدف. ومع أن هذا ربّما لا يعترف به علناً إلا أن الحقيقة تبقى أن غالبية الدول الجنوبية ترفض زيادة درجة النمو إذا كان ثمن ذلك مزيداً من الفوضى السياسية والاجتماعية – كما كان عليه الحال عادة.

بدت التوقعات للنظام الاقتصادي الدولي الجديد في السبعينيات جيدة. وعلى الرغم من أن القوى الصناعية الكبرى استنكفت عن التصويت أو صوتت ضد البرنامج، فقد كانت هناك دلائل على قبول كثير من أفكاره من قبل الشمال، فتقرير براندت في أوائل الثمانينيات أظهر تعاطف كل من الديمقراطيين الاجتماعيين (وبعض) الديمقراطيين المسيحيين مع النظام الاقتصادي الدولي الجديد. وقد عمل الجنوب ككتلة مفاوضة فعّالة في بعض المنتديات كمؤتمر الأمم المتحدة حول قانون البحار، كما أن نجاح منظمة البلدان المصدرة للنفط في استخدام قوة المنتجين لزيادة الواردات بدا كبشير لنجاحات مستقبلية. وإضافة إلى ذلك فإن التحالف الجنوبي في الأمم المتحدة بدا وكأنه يضع الشمال في موقف المدافع بشكل عام، كما اشترك بشكل فعّال مع الكتلة السوفياتية التي كانت، على الرغم من انتقاداتها للنظام الاقتصادي الدولي الجديد، سعيدة لاشتراكها في نقد الغرب. وقد كان رأي السوفيات أن تعمل الدول الجنوبية على شد أزر نفسها بنفسها كما فعل الاتحاد السوفياتي في الثلاثينيات (مع افتراض تجنب اقتران ذلك بموت الملايين بسبب المجاعة).

ولكن ما هو الخطأ الذي حصل؟ يبدو أن هناك ثلاثة عوامل هامة. ففي المقام الأول بالغ الجنوبيون بشكل واضح في تصرفاتهم في السبعينيات، ظناً منهم أن الأصوات في الجمعية العمومية للأمم المتحدة أو في مؤتمر التجارة والتنمية هي قوة حقيقية. إلا أن ما كان الجنوبيون يملكونه لم يكن سوى قدر من التأثير ظهر بشكل تغييرات في السياسة الشمالية، وكان الجنوب في بعض الأحيان يجعل حدوث مثل هذه التغييرات أقل احتمالاً بسبب تصرفاته في الجمعية العمومية لهيئة الأمم. ولعلّ النجاحات البارزة التي تم إحرازها، كوصم الصهيونية بالعنصرية، قد لعبت دوراً هاما في انضمام البلدان العربية إلى التحالف الجنوبي، ولكن هذه الانتصارات

كانت في أحسن أحوالها ظاهرية، حيث إنها قلّلت من احتمال حمل الولايات المتحدة وحلفائها طلبات الجنوب على محمل الجد. فقد حققت بعض البلدان الجنوبية بالفعل قوة حقيقية في السبعينيات، ولكنها بعد تحقيقها استخدمتها من أجل مصالحها الخاصة، ولعلّ المثال النموذجي لذلك هو المملكة العربية السعودية التي لها تمثيل دائم في صندوق النقد الدولي والبنك العالمي إلا أنها لا تضع هذه الإمكانيات تحت تصرف الجنوب.

وعلى أي حال فإن الروح السياسية للعصر كانت ضد الجنوب. وقد جاء ذكر تقريري براندت اللذين قام بتوقيعهما شخصيات ديمقراطية اشتراكية ومحافظة تقدمية مثل إدوارد هيث [Edward Heath] وأولاف بالم [Olaf Palme] وويلي براند [Willy Brandt] نفسه، وهم الممثلون الحقيقيون للنموذج السياسي في أوروبا بعد عام ١٩٤٥، وكذلك، وإن كان بمقدار أقل، في الولايات المتحدة. ولكن الأمر الهام حول تقريري براند الأول والثاني هو أنهما نشرا في أوائل الثمانينيات عندما كانت الشخصيات البارزة سياسياً في أوروبا وأمريكا الشمالية تتمثل برونالد ريغان [Ronald Reagan]، ومارغريت ثاتشر [Margaret Thatcher]، وهلموت كول [Helmut Kohl].

وكانت الثاتشرية والريجانية هما اللتان وضعتا الملامح السياسية لهذه الفترة. وكان لهذا نتيجتان إحداهما نفسية والأخرى أكثر وضوحاً. أما من الناحية النفسية، فلم يعد الشمال مهتماً بآراء الجنوب، كما كان اهتمامه برضاه أقل من ذلك. فبينما كان القادة الأمريكيون والبريطانيون كارهين لأن يكون موقفهم مغايراً جداً لغالبية أعضاء الأمم المتحدة في السبعينيات فقد كان القادة الجدد أقل اهتماماً بهذا الأمر.

وكان من اللحظات الهامة هنا القمة العالمية التي عقدت للقادة الشماليين والجنوبيين في كانكون في المكسيك عام ١٩٨٢. ففي هذا الاجتماع، الذي كان يفترض أن يعمل على تعزيز التفاهم، ظهر أن الهوة بين ثاتشر وريغان وأمثال انديرا غاندي رئيسة وزراء الهند في ذلك الوقت واسعة جداً حتى ان تجربة انعقاد مثل هذه القمم لم تتكرر حتى وقت كتابة هذا المؤلف (١٩٩٦).

وكان من الأمور الأكثر إلحاحاً من حيث الأهمية تأثير "مذهب ريغان الاقتصادي" [Reganomics] على الجنوب. فقد تسلّم ريغان الحكم في ١٩٨١متعهداً بزيادة المصروفات العسكرية وتخفيض الضرائب ومعادلة الميزانية ولم يوافق الكونجرس معه على إنقاص الخدمات

الاجتماعية بشكل كبير، ولكن سمح له بتحقيق الهدفين الأولين دون الثالث، ولما رفض بنك الاحتياط الفيدرالي تضخيم العملة أكثر مما كان قد سمح به سابقاً، كانت النتيجة زيادة كبيرة في استدانة الحكومة الأمريكية. وهذا أدى إلى جلب قدر كبير من أموال التوفير من بقية أنحاء العالم ودفع بالفائدة الحقيقية إلى مستويات عالية غير مسبوقة، وكان لهذا تأثير خطير في اقتصادات العالم الصناعي المتقدم وحل على الجنوب حلول الكارثة.

وفي السبعينيات خاضت بعض البلدان الجنوبية التي كان لها نسبة ديون معقولة معترك الاستدانة الواسعة للعملة الأجنبية من قطاع البنوك التجارية الشمالية. وقد بدا هذا العمل في ذلك الوقت كفكرة صائبة لجميع المعنيين. فالبلدان الجنوبية كانت بحاجة إلى رأس المال، وقد بدا أن الذيول السياسية أقل احتمالاً في حالة القروض البنكية منها في الحصول على رؤوس الأموال من الشركات متعددة الجنسية.

ولما كانت أسعار الفائدة الحقيقية منخفضة وأحياناً سلبية فقد ظهر أن البنوك تقدم صفقات جيدة. كانت البنوك من ناحية أخرى لديها كميات كبيرة للإقراض – بسبب عدم التوازن الدولي المستمر وتجميع الفوائض في السبعينيات وبخاصة من البلدان المصدرة للنفط وبعد ذلك من ألمانيا واليابان – وكان يهمها إقراض البلدان الأجنبية وفق المفهوم الخاطئ من أن البلدان ذات السيادة لا يمكن أن تفلس. وسبب ذلك الاعتقاد أن هذه البلدان يمكنها دائماً تجميع الأموال عن طريق نظام الضرائب. ربّما كان الأمر كذلك إلا أن الضرائب المحلية لا تكون بالعملة الأجنبية، ويمكن للدول المستدينة أن تتخلف عن دفع ما عليها وقد وقع مثل هذا التخلف في الثلاثينيات وقبل ذلك.

أما ما جعل هذه الترتيبات عند إعادة النظر فيها أقل من أن تكون مثالية من قبل جميع من يهمهم الأمر فهو أن أسعار الفائدة، على الرغم من انخفاضها في السبعينيات، كانت متقلبة وكان يعاد النظر فيها كل ثلاثة أشهر. وعندما بدأت ترتفع في الثمانينيات واجه عدد من المدينين صعوبات في تسديد ديونهم. وقد أعاد المدينون الكبار من بلدان حوض المحيط الهادئ مثل كوريا الجنوبية التفاوض مع البنوك اليابانية التي كانت معتادة بشكل عام على التفكير بالآجال الطويلة. أما المقترضون من أمريكا اللاتينية كالمكسيك والبرازيل والأرجنتين فقد كانوا يقترضون لدفع الفوائد عن الديون السابقة، وبسبب عدد البنوك ذات العلاقة فقد كانوا ينجحون عن طريق هذه الوسيلة المريبة في أن تفجرت الأزمة في أواسط عام ١٩٨٢ عندما توقفت

المكسيك عن دفع الفوائد على ديونها الخارجية. وقد كانت أزمة الديون التي تلت ذلك صدمة قاسية للنظام المصرفي الغربي، لكنها كانت كارثة للجنوب. طيلة سنوات بقية ذلك العقد تكرست طاقات البلدان الرئيسية في الجنوب وهيئات كالبنك العالمي وصندوق النقد الدولي لمحاولة "حل" هذه الأزمة – هذا مع أن من الواضح أن ما يمكن أن يعتبر حلاً كان موضع خلاف. وفي غمار هذه العملية انتهى الجدال حول النظام الاقتصادي الدولي الجديد – ومع ذلك كانت هناك عوامل أخرى جعلت هذا النقاش يبدو عقيماً ولا حاجة إليه.

نهاية العالم الثالث؟ The End of the "Third World"?

تم وصف طبيعة هذه العوامل الأخيرة في الفصل التاسع من منظور آخر على أنه تأثير عولمة الاقتصاد العالمي. ولعلّ ذكر بعض النقاط الأساسية يوضح أثر هذه التغييرات. ففي التفكير الكلاسيكي الجنوبي بدءاً ببريبيش ومن تلاه، ينظر إلى الجنوب كمصدر للمنتجات الأولية اللازمة للاقتصاد العالمي، ويعتبر هذا سبباً لكثير من المشاكل. ومع ذلك فإنه على مدى السنوات العشرين الماضية أصبح الجنوب أو على الأقلّ أجزاء من الجنوب مراكز هامة للإنتاج التصنيعي محققة أهداف النظام الاقتصادي الدولي الجديد في هذا المجال دون مساعدة كبيرة من الدول الشمالية، إذ إن التوسع في الجنوب كان إلى حد ما على حساب فرص عمل في الشمال.

ويمكن تأكيد أهمية هذا الأمر عن طريق فحص المؤلفات الكلاسيكية للبنيويين حول التصنيع في الجنوب، حيث تلغى أي إمكانية لمثل هذه التغييرات. وقد حاول البعض تشويه أهمية هذه التحركات بوصف التصنيع الجنوبي مثلاً بأنه تطور تابع ولكن دون أن يبين لنا كيف يكون التصنيع المستقل.

وإضافة إلى ذلك، فإنه قبل ٢٠ سنة كانت الشركات متعددة الجنسية تعتبر عدوة للتطور الجنوبي، حيث كانت تستغل المواد الخام المحلية والأيدي العاملة الرخيصة وتخرج الأرباح من البلاد. ولا شك أن مثل هذه الأعمال لا تزال مستمرة ولكن تقنيات الإنتاج المتقدمة قد حدت من كميات المواد الخام المستخدمة في عمليات الإنتاج كما أنقصت نسبة قيمة المنتجات التي تمثل تكاليف العمالة إلى الحد الأقصى. وأصبحت الشركات المصنعة متعددة الجنسيات في هذه الأيام مهتمة بوجود الاستقرار السياسي والأيدي العاملة المدربة والوصول إلى الأسواق العالمية قبل أن تضع أموالها للاستثمار أو الحصول على امتيازات العمل، وتعتبر أن الأرباح التي لا تستثمر

في البحث والتطوير هي أموال ضائعة. وينبغي أن تمارس البلدان الجنوبية النوع نفسه من الديبلوماسية الثلاثية التي تتصف بها البلدان الشمالية – وإن كان ذلك باختلاف بسيط وغير كبير في قوة المساومة. وقد استفادت بعض البلدان الجنوبية كثيراً بسبب هذا التصرف.

ومن الواضح أن أحد ملامح السنوات العشرين الماضية كان وجود طبقات داخل الجنوب. فبعض البلدان نجحت نجاحاً كبيراً كالبلدان الصناعية الشمالية الواقعة على حوض المحيط الهادئ وأقل منها أمريكا اللاتينية، بينما اتصف عمل بلدان أخرى بالإخفاق العام وبخاصة في البلدان المجاورة للصحراء الافريقية. وأصاب آخرون بعض النجاح ولكن من قاعدة منخفضة جداً اختلط مع استمرارية الفقر المدقع كما هو الحال في الهند والفلبين.

أما الصين فهي في طريقها لتصبح واحدة من القوى الصناعية العظمى في العالم، كما تعتبر سنغافورة أغنى من العديد من البلدان الصناعية الشمالية. هذا في الوقت الذي ينحدر فيه مستوى المعيشة في بنغلاديش والباكستان. وهكذا لم تعد هناك صفة مميزة للاقتصاد الجنوبي – وهذا ما دعا إلى القول "بنهاية العالم الثالث" المذكور في عنوان هذا القسم (Harris 1986).

ينبغي أن يكون واضحاً أن ما نعنيه هنا ليس أن الأمور قد أصبحت ممتازة في الجنوب وأن التعسف والظلم قد انتهيا. ليس هذا هو الحال طبعاً، فقضايا الفقر وسوء التغذية والجوع تبقى مشاكل حقيقية وربّما تزيد في أهميتها عن ذي قبل. وحتى البلدان التي يجري فيها إقلاع التصنيع، فإنها تزخر بالاستغلال. فليس من الصعب أن ترى أمثلة للعمال (في الغالب نساء شابات) الذين يعيشون على رواتب لا تكاد تقوم بأودهم وهم يقومون بتجميع بضائع ترف للمستهلكين في العالم الصناعي المتقدم. وتكثر في هذه البلدان الصناعات عالية التلويث حتى إن هذه الصناعات في أكثر الحالات قد نقلت بشكل متعمد من العالم الصناعي المتقدم. إن الأمر الذي نود توضيحه هو أن هذا الاستغلال يختلف في نوعيته عن الاستغلال الذي تنبأ به ووصفه البنيويون قبل ثلاثين سنة. ففي ذلك الوقت كان يفترض أن الجنوب سيدفع إلى الأسفل في الوقت نفسه الذي يستمر الشمال في ارتفاعه، وكان الاقتصاد العالمي يوصف كلعبة تتساوى فيها "أرباح" الشمال مع "خسائر" الجنوب. أما الآن فقد اختلفت الأمور. لا شك أن الشمال يتابع تقدمه (وإن كان ذلك بشكل غير مطّرد) ويطور منتجات وصناعات جديدة، إلا أن الجنوب كذلك يحقق نمواً (بالقدر نفسه من عدم الانتظام) وقد تحرك رأس المال بشكل مخالف للتوقعات إلى (بعض) البلدان الجنوبية.

وهناك طرق عدة لتفسير هذا الأمر. فيمكن من ناحية أن يعتبر تبريراً للمنطق البنيوي الخاص بتحليل الأنظمة العالمية لعمانويل وولرشتاين [Immanuel Wallerstein] مثلاً. فقد كان وولترشتاين دائماً يجادل بأن النظام يحتاج إلى قلوب وأطراف وشبه أطراف، وتؤلف الأخيرة نوعاً من مرتبة الطبقة الوسطى تعمل كصمام أمان لتحافظ على الثبات النسبي للنظام. ومن هذا الاتجاه اختارت البنية بلاداً كسنغافورة وغيرها من البلدان الصناعية الشمالية الواقعة على حوض المحيط الهادئ للمحافظة على الاستقرار، وتقدمت هذه البلاد على حساب بقية بلدان الجنوب.

ولم يكن هناك تقدم على مدى الجيل الماضي – ويصرح وولرشتاين في الحقيقة بأن التقدم ما هو إلا وهم فكتوري ينبغي لعلماء الاجتماع أن يزيلوه من تفكيرهم إذا ما أرادوا أن يستوعبوا طريقة عمل النظام (Wallerstein 1991b). إن الصعوبة في هذا الأسلوب واضحة، فحتى لو أمكن التجاوز عن الطريقة الميكانيكية في التفكير الذي يقبل باختيار البنية لبعض البلدان للقيام بأدوار معينة، إلا أنه يتضح في نهاية الأمر أن هذه مغالطة منطقية. فالبنيويون لم يتنبأوا بالاتجاهات الحالية قبل حدوثها وبدلاً من ذلك فإن طبيعة النقاش تعني أن أي مجموعة من الأحداث يمكن دمجها بطريقة أو بأخرى مهما كان مثل هذا الدمج غير قابل للتصديق.

أما التفسير الثاني فهو أن نعود إلى بعض الأفكار عن البلدان النائية التي ظهرت في كتابات الماركسيين الليبراليين والتقليديين في الخمسينيات وما قبلها. ووفقاً لهذا هناك ميل طبيعي إلى الطريقة الرأسمالية للإنتاج (أو إن شئت، "المشاريع الحرة") للانتشار في جميع أنحاء العالم، أما العقبة الأساسية لهذا الانتشار فلا توجد في "النظام العالمي" وإنما في السياسات المتبناة محلياً. فالرأسماليون يودون استغلال العالم عن طريق التصنيع والتطوير – وإن كانوا لا يعربون عن نواياهم بهذه الطريقة – إذا سمح لهم بالقيام بذلك، وسينفذون مآربهم إلا إذا منعتهم من ذلك الظروف المحلية.

وهكذا فإننا إذا أردنا أن نبين لماذا تمكنت استراليا من تحقيق نمو أسرع ومستويات أعلى من الأرجنتين فينبغي أن ننظر لا إلى المركز البنيوي – الذي تتشابه فيه البلدان طيلة معظم هذا القرن – وإنما إلى النواحي السياسية والسياسات المتبعة. ففي الأرجنتين، وفي السنوات العصيبة في أوائل القرن تمكنت المصالح الزراعية من منع حماية الصناعة المحلية وإبقاء الأسواق مفتوحة أمام المنتجات الرخيصة من الخارج مما يحبذه العمال الزراعيون من

ذوي الرواتب المنخفضة. أما في أستراليا فإن الانتخابات الديمقراطية أوجدت حكومات حمت الصناعة المحلية من المنافسة الأجنبية.

ووفقاً لهذا فإن مفتاح تفهم التغييرات الأخيرة في الجنوب يكمن في أن للسياسات أهميتها. فإذا ما نظرنا إلى تاريخ ربع القرن الماضي في الجنوب نرى أن البلدان التي تبنت سياسات مناسبة هي التي حصدت جائزة الاستثمارات الأجنبية، أما البلدان التي لم تكن قادرة على إيجاد سياسات متماسكة فهي التي تعرضت للمعاناة. إن الدبلوماسية الثلاثية المشروحة في الفصل التاسع يمكن أن تكون فاعلة هنا بمثل فاعليتها في أماكن أخرى فتنتج رابحين وخاسرين كما هو الحال في أوروبا وشمال أمريكا. ومع ذلك فإن الوصول إلى السياسة السليمة في هذا السياق لا يعني مجرد تبني السوق الحرة وسياسات الاقتصاد الليبرالية كما يظن بعض المعلقين البسطاء. ويستلزم الأمر في العادة تدخلاً حكومياً واسعاً جداً في الأسواق الحرة وذلك لتوجيه التطور وفق الاتجاه الصحيح عن طريق إيجاد السياسات الوطنية الحمائية الصريحة. وفي الحقيقة لا توجد أي بلدان صناعية متقدمة نجحت دون حماية كما أن مثل هذا الأمر غير محتمل في المستقبل لأي دولة تود تحقيق هذا النجاح.

لعل أقوى نقد لهذا الموقف العام هو أنه يعتمد على مفهوم غير دقيق "للتطوير". فما تم شرحه في هذا القسم كان شكلاً من أشكال التطوير يفترض أن سك العملة وتداولها، ونمو مستويات عالية من الناتج المحلي الإجمالي، وتقدم الصناعة هي دلائل النجاح. ولكن إذا ما أخذنا بالاعتبارالكوارث التي حدثت والتي لا تزال تحدث في بعض المجتمعات مع وجود هذه الدلائل فإننا نتيقن أن هذا الافتراض خاطئ. وكثير من التفكير الحديث حول الفقر، بدلاً من الأسباب السابقة، يؤكّد على الإدارة الذاتية والاعتماد على النفس وتلبية الاحتياجات الحقيقية وليس على زيادة الدخل النقدي.

ومن هذا المنظور فإن الماركسية الكلاسيكية، والبنيوية والليبرالية الاقتصادية كلها واقعة بطريقة أو بأخرى تحت تأثير وهم التقدميين الذي حدده وولرشتاين، وفي الحقيقة فإن الوهم ممثّل في وولرشتاين نفسه من حيث رؤياه شبه الماركسية لمجتمع تالٍ للثورة تحل التكنولوجيا مشاكله وترتفع فيه "مستويات المعيشة" طبقاً لذلك.

إن مفتاح هذه الطريقة البديلة للفقر هو وصف خاص "للديمقراطية" – أشكال من الحكم الذاتي تذهب أبعد مما ذهب إليه "نموذج ويستمنستر" [Westminster Model] للحكم البرلماني

المصدر. وهذا يفتح أمامنا قضايا أوسع عن أشكال "الحكم" في الجنوب وعن الطرق التي يستجيب فيها النظام الدولي لهذه القضايا.

الحكم الجيد، مستويات الحضارة وأشباه الدول

Good Governance, the Standards of Civilization and Quasi-States

كان أحد الملامح السياسية "للشمال - الجنوب" على مدى العقد الماضي ازدياد العلاقة بين المساعدات المقدمة للجنوب وقضية "الحكم المصلحة". فقد كان صندوق النقد الدولي يطلب بشكل روتيني ممن يقدم لهم المعونات (المحدودة نوعاً ما) أن يتبعوا لا مجرد سياسات اقتصادية معينة فحسب وإنما إصلاحات سياسية أيضاً. وتضع رابطة الشعوب البريطانية شرطاً لمساعداتها تستوجب أن يكون الأعضاء فيها يطبقون أشكال حكم "ديمقراطية" وأن يكونوا محافظين على حقوق الإنسان. ويعتبر هذا الأمر من بعض نواحيه تطوراً لافتاً، لأن هذه المتطلبات بالنسبة لمعظم دول الفترة التي أعقبت ١٩٤٥ هي بمثابة استعمار جديد في طبيعته ولا يمكن قبوله. وما حقيقة تعرض بعض الدول الجنوبية في هذه الأيام لمثل هذا الضغط إلا بسبب مجموعة من العوامل. فنهاية الحرب الباردة أدت إلى أن الغرب لم يعد بحاجة إلى التعاقد مع النخبة الفاسدة في الجنوب في نضاله ضد الشيوعية – وهذه النخبة لم تعد لها قوة كبرى بديلة تلجأ لها إذا ما طلب منها الغرب طلبات لا تحبذها. وبشكل أكثر عمومية، فإن استعادة الغرب لثقته بنفسه التي جاءت من ناحية، نتيجة لانتهاء الحرب الباردة، ومن ناحية أخرى بسبب التغيرات الواسعة في الاتجاهات في أوائل الثمانينيات، والتخبط الذي حل بالسياسة الجنوبية بسبب أزمة الديون، هذه الثقة قادت إلى ازدياد موقف التدخّل الغربي في الجنوب – مع تحقيق نتائج مذهلة. ففي مختلف بلدان أمريكا اللاتينية استبدلت الحكومات العسكرية وحلت محلها أنظمة شبه ديمقراطية على الأقل. وفي أفريقيا أطيح بحكومات عدة من ذوات الحزب الواحد أو حلّت نفسها تحت ضغط خارجي. ولا تزال هناك بعض الدول غير الديمقراطية طبعاً تحميها أهميتها للغرب كأسواق تجارية، أو عدم حاجتها إلى استحسان الغرب كما هو الحال في الصين والحكومات الرأسمالية المتسلطة التي تقع على حوض المحيط الهادئ.

هذا التغيير بالغ الأهمية، ولكن من المؤكّد أنه لم يخل من السوابق – بل إنه يمثل في بعض نواحيه عودة إلى النماذج القديمة للعلاقات الدولية التي كان يظن أنها ماتت وانتهت. ففي القرن التاسع عشر عندما كان نظام الدول الأوروبي مهيمناً قام هذا النظام بنشر مجموعة من

الآراء حول الحكم وطبقها على الدول غير الأوروبية التي كانت ترغب في الانضمام إلى هذا النظام وسماها "مستويات التحضر". هذه المستويات كانت تتعلق ببعض القضايا كسيادة القانون وحماية الممتلكات والحياة الخاصة، أما المجتمعات التي لم تكن فيها تشريعات قانونية أو التي لم تكن تشريعاتها كافية فقد كانت تجبر على السماح للأوروبيين بأن يحتكموا إلى تشريعاتهم ومحاكمهم الخاصة. ففي اليابان مثلاً حيث يمتلك مقاتلو الساموراي "حق" قتل العوام حسب ما كاد يكون وفق مزاجهم، فقد أجبرت السلطات هناك على قبول معاهدات غير متكافئة بشكل صارخ (معاهدات إذعان) تسمح للأوروبيين المتهمين بارتكاب جرائم واليابانيين المتهمين بجرائم ضد الأوروبيين أن تجري محاكمتهم في محاكم أوروبية خاصة – وقد طبقت تدابير مماثلة في الصين وبلدان آسيوية أخرى.

هذه المعاهدات بطبيعة الحال كانت تعتبر مجحفة بشكل صارخ، وقد كانت كذلك في الحقيقة مع أنه كانت نظرة المستفيدين اليابانيين والصينيين من الأنظمة الشرعية المنصفة لهذه القضية أفضل من نظرة النخبة. وعندما حسّنت البلدان المعنية أساليبها رفعت القيود عنها، بعد عام ١٨٩٠ بالنسبة لليابان وبعد عام ١٩٣٠ في حالة الصين. ومع ذلك فحتى بعد ١٩٤٥ بقيت هناك حالات تتطلب من الأعضاء الذين يحتمل انتماؤهم إلى النظام الدولي أن يمتلكوا أنواعاً خاصة من المقدرات، وكانت التوقعات أن المستعمرات لن تحقق استقلالها إلا بعد أن تحصل على هذه الإمكانيات. وقد وصف روبرت جاكسون (Robert Jackson) الوضع جيداً في مؤلفه الهام "أشباه الدول" (Quasi - States 1990). وكان يفترض حتى عام ١٩٤٠ أن للسيادة بعدين لا بد من وجودهما بالنسبة لدولة ما حتى يعترف بها كعضو ذي منـزلة جيدة في المجتمع الدولي – السيادة الموجبة والسالبة.

تعني السيادة السالبة ببساطة الحق في أن يترك البلد لوحده ليدير شؤونه الخاصة. وهذا وضع قانوني دولي معترف به من قبل أعضاء الأمم المتحدة مثلاً، الذين يمنع دستورهم بصراحة التدخل في أمور متعلقة بالتشريع المحلي (المادة ٢ (٧)) مع أنه يمكن أن تعدل بمواد تتعلق بالحقوق المدنية أو تهديدات السلام العالمي وخلاف ذلك. والنقطة التي يهتم بها جاكسون هي أن الدول ذات السيادة السالبة كانت في الماضي تعتبر مالكة للسيادة الموجبة – وهي الإمكانية الحقيقية لحكم منطقتها بطريقة منتظمة وقانونية. فالسيادة الموجبة تتعلق بالمقدرة على مزاولة السيطرة الفعّالة على منطقة ما وتخطيط المشاريع وتنفيذها. إن الأمر ليس مسألة قوة

خارجية للدولة – إذ من الممكن للدولة أن يكون لها قدر بسيط من القوة الحقيقية في العالم إلا أنها ذات سيادة موجبة – إذ المهم هو توفر قوة داخلية واستخدامات تطبيقية لهذه القوة. ولا تفترض السيادة السالبة وجود السيادة الموجبة فحسب، بل إن تلك الأخيرة تبرر وجود تلك السيادة السالبة أيضاً. إن سبب اعتبار أن للدول الحق في ألاّ يتدخل أحد في أمورها هو أنها تعتبر مالكة للمقدرة على حكم نفسها.

أما نظرية جاكسون فهي أنه قد زال منذ ١٩٤٥ قدر كبير من هذه الأمور. فبينما كانت البلدان الأولى المستفيدة من التحرر من الاستعمار بلداناً ذات سيادة موجبة وسالبة – فالهند مثلاً كانت ولا تزال تمتلك إدارة مدنية فعّالة ضمن حدود المعقول – فقد قامت قوة ضاغطة لتوسعة عملية التحرر من الاستعمار لتشمل كيانات سياسية لا يمكن أن تكون سوى "أشباه دول" بدلاً من أن تكون دولاً حقيقية.

إن مبدأ تقرير المصير جاء ليطغى على ضرورة أن تكون "الأمة" المعنية قادرة بالفعل على حكم نفسها. وقد كانت لهذه العملية آثار ضارة بشكل خاص في افريقيا. فعلى النقيض من آسيا، حيث كان للدول المتحررة من الاستعمار تاريخ سابق يمكن العودة إليه وضمه إلى ما ورثته هذه الدول من الإدارة الاستعمارية الأوروبية، فإن أكثر الدول الافريقية الجديدة لم يكن لها تراث كهذا، لأنها كانت إلى حد كبير نتاج خطوط على الخريطة وضعها المستعمرون الأوروبيون وفق ما يروق لهم. وحتى في الحالات النادرة التي كانت تضم فيها للدولة مجموعة عرقية واحدة – والصومال هي المثال الوحيد الواضح لهذه الحالة – فإن عدم وجود أي نوع من التقاليد الخاصة ببناء الدولة أو أي حدود واضحة، أدى إلى صراع على السلطة بين مختلف العشائر المتنازعة.

ولتوضيح الأمور من منظور اجتماعي فإن كثيراً من هذه الدول الجديدة – وربّما معظم الدول الجديدة في أفريقيا – لا تتوافق مع الحقائق الاجتماعية. فهي لا تجسد مجموعات مميزة، مما يجبرها على الانشغال في بناء الأمة وكذلك في بناء الدولة. وهذا أمر صعب جداً وخاصة في المجتمعات التي لا تملك قدراً كافياً من الثروة التي تمكنها من استمالة مجموعات التنافس المحتملة – ومن هنا يتكرر انهيار هذه المجتمعات ومن هنا أيضاً، وهو أمر واضح، إحجام الشركات متعددة الجنسية عن الاستثمار في أشباه الدول. فمن غير المحتمل أن تقدم شركة تبغي الربح على وضع أموالها، حيث لا تضمن سلامة عمالها أو حيث يمكن لما تدفعه لموظفي تلك

الدولة أن يقضي على أرباحها – هذا ما لم تكن الشركة المعنية مجبرة على العمل في بلد معين بسبب وضعه الجيولوجي؛ وكما ذكرنا في الفصل السابق فإن شركات النفط تذهب حيث يوجد النفط – وفي الغالب تجبر على عقد اتفاقيات غير مريحة أو الغوص في السياسات المحلية أو كلا الأمرين في سبيل تحقيق ذلك. وللأسباب ذاتها لا يمكن إرساء قواعد لمفاهيم جديدة للحكم الذاتي ولمؤسسات مثل تعاونيات المنتجين في أحوال من الفوضى العامة.

خاتمـــة

لعلّ بروز "الحكم المصلحة" كشعار يوحي بأن الفترة، التي كان فيها مبدأ تقرير المصير أهم من المبادئ الأخرى، قد انتهت. فالأحداث في الصومال ورواندا – وكذلك في البوسنة الأقرب إلى الشمال – من أوائل إلى منتصف التسعينيات تفترض أن المجتمع الدولي قد يضطر في المستقبل إلى استحداث مبدأ "التدخل لغرض إنساني"، مما قد يغير قدر العديد من أشباه الدول. وعلى أي حال وفي مقابل مثل هذه الإمكانية فإن المجتمع الدولي حساس للاتهامات بالامبريالية الثقافية أكثر مما كان في الماضي، والمجتمعات ذات الثقافات المختلفة عن الغرب – كالمسلمين والكونفوشيين وحتى الهندوس بشكل متزايد – بدأوا يتحدون حق المجتمع الدولي للتدخل في شؤونهم باسم القيم "العالمية". إن العودة إلى مفهوم مستويات التحضر لن تتم دون خوض غمار خلاف حول معنى التحضر، أما وجهة نظر العهد الفيكتوري التي مفادها أن الأوروبيين قادرون على أن يكونوا الحكم في هذا النـــزاع فلم يعد لها مكان. هذه كلها أمور سنعود لتناولها في الفصول الأخيرة من هذا الكتاب.

مراجع أخرى للقراءة:

مرة أخرى تتضمن جميع الكتب الجامعية وكتب القراءة المتعلقة بالاقتصاد السياسي الدولي المدرجة في نهاية الفصل الثامن تغطية واسعة النطاق للاقتصاد السياسي للجنوب. ويعتبر World Development Report السنوي الذي يصدره البنك الدولي مصدراً رئيسياً للمعلومات عن الاقتصادات الجنوبية وللشروح الرصينة. وعدا عن أعمال فرانك وولرشتاين الواردة أعلاه، تتضمن الأعمال ذات الطابع "البنيوي" العام

Samir Amin, Accumulation on a World Scale, Vols. I and II (1974), and idem, Imperialism and Unequal Development (1977); Giovanni Arrighi, The Geometry of Imperialism (1978); Fernando Cardoso and Enzo Faletto, Dependency and Development in Latin America (1979); Arghiri Emmanuel, Unequal Exchange (1972); Johan Galtung, 'A Structural Theory of Imperialism' (1971); Raul Prebisch, The Economic Development of Latin America and its Principal Problems (1950); Walter Rodney, How Europe Under-developed Africa (1983); Immanuel Wallerstein, Geopolitics and Geoculture: Essays on the Changing World System (1991a);

والكتاب الذي صدر حديثاً:

André Gunder Frank and Barry Gills (eds), The World System: Five Hundred Years or Five Thousand Years (1993)

انظر أيضاً

Special Issue on Dependence and Dependency in the Global System', International Organisation (1978)

وتتضمن الأعمال النقدية للبنيوية من اليسار

Robert Brenner, 'The Origins of Capitalist Development' (1977); Ernesto Laclau, Politics and Ideology in Marxist Theory (1979); and Bill Warren, Imperialism: Pioneer of Capitalism (1980)

وتتمثل دراسات أكثر تقليدية للتنمية في

Ian M.D. Little, Economic Development: Theory, Policy and International Relations (1982)

وتتضمن الأعمال النقدية القوية للبنيوية من موقع الاقتصاد الكلاسيكي الجديد

Peter Bauer, Equality, the Third World and Economic Delusion (1981) and Deepak Lal, The Poverty of 'Development Economic' (1983)

ويعد

Stephen Krasner, Structural Conflict: the Third World Against Global Liberalism (1985)

عملاً ممتازاً من تأليف منظّر طليعي لعلاقات الولايات المتحدة الدولية. وللاطلاع على "أزمة الدين" انظر

Miles Kaher (ed.) The Politics of International Debt (1986)

وللاطلاع على منظور مختلف انظر

Susan George, A Fate Worse than Debt (1988)

وقد تم جزئياً جسر الهوة بين "البنيوية" والمقاربات الجديدة للفقر الجنوبي من خلال أعمال مثل

Immanuel Wallerstein, Unthinking Social Science: The Limits of Nineteenth Century Paradigms (1991b); and Caroline Thomas, In Search of Security: the Third World in International Relations (1987)

وتتضمن أعمال أخرى في هذا المجال

Paul Ekins A New World Order: Grassroots Movements for Global Change (1992); Amartye Sen, Poverty and Famine (1982); John Cavanagh, Daphne Wysham and Marcos Arruda, Beyond Bretton Woods: Alternatives to the Global Economic Order (1994); and Barry Gills et al., Low Intensity Democracy: Political Power in the New World Order (1993).

ويعد

G.C. Gong, The Standard of 'Civilisation' in International Society (1984)

الدراسة الكلاسيكية لنظرية وممارسة القرن التاسع عشر لـ"معايير الحضارة" ويعد

Robert Jackson, Quasi-States: Sovereignty, International Relations and the Third World (1990)

عملاً حديثاً من الطراز الأول.

الجزء الرابع

أجندات جديدة

New Agendas

الفصل الحادي عشر : ما بعد الحرب الباردة

عالم جديد أم نظريات قديمة؟

After the Cold War: New World, Old Theories?

مقـــدمة:

لطالما كان تحديد جذور وبدايات الحرب الباردة أمراً مثيراً للجدل. إن هؤلاء الذين يؤكدون على كون الحرب الباردة صراعاً على الهيمنة بين القوتين العظميين، يميلون إلى حصر نشوئها في الفترة ما بين ١٩١٧ - ١٩٤٤، حيث انفرط التحالف المنتصر المعادي للنازية – الذي انبثقت عنه الأمم المتحدة.

أما الذين يؤكدون على الناحية الإيديولوجية للصراع، فهم يميلون إلى تحديد أقدم – قد يكون بين ١٩١٧-١٩١٩، حين انتصرت اللينينية داخل الثورة البلشفية في روسيا وحين عرف ويلسون الدولية الليبرالية [Liberal internationalism] في النقاط الأربع عشرة وفي فرساي [Versailles]. من ناحية أخرى يؤكّد الميالون إلى رؤية الصراع كنوع من التنافس بين نسختين من مشروع التنوير [Enlightenment Project]، وبين مقاربتين متنافستين لتنظيم المجتمع الحديث، وينظرون إلى ماض أبعد، إلى منتصف أو بدايات القرن التاسع عشر ونقد ماركس للبورجوازية الليبرالية. إن تحديد تاريخ نهاية الحرب الباردة يطرح إشكالية مماثلة، قد يكون تقسيم أوروبا في منتصف الخمسينيات حاسماً، وقد يكون أقدم من ذلك، في المأزق النووي في الستينيات، وقد يكون تاريخ أبعد من ذلك ملائماً. مهما يكن الأمر، نجد أن هنالك نقطتين واضحتين الآن:

الأولى، هي أن الحرب الباردة قد انتهت بشكل أكيد وواضح: بين ١٩٨٩ و١٩٩١، تقويض جدار برلين، إزالة الهيمنة السوفياتية عن شرق أوروبا، وأخيراً نجد أن تفكيك الاتحاد السوفياتي نفسه أكد على أنه لن تكون هنالك حرب باردة ثالثة نتيجة للانبعاث المحدود للحرب الكلامية في بدايات الثمانينيات.

ثانياً، تشكّل نهاية الحرب الباردة حدثاً ذا أهمية بالغة بالنسبة لنظرية العلاقات الدولية التي نشأت وتطورت على التوازي مع الحرب الباردة، والتي كانت معظم أدبياتها الرئيسية

موجهة، ضمناً أو تصريحاً، إلى أجندة حرب باردة. ولا يمكن إلا أن يكون لإغلاق هذه الأجندة بالتحديد مضامين تؤثر في فهمنا النظري للعلاقات الدولية.

يهدف هذا الفصل إلى التنقيب في هذه المضامين. ويقع ذلك ضمن قسمين غير متساويين. أولاً، سوف نسأل عما إذا كانت نظرية العلاقات الدولية التقليدية قادرة على تفسير نهاية الحرب الباردة؛ هل كانت أحداث ١٩٨٩-١٩٩١ أحداثاً يمكن التنبؤ بها من وجهة نظر النظرية التقليدية – أوعلى أقل تقدير، هل من الممكن فهمها بشكل استرجاعي؟ ثانياً، سوف يتم فحص أربعة نماذج أو سيناريوهات للعلاقات الدولية فيما بعد الحرب الباردة. على سبيل التسهيل، من الممكن عنونة هذه النماذج "العودة إلى المستقبل"، "السلام الديمقراطي"، "النظام العالمي الجديد"، و"نهاية التاريخ". تعتمد نماذج مستقبلنا هذه بشكل مباشر على نهاية الحرب الباردة، ولكنها تعتمد أيضاً على سمات للنظرية الماضية للعلاقات الدولية، التي يعترف بها أحياناً، وأحياناً عن غير قصد. وسيكون الفصل الأخير من هذا الكتاب ذا توجه مستقبلي بشكل أكثر صراحة من الناحية النظرية، حيث سيتم تناول بعض النظريات والأجندات الجديدة التي سمحت الحرب الباردة بظهورها، بدلاً من القول أنها أسهمت مباشرة في إثارتها.

نهاية الحرب الباردة The Ending of the Cold War

هل نتوقّع من نظرياتنا بأن تتنبأ بالأحداث الكبرى؟ على الأرجح لا. من الواضح أن ذلك يعتمد على نوع النظريات التي نسعى لإنتاجها، ولكن حتى لو كان هدفنا إنتاج نظرية تفسيرية، وحتى لو كنا ملتزمين بنظرة وضعية [positivist] لدور وإمكانيات النظرية الاجتماعية، فإننا نكون مع ذلك نطلب الكثير إذا كنا نتوقع حتى من نظرية بالغة القوة أن تتنبأ بالفعل عن أحداث مفردة. من جهة أخرى فإن نهاية الحرب الباردة لم تكن حدثاً مفرداً، لقد كانت سيرورة [process] حدثت عبر مجموعة من الأعوام. وقد يبدو من المعقول أن نتوقع أن تزودنا النظرية بنوع من التفسير لسيرورة من هذا القبيل. يبدو أنه من المشروع أن نسأل عما إذا كان من الممكن تفسير منحى الأحداث، على الأقلّ بعد وقوعها، انطلاقاً من النظرية القائمة، فيما إذا كان ما حدث يقع ضمن السياق النظري الذي تستطيع تفسيره نظرية العلاقات الدولية السائدة. هل تستطيع نظرية كهذه اجتياز هذا الامتحان؟

إن فرع النظرية الذي يبدو أنه يواجه كبرى المشاكل هو نظرية "الواقعية الجديدة" [neorealism]. استناداً إلى وصف بسيط لمقاربة والتز [Waltz] المتضمنة الاختيار العقلاني في العلاقات الدولية – والذي يمكن مؤقتاً أن يؤخذ على أنه وصف مثالي لـ "الواقعية الجديدة" – فمن المسلّم به أن الدول معنية بالحفاظ على بقائها ضمن نظام مساعدة ذاتية [self-help system]، أي أنها مهتمة بمركزها وموقعها تجاه الدول الأخرى ("المكاسب النسبية") وأن هذه الاهتمامات سوف تدفعها لتشكيل و/أو المحافظة على توازنات القوى. و يقول والتز بوضوح إنه ليس هنالك افتراض بأنها سوف تنجح دائماً، وهو واضح بالدرجة نفسها بأنه لا يطرح نظرية للسياسة الخارجية، فالدول قد لا تنصاع إلى أوامر منهجية – ولكنها إذا فشلت في ذلك فسوف تعاني من الأضرار والخسائر، وبما أنه من المفترض أنها لا تريد لكل ذلك أن يحصل فمن المفترض أن يتكيف تصرفها مع متطلبات النظام. إن توازنات القوى التي توجدها هذه الأوامر قد تكون غير ثابتة أو ثابتة؛ ووالتز يجادل بأن التوازن ثنائي الأقطاب [bipolar balance] ممكن أن يكون ثابتاً بسبب إمكانيات الإدارة التي يستطيع تقديمها للدول، التي قد تفضّل التعايش مع الثنائية القطبية عوضاً عن المخاطرة بالحرب بغية إبادة خصمها. على أي حال، من الممكن التوقع بأن الدول سوف تستجيب بشكل عقلاني للتغييرات في توزع القوى إن لم يكن عاجلاً، فآجلاً.

هنالك مشكلتان أبرزتهما أحداث أواخر الثمانينيات لهذا المنظور، إحداهما خاصة، والأخرى أكثر عمومية. بالنسبة للمشكلة الخاصة نسأل كيف يمكننا تفسير السياسة الخارجية لغورباتشوف وفق معطيات "الواقعية الجديدة"؟ في عالم كانت فيه الولايات المتحدة، حسب بعض التفسيرات، تحاول زيادة قوتها، أوعلى أقل تقدير، لم تكن لتتنازل فيه عن أي من مواقفها، فإن غورباتشوف كان على طريق التخلي عن كل المنجزات الأمنية التي أحرزها الاتحاد السوفياتي منذ تأسيسه – تقسيم ألمانيا، حلف وارسوالحكومات الصديقة الحاكمة في شرق أوروبا، وأخيراً استمرارية الحزب الشيوعي في الحكم وسلامة ووحدة أراضي الاتحاد السوفياتي نفسه. طبعاً الحكومات ترتكب الأخطاء، ومن المحتمل جداً أنه لو قدر للقيادة السوفياتية أن تعلم عام ١٩٨٥ ما تعلم اليوم بشأن ما سوف تؤول إليه الأحداث لكان مسار الأحداث مختلفاً للغاية. لكن يجب أن نتذكر بأن الانهيار حصل بالسرعة البطيئة – إذا صح التعبير؛ كان هنالك عدد من النقاط على الطريق كان من الممكن الرجوع عندها وإن كان الثمن باهظاً.

فمن جهة النظرية الواقعية الجديدة من المؤكّد أن هذا الثمن كان يجدر دفعه – فأي ثمن تقريباً كان يجدر دفعه لتفادي الانهيار التام للامبراطورية السوفياتية. وتوجد حالات شاذة أخرى في ثمانينيات القرن العشرين – ولا سيما عدم رغبة الولايات المتحدة في التعاون لإدارة النظام في السنوات الأولى، وعدم رغبتها في استغلال الضعف السوفياتي في السنوات اللاحقة من العقد – لكن هذه الأشياء لا تذكر بالمقارنة مع رغبة غورباتشوف في التخلي عن الامبراطورية في سبيل علاقة أمن جديدة وأفضل مع الغرب.

لقد طرح ويليام ووهلفورث [William Wohlforth] (١٩٩٤/١٩٩٥) تقييماً هو الأكثر معقولية لهذا السلوك من وجهة نظر النظرية الواقعية الجديدة. فقد ذكر نقطتين، كلتاهما تمتان بصلة للموضوع. الأولى هي أن النظرية الواقعية الجديدة نظرية "ضعيفة" نوعاً ما وتفتقر إلى الكثير من القدرة التفسيرية ويستمر بقاؤها إلى حد بعيد، لأن جميع البدائل هي أضعف أيضاً، وهذه فكرة تدعو إلى الرزانة ولكن لا يمكن صرف النظر عنها بلا مبالاة. والذي يمت بصلة أوثق للموضوع هو أنه يقول إن التأكيد الوالتزي على توازن القوى لا تقتضيه في واقع الأمر افتراضات النظرية الواقعية الجديدة، وإن نموذجاً يقوم على أساس الهيمنة ينطبق على الوقائع على نحو أفضل. لقد كانت الولايات المتحدة القوة المهيمنة في النظام منذ ١٩٤٥. وكان الاتحاد السوفياتي في موقف المتحدي، وفي ١٩٨٠ سقط التحدي.

وفي حين أن الطرف المهيمن، سيقاتل على سبيل الافتراض، من أجل المحافظة على هيمنته فإن طرفاً متحدياً لن يقاتل عندما يظهر أن تحديه واهن. من هنا استعداد الاتحاد السوفياتي السماح لنفسه بالتلاشي. إن أهمية هذه الحجّة هي أنها تحافظ على جوهر التفكير الواقعي الجديد – أساس الاختيار المنطقي لسلوك الدولة – في الوقت الذي يجري فيه التخلي عما كانت الغالبية ترى أنه مكون أساسي لذلك التفكير، ألا وهو نظرية ميزان القوى.

على أنه ينبغي إثارة نقد أعم في هذه النقطة. يقوم الفكر الواقعي الجديد على أساس الافتراض بأن الدول يستجيب بعضها "بشكل منطقي" لسلوك بعض. وإذا ما وضعت استراتيجيات الردع ونفذت على نحو صحيح فإنها سوف تحقق الردع المرجو. وعندما تواجه الدول بتصرفات إيجابية وسلبية، بالتهديدات والمكافآت، فإنها تستجيب بشكل ملائم وفق ذلك. وقد شكّك علماء النفس الاجتماعيون بهذه المقولات في بعض المناسبات في الماضي، ولكن لم يكن بالإمكان الاضطلاع بدراسات حالة إلا عند انتهاء الحرب الباردة، حيث تم تمثيل طرفي

الصراع فيها، ولم تكن النتائج مواتية لافتراض العقلانية. ويعد كتاب ليباو [Lebow] وشتاين [Stein] ذو العنوان الغريب "كلنا خسرنا الحرب الباردة" (١٩٤٤) [We All Lost the Cold War] ذا أهمية هنا. فهما يقومان بفحص سلسلة من الحالات – كوبا عام ١٩٦٢، القوى العظمى والحرب العربية – الإسرائيلية لعام ١٩٧٣ والحرب الباردة الثانية لثمانينيات القرن العشرين – وذلك بالتعاون مع مسؤولين من الاتحاد السوفياتي سابقاً، ويخلصون إلى أن الردع في كل مناسبة لم يردع في واقع الأمر. ولنأخذ مثلاً هاماً، أشرنا إليه في الفصل الرابع: أزمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢. كان صانعو السياسة في الولايات المتحدة يعتقدون أن التهديدات التي كانوا يصدرونها بشأن عواقب نشر الصواريخ السوفياتية في كوبا من شأنها أن تردع الاتحاد السوفياتي وبناء على ذلك، فقد استشاطوا غضباً من جراء النشر الفعلي للصواريخ، معتقدين أن هذا كان تحدياً مقصوداً. لكن ليباو وشتاين يجادلان بأن المسألة بالعكس، فالتهديدات الأمريكية أخافت بدلاً من أن تردع القيادة السوفياتية، التي اعتبرت هذا السلوك التهديدي مقدمة لعمل هجومي. وفي النهاية، كان نشر الصواريخ رد فعل ناجماً عن الهلع وليس عن استراتيجية واعية.

إذا صمد هذا الموقف للتمحيص الدقيق، فإنه يشكل تحدياً للنظريات الواقعية الجديدة عن العلاقات الدولية. ثم إنه ينسجم مع نقد أعم للتطبيقات السياسية لنظرية الخيار المنطقي، وبالتالي فهي لا تعتمد فقط من أجل قوتها على انتهاء الحرب الباردة (Green and Shapiro 1994). إن التشكيك بنظريات الاختيار المنطقي للعلاقات الدولية هو تشكيك أيضاً بـــ "المؤسسية الليبرالية الجديدة" [neoliberal institutionalism] التي، شأنها في ذلك شأن النظرية الواقعية الجديدة، تؤكد على الاختيارات المنطقية للدول الأنانية في ظل الفوضى، وإن كان ذلك يؤدي إلى نتائج مختلفة هامشياً.

وهذه نقطة هامة. من الواضح، إلى حد ما، أن غورباتشوف كان يستجيب لتفكير ليبرالي في مقاربته للعلاقات الدولية في ثمانينيات القرن العشرين، ولكن ليس للتفكير الليبرالي الجديد. بل يبدو أنه استجاب لأجندة دولية ليبرالية أقدم عهداً، تستمد وحيها من ويلسون ومن التعددية وليس من الاختيار المنطقي. إن فكرة إيجاد الأمن من خلال التعاون مع آخرين في "وطن أوروبي مشترك" يصعب الدفاع عنها من منطلق "التعاون المنطقي بين الأنانيين". بل هي، في

واقع الأمر، أسهل استيعاباً من منطلق التقليد الدولي الليبرالي الأمريكي الأقدم عهداً. وقد يكون هذا هو الذي جعل رونالد ريغان يجد من السهل التواصل مع الزعيم السوفياتي.

يبدو أنه لا الواقعية الجديدة ولا الليبرالية الجديدة تستطيع وصف نهاية الحرب الباردة، ومن الصعب المجادلة بأن الأفكار الأقدم للواقعية تفعل أفضل من ذلك، أو حتى أن يكون لدى منظري المجتمع الدولي من المدرسة الإنجليزية أكثر بكثير ليقدموه. والمسألة هي أنه لا يستحيل وضع وصف لنهاية الحرب الباردة يتلاءم مع هذه النظريات، بل إن الأكثر هو أن مثل ذلك الوصف يبدو غير محدد ويوحي بأنه بعدي – وهو أقرب ما يكون إلى "إنقاذ الوقائع" كما عبّر عن ذلك العلماء العصريون الأولون حين حاولوا التوفيق بين مشاهداتهم للسماء وبين نظرية الكون المتمحورة حول الأرض. وقد يكون الأمر، كما قال ووهلفورث، أن تلك نظريات "ضعيفة". غير أنه من الإنصاف القول إنه ما من واحد من البدائل العادية للنظرية الواقعية يقدم أوصافاً أكثر معقولية لمجرى أحداث ثمانينيات القرن العشرين.

وقد ثبت أن التعددية التقليدية لا يمكن الاعتماد عليها كدليل، شأنها في ذلك شأن النظرية الواقعية. ومن منظور تعددي كان من الممكن التوقع بأن يتم تدريجياً انخراط الشرق والغرب في نظام من الترابط المعقّد الذي كان سيتضمن ذلك النوع من أقنية الوصول المتعددة بين مجتمعات توخاها النموذج الأصلي. ويبدو أن شيئاً من هذا القبيل كان وراء مقاربة الرئيس كارتر إزاء الاتحاد السوفياتي قبل التدخل السوفياتي في أفغانستان. وفي الواقع، من المحتمل أنه كان في ذهن الرئيس غورباتشوف في ثمانينيات القرن العشرين. ولقد بدا أن تلاقياً تدريجياً للنظامين بنتيجة الوفاق، وبالتالي أن خفضاً للتوتر وإزالة الطابع العسكري من العلاقات بين الشرق والغرب في نقاط مختلفة بعد ١٩٦٢، بدا هذا احتمالاً واضحاً غير مشكوك فيه. ومع ذلك هذا بالضبط هو الذي لم يحصل في الواقع. وعلى الرغم من الخطاب بشأن عدم وجود فائزين وخاسرين – وهو أمر ضروري بلا شك بغية كسر نـــزعة التبجح بالانتصارات – فإن الغرب قد ربح الحرب الباردة في واقع الأمر، ومن المؤكّد جداً أن الشرق قد خسر. وفي غضون أواخر ثمانينيات القرن العشرين لم يكن يوجد أي تلاق، سوى بمعنى أن الاتحاد السوفياتي قبل منظور الغرب للأحداث – ومن المؤكّد أن المسألة لم تكن أن الغرب تحرك لملاقاة السوفيات.

لقد كان حظ أوصاف البنيويين والماركسيين الجديدة للعلاقات الدولية من بعض الجوانب أفضل نوعاً ما من أوصاف خصومهم الأكثر التصاقاً بالتقاليد. ففي المقام الأول، كان الاحتمال

أكبر بأن ينظر المنظرون البنيويون إلى فترة ما بعد ١٩٤٥ بوصفها فترة هيمنة الولايات المتحدة وليس فترة نزاع (متساو نسبياً)، فترة تربط بين مقاربتهم لموقف ووهلفورث الوارد أعلاه – وإن كان ذلك لأسباب مختلفة. ثانياً لقد كان البنيويون من ذوي قناعات والرشتاين(Wallerstein persuasion) دائماً يتصورون دور الشيوعية في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بوصفه تهيئة لروسيا للعودة إلى اقتصاد العالم الرأسمالي، على مستوى أعلى مما تركته عام ١٩١٧ – وهذا لا يعني أن ذلك قد حدث في واقع الأمر. ثالثاً كان الماركسيون من جميع القناعات يميلون إلى رؤية سياسة العالم بوصفها صراعاً بين الطبقات والإيديولوجيات، وبالنظر لقوة رأسمالية الولايات المتحدة والضعف الواضح للبديل السوفياتي، فإن "فوزاً" أمريكياً، في المدى المتوسط على الأقل، لم يكن نتيجة تدعو إلى الاستغراب. وعلى أي حال، الحق هو أنه ما من أحد تقريباً من البنيويين أو الماركسيين الجدد الذين تصدوا لهذه المواضيع توقع في واقع الأمر ما أسفر عنه الصراع. بل يبدو أن التوقع السائد كان أن الاتحاد السوفياتي سائر تدريجياً إلى أفول وأنه سيعود إلى وضع كونه زبوناً للغرب، ويكون مصدراً للعمالة الرخيصة والمواد الأولية، لا أن يتخلى عن الشيوعية ويتبنى الأشكال السياسية الغربية.

وهنا توجد نقطة أكثر شمولاً. فمنظرو "العلاقات الدولية" يميلون إلى تفسير نهاية الحرب الباردة من منطلقات استراتيجية – يميلون إلى التساؤل عن سبب سماح القيادة السوفياتية لقوتها بأن تنــزلق وتنسل وعن سبب تردد الغرب في استغلال الموقف. في واقع الأمر، قد لا تكون أهم سمة لنهاية الحرب الباردة انتهاء الصراع السياسي – العسكري مع "الغرب"، بل كانت التحول الكلي الذي حدث داخل "الشرق". وبما أن المحللين يركزون على الجانب الأول فإنهم لا يريدون الاعتراف بأن الحرب الباردة قد ربحت في الواقع – أنهم يميلون إلى الإشارة إلى حالة عدم الاستقرار الدولي التي نجمت وإلى عمليات التكيف التي كانت غير مريحة في بعض الأحيان، والتي اضطر "الغرب" للقيام بها بعد أفول القوة السوفياتية ويعتقدون بأن الحرب الباردة لم يربحها أحد، أو حتى "أننا جميعاً قد خسرنا الحرب الباردة". وإذا نظرنا إلى هذه التأملات من منظور روسي داخلي فإنها غير مفهومة. فإرساء قواعد شكل من أشكال الحكم الليبرالي – الديمقراطي ("الغربي") في روسيا، وزوال استعمار الامبراطورية السوفياتية القديمة، ونبذ الماضي السوفياتي المتمثل بعودة ظهور سانت بيترسبورغ – هذه الأمور تمثل هزيمة ايديولوجية حقيقية للطراز السوفياتي من الشيوعية، وشكلاً من غير المحتمل أن يعود إلى ما

كان عليه في المستقبل القريب، وذلك على الرغم من المركز القوي نسبياً الذي ظهر فيه خلف الحزب الشيوعي في انتخابات ١٩٩٥ و١٩٩٦. وهذه الحقيقة تعكسها العلاقات الدولية المتغيرة في أواخر ثمانينيات وأوائل تسعينيات القرن العشرين – إن ما كان ولا يزال زعماء روسيا الجدد يجادلون به هو أن أنماطاً مختلفة من العلاقات الدولية سوف تنبثق بعد أن أصبحنا جميعاً في "طرف" واحد من منطلق ايديولوجي.

والسؤال الطريف هو عن المدى الذي تؤثر فيه حالة الكون "في طرف واحد" على أنماط العلاقات الدولية. ثمة طريقتان للإجابة عن هذا السؤال تمتان بصلة للموضوع هنا، وهما موضوعا الفروع الأربعة التالية لهذا الفصل. فيمكن طرح السؤال من منطلق النظرية السياسية. وسيتم هنا فحص النظريتين المتعاكستين ولكن المتصلتين ببعضهما اتصالاً وثيقاً وهما نظرية "السلام الديمقراطي" ونظرية "نهاية التاريخ". ولكن قبل ذلك، يمكن طرح السؤال بشكل أكثر مباشرة من منطلق العلاقات الدولية، وينطوي هذا السؤال على احتمال العودة إلى مناظرات ثلاثينيات القرن العشرين، لكن دون، على ما يجب أن نأمل، حل مماثل للعقدة. والمناظرة هنا هي بين فرضية النظرية الواقعية بأننا سوف نسافر "عائدين إلى المستقبل" ["back to the future"] وأمل النظرية الليبرالية بأنه من الممكن إيجاد "نظام عالمي جديد" – وإلى هذه المناظرة نتحول الآن.

العودة إلى المستقبل Back to the Future

"العودة إلى المستقبل" هو عنوان فيلم من إخراج جورج لوكاس [George Lucas]، ويكمن قدر كبير من فكرته في استكشافه لمفارقات السفر في الزمان. وقد اقتبس هذا العنوان جون ميرشايمر [John Mearsheimer] الأمريكي وهو من أنصار النظرية الواقعية الجديدة، وذلك في مقال نشر عام ١٩٩٠، أي، قبل انهيار الاتحاد السوفياتي، وإن كان ذلك في وقت كان من الواضح أن الانهيار على الأبواب. غير أن الفكرة العامة لا تزال قائمة وقد عبّر عنها العنوان تعبيراً جيداً. فإذا أردنا أن نفهم ما سيكون عليه مستقبل هيكل النظام الدولي، فيمكننا الحصول على فكرة عامة بالنظر إلى كيفية عمل النظام في الماضي، قبل انبثاق الصراع الايديولوجي بين "الشرق" و"الغرب"، وقبل ظهور البنية ثنائية الأقطاب التي كانت القوتان

الأعظم تسيطر عليها، وهي سمة فترة ما بعد ١٩٤٥. فالمستقبل سيكون مشابهاً جداً للماضي – ليس الماضي القريب، بل ماضي قبل البارحة.

ماذا يعني هذا عملياً؟ من حيث الأساس إنه يعني توازن قوى متعدد الأقطاب، ولكن مع تعقيد مفاده أن "القوة" العسكرية تقاس في عصرنا بامتلاك الأسلحة النووية. فموقف ميرشايمر الذي يثير أكبر قدر من الخلاف هو حول موضوع الانتشار النووي. فهو يرى أنه من المحتمل جداً – يكاد يكون من المؤكّد – أن جميع القوى الرئيسية في الميزان المنبثق سوف ترغب في أن تكون قوى نووية، وبما أن هذه القوى تتضمن اليابان وألمانيا فإن هذا الوضع من شأنه أن يمثل ابتعاداً محتملاً مزعزعاً للاستقرار عن أحد المبادئ الأولى لنظام "الحرب الباردة"، ألا وهو أن هذين البلدين يجب ألاّ يكون لديهما أسلحة نووية. ولتفادي وضع يحاول فيه هذان البلدان امتلاك الأسلحة النووية في وجه المقاومة الدولية، الأمر الذي يعتقد أن من شأنه زعزعة الاستقرار، فإنه يقترح وجوب مساعدتهما لتحقيق ذلك الوضع من قبل القوى النووية الراهنة وذلك كإجراء واع لإدارة القوة.

هذه الوصفات المتعلقة بالسياسات هي، بصفة عامة، ما يمكن توقعه بالنظر لمنطلقات النظرية الواقعية الجديدة المولع بها ميرشايمر. وهذه الاتجاهات قادته إلى أن يبحث في بنية النظام الدولي بغية تحديد النتائج. والافتراض الأساسي هو أن الدول تتصرف بطريقة تضمن فيها استمرارها في البقاء، في مجتمع فوضوي، بأقل كلفة. وفي حالة الولايات المتحدة، في الظروف الجديدة، فإن هذه الحقيقة الملحة تفرض فك الارتباط مع الشؤون الأوروبية وشؤون الشرق الأقصى، حيث إنه في غياب عدو من بين القوى العظمى، فإنه لم يعد من المجدي لأمريكا أن تضمن أمن حلفائها. ومن جهة أخرى فإن هؤلاء الحلفاء لا يزالون يشعرون بالتهديد من بقايا القوى السوفياتية (الروسية الآن)، أوحتى، بعضهم من قبل بعض. لذا فإنه يتبع أنها ترغب في تحسين قدرتها على حماية نفسها من خلال تطوير أرقى أنظمة الأسلحة التي يسعها استحداثها. وبالنسبة لليابان وألمانيا فإن هذا يعني الأسلحة النووية. فأنصار النظرية الواقعية الجديدة لا يزعجهم، بوجه الإجمال، انتشار الأسلحة النووية، وفي هذه الحالة فإن القلق الحقيقي الوحيد لا يتعلّق بآثار امتلاك ألمانيا واليابان للأسلحة النووية بقدر ما يتعلّق بزعزعة الاستقرار المحتملة حين يكونان في طريقهما لحيازة تلك الأسلحة – ومن هنا الاقتراح بوجوب مساعدتهما على السير على هذا الطريق.

هنالك ثلاث نقاط (على الأقل) تثار ضد هذا الموقف وشيء واحد مهم يقال تأييداً له. والنقطة الأولى هي أنه حتى من منطلقات الحجّة ذاتها فإنها تناقض نفسها بنفسها. فالافتراض هو أن الولايات المتحدة سوف تنسحب من أوروبا وأن عليها من جراء ذلك أن تعيش مع عواقب هذا الانسحاب، وهي تعزيز القوة الألمانية. على أنه قد يكون أحد العوامل الذي قد يجعل الولايات المتحدة تبقى مرتبطة بأوروبا هو بالضبط أنها لا تريد أن تضطر إلى أن تعيش مع تلك العواقب. وفي حين أنه قد يكون صحيحاً أن الولايات المتحدة لم تعد بحاجة إلى أن تكون "في" أوروبا لأسباب تعود إلى الحرب الباردة، لكن هذا لا يعني أبداً أنه لا توجد أسباب أخرى لاستمرار الارتباط مع أوروبا. فإذا كانت قرارات الولايات المتحدة المتعلقة بالسياسة الخارجية تتخذ في واقع الأمر استناداً إلى حسابات المصلحة والقوة، فإن ذلك لا يستتبع بالضرورة أن تكون نتائج هذه الحسابات وفق رؤية ميرشايمر.

إن كلمة "إذا" هي كلمة أساسية هنا – وهذا يقودنا إلى النقطة التالية حول النقاش، وهي أنه يقوم على أساس افتراض هو موضع خلاف شديد مفاده أن الحقائق الملحة الشاملة تحدد في واقع الأمر نتائج الدولة. فهل صحيح أن الدول تعمل بهذه الطريقة، أوعلى الأقل، أنها إذا لم تكن تعمل بهذه الطريقة فإنها تعرض نفسها للأذى وإلى احتمال الضرر الذي يمكن أن يكون فادحاً؟ هذا هو موقف النظرية الواقعية الجديدة، لكن لا يبدو أن أحداث السنوات الأخيرة تقدم لها دعماً كبيراً. يبدو أن السياسة الخارجية للولايات المتحدة تخضع للاهتمامات السياسية المحلية. فقد كانت مؤهلات جورج بوش التي طرحها من أجل إعادة انتخابه عام ١٩٩٢ هي درايته المفترضة في الشؤون الخارجية. وبدا أن هزيمته من جانب بيل كلينتون، وهو حاكم ولاية سابق بنى استراتيجيته على التأكيد على الاقتصاد والتقليل من أهمية السياسة الخارجية، ترسل رسالة واضحة إلى الزعماء السياسيين الأمريكيين في المستقبل. وكون المنتصر اعتمد عام ١٩٩٢، عندما بدأت شعبيته بالأفول، استراتيجية جديدة أكدت على منجزاته الدولية، لا يؤدي إلى إضعاف هذه الرسالة. فقد أصبح الرئيس كلينتون ذا توجه حتمي نحو السياسة الخارجية، وذلك بسبب فشل برنامجه المحلي.

وقد انبثق وضع مماثل مناهض للنظرية الواقعية الجديدة في ألمانيا. ومهما كانت رسائل الحقائق الملحة التي لا مفر منها والتي يحاول النظام الدولي إرسالها إلى الحكومة الألمانية، فإن معارضة الشعب الألماني للحرب – ولا سيما نفورهم من الأسلحة النووية – يضع قيوداً على

الزعماء الألمان يصعب تجاهلها. وحتى لو أراد الزعماء الألمان تحويل البلد إلى قوة نووية (ولا يوجد ما يدل على ذلك) فإنه لا يكاد يمكن التصور بأنه يمكنهم تنفيذ تلك السياسة دون تدمير الهياكل الديمقراطية في ألمانيا. إلا أنه، وهذه هي النقطة الثالثة، لماذا يمكن لألمانيا أن ترغب في اتخاذ مثل تلك الخطوة؟ فألمانيا تسيطر الآن على الاتحاد الأوروبي عبر قوتها الصناعية، ولا سيما القوة المالية التي يتمتع بها بوندز بانك [Bundesbank].

إن فرضية النظرية الواقعية الجديدة القائلة إن نوع القوة الوحيد الذي يعتد به في الحالة الأخيرة هو القوة العسكرية هي أحد الأسباب التي تجعل التفكير الواقعي الجديد يبدو أنه غارق في الماضي. والحالة الأخيرة لا تنشأ أبداً – أو لنقل بالكاد. إن أحد الأسباب للتفكير بأننا قد لا نكون على وشك أن "نعود إلى المستقبل" هو على وجه التحديد أن الاقتصاد العالمي يضع قيداً الآن على تصرفات الدولة أكثر مما كان عليه الحال قبل ١٩١٤، ويتيح أيضاً فرصاً أكثر بكثير لممارسة القوة بأشكال غير عسكرية.

إذا ماذا يمكن أن نقوله مساندة لفرضية "العودة إلى المستقبل"؟ ثمة طريقة أو طريقتان ثانويتان نسبياً يبدو فيهما أن هذا الوصف الواقعي الجديد لعالم ما بعد الحرب الباردة ينطوي على شيء ما – يلاحظ على سبيل المثال، أن ميزانيات الدفاع اليابانية في تزايد متواصل في الفترة الأخيرة، ولن يكون مثاراً للدهشة إذا وجد أسطول ياباني مولود من جديد في المستقبل غير البعيد جداً، أسطول يقوم بدوريات في مضائق مالقا وبحر الصين الشمالي. على أن النقطة الأقوى حجّة هي أن وصف ميرشايمر للعالم يتمتع بميزة كونه مغروساً ضمن إطار نظري واسع النطاق. إن من أسوأ سمات التعليقات الكثيرة على الشؤون الدولية أنها لغرض معين وليس لغرض منفعة عامة، وأنها لا تنطلق من نظرية ما وتحافظ على تقسيم نظري/ عملي غير مفيد. وبوسع ميرشايمر، وبحق، أن يشير إلى حقيقة أن وصفاته المتعلقة بالسياسات تقوم على أساس نظري ثابت. فبعض المواقف التي ينادي بها مخالفة للشعور الحدسي، لكن أحد الأدوار التي تقوم بها النظرية هو على وجه التحديد توليد مقولات عن العالم لا تروق فوراً للمشاعر الحدسية.

إن الرقي النظري للأوصاف الواقعية الجديدة لسياسة ما بعد الحرب الباردة هي نقطة قوية لمصلحتها، ويجعل من غير المحتمل أن تضعف إلا من خلال موقف نظري مماثل من حيث الرقي النظري، ولكن له أحقية أفضل بالادعاء بأنه يمثل الأشياء كما هي. ومع أنه قد يبدو

في بعض الأحيان أن فكرة "النظام العالمي الجديد" هي نتاج الشعارات السياسية الفجة، فإنها تمثل هذا الموقف، وهو ما سوف نتناوله بالبحث الآن.

النظام العالمي الجديد The New World Order

عندما أعلن الرئيس جورج بوش، في خضم الإثارة المتولدة عن نهاية الحرب الباردة والصد الناجح (كما يبدو) لغزو صدام حسين للكويت، إشراق فجر "نظام عالمي جديد" [New World Order]، كان رد فعل معظم المعلقين، وهو رد كان ربّما متوقعاً، ينطوي على شيء من الاشمئزاز والتحامل. ومن الأقوال المحرفة لـ "النظام العالمي الجديد" التي راجت "العالم الجديد يصدر الأوامر" [The New World Gives the Order] – وقد بدا بالفعل أن "النظام العالمي الجديد" كان شعاراً مصمما لإعطاء شرعية دولية لأفضليات السياسة الأمريكية. وعلاوة على ذلك، عندما تبين أن نتيجة حرب الخليج أقل حسماً بكثير مما بدا عليه الوضع، للوهلة الأولى، فقد انقلب الشعار على صاحبه. فبعد سنة أو سنتين، أو ربّما أقل من ذلك، أصبحت عبارة "النظام العالمي الجديد" لا تستخدم إلا في معرض السخرية أو المرارة، كما ورد، على سبيل المثال في الشعر الغنائي للشاعر بروس سبرينغستين [Bruce Springsteen]: "حساء ساخن في نار معسكر تحت الجسر، خط المأوى يمتد عند الزاوية، مرحباً بكم في "النظام العالمي الجديد"، العائلات تنام في سياراتها في الجنوب الغربي، لا عمل لها ولا منازل ولا سلام ولا راحة." (١٩٩٥).

هذا المصير السياسي كان يخفي وراءه أن "النظام العالمي الجديد" قد طرح وصفاً شيقاً نوعاً ما ليس له على الإطلاق غاية نفعية ذاتية لهيكل مستقبلي محتمل للعالم بعد الحرب الباردة. ومن بعض الجوانب كان بوش ومستشاروه يطرحون سيناريو "العودة إلى المستقبل"، ولكن، وهذا أمر حاسم، من خلال إطار ذهني مختلف اختلافاً بسيطاً. وفي حين أن نقطة ميرشايمر المرجعية كانت نظام قبل ١٩١٤. فقد كان بوش ينظر إلى تاريخ لاحق بعض الشيء، ١٩١٧ - ١٩١٩، من نقاط ويلسون الأربع عشرة، إلى معاهدة فرساي وميثاق عصبة الأمم. وقد كان من المفروض أن يكون جوهر النظام العالمي الجديد الذي طرحه بوش: الدولة ذات السيادة بوصفها الوحدة الأساسية للعلاقات الدولية، واحترام معايير عدم الاعتداء وعدم التدخل ودعم القانون الدولي والمؤسسات الدولية وأيضاً، وهو الأمر الحاسم، رغبة المجتمع الدولي بأن يتصرف،

بالقوة إذا لزم الأمر، دعماً لتلك المواقف. وهذا هوفي الواقع، موقف النظرية الدولانية [internationalist] الليبرالية للفترة التي تلت مباشرة الحرب العالمية الأولى، والتي أعيد تقريرها لعالم ما بعد الحرب الباردة، ولكن، هذه المرة، مع الوعد بأن القوة العالمية الرائدة المتمثلة بالولايات المتحدة لن تتهرب من مسؤولياتها. وخلافاً لعدم انضمامها لعصبة الأمم بعد الحرب العالمية الأولى وموقفها الانعزالي في مواجهة الدكتاتوريين في ثلاثينيات القرن العشرين، فإن من شأن الولايات المتحدة أن تتصرف، هذه المرة – وكان المقصود من الحرب الرامية إلى عكس عدوان العراق في الخليج أن تكون دلالة على هذه الدولانية الفاعلة، وهي دلالة على أن خيبات أمل سنوات ما بين الحربين لم تكن نتيجة حتمية لهذه الأفكار.

وبعبارة أخرى، ومن منظور دولاني ليبرالي، فقد تم في ١٩١٧ – ١٩١٩ إخراج مجموعة من الأفكار السليمة عن الخط من جراء عوامل طارئة. فعدم رغبة بريطانيا وفرنسا في إظهار السماحة في النصر قد ترك ألمانيا في حالة من الشعور الدائم بالظلم. وقد اعتقدت لجنة من السياسيين الأمريكيين قصيري النظر وعديمي التجربة أن بوسعهم إعفاء الولايات المتحدة من مسؤوليات القوة من خلال الانعزالية وأيضاً، وهو الأهم من ذلك، أنه تم تقويض الإيديولوجية الدستورية الليبرالية التي يجب أن يقوم عليها "النظام العالمي الجديد" من جراء خيبات الأمل التي ولّدتها الحرب وتحدي البلشفيك والفاشيين من بعدهم والاشتراكيين الوطنيين. والآن، في ١٩٩٠، من شأن الأمور أن تكون مختلفة. فقد عادت الدستورية الليبرالية، ومن شأن نخبة سياسية أمريكية حكيمة، تشكلت بنتيجة نصف قرن من الصراع، وأدركت أن الانعزالية ليست استراتيجية قابلة للاستمرار، ومستعدة لأن تظهر للأنظمة المهزومة في أوروبا الشرقية تلك السماحة التي لم تظهرها لألمانيا في ١٩١٩، من شأنها أن تحقق الوعد بالدولانية الليبرالية. تلك، على الأقل، هي القصة التي رويت.

هذه الأفكار تعرضت إلى النقد الشديد من جانب اليسار بوصفها غطاء للامبريالية الأمريكية، ولكن تجدر الملاحظة أنها تعرضت أيضاً للانتقاد من زوايا أخرى للبوصلة السياسية، ولا سيما داخل الولايات المتحدة. وقد كان من المتوقع أن يرفض الانعزاليون الجدد من الأمريكيين المحافظين دولانية بوش للأسباب نفسها التي رفض من أجلها أجدادهم دولانية ويلسون. وقد انضم إليهم في هذا الرفض أنصار النظرية الواقعية التقليديون مثل روبرت تاكر [Robert Tucker] وديفيد هندريكسون [David Hendrikson] الذي طبق معايير

صارمة لـــ "المصلحة الوطنية" على تورط أمريكا في أحداث مثل حرب الخليج (١٩٩٢). ورأى خصوم آخرون أن عالمية بوش لم تكن "ليبرالية" بما يكفي. في ١٩١٩ كان أحد العناصر الحاسمة في رؤية ويلسون هو أن الدول المحبة للسلام ستكون ليبرالية – ديمقراطية.

ومن جهة أخرى، فقد طرح بوش نظاماً عالمياً جديداً تنال فيه جميع الدول على مختلف ألوانها السياسية حماية معايير عدم التدخل وعدم الاعتداء – حتى، كما هو حال الكويت، لو كانت أوضاعها السياسية الداخلية غير ليبرالية.

ولم يجد "الليبراليون" الريغانيون الذين كانوا مستعدين لقبول تصرفات الولايات المتحدة في دعم أصدقائهم – وهم أعضاء "العالم الحر" المزعومون – في أمريكا الوسطى والبحر الكاريبي، سبباً كافياً لتعريض الجنود الأمريكيين للأذى دفاعاً عن الأسرة الحاكمة في الكويت التي لم يكن موقفها موالياً لأمريكا قبل شهر أغسطس من عام ١٩٩٠.

وتعيد هذه الحجج بداهة المناقشات التي جرت في ثلاثينيات القرن العشرين ومعضلات "الأمن الجماعي" التي تعرض لها في تلك السنين. إن من سمات نظام الأمن الجماعي أنه يتطلب من أعضائه أن يضعوا جانباً الاعتبارات المعتادة الخاصة بمصلحة الدولة وأن يعتمدوا بدلاً منها مجموعة من المعايير للحكم على التصرفات الدولية. إن كون الأسرة الحاكمة في الكويت من الطغاة المستبدين – وإن كانوا أفضل سلوكاً بالمقارنة مع القيادة العراقية – أو أنهم تصرفوا سابقاً بما يناقض مصالح الولايات المتحدة – ليس هو بيت القصيد. فالمهم هو أنهم كانوا ضحية عدوان. وأنه يحق لهم، من جراء ذلك، الحصول على مساندة المجتمع الدولي. مثل هذا الموقف يبتعد عن القاعدة الدولية المألوفة، وهي أنه يتعين على المرء مساعدة أصدقائه ومعاقبة أعدائه.

وفي هذه الحالة بالذات، كانت تصرفات المجتمع الدولي محتّمة، فصدام حسين لم يخالف القانون فحسب، بل كان أيضاً يمثل تهديداً لأمن إمدادات الغرب من الطاقة في المدى البعيد، وكان يعتقد، بحق كما تبين لاحقاً، أنه يقوم ببناء ترسانة من الأسلحة غير التقليدية التي من شأنها أن تزعزع استقرار المنطقة. غير أن معضلات النظام العالمي الجديد تجلت بوضوح بعد الحرب. فرفض التحالف الإطاحة بصدام حسين كان مبعثه، جزئياً، اعتبارات برغماتية، لكنه كان أيضاً يعكس عدم الرغبة في مخالفة قاعدة عدم التدخل حتى في حالة وجود نظام قمعي واضح يضطهد شعبه. فقد وجد الأكراد، الذين تمردوا على الحكومة العراقية في ربيع ١٩٩١، أنفسهم ضحايا منطق مفهوم النظام الدولي الذي يضفي، في الواقع، شرعية على الوضع الراهن،

بصرف النظر عن كون هذا الوضع نظاماً مستبداً قمعياً. ولم توافق الولايات المتحدة وحلفاؤها في خاتمة المطاف على توفير " ملاذ آمن" للأكراد ضمن الأراضي العراقية إلا بعد تردد شديد.

إن النقطة الأساسية هنا هي أنه إذا أرادت القوى الرائدة في العالم أن تقدم ضماناً لجميع الحدود ولجميع الأنظمة بصرف النظر عما يكتنفها من خلاف أو رغبة فإنها ستعرض نفسها إلى كوارث لو أنه من الممكن التصديق في واقع الأمر أن تلك البلدان سوف تفي بوعودها في جميع الظروف. ففي أثناء حرب الخليج كثيراً ما كان يلاحظ بأن الغرب لم يكن يتصرف دائماً بطريقة مماثلة إزاء حالات من العدوان السابقة في التيبت وتيمور الشرقية ونيكاراغوا وأفغانستان ولبنان وغيرها من الأماكن. لكن ما كان لا يلاحظ إلا قليلاً هو أنه لو تصرف الغرب وفقاً لذلك لأوقع "المجتمع الدولي" في سلسلة لا نهاية لها من الحروب ضد بعض من أقوى أعضاء ذلك المجتمع.

ما الذي يمكن أن يجعل نظاماً عالمياً جديداً رؤية بديلة معقولة للوصف الواقعي الجديد لتوازن جديد للقوى على النطاق العالمي وبوجود أسلحة نووية؟ إنه فقط الشعور بأن نهاية الحرب الباردة لم تكن تمثل مجرد نهاية منافسة معينة بين القوتين العظميين، بل إنها انطوت على ظهور أساس سياسي جديد لنظام دولي جديد. فكلا "العودة إلى المستقبل" و"النظام العالمي الجديد" مفهومان شاملان للعلاقات الدولية، يستقيان مما يجردانه من الهياكل السياسية المحلية للدول. وقد تجعل نهاية الحرب الباردة من ذلك استراتيجية خاطئة – فربّما كان من المحتمل أن يكون نوع جديد من النظام السياسي الداخلي الجديد قيد الظهور على نطاق عالمي، وقد يساند هذا النظام الداخلي الجديد نظاماً دولياً جديداً. ونلتفت الآن إلى تناول هذه الاحتمالات بالبحث.

نهاية التاريخ؟ The End of History?

في عام ١٩٨٩ قام فرنسيس فوكوياما [Francis Fukuyama]، وهو محلل سياسي مقيم في واشنطن وله صلات وثيقة بحكومة الولايات المتحدة، بنشر ورقة موجزة عنوانها "نهاية التاريخ" [The End of History]. وهي عبارة عن تحليل على طريقة هيغل (Hegel) لعواقب نهاية الحرب الباردة. وقد لقيت هذه الورقة اهتماماً كبيراً في وسائل الإعلام ونجم عنها كتاب ذو شأن كبير وعنوانه "نهاية التاريخ والإنسان الأخير" [The End of History and the Last Man] (١٩٩٢). وخلاصة أفكار فوكوياما أن

الديمقراطية الليبرالية بهزيمتها للشيوعية السوفياتية قد أزاحت المنافس الخطير الأخير كمفهوم لكيفية إمكان حكم مجتمع صناعي متقدم. في أوائل القرن التاسع عشر ظهر شكل الديمقراطية الليبرالية بوصفه يجمع بين اقتصاد يقوم على أساس السوق والمؤسسات التمثيلية وحكم القانون والحكومة الدستورية. ومنذ ذلك الحين جرت محاولات عديدة لتجاوز هذه الصيغة، لكنها فشلت كلها. فقد فشلت كل من الأوتوقراطية (حكم الفرد) والرأسمالية الفاشية والاشتراكية الوطنية والفاشية في حروبها ضد المجتمعات الليبرالية. وتمثل أقوى عدو لليبرالية (وأيضاً من أقدم أعدائها) بالاشتراكية الماركسية التي تقول إن الحريات التي تقدمها الليبرالية غير كافية ويمكن تجاوزها – وعلى وجه التحديد فقد كانت حالات عدم المساواة تقوض الحريات السياسية، وبأن أساليب إدارة المجتمع الصناعي من دون السوق وعبر الحزب بدلاً من الحكومة التمثيلية قابلة للتطبيق والاستمرار. على أن أحداث ثمانينيات القرن العشرين أظهرت زيف هذا الادعاء. فقد اتضح أن مجتمعات "الاشتراكية الموجودة حقاً" غير قادرة على مجاراة المجتمعات الرأسمالية الليبرالية في مجال توفير السلع الاستهلاكية وأصبح مواطنوها عازفين عن قبول الادعاء بأن حكم الحزب يمكن أن يحل محل الحكومة التمثيلية الحقيقية. وفي خاتمة المطاف انهارت هذه الأنظمة وحلت محلها أنظمة سياسية ديمقراطية ليبرالية، من حيث المبدأ على الأقل.

يجب الاعتراف بأن هذا الوصف للأحداث فيه الكثير مما يدعو إلى الثناء. ففي حين أن الغرب واجه بالفعل الكثير من المشاكل من جراء الطريقة التي انتهت بها الحرب الباردة فإنه يبدو أنه من التجني رفض الاعتراف بأن تفكك الامبراطورية السوفياتية واعتماد الأشكال الغربية للسياسة من قبل الدول التي خلفته يمثل نوعاً من الانتصار للأفكار الليبرالية. على أن الأمر المثير هو السبب الذي يدعو فوكوياما إلى وصف هذا النصر بأنه "نهاية التاريخ". فهنا نواجه شكلاً خاصاً من النقد السياسي والثقافي "الهيغيلي". إن ما يوحي به ذلك هو أن انتصار "الليبرالية"، هو بمثابة إرساء قواعد راسخة للنوع الوحيد الممكن من الحرية الإنسانية.

وبما أن "التاريخ" هو عن تشكّل وتطور الحرية الإنسانية وبما أن هذه المهمة أصبحت مكتملة الآن، فمعنى ذلك أن التاريخ قد انتهى. فلا يوجد الآن (ولن يوجد في المستقبل، وهذا هو الأهم) بدائل منظمة لليبرالية: فسوف يستمر وجود الأنظمة غير الليبرالية على أساس خاص وطارئ. إلا أنه لن يكون بوسعها تشكيل تحد متماسك لليبرالية. ومن البديهي أن مسألة اعتبار أو عدم اعتبار وجهة النظر هذه جدية يعتمد جزئياً على ما إذا كان المرء يعتقد بأنه يوجد معنى

ما في التاريخ، بحيث يكون من الممكن القول: إن له بداية ومرحلة متوسطة ونهاية، كما يعتمد جزئياً على مسائل أكثر ارتباطاً بالحياة الواقعية، وهي ما إذا كان المرء يعتقد أن المجتمعات غير الغربية مثل اندونيسيا وإيران ستنجح في تطوير أشكال سياسية بعيدة بشكل واضح عن الليبرالية وتكون مع ذلك قادرة على تلبية احتياجات مجتمع صناعي متقدم. والأهم من وجهة نظرنا هو معرفة ما هو نوع العلاقات الدولية التي يمكن أن تنطوي عليها سياسة "ما بعد التاريخ" ؟

والجواب، على ما يبدو هو أن العلاقات الدولية لن تكون مختلفة بشكل ملحوظ عن العلاقات الدولية التاريخية. إن "نهاية التاريخ" لا تعني أنه لم يعد هناك أحداث تجري في العالم – مثل الحروب والصراعات وغيرها. بل تعني مجرد أنه لن يتم إسباغ أهمية بالغة على تلك الأحداث. فلن تكون الصراعات بعد الآن صراعات ايديولوجية، لكن الصراعات حول المصالح سوف تستمر. والخلاصة، فإن "نهاية التاريخ" تبدو مشابهة كثيراً لـ "العودة إلى المستقبل" – أي نظام دولي لدول متنافسة بعضها مع بعض وتهتم باستمرار بقائها، وربّما تخوض حروباً، ولكن لا تخوض ذلك النوع من الصراع الايديولوجي الذي تميز به جزء كبير من القرن التاسع عشر. في كتاب "نهاية التاريخ والإنسان الأخير" تتابع مواضيع نيتشية [Nietzchean] الاضطلاع بالمواضيع الهيغيلية [Hegelian] وتبرز صورة (قد تكون قاتمة أكثر من سابقتها) للبشرية التي تستحيل إلى مستهلكين سلبيين لم يعودوا قادرين على خوض الحروب والغزووفي تلك الحالة قد تظهر علاقات دولية تتسم بدرجة أعلى من السلام، ولكن ثمن ذلك سيكون غالياً جداً.

يمكن القول: إن فوكوياما قد أبرز عدداً من المواضيع الشيقة، إلا أن معالجته للتداعيات الدولية لانتصار الليبرالية ليس فيها الكثير مما هو جديد. لكن رؤية ربّما أكثر تشويقاً هنا هي تلك المنبثقة (من بعيد) من كانط [Kant] وأفضل تعبير عنها هو الازدهار السريع في الفترة قريبة العهد لأدب "السلام الديمقراطي".

السلام الديمقراطي The Democratic Peace

تقول فرضية "السلام الديمقراطي" إن الدول الديمقراطية، مع أنها عرضة لخوض الحروب مثل أي نوع من الدول الأخرى، إلا أنها لا يحارب بعضها بعضاً – وهي حجّة اعترضتنا قبلاً في الفصل الرابع في سياق مناقشة عامة للعلاقة بين الهياكل المحلية والدولية.

تنبثق الفرضية عن مصدرين اثنين. الأدنى هو حجّة "الكانطية" [Kantian] التي طرحها مايكل دويل [Michael Doyle] (١٩٨٣). ففي "السلام الدائم" ينشئ كانط [Kant] نموذجاً لنظام دولي يسوده السلام يسمح للدول "الجمهورية" بالانضمام إليه. ويحول دويل "الجمهوري" إلى "الليبرالي" – وهي عملية تدعو إلى الارتياب – ويقول إنه على الرغم من أن الدول الليبرالية قد تخوض الحروب في كثير من الأحيان ضد الدول غير الليبرالية، فإن الدول الديمقراطية الليبرالية المستقرة دستورياً لا يحارب بعضها بعضاً. ويدعم هذه النقطة بالإشارة إلى حجّة إحصائية بسيطة. فيعرض قائمة "دول ليبرالية" وقائمة حروب والمشاركين فيها ويبين، حقاً، أن مقولته النظرية صحيحة. وترتكز هذه الحجّة الأخيرة على مشروع جمع الوقائع المتعلقة بـــ "متلازمات الحرب" [Correlates of War] ومشروع "أبعاد الأمم" [Dimensions of Nations] – وكان كتاب من كلتا العمليتين قد نشروا أوراقاً تعبر عن الفكرة نفسها في أوائل ثمانينيات القرن العشرين.

من الإنصاف القول: إن هذا العمل المبكر لم يؤخذ بجدية كبيرة من قبل معظم المنظّرين. فمفاهيم "الليبرالية" و"الديمقراطية" التي استخدمت بدت ضحلة وغير مقنعة، وكان الرأي السائد هو أن ما نراه هنا هو نتاج إحصائي وليس ظاهرة حقيقية. على أنه، مع ذلك، كانت إحدى النقاط التي أشار إليها دويل هي أن عدد الديمقراطيات – بحجم "الاتحاد الباسيفيكي" كما سماه – كانت في ازدياد. وبالطبع ففي الفترة التي تلت الحرب الباردة أصبح انتشار الديمقراطيات الليبرالية أوضح أيضاً، وهذه نزعة تدعمها الحركة المتوجهة نحو "الحكم المصلحة" في العالم الثالث. وكانت إحدى النتائج الجانبية لذلك أنه تم إطلاق عدد من المشاريع الضخمة لاستقصاء هذه الفرضية المتعلقة بـــ "السلام الديمقراطي".

وكانت النتيجة أنه تبين أن الفرضية الأساسية "قوية" بشكل لافت للنظر – أي أنه بصرف النظر عن التعريف المستخدم للديمقراطية وكيفما تم تعريف الحرب فإن النتيجة التي تظهر هي ذاتها. فالدول المستقرة دستورياً لا يحارب بعضها بعضاً، مع أنها تخوض العديد من الحروب، شأنها شأن الدول الأخرى، ضد الدول غير الديمقراطية. ومن الواضح أنه كلما كانت المؤشرات أكثر تعقيداً وحساسية، كلما ازداد احتمال وجود استثناءات طفيفة للمقولة، أو "حالات الاقتراب من الخطأ في إصابة الهدف"، على حد قول روسيت [Russett] (١٩٩٣)، وقد لا تصمد المقولة التي تشبه القانون والتي مفادها أن الديمقراطيات لا يحارب بعضها بعضاً أبداً.

ومع ذلك فإن البحث يدل على أن المقولة العامة قد تكون أكثر، فرضية تجريبية [empirical] مدعومة يمكن للعلاقات الدولية المعاصرة أن تطرحها.

إن الفرضية المدعومة دعماً إحصائياً جيداً ليست صنو التفسير. كيف نفسر السلام الديمقراطي؟ يطرح روسيت تفسيرين محتملين. الأول هو النموذج الثقافي – المعياري [cultural - normative]. ففي الديمقراطيات المستقرة يتوقع صناع القرار أن يتمكنوا من حل الصراعات الداخلية من خلال التوصل إلى الحلول الوسط ومن دون العنف، ويفترض أن يطبقوا هذا التوقع عند التعامل مع صناع القرار في ديمقراطيات مستقرة أخرى تتوفر فيها آلية مماثلة لحل الصراعات من دون اللجوء إلى العنف. وعلى العكس من ذلك فإن الاحتمال الأكبر لدى صناع القرار في الدول غير الديمقراطية هو أن يستخدموا ويهددوا باستخدام العنف في حل الصراعات المحلية.

ومن المحتمل أن تنتقل عدوى هذا الموقف إلى الصعيد الدولي. وبما أن الديمقراطيات تعرف ذلك، ولتجنب تعرضها للاستغلال والابتزاز، فإنها تتبنى معايير غير ديمقراطية في تعاملها مع الدول غير الديمقراطية. ويركّز النموذج الثاني على العوامل الهيكلية – المؤسسية. فأنظمة الضوابط والتوازن والحاجة إلى الحصول على موافقة الجمهور من شأنها أن تبطئ قرارات استخدام العنف على نطاق واسع وتقلّل احتمال اتخاذ مثل تلك القرارات.

وبما أن زعماء الديمقراطيات الأخرى يعرفون ذلك فإنهم لا يخافون أن يتعرضوا لهجوم مفاجئ ويفسحون المجال لكي تعمل الوسائل السلمية لحل الصراعات عملها. أما زعماء الدول غير الديمقراطية فهم أقل تقيداً ويمكنهم بسهولة أكثر البدء بالعنف على نطاق واسع. وبما أنهم يدركون أن الزعماء الديمقراطيين لا يملكون مثل هذا الخيار فقد يغريهم ذلك باستغلال ما يعتبرونه ضعفاً – ولكن بما أن زعماء الديمقراطيات يعرفون ذلك عن زعماء الدول غير الديمقراطية فإنهم قد يضعون جانباً العوائق المؤسسية عند التعامل مع الدول غير الديمقراطية وذلك لتجنب تعرضهم للاستغلال.

هذان النموذجان لا يمثلان التفسيرات الوحيدة للسلام الديمقراطي التي يمكن طرحها – مع أنه يمكن دمج تفسيرات أخرى، مثل تفسيرات ديفيد ليك [David Lake] (١٩٩٢) بتفسير أو بآخر – كما أنها ليست منفصلة كلياً بعضها عن بعض. وكما لاحظ روسيت فإن المعايير تكمن وراء المؤسسات وتدعم من قبلها. وقد يأتي وصف لاحق فيدمج الاثنين. وعلى أي حال فإن ما

يثير الاهتمام في النظرية هو الدعم الذي تقدمه الفكرة القائلة إن عالماً ليبرالياً عالمي النـــزعة قد يكون ممكناً الآن. وفي حين تبدو فكرة فوكوياما عن "نهاية التاريخ" موازية لفرضية "العودة إلى المستقبل" الواقعية الجديدة فيمكن اعتبار "السلام الديمقراطي" على أنه يدعم نوعاً من "النظام العالمي الجديد" – وإن كان عالماً جديداً أقرب إلى رؤية ويلسون منه إلى رؤية بوش. ففي هذا النظام العالمي الجديد نجد أن الليبرالية الداخلية للدول هي التي تجعل العلاقات الدولية السلمية والقانونية ممكنة، وهي بالضبط رؤية وودرو ويلسون، خلافاً لفكرة بوش القائلة إن عدم العدوان وعدم التدخل قواعد قابلة للحياة والاستمرار بمعزل عن السياسة الداخلية للدول التي تطبق عليها.

الخاتمـــة

لقد تناول هذا الفصل بعض العواقب المباشرة لانتهاء الحرب الباردة، واستعرض عدداً من الطرق الممكنة التي قد يتطور وفقها عالم ما بعد الحرب الباردة. على أن نهاية الحرب الباردة أفرزت نتائج مباشرة وغير مباشرة. وقد فتحت بشكل خاص نهاية نظام دولي كان لا مفر من أن تكون القضية الكبرى فيه هي سلام القوى العظمى، إمكان وجود أنواع جديدة من التفكير حول العلاقات الدولية.

وقد تعرضنا لبعض هذه العناصر آنفاً، في الفصول التي تناولت العلاقات بين الشمال والجنوب والاقتصاد السياسي الدولي والحكم العالمي بشكل أعم. غير أنه توجد مجموعة أفكار جديدة أخرى لا يمكن تمثلها بمثل هذه السهولة ضمن الأجندة الدولية، وسوف يتناول الفصل الأخير من هذا الكتاب هذه المواضيع الجديدة.

مراجع أخرى للقراءة

إن

Raymond Garthoff, The Great Transition: American-Soviet Relations and the End of the Cold War (1994) and Don Oberdorfer, The Turn: How the Cold War Came to an End (1991)

كتابان تاريخيان مفيدان عن نهاية الحرب الباردة. وللاطلاع على المعنى الأوسع لهذا الحدث انظر المقالات في

Michael Hogan (ed.), The End of the Cold War: Its Meaning and Implications (1992) and Alex Danchev (ed.), Fin De Siècle: The Meaning of the Twentieth Century (1995)

وتضع

Cynthia Enloe's The Morning After: Sexual Politics at the End of the Cold War (1993) أيضاً هذه الأحداث ضمن المنظور العام.

وتعد

Richard Ned Lebow and Thomas Risse-Kappen (eds), International Relations Theory and the End of the Cold War (1995) –

التي ظهر جزء منها في

International Organisation, Vol. 48, Spring 1994

أفضل مجموعة عن الموضوع. وتتضمن

Michael E. Brown et al., The Perils of Anarchy: Contemporary Realism and International Security (1995)

المقالات التي كتبها Mearsheimer وWohlforth المشار إليها آنفاً وكذلك مقالات كينيث والتز – ويناقش

'The Emerging Structure of International Politics' (1993). Scott D. Sagan and Kenneth Waltz, The Spread of Nuclear Weapons (1995)

تداعيات انتشار الأسلحة النووية في عالم ما بعد الحرب الباردة.

لقد أعلن الرئيس جورج بوش إطلالة فجر عالم جديد في

'Toward a New World Order' (1990)

ويعد

Graham Allison and Gregory F. Treverton (eds), Rethinking America's Security: Beyond Cold War to New World Order (1992)

مجموعة مفيدة جداً من المقالات. ويعتبر

Robert W. Tucker and David C. Hendrickson, The Imperial Temptation: The New World Order and American's Purpose (1992)

دراسة نقدية للنظام العالمي الجديد من منظور "النظرية الواقعية القديمة". ويعد

Noam Chomsky, World Orders, Old and New (1994)

عملاً من أعماله المتوقعة.

لقد تم الاستشهاد بأعمال فوكوياما في النص. وللاطلاع على رد فعل ليبرالي شديد العدائية انظر

Ralf Dahrendorf, Reflections on the Revolution in Europe (1990)

ويتضمن

Fred Halliday, 'An Encounter with Fukuyama' (1992) and Chris Brown, 'The End of History?' in Danchev (1995)

نقداً أقل هجومية. ويمثّل

Bruce Russett, Grasping the Democratic Peace: Principles for a Post - Cold War World (1993)

وصفاً متوفراً لآخر ما كتب عن هذا الموضوع. غير أن الأمور قد تغيرت مكانياً – للاطلاع على مجموعة تلخص الأبحاث الأقرب عهداً – يعد

Nils Peter Gleditsch and Thomas Risse-Kappen (eds), 'Special Issue: Democracy and Peace', European Journal of International Relations (1995)

مفيداً جداً. وللاطلاع على مقالات فردية انظر

Chris Brown, '"Really-Existing Liberalism" and International Order' (1992b); Raymond Cohen, 'Pacific Unions: A Reappraisal of the Theory that "Democracies Do Not Go To War with Each Other" (1994); Bruce Russett, J. L. Ray and Raymond Cohen, 'Raymond Cohen on Pacific Unions: A Response and a Reply' (1995); and John MacMillan, 'Democracies Don't Fight: A Case of the Wrong Research Agenda' (1996)

الفصل الثاني عشر النتيجة : أجندات جديدة

Conclusion: New Agendas

مقدمـــة

على الرغم من أن بعض سيناريوهات ما بعد الحرب الباردة تنطوي على مستويات عالية من عدم الأمن العسكري، فإن تقويض الاتحاد السوفياتي قد أنتج بالنسبة لمعظم الدول الغنية الرأسمالية مستويات من الأمن المادي أعلى بكثير مما هو معروف بالنسبة للنظام العالمي الحديث. إن تلك الدول قد تغدو عرضة للهجمات الإرهابية وغير ذلك من أشكال العنف غير الأخلاقية ولكن، على النقيض من سنوات الحرب الباردة والتربص النووي بين القوى العظمى، فإنه يبدو أن احتمالات تهديد حقيقي لبقائهم المادي قد تراجعت. سوف يتناول هذا الفصل نتيجة واحدة مباشرة لهذا التغير، ونطاق القضايا والشواغل – أو أحياناً قضايا وشواغل قديمة كانت مهملة – والتي ظهرت مجدداً على أجندة كل من النظرية والتطبيق في مجال العلاقات الدولية. إن هذه الأجندة تتضمن، بين جملة بنود أخرى، السياسات الدولية المتعلقة بالبيئة وأمور تفرقة الجنس (ذكورة / أنوثة) والعلاقات السياسية التي تتخطى الحدود - القومية [transnational] للحركات الاجتماعية والجريمة التي تتخطى الحدود القومية، ومسائل حقوق الإنسان، والتدخلات واللاجئين والعمال المهاجرين.

وقد يبدو في الظاهر أن لهذه القضايا القليل من العلاقات المشتركة فيما بينها عدا عن حقيقة أن لها ظهوراً أكبر مما كان عليه الحال قبل عشر أو عشرين سنة مضت. غير أن للأجندة الجديدة ثلاث سمات تربط بين تلك المواضيع المتفاوتة : المفاهيم الجديدة للأمن ووضع الأجندات من قبل جهات غير الدول، والمفهوم الأكثر أهمية هنا هو إحياء الاهتمام بالقضايا المعيارية [normative matters].

مع تناقص شدة الاهتمام بالأمن العسكري يبرز إلى المقدمة مفهوم للأمن أكثر اتساعاً. والفكرة الأساسية هنا هي أنه بالنسبة للفرد والجماعة والدولة أو الأمة يصبح مفهوم "الأمن" وضعاً وجودياً [ontological]، من الممكن أن يتعرض للتهديد من قبل عدد من الجهات المختلفة. من الجلي أن التهديد العسكري الخارجي هو أحد هذه التهديديات، ولكن الأمر ينطبق أيضاً في حالة تخريب طبقة الأوزون، والبطالة المعممة، والاتجار الواسع النطاق بالمخدرات،

وتجمع عدد كبير من اللاجئين عند الحدود، كل واحد من هذه الأمور قد يشكل تهديداً لأمن الدولة. إضافة إلى ذلك نجد أن أمن الأفراد يقع ضمن دائرة هذه التهديدات من حيث كونهم أعضاء في المجتمع، وأيضاً، وربّما الأكثر أهمية، من حيث نشوء ظروف يكون أمن الفرد فيها مهدداً من قبل الدولة نفسها. إن إنكار حقوق الإنسان وسوء المعاملة أو الاضطهاد لأسباب تتعلق بالتفرقة بين الجنسين أو التوجهات الجنسية والحرمان الناتج عن المجاعات والفقر، كل هذه الأمور هي من العوامل التي تشكّل تهديداً لأمن الأفراد وتقع في صلب الدراسات الأمنية الجديدة. وهكذا فإن الاهتمام بالمعاني الجديدة للأمن يحتل مكاناً مركزياً في الأجندة الجديدة للعلاقات الدولية.

إن مسألة وضع الأجندة هي من الأمور التي لم تشغل كثيراً دارسي العلاقات الدولية في الماضي. في نظام الدولة القديم نجد أن الأجندة تضع نفسها بنفسها بطريقة أو بأخرى. لقد كان هنالك تدرج هرمي واضح للقضايا يأتي في مقدمتها موضوع الأمن العسكري، وفي حال قيام دول معينة بصياغة الأجندة كان من المفروغ منه أن تعتبر القوى العظمى هي التي كانت تقوم بهذا الدور. منذ جيل سبق، أشار منظرو "الترابط المركب" "complex interdependence" إلى حقيقة أن الطبيعة غير الإشكالية لمسألة وضع الأجندة لا يمكن النظر إليها بعد الآن بوصفها مسألة مفروغاً منها، ولكن من الناحية العملية كان عملهم يوحي بأن الأجندات الجديدة الأكثر مرونة مازالت توضع من قبل الدول إلى حد بعيد. ومن الواضح أن هذا لم يعد افتراضاً معقولاً. فالكثير من القضايا المطروحة في الأجندة الجديدة قد تم وضعها من قبل الدول، ولكن قضايا أخرى كثيرة – بما في ذلك قضايا الأمن "الجديدة" – قد تم وضعها من قبل مجموعات من نوع أو آخر من غير الدول.

إن الطيف الواسع من المنظمات الإنسانية الناشطة ضمن النظام الجديد كانت أساسية في وضع وتحديد بعض الأجندات، في حين أن المجموعات الخبيرة – "المجتمعات المعرفية" [epistemic communities] التي سيتم ذكرها لاحقاً – كانت مهمة في مجالات أخرى. لقد كان على الدول دائماً أن يتفاعل بعضها مع بعض ومع السياق العام للأحداث، ولكنها الآن تجد نفسها مراراً تستجيب، وتحاول السيطرة على وضع الأجندات في سياق آخر تماماً، من قبل مجموعات أو أفراد، حتى من قبل الذين لا يتوفر لديهم قدر كاف من التسامح إزاء النقاشات التقليدية

المتعلقة بحدود العمل الدولي. وهكذا فإن ظهور واضعي الاجندات الجدد هو من سمات الأجندة الجديدة للعلاقات الدولية.

وكما توحي التعليقات السابقة فإن إحدى أكثر السمات اللافتة للنظر بالنسبة للأجندة الجديدة هي العلاقة المتغيرة بين الدولة والمجتمع من جهة، والأفراد والمجموعات دون القومية من جهة أخرى. ومن جهة أخرى، إن إحدى أكثر السمات اللافتة للنظر لهذه العلاقة المتغيرة هو الطريقة التي تدور فيها حول الفهم المتغير للعلاقة الأخلاقية بين المجتمع والفرد. تفترض المعايير الراسخة لنظام وستفاليا [Westphalia System] أن الدولة ذات السيادة هي الآلية التي يتم من خلالها حماية وتعزيز قيم الأفراد ومصالحهم، وبالتالي فإن حدود الواجبات الأخلاقية تحدد من قبل الدولة (Frost 1996)؛ وعلى الرغم من أن هذا الافتراض لم يكن قط مقنعاً جداً فإنه يتعرض للتهديد الآن أكثر من أي وقت مضى.

إن مسألة الواجبات التي يدين بها الأفراد للدولة ولإخوانهم من المواطنين وذلك مقابل مايدينون به للإنسانية ككل تطرح بشكل صارخ في التمييز في المعاملة بين "أهل البلد" و"الغرباء" في أسواق العمل، وفي أزمات اللاجئين، ومن خلال صور المجاعة والفقر في الأماكن البعيدة التي يتم بثها بانتظام على شاشات التلفاز. وعلى العكس من ذلك، من المحتمل أن يكون الأمر بالنسبة لأغلبية سكّان كوكب الأرض أن تشكّل الدولة تهديداً أكبر لرفاههم من أي كيان خارجي، وهذا بالطبع يطرح السؤال البديهي حول سبب اعتبار دول كهذه جديرة بالولاء. ومن المحتمل أن الأفراد في العالم المتقدم صناعياً ينظرون إلى أنفسهم الآن أكثر من أي وقت مضى على أنهم مواطنون "عالميون" [cosmopolitan] أقل تلوثاً بالقومية من الماضي. ومع ذلك فإن سلوك الدول في العالم المتقدم صناعياً – مع الموافقة الظاهرة من مواطنيها – مازال واقعاً تحت سيطرة الحكمة القائلة إن الأقربين أولى بالمعروف [charity begins at home]. لكل هذه الأسباب، نجد أن الاعتبارات المعيارية تشكّل جزءاً رئيسياً للأجندة الجديدة للعلاقات الدولية.

بدلاً من تفحص المواضيع الثلاثة المذكورة أعلاه - الأمن، وضع الأجندة، والمعايير– بشكل مباشر كمسائل تتعلّق بنظرية العلاقات الدولية، نجد بأن جل ما تبقى من هذا الفصل سوف يكرس لتفحص مختارات من القضايا المعاصرة اختيرت لتوضيح الأجندة الجديدة، بالإضافة لكونها أيضاً توضح العلاقة المتبادلة بين النظرية والتطبيق. أولاً، سوف يتم مسح عام للسياسات

العالمية المتعلقة بالبيئة؛ وهذا مجال يغطي قضايا الشمال - الجنوب وقضايا الأمن الجديدة والفقر والتنمية والمعايير. وانطلاقاً من التأكيدات الخاصة في هذا الوصف، دور المجتمعات المعرفية.

ثانياً، سوف يتم تناول القضايا الإنسانية الناشئة عن اللاجئين والعمالة المهاجرة – وهذه تطرح القضايا المعيارية نفسها التي تطرحها السياسات العامة لحقوق الإنسان والتدخل ولكنها تطرح بشكل مثير المغزى الأخلاقي لموضوع الحدود.

ثالثاً، سوف يتم تناول قضايا الجنس (ذكورة/أنوثة) خاصة في سياق الفقر والتنمية، مع اهتمام خاص بسياسة الثقافات المتعددة الدولية.وسوف يختتم هذا الفصل، والكتاب برمته، ببعض الملاحظات عن الشكل المستقبلي لنظرية العلاقات الدولية.

السياسة الجديدة للبيئة العالمية

The New Politics of the International Environment

يتمثّل أحد المبادئ الأولى للقانون الدولي التقليدي بسيطرة الدول ذات السيادة على مواردها الطبيعية ونشاطاتها الاقتصادية. بعض هذه المبادئ تمليه طبيعة الدولة الحديثة – على عكس بعض المؤسسات القروسطية مثلاً، نجد أن الأشكال السياسية المعاصرة كانت ذات طبيعة إقليمية منذ القرن السابع عشر على أقل تقدير، وتنطوي الإقليمية على الادعاء بملكية الموارد الطبيعية. والأكثر من ذلك إن طبيعة الاقتصادات الرأسمالية، كما تطورت عبر الفترة الزمنية نفسها، كان لا بد من ألاّ تفسر "الملكيات" في البلدان المتقدمة صناعياً على أنها "وكالة" [stewardship] ولكن على أنها "ملكية مطلقة" [dominion]. فقد كانت الموارد الطبيعية موجودة للاستغلال بغية تحقيق ربح من قبل ملاك الأراضي، والدولة، وربما، على الأقلّ في مجتمعات الرفاه الرأسمالية الحديثة، من قبل الشعوب. ومع ذلك، حتى في الحالة الأخيرة، المقصود بـ "الشعوب" هم "مواطنو الدولة المعنية" وليس الشعوب بشكل عام: وحتى في الفترة قريبة العهد نسبياً، نجد أن فكرة احتمال اعتبار الدولة مسؤولة عن النشاطات الاقتصادية القائمة على أراضيها كانت ستبدو غير متلائمة مع المبادئ الأولى لهذا النظام.

لقد بدأت التغيرات في هذا الموقف تأخذ مجراها في نهاية الستينيات وبدايات السبعينيات من القرن العشرين. ففي المقام الأول أصبح من الواضح أن لبعض أنواع النشاطات الاقتصادية آثاراً مثيرة تتخطى حدود الدولة موضع البحث: وتعتبر ظاهرة المطر الحامضي [acid rain]

نموذجية هنا، مع مايرافقها من انحسار في الغابات [deforestation] في البلاد الإسكندنافية أو كندا مما ينجم عن التلوث الصناعي الصادر عن بريطانيا أو ألمانيا، أو الولايات المتحدة. على أنه على الرغم من أن هذه القضايا هي قضايا خطيرة فإنها لا تطرح مسائل نظرية جديرة بالاهتمام. إن التلوث العابر للحدود[cross-border pollution] لا يختلف من حيث المبدأ عن التلوث ضمن الحدود [intra-border pollution]؛ فتنظيف نهر الراين أكثر تعقيداً من تنظيف نهر التيمز، لكنه ينطوي على المشاكل نفسها – وبشكل خاص مشكلة كيفية تحميل تكلفة ما يسميه الاقتصاديون "التكاليف العرضية" [externalities]، فهل يتم تحميل تكاليف السيطرة على التلوث على الضرائب باعتبارها تكاليف عامة أو على أساس أن الذي يتسبب بالتلوث هو الذي يتكبد التكاليف، وهكذا دواليك. وحين يتم إدراك وجود المشكلة فإن الاقتصادات الرأسمالية تعاني من مشاكل في معالجة مثل هذه المواضيع أقل مما قد نتوقع. إن الملكية الخاصة تعمل على كلا الطرفين – إن باستطاعتها تعطيل العمل الجماعي ولكنها تعني أيضاً أنه من الممكن من حيث المبدأ تحديد ومحاسبة المسؤولين عن التردي البيئي. ويتجلى النقيض اللافت للنظر هنا في المصاعب الأكبر التي تواجهها القوى الصناعية الشيوعية في السيطرة المباشرة على التلوث، حيث شكّلت "الملكية العامة" سبباً لعدم التصدي لمثل هذه المشاكل،. ويتوفّر لدول مابعد الشيوعية التي ورثت الأنهار الميتة وكوابيس من المدن الصناعية من الأسباب الوجيهة مايجعلها تدرك ذلك.

وكان الشيء الذي يمكن اعتباره أكثر أهمية على المدى الطويل هو السبب الثاني لزيادة بروز قضايا البيئة في أوائل السبعينيات من القرن العشرين، ألا وهو ازدياد الوعي بأنه قد يكون هنالك "حدود للنمو" (Meadows 1974). وقد قيل: إن الحضارة الصناعية تعتمد على استهلاك مطرد لموارد هي بالأصل محدودة. فالوقود المستمد من الهيدركربون الذي اقتضى تشكيله ملايين السنين كان يجري استهلاكه في عقود قليلة. لقد غدا الطلب على الموارد التي تعتبر من حيث المبدأ متجددة – مثل الخشب والمنتجات الزراعية – ينمو بأسرع بكثير من الإمدادات المقابلة، الأمر الذي أوجد حالات نقص أخرى محتملة في بنود أخرى ذات صلة. والمهم بالنسبة لهذه التنبؤات التي تنذر بالكوارث أنها خلافاً لظواهر مثل المطر الحامضي تشكّل تحدياً لإمكانيات دوام النمو الصناعي واستمراره، ذلك النمو الذي يمثل القوة الدافعة المركزية، بل المبدأ الذي يضفي الشرعية على المجتمع الصناعي المعاصر. إذا بقي الأمر كذلك، فسوف

يفضي هذا التحدي إلى إعادة تشكيل مثيرة في سياسات الدول المتقدمة صناعياً، لكنه سوف يطرح مشاكل أكبر بكثير على العالم النامي الذي كان أكثر اعتماداً من العالم الغني على الآثار المفيدة للنمو الاقتصادي العام.

لقد تم في الحقيقة تجميد هذه المسائل بضع سنوات. فقد أدى انخفاض النشاط التجاري في السبعينيات إلى انخفاض الطلب على المواد الخام، كما ظهرت تطورات تكنولوجية، مثل ثورة الرقائق الدقيقة [microchip]، أقل اعتماداً على الطاقة المادية من التكنولوجيات القديمة. لقد كانت التنبؤات "بمحدودية النمو" على اي حال مغرقة في التشاؤم، والأكثر من ذلك أنها أدت إلى عكس المفعول، حيث تركزت الأذهان بدرجة أكبر بكثير على الحفاظ على الطاقة وإعادة التدوير [recycling]، وتطوير موارد جديدة. وفي المعنى الخاص الذي استخدم فيه مصطلح "محدودية النمو" يتضح أننا مازلنا بعيدين عن الوصول إلى نهاية حدود النمو. وعلى الرغم من ذلك فإن المناظرات التي جرت في سبعينيات القرن العشرين شكلت تدريبات مفيدة لمواجهة المشاكل الحقيقية التي برزت في الثمانينيات والتسعينيات من القرن نفسه. وتمثل التغيرات المناخية مثل استنـــزاف طبقة الأوزون والتسخين الحراري العالمي [global warming] وارتفاع مستوى المياه وانحسار الغابات وضياع التنوع البيولوجي وتصحر أجزاء كبيرة من افريقيا، كل هذه التغيرات طرحت تحديات مماثلة لحضارة الإنتاج مماثلة لتلك التي طرحتها فكرة "محدودية النمو" — مع الفارق الهام بأن هذه التحديات تلقى دعماً أكثر من قبل الآراء العلمية، وهي أقل استجابة للإجرائات التدريجية. هذه المرة يبدو حقيقة أنه من المتوجب علينا "نحن"، كلنا، أن نغير طريقتنا في الحياة. في سياق هذا الفصل إذاً هنالك فكرتان لافتتان للنظر بشكل خاص: قضية وضع الأجندات، وقضية تحقيق العدالة للبيئة العالمية.

إن النظر في حالة كلوروفلورات الكربون chlorofluorocarbons (CFCs) التي تصيب طبقة الأوزون مفيد هنا. ويشهد على تزايد الإدراك المطرد باستنزاف الأوزون والحاجة إلى خفض إصدار كلوروفلورات الكربون، كل من ميثاق فيينا لحماية طبقة الأوزون، وبروتوكولات حول الموضوع نفسه في كل من مونتريال ١٩٨٧ ولندن ١٩٩٠، والنقاشات التي جرت في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية [UNCED] في ريو عام ١٩٩٢، وفي عدد من المحافل الأخرى. لكن كيف ظهر هذا الإدراك ونما ؟ من الواضح أن هنالك أسباباً وجيهة وإن كانت قصيرة النظر لدى بعض الدول لعدم قيامها بمواجهة هذه القضية. إن إنتاج كلوروفلورات

الكربون يتم من خلال استخدام تقنيات، مع أنها ملوثة، إلا أنها من دون شك أقل تكلفة من البدائل الأخرى.

والدول النامية التي ترغب في تبني استعمال أوسع للتبريد تسعى لإستخدام أرخص التقنيات المتوفرة لذلك، ونتيجة لذلك تتكون كلوروفلورات الكربون؛ والدول المتقدمة هي أيضاً لا تميل إلىترك التقنيات التي غدت معتادة على الاعتماد عليها. إن للجميع مصلحة طويلة الأمد في تجنب انحسار الدرع الواقي للأرض، ولكن للجميع أيضاً مصلحة قصيرة الأمد في عدم لعب دور الريادة في التصدي لهذه المسألة. إن هذه مشكلة تقليدية في العمل الجماعي، وهي صعبة الحل لدرجة فاضحة؛ على كل حال ففي حين أن قلة هم الذين يصفون استجابة المجتمع الدولي بأنها كافية، فإن القضية هي على أقل تقدير مطروحة على الأجندة – لماذا ؟ وكيف وصلت إلى هناك ؟

الجواب عن هذا السؤال يكمن في أنها وصلت إلى هناك نتيجة لظهور إجماع من قبل العلماء على أنه لم يعد بالإمكان تجاهل هذه المشكلة؛ وعلى أساس هذا الإجماع، تمت دهلزة (Lobbying) الحكومات وتم إقناعها على أن من الواجب عليها أن تتصرف. إن هذا مثال على ظاهرة لافتة للنظر في مجال العلاقات الدولية – ظهور جماعات "الضغط" الدولية التي تدين بقوة تأثيرها، إلى المعرفة التقنية العالية المتخصصة بدلاً من الوسائل السياسية الأكثر التصاقاً بالتقاليد. لقد أضاف بيتر هاس (Peter Haas) مصطلح المجتمعات المعرفية [epistemic communities] إلى الأدبيات لوصف هذا النوع من الجماعات (١٩٨٩).

ومن الواضح أنه في حال توفر الظروف الملائمة من الممكن أن يكون لهم تأثير كبير؛ فمن الممكن جعل الحكومات تشعر بأنها لا تملك خياراً للتصرف إلا وفق ما يمليه الإجماع العلمي. وهنا قد يكمن دوماً تهديد سياسي خفي – تصرفوا وإلا سوف نكشف للناس عن كونكم مستعدين لتعريض حياتهم للخطر – ولكن التأثير الأساسي الذي تمارسه المجتمعات المعرفية يظهر من قدرتها، او على الأقلّ إيمان الناس بقدرتها، على تقديم تفسير دوافع لطبيعة المشكلة. إن هذا شكل من أشكال السيادة – سيادة العلم، سيادة "الحقائق" – والذي يتناقض بشكل لافت للنظر مع موضوع السيادة الذي تعودنا مناقشته في مجال العلاقات الدولية.

على الرغم من ذلك يجب ألاّ تتم المغالاة في تقدير أهمية المجتمعات المعرفية، فهي بحاجة إلى الظروف الصحيحة لتكون مؤثرة. وهذه الظروف تتضمن شبه إجماع من قبل

الاشخاص المعنيين الذين يملكون المعرفة، كما تتضمن قضية لا تطال مصالح الدول الجوهرية. وكمثال على العمل غير المجدي نشير إلى قضية "الشتاء النووي" في ثمانينيات القرن العشرين؛ هذه الفرضية تطرح فكرة كون أي تفجير نووي، مهما كان صغيراً، للترسانة النووية لأي من القوى النووية سوف يؤدي إلى خلق تأثيرات مناخية مدمرة لنصف الكرة الشمالي على أقل تقدير إن لم يكن للعالم أجمع. وقد دعم الرأي العلمي هذه الفرضية، لكن تأثيرها كان لا يذكر على القوى النووية؛ وكان جزءاً من السبب في ذلك وجود مخالفين علميين لا يستهان بهم، لكنه كان على الأغلب إظهار الحكومات لما يسميه علماء النفس "الإنكار" [denial].

لقد احتلّ الردع النووي ببساطة جزءاً أساسياً من الاستراتيجية الوطنية للقوى الدولية لدرجة أن هذه القوى غدت غير مستعدة للإصغاء لأي شيء قد يقوضه. في ظروف كهذه، ليس للمجتمعات المعرفية وزن يذكر. وثمة اعتبار آخر ذو صلة بالموضوع، وهو الدرجة التي يمكن أن تكون فيها المجتمعات المعرفية مؤثرة في حال انخراطها في العمل السياسي التقليدي. وتشكّل حركة السلام الأخضر حالة جديرة بالنظر هنا؛ فعلماء هذه الحركة يحظون بتقديرعال، لكنهم معروفون بالسعي وراء أجندة سياسية صريحة، وهذا قد يحد من تأثيرهم في بعض الأحيان. غير أنه مع كل هذه التحذيرات يشكل ظهور المجتمعات المعرفية مسألة جديرة بالإهتمام، وسيكون من المفيد أن نرى ما إذا كان تأثيرهم سيمتد إلى أنواع أخرى من الأجندات في السنين القادمة.

لقد كان لسياسات البيئة تأثير في قضايا العدالة العالمية [global justice] وذلك بطرق عدة كان أكثرها أهمية إلقاء الضوء على التوترات بين مقاربات العدالة التي تركز على حقوق المجتمعات والأخرى التي تركز على القضايا العالمية. قبل جيل مضى تقريباً كانت قضية عدم المساواة العالمية [global inequality] سهلة الفهم نسبياً، كما بدت حلول مسألة الفقر العالمي غير إشكالية – وإن كانت المبادرة إلى العمل لحل هذه المسألة مسألة أخرى. لقد كانت الدول الفقيرة متخلفة [underdeveloped] وبالتالي كانت بحاجة إلى إن "تتطور" ؛ لقد كانت هنالك مجادلات حول ما إذا كان التطور ممكناً في ظل النظام الاقتصادي العالمي الحالي، لكن الهدف بحد ذاته كان أقل مدعاة للخلاف – فالإجماع على ضرورة "التطور" تراوح بين الليبراليين المؤمنين بالسوق الحرة، نزولاً إلى منظري التبعية [dependency] عبر طراز الماركسيين القدامى. والشيء الواضح الآن هو كون هذا الإجماع خاطئاً بشكل أساسي: الشيء الوحيد الذي

يمكن أن نكون واضحين بشأنه هو أن المستقبل لن ينطوي على حضارة صناعية عالمية تصبح من خلالها الدول النامية متطورة وتملك اقتصادات صناعية متقدمة قياساً بالمثال الغربي في خمسينيات وستينيات القرن العشرين – أو على الأقلّ إذا تحقق مثل هذا المستقبل فسوف يكون الثمن الواجب دفعه غير محتمل.

إذا تحول حلم التطور إلى كابوس، أين يترك ذلك تلك الدول التي بلغ وضعها درجة قد يعتبر فيها مجرد وجود سيناريو لبيئة مغتصبة ومسلوبة خطوة من الممكن أن تحسب كتحسن؟ فالتضاد بين حاجات واهتمامات العالم ككل، وحاجات بعض الدول المعينة يبدو حاداً. من الواضح أنه إذا جرى تعميم التطور الصناعي وفق النموذج الغربي ليشمل الصين وشبه القارة الهندية وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، فإن ذلك سوف يشكل كارثة للجميع، بما في ذلك شعوب تلك المناطق، ولكنه من الواضح أيضاً أن حكومات الجنوب سوف تتمنى السير في هذا المضمار إلا إذا عرضت عليها حوافز تثنيها عن فعل ذلك. لكن لا أمل في نجاح خطة حوافز إذا كانت النتيجة النهائية عالماً يسمح فيه لشعوب وحكومات الشمال بالاحتفاظ بالفوائد التي لا تنكر لحضارة صناعية يحرم منها الجنوب. ومع أن هذا الوضع يقوي حجّة أولئك الذين يدافعون عن مقاربة جديدة أكثر اعتماداً على الذات لمشكلة الفقر (انظر الفصل ١٠ أعلاه) إلا أنه أصبح طرح حلول للفقر وسوء التغذية في الجنوب مشروعاً جماعياً للعالم برمته – وليس مسألة خطابات فقط، ولكن انطلاقاً من مصلحة ذاتية مباشرة، وإن كانت متوسطة الأجل.

إن هذه قضية من القضايا التي تضرب على جوهر المعايير الثابتة للنظام العالمي الحالي. فالافتراض السائد لهذا النظام هو أنه يحق للأفراد أن يتبعوا قناعاتهم الذاتية بشأن مفهومهم للخير من دون أي تدخل خارجي؛ وقد صممت معايير النظام لتشجيع التعايش بدلاً من حل المشاكل. والتحدي الذي فرضه تدمير البيئة هو واحد من الطرق التي تتهدد هذا الافتراض السائد، وهذا أحد الأمثلة التي سبق فيها ظهور حضارة صناعية عالمية للأشكال السياسية المتوفرة لنا. ونجد في الحركات السكانية مثالاً آخر من هذا النمط سوف يتم تناوله في القسم التالي من هذا الفصل، لكن تبقى هناك حاجة إلى كلمة تحذير قبل أن نمضي قدماً: قد يكون النظام القديم في حالة نزاع، لكن النظام الجديد لم يولد بعد، وخلال فترة الفراغ هذه، يبقى نظام الدولة مسيطراً بشكل حاسم. إن الإشارة إلى آثار "العولمة" في تقويض الإفتراضات التي يقوم عليها النظام الدولي هي شيء، ولكن القول إنه بسبب تعرض هذه الافتراضات للتحدي سوف

ينهار النظام العالمي بالضرورة هو شيء آخر. إن للأنظمة السياسية حياتها الخاصة، ومن النادر أن تختفي لمجرد أن وقتها قد انقضى.

المهاجرون واللاجئون – سياسة مراقبة الحدود

Migrants and Refugees - the Politics of Border Controls

يضع عمانويل كانط [Immanuel Kant] في بحثه القصير "السلام الدائم: مخطط فلسفي" [Perpetual Peace: A Philosophical Sketch] - والذي يعتبر أول عمل رفيع المستوى في نظرية السياسة الدولية – يضع المبادئ الأساسية "للحقوق الكوزموبوليتانية العالمية" كحق "الضيافة" [hospitality] (Reiss 1970: 105). لسنا ملزمين بالسماح للأجانب بالاستيطان أو العمل في وطننا: إن كل ما هو مطلوب منا هو الا نكون غير مضيافين بالنسبة للأجانب الذين يصلون إلى حدودنا، أعني انه يتوجب علينا ألاّ نرفض دخول الشخص الهارب من الاضطهاد. لماذا أخذ كانط هذا الموقف الضيق من الواجبات الملقاة على عاتقنا؟ ثمة سببان يلقيان الضوء على وضعنا الراهن: أولاً، في زمان ومكان كانط، في أوروبا الشرقية الوسطى أواخر القرن الثامن عشر، لم تكن المشاكل التي يسببها اللاجئون والعمال المهاجرون موجودة بعد.

وكان السفر في العالم آنذاك غير مأمون وذا تكلفة عالية جداً، ومعظم الناس خارج دائرة النخبة الأرستقراطية لم يكونوا يسافرون لأي مسافة تذكر بعيداً عن مكان ولادتهم خلال حياتهم كلها – كانط نفسه لم ينتقل أكثر من خمسين كيلومتراً بعيداً عن كونيغسبيرغ [Konigsberg]، أوهكذا قيل. وكان كل ما هو مطلوب هو منح اللجوء المؤقت لبعض من مثقفي عصر التنوير الفارين من الاضطهاد أو حالات استثنائية أخرى لهذه القاعدة العامة من عدم التحرك. والخبرة الوحيدة للهجرة الجماعية، كانت تتصل بالأمريكتين اللتين اعتبرتا خطأً أراضي غير مأهولة، حيث كان الرواد من الرجال والنساء في ذالك الوقت يلقون دائماً كل الترحيب.

في هذا الشأن نجد أن القليل من سمات الحياة العادية قد شهد تغيراً مثيراً كهذا خلال القرنين الماضيين. لقد غيرت تكنولوجيات المواصلات الجديدة (قطارات، سفن، طائرات نفاثة) معنى المسافات وأعطت التغيرات السياسية والاقتصادية مسوغات للحركة لم تكن موجودة في أواخر القرن الثامن عشر. إن ظهور الاقتصاد العالمي والأسواق العالمية بما في ذلك اسواق العمالة، في عالم يتسم باقتصاد عالمي غير عادل بدرجة حادة – وهذا أيضاً لم يكن موجوداً في

حقبة كانط - كل هذا يعني أن لدى الملايين، بل مئات الملايين من الناس أسباباً وجيهة للتفكير في تحسين فرصهم في الحياة وذلك من خلال تغيير أماكن استيطانهم.

والعمال المهاجرون الذين يستقطبهم نقص العمالة في البلد المضيف، يدفعهم الفقر في بلدهم الأم إلى العمل بأجور تعتبر غير مقبولة البتة من قبل العمال المحليين الذين سوف ينافسونهم في المستقبل. وفي الوقت نفسه فإن الهوة بين أنماط الحكم المعتدلة نسبياً في معظم البلدان المتقدمة صناعياً وبين الأساليب الأكثر بدائية التي تتبعها النخبة في المحيط تنتج دوافع سياسية قوية للرحيل لدى أولئك الذين يمكن لمحاولتهم ممارسة حقوقهم وحرياتهم التي حرمتهم منها السلطات الفردية، الادعاء بحق أنهم معرضون لخوف مبرر من الاضطهاد. إن قوة التدمير في نظام الحرب الحديث تعني أن الناس الذين يجدون أنفسهم في طريق تلك القوة الماحقة ولديهم وسائل للهرب سوف يفعلون ذلك. من أجل كل هذه الأسباب أصبحت حركة الشعوب واسعة النطاق قضية مهمة وغير مسبوقة في السياسة العالمية لنهايات القرن العشرين.

على كل، إذا عدنا للفرق بين عالم كانط وعالمنا نحن الآن، فيتبين أن هنالك فرقاً آخر أكثر أهمية يجب تناوله، وهو تغير طبيعة الدولة خلال القرنين الماضيين. في فترة كانط، كانت أقلية من الدول هي التي لديها آليات للإحصاء، أو قوة للشرطة أو مراقبة على الحدود؛ وباستثناء الضرائب التي كانت تفرض على عدد قليل من الأفراد البارزين كانت الضرائب غير مباشرة بدلاً من كونها شخصية ولم تكن تفرق بين الغرباء والمحليين؛ وكان وضع القيود على الذين يمكنهم العمل وشروط العمل يتم من قبل النقابات المهنية بقدر ما كان يحتمل وضعها من قبل الدولة؛ وكان لدى القليل من الدول الآليات المؤثرة لتوفير الرفاه الاجتماعي لمواطنيها. لقد تغير كل هذا الآن في الدول المتقدمة صناعياً. إن لدى الدول في الوقت الحالي أدوات فعّالة للتنظيم وآليات للمراقبة مرتبطة بأنظمة رفاه أقل فاعلية، ولكنها ليست غير مؤثرة. إن تحديد من هو مواطن ومن هو غير مواطن قد أصبح ممكناً وضرورياً، ضرورياً لأن المواطن (أو دافع الضرائب كما يقال أحياناً) فقط هو الذي يحق له المدى الكامل من المنافع التي تقدمها الدولة. وبالنظر إلى محدودية قدرات الدول في عهد كانط فإن مسألة من الذي يعتبر أو لا يعتبر مواطناً أو تابعاً إلى منطقة معينة لم تكن بهذه الأهمية إلا بالنسبة لكاتب يريد طرح مخطط فلسفي لنظام سلام محتمل – وكانط نفسه كان يتمنى الإبقاء على الدولة المحمية من قبل "حارس ليلي". في

أيامنا هذه تشكّل هذه قضية عملية حرجة تقرر في الحالات القصوى ما إذا كان فرد ما سيموت أو سيعيش.

لقد شكل الجمع بين سكّان عالم متحرك ودولة نشطة، سياسة ضبط وتنظيم الحدود دولياً ومحلياً. في هذه الحقبة – كما في مجالات أخرى من الحياة الاجتماعية التي تأثرت بشكل مثير بالتغير الاقتصادي الاجتماعي العالمي – لا تسير المواقف السياسية وفق الخطوط التي حددها صراع الطبقات وسياسة المصالح ضمن المجتمعات الصناعية في غضون نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين. فالقوميون الذين يرغبون في الحفاظ على ما يعتبرونه الطابع المميز لبلدهم يعارضون الاجتياح الواسع النطاق من قبل "الغرباء"، ولكن ذلك ينطبق أيضاً على الديمقراطيين الاشتراكيين الواعين لاستحالة وجود دولة رفاه [welfare state] قوية وفعّالة في ظل مجتمع ذي حدود مفتوحة ومستحقات غير محدودة. إن طبقة الناس من ذوي التفكير الراجح والعقل الليبرالي يعارضون قوانين الحد من الهجرة من منطلق حقوق الإنسان، ويوافقهم في ذلك ليبراليو السوق الحرة [libertarians] ولكن على أسس حقوق الملكية – لأي شخص الحق في شراء أو بيع ممتلكاته أوعمله من دون تدخل الدولة. ويدعي الإشتراكيون الثوريون بأنه ليس للعامل وطن، لكن سلطات الدولة في الدول التي كانت تطبق الاشتراكية بشكل حقيقي منعت حرية الحركة والانتقال، لأن البديل كان سيؤدي إلى انتقال أولئك الذين لديهم مهارات مطلوبة إلى حيث يجدون مكافأة مالية مجزية. وكما هو الحال في سياسة البيئة، ما نراه الآن هو نتيجة عدم التلاؤم بين المؤسسة السياسية للنظام العالمي الحالي والحقائق التي ظهرت بمعزل عن هذه المؤسسات.

على أن هنالك فرقاً أساسياً يجب أن نلاحظه بين الخطر البيئي و"خطر" (إن كان هذا خطراً) زوال الحدود بين البلدان. في الملاذ الأخير نجد أن تآكل البيئة يصيب الجميع، ولا يمكن تصور طريقة يستطيع المجتمع الصناعي أن يعزل نفسه فيها عن تأثيرات تغير المناخ أو ماشابه ذلك. سوف يتوجب على الجميع أن يتكيفوا – إذا قتلتنا الأرض سوف نموت جميعاً، ولا يمكن تصور أساس منظور لعالم موحد أفضل من هذه. إلا أن الموقف يختلف بالنسبة لحركات تنقل وهجرة السكان، حيث من الممكن إعادة إلقاء تكاليف التغيير على عاتق المحرومين والمحتاجين. في مواجهة احتمالات الحركات الواسعة النطاق للسكّان – من لاجئين ومهاجرين اقتصاديين أوما شابه – وذلك من المناطق الجنوبية والشرقية التي تعاني من المصاعب، بوسع الاتحاد

الأوروبي مساعدتهم على حل مشاكلهم، وبذلك يقلل من الضغوط التي تجبر على الهجرة، أو قد يستطيع تعزيز المراقبة على الحدود ويستحدث مشكلة ذهنية "أوروبا القلعة المنيعة". وهو يحاول حالياً تطبيق الطريقتين على حد سواء دون كبير حماسة. على سبيل المثال نجد أن برامج المساعدات لأوروبا الشرقية يصاحبها تحويل الموارد بعيداً عن ضوابط الحدود الداخلية إلى ضوابط تسير على "مارشات" عمال الاتحاد. في الولايات المتحدة الأمريكية دعا بات بوكانان [Pat Buchanan] المرشح المهزوم للحزب الجمهوري لرئاسة عام ١٩٩٦، إلى بناء حاجز صناعي بين الولايات المتحدة والمكسيك. هذا لا يشكل حالياً سياسة عملية، ويكمن السبب جزئياً في بقاء قوى المشاعر الليبرالية في الولايات المتحدة، ويعزى ذلك جزئياً إلى الطلب على العمال ذوي الأجور الرخيصة في جنوب غرب أمريكا وجنوب كاليفورنيا وهذا الطلب من القوة بمكان، بحيث أدى إلى معارضة قوية للحد الفعّال من الهجرة – ولكن على المدى الطويل لا يمكن إغفال هذه التدابير المتطرفة.

غير أنه يبقى سبب واحد وجيه يجعل من سعي الدول المتقدمة صناعياً لعزل نفسها محاولة قد تكون غير مجدية. ببساطة، قد يكون الوقت لفعل ذلك قد فات. وتنطلق تسميات مثل "العالم المتقدم صناعياً"، أو الشمال والجنوب، أو العالم الأول والعالم الثالث، من تصورات سياسية ذات أسس إقليمية قد لا تكون ملائمة بعد الآن. فلدى أغلب التجمعات العمرانية الكبرى في المجتمع الصناعي المتقدم وجود "جنوبي" – مثل جنوب لوس أنجلوس أو بعض ضواحي باريس – في حين نجد مناطق الطبقات الاجتماعية العالية في الريو مثلاً أو المناطق الغنية في كيب تاون تظهرمستوى من الثراء، ينتمي إلى "الشمال" بكل وضوح. لقد جاء أكثر من ١٠% من سكّان فرنسا من خارج البلاد، كذلك فإن كاليفورنيا ستغدو في خلال بضع سنوات ولايةً، لغة الأغلبية السائدة فيها هي الإسبانية، وما لم يتغير القانون الألماني فإنه سوف ينضم لملايين "العمال الزائرين" الذين يقطنون في الدولة الاتحادية، ملايين من الألمان الإثنيين من أراضي الاتحاد السوفياتي السابق، ليس للكثير منهم صلة حقيقية بأرضهم الأصلية ولا يتكلمون حتى لغتها.

وهكذا يغدو السؤال حول المغزى الأخلاقي للحدود أكثر تعقيداً مما قد يبدو للوهلة الأولى. فكل تفكيرنا الحالي يجري من منطلقات "أهل البلاد" و"الأجانب" – والجدل الذي يدور حالياً بين العالميين والمحليين [cosmopolitans and communitarians] حول مدى مسؤولياتنا

الأخلاقية، يجري على افتراض كلا الجانبين أن التمييز في هذه الأمور ما زال ذا صلة بالموضوع (Brown 1992a). لقد كونت نظرية السياسة العالمية هذا التمييز وتجد الدعم منه (Walker1993). لهذه الطريقة من التفكير، تحتاج الهوية إلى الاختلاف – من نكون يحدده جزئياً من لا نكون، ولقد كانت السيطرة على الحدود، حرفياً أو مجازاً، سمة هامة تحدد من نكون ومن لا نكون - لقد كان دور الحدود هذا إشكالياً في العصر الحديث، لأنه بدا أنه ينكر الأسس الديمقراطية للشرعية – لا يمكن لأي حدود أن تقرر بشكل ديمقراطي، لأن الديمقراطية تفترض كياناً قد تم تحديده مسبقاً - وعلى الوطنيين والآخرين ممن يؤكدون على قيم المجتمع أن يتكيفوا مع حقيقة أن وحدتهم تحدث بشكل طارئ. والآن يبدو أنه حتى هذا التحديد الذي جرى بشكل طارئ أصبح مهدداً، فقد أصبح "الأجانب" الآن "محليين". وهذه ليست ظاهرة غير مسبوقة كلياً – في الأيام الأخيرة للعالم الكلاسيكي، أيام اوغسطين، وصل اختراق الامبرطورية من الخارج إلى درجة تم فيها إطلاق الكلمة نفسها على الجيش الروماني وعلى الغزاة البرابرة الذين خدموا بشكل منتظم كاحتياطيين تحت وحدة العقبان. في ذاك الوقت، كما هو الآن، كان يتعين القيام بتحديد الهويات من دون إعادة توكيد الحدود الثابتة، وكان النقاش الذي دارحول الجنسية المؤسس على تلك الأخيرة، فارغاً وغير مفيد.

مرة أخرى يجب التحذير، كما كان عليه الأمر حين ورود قضية العولمة في هذا الكتاب، بأن الدولة مازالت قائمة، ومازالت تملك قوة كبيرة – قوة أكبر من تلك التي كانت لديها في ذروة أيام العلاقات الدولية المتمحورة على الدولة [state-centric]. وانبثق جزء من هذه القوة من حقيقة كون الفعل السياسي مازال محتوىً ومعرفاً إلى حد كبير من قبل الدولة. هنالك مجالات أخرى لعرض قضية ما، واستطلاع الآراء وتسجيل النقاط البلاغية، لكن الصلاحية القانونية للدولة – صلاحياتها المتعلقة بالمحافظة على المجتمع والأمن، بمعزل عن أي شيء آخر – تجعل منها المكان الذي تتخذ فيه القرارات وأيضاً المكان الذي قد تترجم فيه القضايا الأخلاقية إلى أفعّال وإن كان هذا مستبعداً.

التمييز بين الجنسين والهوية والعلاقات الدولية

Gender, Identity and International Relations

حتى وقت قريب، كانت العلاقات الدولية تعتبر لدى الكثيرين نموذجاً للخطاب الذي لا يجري فيه التفريق على أساس الجنس - من ذكر أو أنثى. لقد كانت الدول التي تعتبرالعناصر

الفاعلة الأساسية في نظرية العلاقات الدولية، كيانات باردة لا روح فيها، لا مذكرة ولامؤنثة، وكذلك اعتبرت أنماط العمل السياسي المدروسة في مجال موضوع العلاقات الدولية غير إشكالية أيضاً من منظور التمييز بين الجنسين. في الحقيقة كان العاملون في مجال السياسة في مجملهم من الرجال، وأكثر الأكاديميين في هذا المجال أيضاً كانوا ذكوراً، لكن هذه الحقيقة لم تستدع تعليقات كثيرة. غير أن العقد الأخير أو نحوه، شهد تعرض مجال العلاقات الدولية كغيره من العلوم الاجتماعية لنقد مؤثر من قبل أنصار الحركة النسوية [feminist]، فمقاربة عمياء لموضوع التفرقة الجنسية gender-blind لم تعد قابلة للتطبيق في وقتنا الحالي.

من الممكن تمييز ثلاثة أنواع من كتابات أنصار الحركة النسوية، والتي ظهرت بشكل متتابع تقريباً، وتقابل وصفاً معروفاً للابستمولوجيا النسوية [feminist epistemology] (Harding 1986). أولاً، أشارت بعض الكتابات لغياب تجريبي [empirical absence]، غياب تغطية قضايا المرأة في أوصاف العلاقات الدولية حتى في الظروف التي كان واضحاً فيها أن الرجل والمرأة يلعبان أدواراً مختلفة في حالة معينة. إن عنوان كتاب سينثيا إنلو [Cynthia Enloe] "الموز والشطآن والقواعد"(1989) [Bananas, Beaches and Bases] يوضح نقطتنا هنا (على الرغم من عدم كون إنلو [Enloe] من أنصار الحركة النسوية التجريبية إطلاقاً). فدور الأنثى العاملة في بعض الصناعات الجديدة (والقديمة) في الدول المصنعة حديثاً بالكاد تتم تغطيته من قبل الاقتصاد السياسي الدولي التقليدي، ولو أنه من الواضح أن الكثير مما يسمى بالعمليات ذات التقنية العالية [high - technology processes] لدى النمور الآسيوية الناشئة [baby tigers] تعتمد على استغلال العاملات اليافعات. وكذلك نجد أن تأثير صناعة الجنس المتولدة عن القواعد العسكرية والسياحة الاستوائية في حياة المرأة، لم يتم أيضاً التنظير بشأنه من قبل العلاقات الدولية التقليدية، كما عليه الحال في مواضيع مثل دور المرأة في الجيش أو الخدمة الدبلوماسية. إن المثال الأقصى تطرفاً لمثل هذا النوع من الإغفال هو المائة مليون امرأة المفقودات اللاتي حددهن سين[Sen] في دراسته - الهوة بين الرقم الحقيقي المعطى للنساء في العالم، ورقم اللاتي كان يفترض وجودهن لو لم تكن معدلات الوفيات المتباينة في شبه القارة الهندية والصين قد قتلت عدداً من النساء أكبر من الرجال بشكل غير متناسب. ولقد كانت هذه الفجوة موجودة دائماً دون أن يعلق عليها أحد، إلى أن جاءت في دراسة سين (Sen 1990).

من الواضح أن هذه القضايا التجريبية (empirical) تستحق أن تحمل على محمل بالغ الجدية، لكنها لا تشكّل تحديًا لطبيعة مجال العلاقات الدولية أو للمحتوى العام لنظرية العلاقات السياسية. ولكن مقاربات "المواقف النسوية" [Feminist Standpoint] تفعل ذلك، مجادلة بأن للمرأة نظرة متميزة وأرقى للعالم، وهي متميزة، لأنها شكلت من خلال سمات خبراتهن التي تميزهن عن الرجال، وهي أرقى على الأساس (الهيغلي والماركسي) القائل إن للمضطهدين شكلاً من الوعي أعلى من وعي المضطهدين. وهكذا جاءت المحاججة بأن الرواية الواقعية في العلاقات الدولية هي انعكاس لرؤية ذكورية للسلطة (Tickner 1989)، وأن التقسيم المحلي/الدولي يعكس التمييز العام/الخاص الذي كانت آلية مميزة لضمان مكانة تابعة [subordinate] للمرأة في خطاب السياسة الغربية (Elshtain (ed.) 1981). تستطيع المرأة إيجاد وصف أفضل للسياسة مؤسس على الطرق المميزة للتفكير الأنثوي، حيث يلعب التعاون دوراً اوسع بكثير مما يلعبه الصراع.

من الواضح أن هذه المقاربة تتحدى الحكمة السائدة، ولكن حارساً لموضوع العلاقات الدولية لا يقل عن روبرت كيوهان [Robert Keohane] هو الذي أعلن أن "الموقف النسوي" هو أساس لبرنامج بحث مشروع قابل لتوليد رؤى قيمة (Keohane 1989). لكن عدوانية كيوهان احتفظ بها لمواجهة حركة ما بعد الحداثة النسوية [postmodern feminism]. وتشكّل نسوية ما بعد الحداثة التحدي الأساسي الأكبر للتفكير التقليدي من خلال طرح تساؤلات أساسية حول تصورات لمواضيع مثل "الرجل" و"المرأة". قد يكون هنالك فارق مادي (طبيعي) بين الجنسين، لكن التمييز على أساس الجنس هو شيء صنعه المجتمع. إن نظرية "المواقف النسوية" محقة في رؤيتها بأن هنالك أنواعاً مختلفة من المعرفة، لكنها مخطئة في تفكيرها بأن هذه الفوارق يمكن أن تفرض على تصنيفات "الذكر" و"الأنثى" – كل هذه المقولات يجب أن تفند ويكشف النقاب عن أجندتها. وكيوهان محق في رؤيته بأن هذا الموقف مدمر لذلك النوع من النسوية الذي يمكن ضمه ضمن نظرية العلاقات الدولية التقليدية. إن رفض الانضمام هو بيت القصيد في مثل هذا النوع من الأعمال – فبطلاته لسن من اللاتي يتفاعلن سياسياً ضمن النظام القائم، بل هن، اللاتي يرفضن؛ مثل معسكر السلام العام لغرينبرغ، حمل الأشياء "المنطقية" التي تقال عنهن على محمل الجد.

إن هذا ليس أكثر من مجرد مخطط للمواقف الحقيقية في هذه القضايا – السؤال الأساسي حول غرض هذا الكتاب يكمن في كيفية تقاطع هذه الأجندات النسوية مع اهتمامات أخرى برزت في عالم ما بعد الحرب الباردة. إحدى التقاطعات الحاسمة هنا تتعلق بسياسة الثقافات البينية. من الواضح أن إحدى السمات الهامة للعلاقات الدولية في السنوات القادمة سوف تكون إصرار الثقافات غيرالغربية على أن يكون النظام الدولي الذي ينبثق في عالم ما بعد الحرب الباردة غير خاضع لقيم ومعايير خاصة بالأصول الأوروبية للنظام العالمي الحديث. ويتم فعلياً الآن تفنيد المعايير الحالية الراسخة للمجتمع العالمي من قبل أعضائه الجدد، وتخضع للتحدي، بشكل مبرر، تلك المعايير التي يظهر أنها تفضّل الغرب. وبدرجة مماثلة من الوضوح، تعكس الأجندات النسوية المحددة من قبل نساء غربيات قيماً ذات أصول منبثقة عن حركة التنوير الأوروبية، وبالتالي فهي تستجيب لأشكال من التبعية المميزة للغرب. على سبيل المثال نجد هنا بأن تقسيم العام/خاص، والذي يهتم المفكرون من أنصار المرأة بتجاوزه، متصل بالتصور الغربي للمواطنة بشكل لا يمكن التخلص منه. واحتمالات النــزاع هنا كبيرة جداً – بل إن بعض هذه النــزاعات قد نشأ فعلاً.

إن أحد ميادين النـــزاع يتعلّق بحقوق الإنسان بشكل عام، وبحقوق المرأة بشكل خاص. فبينما نجد أنه خلال الجيلين الماضيين أصبح العديد من بيانات الأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان يولي اهتماماً متزايداً للتمييز الجنسي (الصياغة اللغوية الذكورية للبيان الأصلي في ١٩٤٨ قد تعرضت بشكل خاص لنقد شديد)، ويتجاوب مع الخاصة بالمرأة، فقد ظهرت نزعة جديدة مماثلة تؤكد على "حقوق الشعوب" ووجوب احترام التنوع الثقافي. وليس من السهل إيجاد طريقة للتوفيق بين هاتين النـــزعتين. إذا كانت الفكرة القائلة إن "للشعوب" حقوقاً تعني أي شيء فيجب أن تعني بأن لهم الحق في أن يكونوا مختلفين بعضهم عن بعض في تراكيبهم الاجتماعية؛ وإذا كنا نعتقد بأنه من المفيد وجود التعدد الثقافي في العالم فمن الصعب الإصرار على أن يتقيدوا جميعاً بالمجموعة ذاتها من الحقوق الفردية. وهذه النقاط تنطبق على قضايا الحقوق الفردية كافة، لكن الحقوق المبنية على أساس التمييز بين الجنسين تعتبر حساسة بشكل خاص في بعض الثقافات – فالمفكرون الإسلاميون يتصدون بشكل خاص لما يعتبرونه عدم احترام للتعاليم القرآنية في ما يتعلّق بدور المرأة في المجتمع.

وكما في قضايا أخرى نوقشت في هذا الفصل، مانراه هنا هو انعكاس في النظام العالمي للمجادلات والمشاكل التي يمكن أن نجدها أيضاً في المجتمعات المحلية. تتمثل إحدى سمات الحياة في كثير من الدول المتقدمة صناعياً في أواخر القرن العشرين، بإصرار بعض الفئات التي تعتبر نفسها مهمشة وغير مقدرة في الثقافة البيضاء المسيطرة الأبوية التي تميز بين الجنسين، على طلب الاحترام والتقدير، وتشكّل "التعددية الثقافية"[Multiculturalism] أحد الأجوبة عن هذه الحالة، كما هو الحال في سياسة تقوم على أساس توحيد الأجزاء المشرذمة في "تحالف قوس قزح" [Rainbow Coalition] من شأنه تحدي الوضع الراهن بالنيابة عن كل الجماعات المضطهدة. والمشكلة في هذه الاستراتيجية واضحة، وهي انعكاس لمشاكل مشابهة على مستوى العالم. وعلى الرغم من أن كل جزء من الأجزاء المشرذمة يعارض الثقافة المسيطرة، فإن ذلك لا يعني أن متطلباتهم متلائم بعضها مع بعض. إن السكّان الوطنيين في كوبيك ينكرون بشكل روتيني حق زمرة السكّان الأصليين في الانفصال عن كوبيك، بينما نجد ممثلي الثقافة الشعبية للرجال الأمريكيين ذوي الأصل الافريقي مثل فناني موسيقى الراب ينشرون بشكل روتيني مواقفهم الكارهة للنساء والتي تخشى التماثل. وتحاول "التعددية الدينية" في التربية والمدارس غرس الاحترام لكل الأديان، لكن بينما قد يكون بعض المسيحيين الليبراليين سعداء بفكرة كون ديانتهم واحدة من ضمن ديانات عدة ممكنة صالحة، نجد أن القليل من الديانات الأخرى تتخذ موقفاً مريحاً كهذا تجاه حقيقة عقائدهم الأساسية.

والنقطة الأساسية هي أن كلاً من العالم بشكل عام وأكثر الدول، خاصة في العالم المتقدم صناعياً، تواجه المشكلة الأساسية نفسها، وهي إيجاد طريقة للتعامل مع الحاجات المتضاربة بشأن مسألة "الهوية" و"الاختلاف". إن النظام العالمي الذي كان مؤسساً على "التعايش الإثني"، والذي تصان فيه الفروقات السياسية والاجتماعية والثقافية، إن لم تكن تقدر، يواجه تحدي الحركات التي تسعى لفرض معايير عامة عبر العالم. لقد أصبحت النظم السياسية المحلية التي كانت مؤسسة على التوحد، تواجه تحديات إيجاد طرق لمواجهة التنوع الذي كان ذلك التوحد يكبته في السابق. قد تكون مواجهة الموضوع جارية من زوايا عدة وأحيانا انطلاقاً من أهداف مختلفة ولكن المشكلة تظلّ نفسها. وعلاوة على ذلك، وكما هو الحال في مواضيع البيئة والتنمية وقضايا "المحليين / الأجانب"، تبقى مشاكل التمييز على أساس الجنس والهوية من مشاكل الديمقراطية، مشاكل إيجاد طرق لأخذ القرارات - وإيجاد المكان الذي تتخذ فيه هذه القرارات —

التي تلبي كلاً من الرغبة في الحكم الذاتي التي نصادفها في الكثير من الأماكن، والحاجة إلى مركز للقرار يعكس الطبيعة العالمية لكثير من هذه القضايا.

خاتمة: مستقبل نظرية العلاقات الدولية

Conclusion: The Future of International Relations Theory

هنا، إذاً، نجد أجندة جديدة لدراسة العلاقات الدولية. هل تملك نظرية العلاقات الدولية التقليدية دوراً كبيراً تلعبه في تمحيص هذه الأجندة ؟ على صعيد معين يبدو هذا السؤال غريباً، لأن المنظّرين في مجال العلاقات الدولية هم الذين طرحوا الكثيرمن هذه القضايا في المقام الأول. مع ذلك فمن الملاحظ أن بعض أهم المساهمات قد أتى من أشخاص على هوامش الميدان، أو كلياً من خارج الميدان، وليس من الأشخاص المركزيين فيه. لماذا هذا كله ؟

هنالك تهمتان وثيقتا الصلة موجهتان ضد خطاب العلاقات الدولية. الأولى، أنه متهم بأن توجهاته في معظمها تتعلق بالوضع الراهن، وأنه مقترن أكثر مما ينبغي بالقوى الموجودة في السلطة، وأنه متلهف أكثر مما ينبغي لرؤية الأشياء من المنظور الرسمي. وباختصار، إنه "العلم الكئيب" الذي يخبرنا عن سبب عدم إمكان تغير الأشياء. الثانية، وبسبب جزئي متصل بهذا التوجه، لقد كانت العلاقات الدولية شديدة الانعزال كميدان للدراسة، وكان المشتغلون في هذا المجال يعتقدون بأن الأسرار التي يشتركون فيها مع الحكومات تعزلها عن بقية العلوم الاجتماعية والأشكال الأخرى من التفكير الاجتماعي. وهكذا، ففي حين أن العلاقات الدولية، كما هي عليه الآن، قابلة لأن تضيف إلى فهمنا مدى محدوداً – لكنه مهم - من ظواهر العلاقات بين الدول، فإنه يتعين عليها أن تتحول إلى "خطاب تحرري" [emancipatory discourse] وأن تؤسّس صلات أوطد مع العالم الأوسع للمعرفة الاجتماعية إذا كان لها أن تواجه بنجاح الأجندة الجديدة المذكورة أعلاه. سوف يتوجب على نظرية العلاقات الدولية أن تسمح لنفسها بالانغماس في النطاق الأوسع لفئة النظرية الاجتماعية، وأن تتخلّى عن مفرداتها المغرقة في التخصص، وقدرتها المزعومة على تطوير مفاهيمها الخاصة بها وأن تصل نفسها بالبرامج البحثية الخاصة بغيرها من العلوم الاجتماعية. في ظل الزخم الكبير لهذا النقد الآسر نجد أنه من الصعب مجادلة أو مخالفة هذه النظرة.

غير أنه في هذه النقطة قد يشعر القارئ بالامتعاض من قولنا إن جهده المبذول لفهم الفصول الاثني عشر من الكتاب قد كرس للتمكن من موضوع ميت، لذلك لا بد من إضافة شرطين هامين مباشرة. أولاً، على الرغم من انه يجب على العلاقات الدولية أن تحول نفسها من كونها وصيفة للسلطة إلى دور الناقد لها، فإن الكثير من الموارد التي يحتاج إليها هذا التحول متاحة من داخل المجال نفسه، وليس فقط من ماضيه "الطوباوي" و"المثالي" المرفوض منذ فترة طويلة. فقليلون هم الواقعيون الكلاسيكيون الذين شكلوا خطاب الثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين، والذين هم بأي معنى حقيقي من الذين خدموا الوضع الراهن. إن ماركسية كار(Carr) ومذهب اللاعنف لدى نيبوهر [Niebuhr] ورايت [Wright] قد جعلت منهم شخصيات في المؤسسة غير معقولين (على الرغم من أن كار كان في احد الأيام مساعد محرر لصحيفة التايمز). وكان كينا [Kenna] دبلوماسياً محترفاً، ولكنه لم يكن بأي شطحة من الخيال الشخص الذي يقول "نعم"، كما اكتشفت إدارات أمريكية عدة. ولطالما كان هانس مورغنتاو [Hans Morgenthau] نفسه مصراً على أهمية قول "الحقيقة للسلطة" (1970) – ولن تجد تعريفاً أفضل من هذا لمهمة المثقف في الخطاب التحرري. وحتى لو كان بعض خلفائهم متلهفين لأن يهمسوا بالنصيحة في أذن السلطة، فيكفي أننا نستطيع الاستلهام من أمثالهم.

قد يكون الأهم من ذلك الإشارة إلى أنه على الرغم من كون العلاقات الدولية مجالاً غير أكاديمي، ولايتوجب أن يتظاهر بأنه غير ذلك، فإنه مازال لديها الكثير لتقوله لنا عن الطريقة التي تعمل وفقها الأشياء في العالم. ومن اللافت للنظر أنه حين تتحول الكثير من الأسماء الكبيرة في مجال النظرية الاجتماعية المعاصرة إلى المواضيع الدولية، فإن أصحابها كثيراً مايرتكبون أما أخطاء المبتدئين الكلاسيكية – كما في وصف نوربيرتو بوبيو [Norberto Bobbio] للجمعية العامة للأمم المتحدة، كمنبر تتمتّع فيه الهند واللكسمبورغ بعدد الأصوات نفسها، لكونها مبنية على المبدأ الديمقراطي للمساواة السياسية، ويضبطها أيضاً مبدأ الأغلبية الديمقراطي المماثل (in Archiburgi and Held (eds) 1995: 29) – أو تعيد اختراع دولاب العلاقات الدولية – كما في عملية إعادة البناء المضنية التي قام بها جون راولز [John Rawls] للتراث الدبلوماسي الأوروبي في كتابه نظرية في العدالة [A Theory of Justice] الخلاصة، نجد أن إعادة الزواج بين العلاقات الدولية وبقية العلوم

الاجتماعية قد طال انتظاره، فإن الثمار لن تكون كلها مجنية من طرف واحد – فسيأتي منظرو العلاقات الدولية بمهر لا يستهان به إلى الساحة.

وهكذا، كفكرة ختامية، نستطيع أن نكون واثقين أنه على الرغم من أن مستقبل نظرية العلاقات الدولية قد يبدو مختلفاً حقاً عن ماضيها – وسيكون مخيباً للآمال لو لم يكن كذلك – وقد يختفي الخطاب نفسه تدريجياً كموضوع منفصل للدراسة، على الرغم من ذلك ستبقى المعضلات والقضايا، والأفكار والمفاهيم التي ناقشها الكتاب ذات صلة، وستظلّ نظرية العلاقات الدولية بطريقة أو أخرى تقدم مساهمات هامة لفهم العالم لنفسه.

مراجع أخرى للقراءة:

للاطلاع على أفكار الأمن الجديدة انظر

Barry Buzan, People, States and Fear (1990). Buzan et al., The European Security Order Recast: Scenarios for the Post-Cold War Era (1990); Ken Booth (ed.), New Thinking about Strategy and International Security (1991); and idem, "Security and Emancipation" (1991).

ولا يبدو Stevens Walt مقتنعاً في كتابه

"The Renaissance of Security Studies" 1991.

ويعطي كل من

Sean M Lynn Jones and Steven Miller eds

وجهة نظره في صفحات من كتاب

Global Dangers: Changing Dimensions of International Security (1995)

وتشكّل المقالات الآتية مجموعة قيمة عن المؤسسات ووضع المعايير وتناقض المصالح:

Andrew Hurrell and Benedict Kingsbury eds, The International Politics of the Environment 1992

ويعد

Wolfgang Sachs ed, Global Ecology: A New Arena of Political Conflict 1993,

و

John Vogler and Mark Imber eds, The Environment and International Relations 1995

مرجعين مفيدين أيضاً. انظر أيضاً:

Garth Porter and Janet Welsh Brown, Global Environmental Politics 1991;

و

Caroline Thomas, The Environment in International Relations 1992.

ويعد

Thomas ed., "Rio: The Unraveling the consequences" , special issue of Environmental Politics 1994.

أفضل مصدر منفرد عن UNCED. وقد ورد الإنذار المبكر لمشاكل البيئة في كتاب:

Richard Falk, This Endangered Planet 1971.

وأفضل كتاب عن المجتمعات المعرفية هو:

Peter Haas ed., "Knowledge, Power and International Policy Coordination", special issue of International Organization 1992.

والمصدر الجيد عن وجهات النظر المختلفة حول الهجرة واللاجئين هو:

Brian Barry and Robert E. Goodin eds, Free Movement 1992.

والكتاب الآتي هو أيضاً عمل معياري:

Gil Loescher, Beyond Charity: International Cooperation and the Global Refugee Crisis 1993.

انظر أيضاً :

Alan Dowty, Closed Borders 1987.

حول التمييز الجنسي والدراسات الدولية، هنالك مجموعة رائدة:

Rebecca Grant and Kathleen Newlane eds., Gender and International Relations 1991 based on a Millennium special issue.

وهنالك مجموعة أخرى قيمة:

V. Spike Peterson ed., Gender States: Feminist (Re) – Visions of International Relations Theory 1992.

ونوصي بالأعمال الفردية التالية:

Jean Elshtain, Women and War 1987; Christine Sylvester, Feminist Theory and International Relations in a Postmodern Era 1994; Ann Ticker, Gender in International Relations 1992;

والمرجع التالي يعتبر مفيداً وممتعاً، على الرغم من أنه يوجد مكان للجدال حول من هو المصاب بالبرانويا هنا:

Cynthia Weber "Good Girls, Little Girls and Bad Girls: Mail Paranoia in Robert Keohane's Critique of Feminist International Relations" 1994.

وللاطلاع على الأجندات الجديدة من منطلقات أكثر عموماً: تكاد تكون الأدبيات غير متناهية؛ وللاطلاع على مثالين فقط، الأول من داخل الميدان والثاني من خارجه انظر:

Andrew Linklater, "The Question of the Next Stage in International Relations Theory" 1992; and David Held, Democracy and The Global Order(1995).

Bibliography المراجع

Aldcroft. D. H. (1977) From Versailles to Wall Street 1919—1929 (Harmondsworth: Penguin
Allison, G. (1971) Essence of Decision (Boston: Little Brown).
Allison. G. and G.F. Treverton (eds) (1992) Rethinking America's Security: Beyond Cold War to New World Order (New York: W. W. Norton).
Amin, S. (1974) Accumulation on a World Scale, Vols. I and II (New York: Monthly Review Press).
Amin, S. (1977) Imperialism and Unequal Development (New York: Monthly Review Press).
Angell, N. (1909) The Great Illusion (London: Weidenfeld & Nicolson.
Archer, C. (1983) International Organisation (London: Allen and Unwin).
Archibugi. D and D. Held (eds) (1995) Cosmopolitan Democracy (Cambridge: Polity Press).
Aron, R. (1967) Peace and War: A Theory of International Relations (London: Weidenfeld & Nicolson).
Art, R. and K. Waltz (eds) (1993) The Use of Force: Military Power and International Politics (Lanham, MD: University Press of America).
Ashley, R. K. (1984)'The Poverty of Neorealism', International Organisation, (38) 225-86.
Ashley, R. K. (1989a) 'Living on Borderlines: Man. Poststructuralism and War', in Der Derian and Shapiro, International Intertextual.
Ashley, R. K. (1989b) 'Imposing International Purpose: Notes on a Problematic of Government', in Czempial and Rosenau, Global Changes.
Ashley, R. K. (1989c) 'Untying the Sovereign State: A Double Reading of the Anarchy Problematique', Millennium, (17) 227—86.
Ashley, R. K. and R. B. J. Walker (eds) (1990) 'Speaking the Language of Exile: Dissidence in International Studies', Special Issue: International Studies Quarterly, (34) 259-417.
Axelrod, R. (1984) The Evolution of Cooperation (New Yak: Basic Books).
Axelrod, R. and R.O. Keohane (1985) 'Achieving Cooperation under Anarchy: Strategies and Institutions', World Politics, (38) 226-54.
Bachrach, P. and M.P. Baratz (1970) Power and Poverty (New York: Oxford University Press).
Baldwin, D.A. (1985) Economic Statecraft (Princeton: Princeton University Press).
Baldwin, D.A. (1989) Paradoxes of Power (New York: Basic Books).
Baldwin, D.A. (ed.) (1993) Neorealism and Neoliberalism: The Contemporary Debate (New York: Columbia University Press).
Baran, P. (1957) The Political Economy of Growth (New York: Monthly Review Press).
Barnard, F.M. (ed.) (1969) J.G. Herder on Social and Political Culture (Cambridge: Cambridge University Press).

Barnet, R. and J. Cavanagh (1994) Global Dreams: Imperial Corporations and the New World Order (New York: Simon and Schuster)
Barry, B. (1975) 'The Obscurities of Power, in idem Democracy, Power and Justice (Oxford: Oxford University Press).
Barry, B. and R.E. Goodin (eds) (1992) Free Movement (Hemel Hempstead: Harvester Wheatsheaf)
Bauer, P. (1981) Equality, the Third World and Economic Delusion (London: Weidenfeld & Nicolson).
Bender, J. and T.H. Hammond (1992) 'Rethinking Allison's Models'. American Political Science Review, (86) 301-22.
Bentham, J. (1789/1960) Principles of Morals and Legislation (Oxford: Basil Blackwell).
Berdal, M. (1996) 'The United Nations in International Relations', International Affairs, (22) 95-106
Berridge, G. R. (1995) Diplomacy: Theory and Practice (London: Harvester Wheatsheaf).
Best, G. (1994) War and Law Since 1945 (Oxford: Oxford University Press).
Blainey, G. (1988) The Causes of War (New York: Free Press).
Blake, D. H. and R. S. Walters (1991) The Politics of Global Economic Relations (London: Prentice Hall)
Block, F. (1977) The Origins of International Economic Disorder (Berkeley: University of California Press).
Booth, K. (ed.) (1991a) New Thinking about Security and International Relations (London: HarperCollins).
Booth, K. (1991b) 'Security in Anarchy: Utopian Realism in Theory and Practice', International Affairs, (67) 527-45.
Booth, K. and S. Smith (eds) (1994) International Relations Theory Today (Cambridge: Polity Press).
Boulding, K. (1962) Conflict and Defence (New York: Harper and Row).
Bozeman, A.B. (1960) Politics and Culture in International History (Princeton: Princeton University Press).
Brecher, M. (1993) Crises in World Politics: Theory and Reality (Oxford: Pergamon Press).
Brenner, R. (1977) 'The Origins of Capitalist Development', New Left Review, (104) 25-92.
Brett, E. A. (1985) The World Economy Since the War (Brighton: Harvester Wheatsheaf).
Brewer, A. (1990) Marxist Theories of Imperialism: A Critical Survey (London: Routledge).
Brown, C. (1985) 'Development and Dependency', in Light and Groom, International Relations.
Brown, C. (1992a) International Relations Theory: New Normative Approaches (Hemel Hempstead: Harvester Wheatsheaf).
Brown, C. (1992b) '"Really-Existing Liberalism", and International Order', Millennium. (21) 313-28.

Brown, C. (1994a) 'Critical Theory and Postmodernism in International Relations'. In Croom and Light, Contemporary International Relations.
Brown, C. (1994b) '"Turtles All the Way Down": Antifoundationalism, Critical Theory, and International Relations', Millennium, (23) 213-38.
Brown, C. (ed.) (1994c) Political Restructuring in Europe: Ethical Perspectives (London: Routledge).
Brown, C. (1995) 'The End of History?', in Danchev, Fin de Siècle.
Brown, M. E., S. M. Lynn-Jones and S. Miller (eds) (1995) The Peril of Anarchy: Contemporary Realism and International Security (Cambridge, MA.: MIT Press).
Bull, H. (1979) 'Martin Wight and the Theory of International Relations', British Journal of International Studies, (2) 101-16.
Bull, H. (1977-1995) The Anarchical Society (London: Macmillan).
Bull, H. (1984) Justice in International Relations: The Hagey Lectures Waterloo, Ontario: University of Waterloo).
Bull. H. and A. Watson (eds) (1984) The Expansion of International Society (Oxford: Clarendon Press).
Burchill, S. and A. Linklater (eds) (1996) Theories of International Relations (London: Macmillan).
Burton, J.W. (1968) Systems, States Diplomacy and Rules (Cambridge: Cambridge University Press).
Burton, J.W. (1972) World Society (Cambridge: Cambridge University Press).
Bush, President G. (1990) 'Towards a New World Order', Address before a joint session of Congress, September 11. US Department of State Dispatch 17.9.90, 91-4.
Butterfield, H. (1953) Christianity, Diplomacy and War (London: Epworth).
Butterfield. H. and M. Wight (eds) (1966) Diplomatic Investigation (London: George Allen and Unwin).
Buzan, B. (1990) People, States and Fear, 2nd edition (London: Harvester Wheatsheaf).
Buzan, B. et al. (eds) (1990) The European Security Order Recast: Scenarios for the Post-Cold War Era (London: Pinter Publishers),
Buzan, B., C. Jones and R. Little (1993) The Logic of Anarchy: Neorealism to Structural Realism (New York: Columbia University Press).
Caporaso, J. (ed.) (1978) 'Dependence and Dependence in the Global System', Special Issue International Organisation, (32) 1-300,
Cardoso, F. and E. Faletto (1979) Dependency and Development in Latin America (Berkeley: University of California Press).
Carr, E.H. (1939) The Twenty Years Crisis (London: Macmillan).
Cavanagh, J., D. Wysham and M. Arruda (1994) Beyond Bretton Woods: Alternative to the Global Economic Order (London: Pluto Press).
Chalmers, A.F. (1982) What is this Thing Called Science, 2nd edition (Milton Keyness: Open University Press).
Chase-Dunn, C. (1989) Global Formation: Structures of the World Economy (Oxford: Basil Blackwell).
Chomsky, N. (1994) World Orders, Old and New (London: Pluto Press).

Clark, G. and L.B. Sohn (1966) World Peace through World Law (Cambridge, MA: Harvard University Press).
Clarke, M. and B. White (eds) (1989) Understanding Foreign Policy: The Foreign Policy ,Systems Approach (Aldershot: Edward Elgar).
Claude, I. L. (1962) Power and International Relations (New York: Random House).
Claude, I. L. (1971) Swords into Plowshares (New York: Random House).
Clausewitz, C. (1976) On War (trans. And edited by Michael Howard and Peter Paret) (Princeton: Princeton University Press).
Cohen, B. (1990) 'Review Article: The Political Economy of International Trade', International Organisation, (44) 261-78.
Cohen, R. (1994) 'Pacific Unions: A Reappraisal of the Theory that "Democracies Do Not Go To War With Each Other"', Review of International Studies, (20) 207-23
Coker, C. (1994) War in the Twentieth Century (London: Brassey's).
Connolly, W.E. (1983) The Terms of Political Discourse (Oxford: Martin Robertson).
Connolly, W.E. (1991) Identity/Difference: Democratic Negotiations of Political Paradox (Ithaca: Cornell University Press).
Constantinou, C. (1994) 'Diplomatic Representation, or, Who Framed the Ambassadors?', Millennium, (23) 1-23.
Cottam, M. (1986) Foreign Policy Decision-Making: The Influence of Cognition (Boulder: Westview Press).
Cox, R. (1981) 'Social Forces, States, and World Orders: Beyond International Relations Theory', Millennium, (10) 126-55.
Cox, R. (1987) Production, Power and World Order: Social Forces in the Making of History (New York: Columbia University Press).
Cox, R. and H.K. Jacobson (eds) (1973) The Anatomy of Influence (New Haven: Yale University Press).
Craig, G.C. and A.L. George (eds) (1983) Force and Statecraft (New York: Oxford University Press).
Crane, G.T. and A.M. Amawi (eds) (1991) The Theoretical Evolution of International Political Economy: A Reader (New York: Oxford University Press).
Creasy, E. (1902) Fifteen Decisive Battles (London: Macmillan).
Czempial E.-O. and J.N. Rosenau (eds) (1989) Global Changes and Theoretical Challenges (Lexington: Lexington Books).
Dahl, R. (1961) Who Governs? (new Haven: Yale University Press).
Dahl, R. (1970) Modern Political Analysis (New York: Prentice Hall).
Dahrendrof, R. (1990) Reflections on the Revolution in Europe (London: Chatto and Windus).
Danchev, A. (ed.) (1995) Fin de Siècle: The Meaning of the Twentieth Century (London: I.B. Tauris).
Dehio, L. (1965) The Precarious Balance (New York: Knopf).
Der Derian, J. (1987) On Diplomacy: A Genealogy of Western Estrangement (Oxford: Basil Blackwell).

Der Derian, J. and M. Shapiro (eds) (1989) International/Intertextual: Postmodern Readings in World Politics (Lexington: Lexington Books).
Der Derian, J. (1992) Antidiplomacy: Spies, Terror, Speed and War (Oxford: Blackwell).
Devetak, R. (1996) 'Critical Theory', and 'Postmodernism', in Burchill and Linklater, Theories of International Relations.
Dicken, P. (1992) Global Shift: The Internationalisation of Economic Activity (London: Chapman and Hall).
Dowty, A. (1987) Closed Borders (New Haven: Yale University Press).
Doxey, M.P. (1987) International Sanctions in Contemporary Perspective (New York: St Martin's Press).
Doyle, M. (1983) 'Kant, Liberal Legacies and Foreign Policy', Parts I and II, Philosophy and Public Affairs, (12) 205-35 and 323-53.
Doyle, M. (1986) 'Liberalism and World Politics', American Political Science Review, (80) 1151-70.
Dunne, T. (1995) 'The Social Construction of International Society', European Journal of International Relations, (1) 367-89.
Dunne, T. (forthcoming) International Relations Theory from E.H. Carr to R.J. Vincent (London: Macmillan).
Dunne, T. and N. Wheeler (1996) 'Hedley Bull's Pluralism of the Intellect and Solidarism of the Will', International Affairs, (72) 91-107.
Ekins, P. (1992) A New World Order: Grassroots Movements for Social Change (London: Routledge).
Elshtain, J.B. (1987) Women and War (Brighton: Harvester Wheatsheaf).
Elshtain, J.B. (ed.) (1981) Public Man, Private Woman (Oxford: Martin Robertson).
Emmanuel, A. (1972) Unequal Exchange (London: New Left Books).
Enloe, C. (1989) Bananas, Beaches and Bases (London: Pandora Books).
Enole, C. (1993) The Morning After: Sexual Politics at the End of the Cold War (Berkeley: University of California Press).
Evans, G. (1975) 'E.H. Carr and International Relations', British Journal of International Studies, (1) 77-97.
Evans, P., D. Rueschemeyer and T. Skocpol (eds) (1985) Bringing the State Back In (Cambridge: Cambridge University Press).
Evans, P.B., H.K. Jacobson and R.D. Putnam (eds) (1993) Double-Edged Diplomacy: International Diplomacy and Domestic Politics (Berkeley: University of California Press).
Falk, R. (1971) This Endangered Planet (New York: Vintage).
Forsyth, M.G., H.M.A. Keens-Soper and P. Savigear (eds) (1970) The Theory of International Relations (London: Allen and Unwin).
Fox, W.R.T (1985) 'E.H. Carr and Political Realism: Vision and Revision', Review of International Studies, (11) 1-16.
Frank, A.G. (1971) Capitalism and Underdevelopment in Latin America (Harmondsworth: Penguin).
Frank, A.G. and B. Gills (eds) (1993) The World System: Five Hundred Years or Five Thousand Years (London: Routledge).

Freedman, L. (ed.) (1994) War (Oxford: Oxford University Press).
Freud, S. (1985) Civilisation, Society and Religion (Harmondsworth: Penguin).
Frieden, J.A. and D.A. Lake (eds) (1995) International Political Economy: Perspectives on Global Wealth and Power (London: Routledge).
Friedman, M. (1966) Essays in Positive Economics (Chicago: Chicago University Press).
Frost, M. (1996) Ethics in International Relations (Cambridge: Cambridge University Press).
Fukuyama, F. (1989) 'The End Of History', The National Interest, (16) 3-16.
Fukuyama, F. (1992) The End of History and the Last Man (New York: Free Press).
Galtung, J. (1971) 'A Structural Theory of Imperialism', Journal of Peace Research, (13) 81-94.
Gardner, R.N. (1980) Sterling-Dollar Diplomacy in Current Perspective: The Origins and Prospects of our International Economic Order (New York: Columbia University Press).
Garthoff, R. (1994) The Great Transition: America-Soviet Relations and the End of the Cold War (Washington: Brookings Institute).
Gellman, P. (1988) 'Hans Morgenthau and the Legacy of Political Realism', Review of International Studies, (14) 247-66.
Gellner, E. (1988) Plough, Sword and Book: The Structure of Human History (London: Collins Harvill).
George, A.L. (1971) The Limits of Coercive Diplomacy (Boston: Little Brown).
George, J. (1994) Discourses of Global Politics: A Critical (Re) Introduction to International Relations (Boulder: Lynne Reinner).
George, S. (1988) A Fate Worse than Debt (Harmondsworth: Penguin).
Gerner, D.J. (1991) 'Foreign Policy Analysis: Exhilarating Eclecticism, Intriguing Enigmas', in Howell, 'International Studies'.
Giddens, A. (1985) The Nation-State and Violence (Cambridge: Polity Press).
Gill, S. (ed.) (1993) Gramsci, Historical Materialism and International Relations (Cambridge: Cambridge University Press).
Gill, S. and D. Law (1988) The Global Economy (London: Harvester).
Gills, B. et al. (1993) Low Intensity Democracy : Political Power in the New World Order (London: Pluto Press).
Gilpin, R. (1975) US Power and the Multinational Corporation (New York: Basic Books).
Gilpin, R. (1981) War and Change in World Politics (New York: Cambridge University Press).
Gilpin, R. (1984) 'The Richness of the Tradition of Political Realism', International Organisation, (38) 287-304.
Gilpin, R. (1987) The Political Economy of International Relations (Princeton: Princeton University Press).
Gleditsch, N.P. and T. Risse-Kappen (eds) (1995) 'Democracy and Peace', Special Issue, European Journal of International Relations, (1) 429-574.

Goldstein, J. and R.O. Keohane (eds) (1993) Ideas and Foreign Policy (Ithaca: Cornell University Press).
Gong, G.C. (1984) The Standard of 'Civilisation', in International Society (Oxford: Oxford University Press).
Gowa, J. (1983) Closing the Gold Window: Domestic Politics and tile End of Bretton Woods (Ithaca: Cornell University Press).
Grant, R. and K. Newland (eds) (1991) Gender and International Relations (Milton Keynes: Open University Press).
Green. D.P. and I. Shapiro (1994) Pathologies of Rational Choice Theory (New Haven: Yale University Press).
Crieco, J.M. (1988) 'Anarchy and the Limits of Cooperation: A Realist Critique of Newest Liberal Institutionalism', International Organisation, (42) 485-508.
Griffiths, M. (1992) Realism, Idealism and International Politics: A Re-interpretation (London: Routledge).
Groom, A.J.R. and P. Taylor (eds) (1975) Functionalism: Theory and Practice in World Politics (London: University of London Press).
Groom, A.J.R. and P. Taylor (eds) (1984) The Commonwealth in the 1980s (London: Macmillan).
Groom, A.J.R. and P. Taylor (eds) (1994) Frameworks for International Cooperation (London: Pinter).
Groom, A.J.R. and M. Light (eds) (1994) Contemporary International Relations: A Guide to Theory (London: Pinter Publishers).
Gulick, E.V. (1955) Europe's Classical Balance of Power (Ithaca: Cornell University Press).
Haas, E.B. (1964) Beyond the Nation State (Stanford: Stanford University Press).
Haas, P. (1989) 'Do Regimes Matter: Epistemic Communities and Mediterranean Pollution Control', International Organisation, (43) 377-403.
Haas, P. (ed.) (1992) 'Knowledge, Power and International Policy Coordination', Special Issue International Organisation, (46) 1-390.
Halliday, F. (1992) 'An Encounter with Fukuyama', New Left Review, (193) 89-95.
Halliday, F. (1994) Rethinking International Relations (London: Macmillan).
Hamilton K. and R.T.B. Langhorne (1995) The Practice of Diplomacy (London: Routledge).
Hanson, V.D. (1989) The Western Way of War: Infantry Battle in Classical Greece (New York: Knopf).
Harding, S. (1986) The Science Question in Feminism (Milton Keynes: Open University Press).
Harris, N. (1986) The End of the Third World (Harmondsworth: Penguin).
Hegel, G.F.W. (1821/1991) Elements of the Philosophy of Right (Cambridge: Cambridge University Press).
Held, D. (1995) Democracy and the Global Order (Cambridge: Polity Press).
Hermann, C.F., C.W. Kegley and J.N. Rosenau (eds) (1987) New Directions in the Study of Foreign Policy (London: Allen and Unwin).
Higgott, R. (1994) 'International Political Economy', in Groom and Light, Contemporary International Relations.

Hill, C. (1989) '1939: the Origins of Liberal Realism', Review of International Studies, (15) 319-28.
Hinsley, F.H. (1963) Power and the Pursuit of Peace (Cambridge: Cambridge University Press).
Hinsley, F.H. (1966) Sovereignty (London: Hutchinson).
Hirst, P. and G. Thompson (1996) Globalisation in Question: The International Economy and the Possibilities of Governance (Cambridge: Polity Press).
Hobbes, T. (1946) Leviathan (ed. with an introduction by M. Oakeshott) (Oxford: Basil Blackwell).
Hodges, M. (ed.) (1972) European Integration (Harmondsworth: Penguin).
Hoffmann, S. (1977) 'An American Social Science: International Relations', Daedalus, (106) 41-61.
Hogan, M. (ed.) (1992) The End of the Cold War: Its Meaning and Implications (Cambridge: Cambridge University Press).
Holbraad, C. (1970) Concert of Europe (London: Longman).
Hollis, M. (1995) The Philosophy of the Social Science (Cambridge: Cambridge University Press).
Hollis, M. and S. Smith (1991) Explaining and Understanding International Relations (Oxford: Clarendon Press)
Howard, M. (1983) Clausewitz (Oxford: Oxford University Press).
Howell, L.D. (1991/2) (ed.) 'International Studies: The State of the Discipline', Special Issue International Studies Notes, (16/17) 1-68.
Hume, D. (1987) Essays: Moral, Politics and Literary (Indianapolis: Liberty Classics).
Hurrell, A. and B. Kingsbury (eds) (1992) The International Politics of the Environment (Oxford: Oxford University Press).
Hutton, W.(1995) The State We're In (London: Cape).
Jackson, R. (1990) Quasi-States: Sovereignty, International Relations and the Third World (Cambridge: Cambridge University Press).
Janis, I (1972) Victims of Groupthink (Boston: Houghton Mifflin).
Jarvis, A. (1989) 'Societies, States and Geopolitics', Review of International Studies, (15) 281-93.
Jervis, R. (1976) Perception and Misperception in World Politics (Princeton: Princeton University Press).
Joll, J. (1984) The Origins of the First World War (London: Longman).
Kaher, M. (ed.) (1986) The Political Economy of International Debt (Ithaca: Cornell University Press).
Kaplan, M. (1957) System and Process in International Politics (New York: Wiley).
Keegan, J. (1978) The Face of Battle (London: Jonathan Cape).
Kegley, C.W. (ed.) (1995) Controversies in International Relations Theory: Realism and the Neoliberal Challenge (New York: St Martin's Press).
Kegley, C.W. and E. Wittkopf (1995) World Politics: Trend and Transformation, 5th edition (New York: St Martin's Press).
Kennan, G. (1952) American Diplomacy (New York: New American Library).
Kennedy, P. (1981) The Realities Behind Diplomacy (London: Allen and Unwin).

Kennedy, P. (1988) The Rise and Fall of the Great Powers (London: Unwin Hyman.
Kennedy, P. (1993) Preparing for the Twenty-First Century (New York: Random House).
Keohane, R.O. (1980) 'The Theory of Hegemonic Stability and Changes in International Economic Regimes 1967-1977', in O. Holsti et al., Change in the International System (Boulder: Westview Press) 132-62 (also in Keohane 1989a).
Keohane, R.O. (1984) After Hegemony (Princeton: Princeton University Press).
Keohane, R.O. (ed.) (1986) Neorealism and Its Critics (New York: Columbia University Press).
Keohane, R.O. (1988) 'International Institutions: Two Approaches, International Studies Quarterly, (32) 379-96 (also in Keohane 1989a).
Keohane, R.O. (1989a) International Institutions and State Power (Boulder: Westview Press).
Keohane, R.O. (1989b) 'International Relations Theory: Contributions from a Feminist Standpoint', Millennium, (18) 245-53.
Keohane. R.O. and S Hoffmann (eds) (1991) The New European Community (Boulder: Westview Press).
Keohane, R.O. and J.S. Nye (eds) (1971) Transnational Relations and World Politics Cambridge, MA: Harvard University Press).
Keohane, R.O. and J.S. Nye (1977) Power and Interdependence (Boston: Little Brown).
Keylor, W. (1992) The Twentieth Century World: An International History (New York: Oxford University Press).
Keynes, J.M. (1919) The Economic Consequences of the Peace (London: Macmillan).
Kindleberger, C. (1973) The World in Depression 1929-1939 (Harmondsworth: Penguin).
Kissinger, H. (1994) Diplomacy (London: Simon and Schuster).
Knorr, K. and J.N. Rosenau (eds) (1969) Contending Approaches to International Politics (Princeton: Princeton University Press).
Koch, H. (ed.) (1972) The Origins of the First World War (London: Longman).
Krasner. S.D. (ed.) (1983) International Regimes (Ithaca: Cornell University Press).
Krasner. S.D. (1985) Structural Conflict: The Third World Against Global Liberalism (Berkeley: University of California Press).
Kratochwil, F. (1989) Rules, Norms and Decisions(Cambridge: Cambridge University Press).
Kratochwil, F. and E. Mansfield (eds) (1994) International Organisation: A Reader (New York: HarperCollins).
Kratochwil, F. and J.G. Ruggie (1986) 'International Organisation: A State of the Art on the Art of the State', International Organisation, (40) 753-75.
Krugman, P. (1994) Rethinking International Trade (Cambridge, MA: MIT Press).
Krugman, P. (1996) Pop Internationalism (Cambridge, MA:MIT Press).
Krugman, P. and M. Obstfeld (1991) International Economics: Theory and Policy (New York: HarperCollins).

Laclau, E. (1976) Politics and Ideology in Marxist Theory (London: New Left Books).
Lakatos, I. and A. Musgrave (eds) (1970) Criticism and the Growth of Knowledge (Cambridge: Cambridge University Press).
Lake, D. (1988) Power, Protection and Free Trade: International Sources of US Commercial Strategy, 1887-1939 (Ithaca: Cornell University Press).
Lake, D. (1992) 'Powerful Pacifists: Democratic States and War', American Political Science Review, (86) 24-37.
Lake, D. (1993) 'Leadership, Hegemony and the International Economy: Naked Emperor or Tattered Monarch with Potential', International Studies Quarterly, (33) 459-89.
Lal, D. (1983) The Poverty of 'Development Economics', (London: Institute of Economic Affairs).
Lapid, Y. (1989) 'The Third Debate: On the Prospects of International Theory in a Post-Positivist Era'. International Studies Quarterly, (33) 235-54.
Lebow, R.N. (1981) Between Peace and War: The Nature of International Crisis (Baltimore: Johns Hopkins University Press).
Lebow, R.N. and T. Risse-Kappen (eds) (1995) International Relations Theory and the End of the Cold War (New York: Columbia University Press).
Lebow, R.N. and J. Stein (1994) We All Lost the Cold War (Princeton: Princeton University Press).
Levy, M.A., O.R. Young and M. Zürn, 'The Study of International Regimes', European Journal of International Relations, (1) 267-330.
Light, M. and A.J.R. Groom (eds) (1985) International Relations: A Hand-book in Current Theory (London: Pinter Publishers).
Linklater, A. (1990) Beyond Realism and Marxism (London: Macmillan).
Linklater, A. (1992) 'The Question of the Next Stage in International Relations Theory: A Critical Theoretic Approach, Millennium. (21) 77-98.
Liska, C. (1990) The Ways of Power: Patterns and Meanings in World Politics (Oxford: Basil Blackwell).
List, F. (1966) The National System of Political Economy (London: Frank Cass).
Little, I.M.D. (1982) Economic Development: Theory, Policy, and International Relations (New York: Basic Books).
Little, R. (1994) 'International Relations and Large Scale Historical Change', in Groom and Light. Contemporary International Relations.
Little, R. and M. Smith (eds) (1991) Perspectives on World Politics: A Reader (London: Routledge).
Loescher, G (1993) Beyond Charity: International Co-operations and the Global Refugee Crisis (New York: Oxford University Press).
Long, D. and P. Wilson (eds) (1995) Thinkers of the Twenty Years Crisis: Interwar Idealism Reassessed (Oxford: Clarendon Press).
Lukes, S. (1974) Power: A Radical View (London: Macmillan).
Lynn-Jones, S.M. and S. Miller (eds) (1995) Global Dangers: Changing Dimensions of International Security (Cambridge, MA: MIT Press).
MacMillan, J. (1996) 'Democracies Don't Fight: A Case of the Wrong Research Agenda', Review of International Studies, (22) 275-99.

MacMillan, J. and A. Linklater (eds) (1995) Boundaries in Question (London: Pinter Publishers).
Macridis, R.C. (ed.) (1992) Foreign Policy in World Politics (London: Prentice Hall).
Mann, M. (1986/1993) The Sources of Social Power, Vols. I and II (Cambridge: Cambridge University Press).
Mannheim, K. (1936/60) Ideology and Utopia (London: Routledge and Kegan Paul).
Martel, G. (ed.) (1986) The Origins of the Second World War Reconsidered: The A.J.P Taylor Debate after Twenty-Five Years (Boston: Allen and Unwin).
Mayall, J. (ed.) (1996) The New Interventionism: 1991-94 (Cambridge: Cambridge University Press).
McCrew, A. et al. (1992) Global Politics: Globalisation and the Nation State (Milton Keynes: Open University Press).
Meadows, Donnella et al. (1974) Limits to Growth (London: Pan).
Mearsheimer, J. (1990) 'Back to the Future: Instability in Europe after the Cold War' International Security, (15) 5-56 (and collected in M.E. Brown (1995)).
Mearsheimer, J. (1994/5) 'The False Promise of International Institutions' International Security, (19) 5-49 (and collected in M.E. Brown (1995)).
Meinecke, F. (1957) Machiavellism: The Doctrine of Raison D'Etat and its Place in Modern History (London: Routledge and Kegan Paul).
Millennium (1991) 'Sovereignty at Bay, 20 Years After', Special Issue (20) 198-307.
Millennium 'The Globalisation of Liberalism', Special Issue (24) 377-576.
Mitrany, D. (1996) A Working Peace System (Chicago: Quadrangle Books).
Mitrany, D. (1975) The Functional Theory of Politics (London: Martin Robertson).
Modelski, G. (1987) Long Cycles in World Politics (London: Macmillan).
Morgenthau, H.J. (1948) Politics Among Nations (New York: Alfred P. Knopf) (5th edition 1978).
Morgenthau, H.J. (1970) Truth and Power (London: Pall Mall Press).
Murphy, C. (1994) International Organisation and Industrial Change: Global Governance Since 1850 (Cambridge: Polity Press).
Murphy, C. and R. Tooze (eds) (1991) The New International Political Economy (Boulder: Lynne Reinner).
Murray, A. (1996) 'The Moral Politics of Hans Morgenthau', The Review of Politics, (58) 81-107.
Murray, Alastair (forthcoming) Reconstructing Realism (PhD thesis, University Bristol, 1996).
Nardin, T. (1983) Law, Morality and the Relations of States (Princeton: Princeton University Press).
Nardin, T. (ed.) (1996) The Ethics of War and Peace (Princeton: Princeton University Press).
Nardin, T. and D. Mapel (eds) (1992) Traditions of International Ethics (Cambridge: Cambridge University Press).
Neufeld, M. (1995) The Restructuring of International Relations Theory (Cambridge: Cambridge University Press).

Nicholas, H.G. (1985) The United Nations as a Political System (Oxford: Oxford University Press).
Nicholson, M. (1996) Causes and Consequences in International Relations: A Conceptual Survey (London: Pinter Publishers).
Niebuhr, R. (1932) Moral Man and Immoral Society (New York: Charles Scribner's Sons).
Nye, J. (1971) Peace in Parts (Boston: Little Brown).
Nye, J.S. (1988) 'Neorealism and Neoliberalism', World Politics, (40) 235-51.
Nye, J.S. (1990) Bound to Lead: The Changing Nature of American Power (New York: Basic Books).
Oberdorfer, D. (1991) The Turn: How the Cold War Came to an End (London: Cape).
Ohmae, K. (1990) The Borderless World (London: Collins).
Olson, W.C. and A.J.R. Groom (1992) International Relations Then and Now (London: Pinter Publishers).
Onuf, N. (1995) 'Levels', European Journal of International Relations, (1) 35-58.
Paret. P. (ed.) (1986) Makers of Modern Strategy from Machiavelli to the Nuclear Age (Princeton: Princeton University Press).
Peterson, V.S. (ed.) (1992) Gendered States: Feminist (Re) Visions of International Relations Theory (Boulder: Lynne Reinner).
Polanyi, K. (1975) The Great Transformation (Boston: Beacon Books).
Porter, B. (ed.) (1969) The Aberystwyth Papers (Oxford: Oxford University Press).
Porter, G. and J. Welsh Brown (1991) Global Environmental Politics (Boulder: Westview Press).
Powell, R. (1991) 'Absolute and Relative Gains in International Relations Theory', American Political Science Review, (85) 1303-20.
Powell, R. (1994) 'Anarchy in International Relations: The Neoliberal-Neorealist Debate', International Organisation, (48) 313-34.
Prebisch, R. (1950) The Economic Development of Latin America and its Principal Problems (New York: United Nations).
Rawls, J. (1971) A Theory of Justice (Oxford: Oxford University Press).
Reich, R. (1992) The Work of Notions (New York: Vintage).
Reiss, H. (ed.) (1970) Kant's Political Writings (Cambridge: Cambridge University Press).
Ricardo, D. (1971) Principles of Political Economy and Taxation (Harmondsworth: Penguin).
Richardson, J.L. (l994) Crisis Diplomacy (Cambridge: Cambridge University Press).
Risse-Kappen, T. (ed.) (1995) Bringing Transnational Relations Back In: Non-State Actors, Domestic Structures and International Institutions (Cambridge: Cambridge University Press).
Rittberger. V. (ed.) (1993) Regime Theory and International Relations (Oxford: Oxford University Press).
Roberts, A. and R. Guelff (eds) (1983) Documents on the Laws of War (Oxford: Oxford University Press).

Roberts, A. and B. Kingsbury(eds) (1993) United Nations, Divided World: the UN's Role in International Relations (Oxford: Oxford University Press).
Robertson, E.M. (ed.) (1971) The Origins of the Second World War: Historical Interpretation (London: Macmillan).
Rodney, Walter (1983) How Europe Underdeveloped Africa (London: Bogle-Louverture).
Rosenau, J.N. (ed.) (1967) Domestic Sources of Foreign Policy (New York: Free Press).
Rosenau, J.N. (ed.) (1969) International Politics and Foreign Policy: A Reader (New York: Free Press).
Rosenau, J.N. and E.-O. Czempiel (eds) (1992) Governance without Government: Order and Change in World Politics (Cambridge: Cambridge University Press).
Rosenberg, J. (1994) The Empire of Civil Society (London: Verso).
Rosenthal, J. (1991) Righteous Realists (Baton Rouge, LA: University of Louisiana Press).
Ruggie, J.G. (1982) 'International Regimes, Transactions and Change: Embedded Liberalism in the Postwar Economic Order', International Organisation, (36) 379-415.
Ruggie, J.G. (1983) 'Continuity and Transformation in the World Polity: Towards a Neorealist Synthesis', World Politics, (35) 261-85.
Russett, B. (1993) Grasping the Democratic Peace: Principles for a Post-Cold War World (Princeton: Princeton University Press).
Russett, B., J.L. Ray and R. Cohen (1995) 'Raymond Cohen on Pacific Unions: a Response and a Reply', Review of International Studies, (21) 319-25.
Sachs, W. (ed.) (1993) Global Ecology: A New Arena of Political Conflict (London: Zed Books).
Sagan, S.D. and K. Waltz (1995) The Spread of Nuclear Weapons (New York: W.W. Norton).
Schelling, T. (1960) The Strategy of Conflict (Cambridge, MA: Harvard University Press).
Schmitt, C. (1932/1996) The Concept of the Political (Chicago: University of Chicago Press).
Scholte, J.A. (1993) The International Relations of Social Change (Bucking-ham: Open University Press).
Schroeder, P. (1994) 'Historical Reality vs. Neo-Realist Theory', International Security, (19) 108-48 (and collected in M.E. Brown. 1995).
Sen, A. (1982) Poverty and Famine (Oxford: Clarendon Press).
Sen, A. (1990) 'More than 100 Million Women are Missing', New York Review of Books, 20 December.
Sewell, J. P. (1966) Functionalism in World Politics (Princeton: Princeton University Press).
Shapiro, M. and H. Alker (eds) (1996) Challenging Boundaries: Global Flows, Territorial Identities (Minneapolis: University of Minnesota Press).

Shonfield, A. (ed.) (1976) International Economic Relations of the Western World 1959-1971, Vol. I, Politics and Trade (Shonfield et al.) Vol. II International Monetary Relations (Susan Strange) (Oxford: Oxford University Press).
Singer, J.D. et al. (1979) Explaining War (London: Sage Publications).
Smith, H. (1994) 'Marxism and International Relations', in Groom and Light, Contemporary International Relations.
Smith, M.J. (1986) Realist Thought from Weber to Kissinger (Baton Rouge, LA: University of Louisiana Press).
Smith, S. (1986) 'Theories of Foreign Policy: An Historical Overview', Review of International Studies, (12) 13-29.
Smith, S., K. Booth and M. Zalewski (eds) (1996) International Theory: Post-Positivist Perspectives (Cambridge: Cambridge University Press).
Smith, S. and M. Clarke (eds) (1985) Foreign Policy Implementation (London: Allen and Unwin).
Spero, J. (1990) The Politics of International Economic Relations (London: Allen and Unwin).
Springsteen, B. (1995) 'The Ghost of Tom Joad', Sony Records.
Spykman, N. (1942) America's Strategy in World Politics (New York: Harcourt Brace).
Stein, A. (1982) 'Coordination and Collaboration: Regimes in an Anarchic World', International Organisation, (36) 294-324.
Stoessinger, J. (1990) Why Nations Go to War (New York: St Martin's Press).
Stopford, J. and S. Strange (1992) Rival States, Rival Firms: Competition for World Market Shares (Cambridge: Cambridge University Press).
Strange, S. (1970) 'International Economics and International Relations: A Case of Mutual Neglect', International Affairs, (46) 304-15.
Strange, S. (1971) Sterling and British Policy (Oxford: Oxford University Press).
Strange, S. (1985) 'Protectionism and World Politics' International Organisation, (39) 233-59.
Strange, S. (1986) Casino Capitalism (Oxford: Basil Blackwell).
Strange, S. (1987) 'The Persistent Myth of Lost Hegemony', International Organisation, (41) 551-74.
Strange, S. (1988) States and Markets (London: Pinter Publishers).
Strange, S. (1992) 'States, Firms and Diplomacy', International Affairs, (68) 1-15.
Stubbs, R. and G. Underhill (eds) (1994) Political Economy and the Changing Global Order (London: Macmillan).
Suganami, H. (1990) 'Bringing Order to the Causes of War Debate', Millennium, (19) 19-35.
Suganami, H. (1996) On the Causes of War (Oxford: Clarendon Press).
Sylvester, C (1994) Feminist Theory and International Relations in a Post Modern Era (Cambridge: Cambridge University Press).
Taylor, A.J.P. (1961) The Origins of the Second World War (London: Hamish Hamilton).
Taylor, C. (1971) 'Interpretation and the Sciences of Man', Review of Metaphysics, (25) 3-51.

Taylor, P. (1993) International Organisation in the Modern World (London: Pinter Publishers).
Taylor, P. and A.J.R. Groom (eds) (1978) International Organisation: A Conceptual Approach (London: Pinter Publishers).
Taylor, P. and A.J.R. Groom (eds) (1989) Global Issues in the United Nations Framework (London: Macmillan).
Taylor, P. and A.J.R. Groom (1992) The UN and the Gulf War, 1990-1991: Back to the Future (London: Royal Institute of International Affairs).
Thomas, C. (1987) In Search of Security: The Third World in International Relations (Brighton: Wheatsheaf Books).
Thomas, C. (1992) The Environment in International Relations (London: RIIA).
Thomas, C. (ed.) (1994) 'Rio: Unravelling the Consequences', Special Issue Environmental Politics, (2) 1-241.
Tickner, J.A. (1989) 'Hans Morgenthau's Principles of Political Realism: A Feminist Reformulation', Millennium, (17) 429-40.
Tickner, J.A. (1992) Gender in International Relations (New York: Columbia University Press).
Tilly, C. (ed.) (1975) The Formation of National States in Western Europe (Princeton: Princeton University Press).
Tilly, C. (1990) Coercion, Capital and European States AD 990-1990 (Oxford: Basil Blackwell).
Toffler, A. and H. Toffler (1993) War and Anti-War (Boston: Little, Brown).
Treitschke, H. von (1916/1963) Politics (abridged and edited by Hans Kohn) (New York: Harcourt, Brace and World).
Tucker, R.W. and D.C. Hendrickson (1992) The Imperial Temptation: The New World Order and America's Purpose (New York: Council on Foreign Relations).
Turner, L. and M. Hodges (1992) Global Shakeout (London: Century Business).
United Nations (1995) Our Global Neighbourhood: Report of the Commission on Global Governance.
Vernon, R. (1971) Sovereignty at Bay (New York: Basic Books).
Viotti, P. and M. Kauppi (1993) International Relations Theory (New York: Macmillan).
Vogler, J. and M. Imber (eds) (1995) The Environment and International Relations (London: Routledge).
Waever, O. (1996) 'The Rise and Fall of the Inter-paradigm Debate', in Smith, Booth and Zalewski, International Theory.
Walker, R.B.J. (1993) Inside/Outside: International Relations as Political Theory (Cambridge: Cambridge University Press).
Wallace, W. (1994) Regional Integration: The West European Experience (Washington: Brookings Institute).
Wallace, W. (1996) 'Truth and Power, Monks and Technocrats: Theory and Practice in International Relations', Review of International Studies, (22) 301-21.
Wallerstein, I. (1974/1980/1989) The Modern
World System, Vols. I, II, and III (London: Academic Press).
Wallerstein, I. (1991a) Geopolitics and Geoculture: Essays on the Changing World System (Cambridge: Cambridge University Press).

Wallerstein, I. (1991b) Unthinking Social Science: The Limits of Nineteenth Century Paradigms (Cambridge: Polity Press).
Walt, S. (1985) 'Alliance Formation and the Balance of World Power', International Security, (9) 3-43 (and collected in M.E. Brown (1995)).
Walt, S. (1991) 'The Renaissance of Security Studies', International Studies Quarterly, (35) 211-39.
Waltz, K. (1959) Man, the State and War (New York: Columbia University Press).
Waltz, K. (1979) Theory of International Politics (Reading MA: Addison-Wesley).
Waltz, K. (1990) 'Realist Thought and Neorealist Theory', Journal of International Affairs, (44) 21-37.
Waltz, K. (1993) 'The Emerging Structure of International Security', International Security, (18) 44-79 (and collected in M.E. Brown (1995)).
Walzer, M. (1992) Just and Unjust Wars, 2nd edition (New York: Basic Books).
Warren, B. (1980) Imperialism: Pioneer of Capitalism (London: New Left Books).
Watson, A. (1982) Diplomacy: The Dialogue of States (London: Methuen).
Watson, A. (1992) The Evolution of International Society: A Comparative Historical Analysis (London: Routhedge).
Watt, D.C. (1989) How War Came (London: Heinemann).
Weber, C. (1994) 'Good Girls' Little Girls and Bad Girls: Male Paranoia in Robert Keohane's Critique of Feminist International Relations', Millennium, (23) 337-49.
Wee, H. Van der (1986) Prosperity and Upheaval 1945-1980 (Harmondsworth: Penguin).
Weinberg, G.L. (1994) A World at Arms (Cambridge: Cambridge University Press).
Welsh, D.A. (1992) 'The Organisational Process and Bureaucratic Politics Paradigm' International Security, (17) 112-46.
Wendt, A. (1987) 'The Agent/Structure Problem in International Relations Theory', International Organisation, (41) 335-70.
Wendt, A. (1992) 'Anarchy is what States Make of It: The Social Construction of Power Politics', International Organisation, (46) 391-426.
Wheeler, N.J. (1992) 'Pluralist and Solidarist Conceptions of International Society: Bull and Vincent on Humanitarian Intervention', Millennium, (21) 463-87.
Wiener, J. (1995) 'Hegemonic Leadership: Naked Emperor or the Worship of False Gods', European Journal of International Relations, (1) 219-43.
Wight, M. (1946/78) Power Politics, 2nd edition (Leicester University Press).
Wight, M. (1977) Systems of States (Leicester: Leicester University Press).
Willetts, P. (ed.) (1983) Pressure Groups in the International System (London: Pinter).
Williamson, J. and C. Milner (1991) The World Economy (Hemel Hempstead: Harvester Wheatsheaf).
Wohlforth, W. (1994-95) 'Realism and the End of the Cold War', International Security, (19) 91-129.
Wright, M. (ed.) (1989) 'The Balance of Power', Special Issue, Review of International Studies, (15) 77-214.

Zacher, M. with B.A. Sutton (1996) Governing Global Networks: International Regimes for Transport and Communication (Cambridge: Cambridge University Press).
Zakaria, F. (1992) 'Realism and Domestic Politics: A Review Essay', International Security, (17) 177-98.

العناوين الرئيسية والفرعية الواردة في الكتاب

After the Cold War: New World, Old Theories?	ما بعد الحرب الباردة: عالم جديد أم نظريات قديمة؟
Back to the Future	العودة إلى المستقبل
Conclusion: From Foreign Policy to Power	خاتمة: من السياسة الخارجية إلى القوة
Challenges to the Realist Synthesis	تحديات التوليفة الواقعية
Conclusion: Managing Insecurity	النتيجة: إدارة حالة انعدام الأمن
Conclusion: New Agendas	النتيجة : أجندات جديدة
Conclusion: The End of State-Centric International Relations?	الخاتمة: نهاية العلاقات الدولية المتمحورة حول الدولة؟
Conclusion: The Future of International Relations Theory	خاتمة: مستقبل نظرية العلاقات الدولية
Cooperation, Conflict and the "Prisoner's Dilemma	التعاون والصراع و"معضلة السجين"
Defining International Relations	تعريف العلاقات الدولية
Definitions and Perspectives: Theory and Practice	تعاريف ووجهات نظر: النظرية والممارسة
Dimensions of Power	أبعاد القوة
Foreign and Domestic Policy: The "Decision" as Focus	السياسة الخارجية والداخلية: "القرار" بوصفه نقطة التركيز
Functionalism	المذهب الوظيفي
Gender, Identity and International Relations	التمييز بين الجنسين والهوية والعلاقات الدولية
Global Governance	الحكـــم العــــالمي
Global Governance and (Collective) Security	الحكم العالمي والأمن (الجماعي)
Good Governance, the Standards of Civilization and Quasi-States	الحكم الجيد، مستويات الحضارة وأشباه الدول
Hegemonic Stability	الاستقرار المهيمن
Hegemony, Conflict and Cooperation	الهيمنة والصراع والتعاون

Integration Theory, Federalism and Neofunctionalism	نظرية الدمج (التكامل)، الفيدرالية والمذهب الوظيفي الجديد
International Political Economy	الاقتصاد السياسي الدولي
International Society and the "English School"	المجتمع الدولي و"المدرسة الإنجليزية"
Introduction: MNCs, Globalization and the New International Political Economy	مقدمة: الشركات متعددة الجنسيات، العولمة والاقتصاد السياسي الدولي الجديد
Introduction: Political and Economic International Systems	مقدمة: الأنظمة الدولية السياسية والاقتصادية
Introduction: Sovereignty, Anarchy and Global Governance	مقدمة: السيادة، الفوضى والحكم العالمي
Introduction: Statecraft, Influence and Power	مقدمة: فن إدارة الدولة والنفوذ والقوة
Introduction: The State	مقدمة: الدولة
Is America a Declining Hegemon?	هل تعد أمريكا طرفاً مهيمناً آفلاً؟
Liberal Internationalism and the Origins of the Discipline	المذهب الدولي الليبرالي وأصول هذا الفرع من فروع المعرفة
Migrants and Refugees - the Politics of Border Controls	المهاجرون واللاجئون – سياسة مراقبة الحدود
Neorealism	الواقعية الجديدة
Neorealsim and Neoliberalism	الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة
Perspectives and Theories	وجهات النظر والنظريات
Pluralism and Complex Interdependence	التعددية والترابط المعقد
Post-Positivism: Critical and Postmodern International Thought	ما بعد الوضعية: فكر ما بعد الحداثة الدولي والنقدي
Power and Security	القوة والأمـــن
Problems and Perspectives	المشاكل والمنطلقات
Regime Theory	نظرية النظام
Structuralism	البنيوية

Structure and Foreign Policy	البنية والسياسة الخارجية
The Balance of Power and War	ميزان القوى والحرب
The Democratic Peace	السلام الديمقراطي
The End of History?	نهاية التاريخ؟
The End of the "Third World"?	نهاية العالم الثالث؟
The First "Great Debate": Realists and Utopians	"المناظرة الشهيرة" الأولى: الواقعيون والطوباويون
The Great Debates	المناقشات الشهيرة
The Growth of World Economy	نشوء الاقتصاد العالمي
The New Diplomacy	الدبلوماسية الجديدة
The New Politics of the International Environment	السياسة الجديدة للبيئة العالمية
The New World Order	النظام العالمي الجديد
The Political Conception of War	التصور السياسي للحرب
The Post-War Realist Synthesis	التركيبة الواقعية لما بعد الحرب
The Second Great Debate: On Method	المناظرة الكبيرة الثانية: حول الطريقة
The South and the New International Order	الجنوب والنظام الاقتصادي الدولي الجديد
The State and Foreign Policy	الدولة والسياسة الخارجية
The View from the South	وجهة النظر من الجنوب
The World Economy and the Rise and Fall of the Bretton Woods System	الاقتصاد العالمي ونشوء نظام بريتون وودز وسقوطه
Theory and International Relations I: Past Debates	النظرية والعلاقات الدولية ١: المناظرات السابقة
Theory and International Relations: II Theory Today	النظرية والعلاقات الدولية ٢: النظرية اليوم
War in the Twentieth Century	الحرب في القرن العشرين

نبذة عن مركز الخليج للأبحاث

هو مؤسسة بحثية مستقلة، مقرها دبي في دولة الإمارات العربية المتحدة، تأسس في يوليو عام ٢٠٠٠، بمبادرة من رجل الأعمال السعودي عبد العزيز بن عثمان بن صقر، إدراكاً منه لأهمية إنجاز أبحاث أكاديمية حول أهم القضايا الخليجية في ظل التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الحادة والمتسارعة التي تشهدها منطقة الخليج، وذلك بهدف إشاعة المعرفة على أوسع نطاق.

ويقدم المركز الخدمات التعليمية والاستشارات المتخصصة حول منطقة الخليج. كما يسعى إلى صياغة فهم أوضح وأعمق للتحديات والفرص المستقبلية التي تواجهها المنطقة.

من أصدارات مركز الخليج للأبحاث

ترجمة ونشر :

١	الأقتصاد السياسي للعلاقات الدولية	روبرت غيلبين	ISBN 9948-400-16-X

يعالج التــفاعل بين الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، من جهة، واليابان والقوى الأقتصادية الناشئة من جهة أخرى، ومفاهيم الأقتصاد السياسي الدولي.

٢	تركيبة المجتمع الدولي	جيفري ستيرن	ISBN 9948-400-00-3

يهتم بموضوع ارتقاء المجتمعات ومفهومي السيادة والدولة، ويستجلي محددات وضوابط السلوك بين الدول، ومفهوم الدبلوماسية وتطوراتها

٣	عولمة السياسة العالمية	جون بيليس ستيف سميث	ISBN 9948-400-07-0

يستعرض السياسات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة ويتناول المجريات العالمية وأثرها على أكثر القضايا إلحاحاً في القرن الحادي والعشرين.

٤	السياسة العالمية	تشارلز دبيلو كيغلي يوجين آر.وتكوبف	ISBN 9948-400-18-6

يعرض آخر التطورات في الحياة السياسية للأمم والصراعات التي تدور بينها، ويدفع إلى التفكير والتمعن في العلاقات الدولية في القرنين الماضي والحاضر.

٥	مدخل إلى العلاقات الدولية	جيفري ستيرن	ISBN 9948-400-12-7

مقرر دراسي يهتم بتلقين الأسس الأولية التي لا غنى عنها للطلاب في ميدان العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

٦	لماذا يتمرد البشر؟	تيد روبرت غير	ISBN : 9948-400-08-9

يمثل هذا الكتاب نزعة جديدة في التحليل النفسي للعنف المدمر، وشرح الدراسة المنهجية لظاهرة الثورة.

ترجمة ونشر :

٧	فهم العلاقات الدولية	كريس براون	ISBN 9948-400-14-3
يُركّز على العلاقة بين تطوّر النظرية وأحداث القرن العشرين من الحربين العالميتين والكساد الكبير إلى حرب الخليج والصراع في البوسنة والثورة في تكنولوجيا المعلومات.			

٨	قضايا في السياسة العالمية	بريات وايت ريتشارد ليتل مايكل سميث	ISBN 9948-400-22-4
يهدف إلى تقديم دليل تحليلي للقضايا الرئيسية للعالم المعاصر التي هي في صلب الأجندة المعاصرة، وتتبئ بالكثير عن طبيعة السياسة العالمية في بداية القرن الحادي والعشرين.			

٩	قاموس بنغوين	غراهام إيفانز جيفري نوينهام	ISBN 9948-400-10-0
يتضمن هذا المعجم أكثر من سبعمائة تعريف ذات علاقة بالأفكار والنظريات ومصطلحات خاصة بالتطورات الـــمؤثرة على الساحة الدولية.			

١٠	معجم بلاكويل	فرانك بيلي	ISBN 9948-400-04-6
يهتم بمصطلحات العلوم السياسية، ويتضمن تعريفاً بالسياسات والحركات التي لها أهمية عامة، وفق منهج مميز.			

اصدار ونشر :

١	ممرات غير آمنة	أ. عمار حسن	ISBN 9948-400-20-8
دراسة تستعرض المخاطر المحدقة بعملية نقل النفط وتناقش دور الراديكاليين في استثارة المخاوف التي يمكن أن تضر بالأقتصاد العالمي.			

٢	البعد الاستراجي للمعرفة	أ.د. سلمان رشيد سلمان	ISBN 9948-400-21-6
يبرز الدور المتميز الذي أصبحت المعرفة تضطلع به على مستوى تحديد موازين القوة عبر العالم، ودورها في تشكيل معالم ما يُعرف بالحرب الالكترونية القادمة.			

سياسات عامة :

١	الاصلاح في السعودية	مركز الخليج للأبحاث	ISBN 9948-400-23-2
تتناول هذه الدراسة منطلقات الإصلاح وأهمية شموله لمختلف المجالات، وتسلط الضوء على الكيفية والوسيلة والمدى الزمني لتنفيذه.			

٢	نحو استراتيجية سياسية واقتصادية خليجية تجاه العراق	مركز الخليج للأبحاث	ISBN 9948-400-27-5
تتضمن هذه الورقة تصوراً لاستراتيجية خليجية ذات شقين سياسي واقتصادي لمواجهة التغييرات التي فرضها واقع الاحتلال الأمريكي - البريطاني للعراق.			

٣	العلاقة السعودية الروسية	مركز الخليج للأبحاث	ISBN 9948-400-28-3
تدرس الخلفية التاريخية للعلاقة بين البلدين، وتستعرض قضايا هذه العلاقات وآفاقها ودورها في مواجهة الضغوط المتتالية التي تتعرض لها المملكة.			

دراسات :

دراسات خليجية : سلسلة محكمة تنشر دراسات وأبحاثاً علمية في المجالات السياسية والأقتصادية والاجتماعية والدفاع والأمن في دول مجلس التعاون الخليجي، تصدر باللغتين العربية والإنجليزية.

دراسات ايرانية : سلسلة محكمة تنشر دراسات وأبحاثاً علمية في المجالات السياسية والأقتصادية والاجتماعية والدفاع والأمن في اليمن تصدر باللغتين العربية والإنجليزية.

دراسات عراقية : سلسلة محكمة تنشر دراسات وأبحاثاً علمية في المجالات السياسية والأقتصادية والاجتماعية والدفاع والأمن في العراق تصدر باللغتين العربية والإنجليزية.

دراسات يمنية : سلسلة محكمة تنشر دراسات وأبحاثاً علمية في المجالات السياسية والأقتصادية والاجتماعية والدفاع والأمن في اليمن تصدر باللغتين العربية والإنجليزية.

مجلة دراسات خليجية:

فصلية محكمة تعني بالشؤون الاستراتجية والسياسية والأقتصادية والاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي وتصدر باللغتين العربية والانجليزية

اوراق خليجية :

تتضمن أوراق ومناقشات ونتائج الحلقات الدراسية المتخصصة التي ينظمها المركز في إطار" **برنامج الدراسات الخليجية** "منفرداً أو بالتعاون مع مراكز بحثية رائدة، والتي يستضيف خلالها مجموعة من الخبراء والباحثين في شؤون الخليج، وتسعى كل حلقة من الحلقات الدراسية إلى تحليل ودراسة قضية من قضايا المنطقة من أجل التوصل إلى مقاربة مشتركة وفهم أفضل لهـا، وتقـديم مجموعـة مـن التوصيات المرتبطة بها.

محاضرات :

توثيق لمجموعة من المحاضرات التي ينظمها المركز، والتي يلقيها باحثون وخبراء متخصصـون. وتغطي سلسلة المحاضرات هذه أهم الملفات والقضايا المتصلة بالشؤون الخليجية، والتي هي موضع جدل ونقاش على الصعيدين السياسي والأكاديمي سواء داخل المنطقة أو خارجها، وتصدر بـاللغتين العربية والإنجليزية.

اوراق بحثية :

١	علاقات الولايات المتحدة الأمريكية ومجلس التعاون الخليجي : نقطة التحول القادمة	د. جريجوري غوز	ISBN 9948-400-36-4
٢	العلاقات بين الاتحاد الأوروبي و مجلس التعاون الخليجي : سجل الماضي و افاق المستقبل	أ.د. جاكومو لوتشياني	ISBN 9948-400-37-2

٣	علاقات دول المجلس مع إيران	أ.د. أنوشروان إحتشامي	ISBN 9948-400-41-0
٤	علاقات دول المجلس مع أستراليا	د. باترشيا برويك	ISBN 9948-400-43-7
٥	علاقات دول المجلس مع اليمن	د. عبده الشريف	ISBN 9948-400-33-x
٦	دول مجلس التعاون والصراع العربي - الإسرائيلي – 1970 2002	د. جواد الحمد	ISBN 9948-400-34-8
٧	العلاقات العسكرية والأقتصادية بين الإتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي	أ. اليزابيث ستيفينز	ISBN 9948-400-30-5
٨	النظم الدستورية في دول مجلس التعاون الخليجي	د. أحمد سيف	ISBN 9948-400-35-6
٩	علاقات دول مجلس التعاون الخليجي مع اليابان	أ. سونوكو سونایاما	ISBN 9948-400-31-3
١٠	دول المجلس وأمن البحر الأحمر	أ. محمد يوسف	ISBN 9948-400-29-1
١١	النظم القضائية في دول مجلس التعاون الخليجي	د. أحمد سيف (تحرير)	ISBN 9948-400-32-1

نموذج طلب شراء إصدارات

الرقم	الكمية	العنوان
١		
٢		
٣		
٤		
٥		
٦		
٧		

العنوان :

الإسم : _____________ المؤسسة : ________________

العنوان: _________________________ ص.ب: _________

الرمز البريدي: _______ الهاتف: __________ الفاكس: _ _____

البريد الإلكتروني: ____________________

ترسل طلبات الشراء إلى العنوان التالي:

مركز الخليج للأبحاث

١٨٧ برج عود ميثاء، الطابق ١١

٣٠٣ شارع الشيخ راشد

ص.ب. ٨٠٧٥٨

دبي ـ الإمارات العربية المتحدة

هاتف : ٣٢٤٧٧٧٠ ٩٧١ +

فاكس : ٣٢٤٧٧٧١ ٩٧١ +

بريد الكتروني : sales@grc.ae

كما يمكنكم شراء الإصدارات عبر موقعنا على شبكة الإنترنت على العنوان التالي:

http://www.grc.ae



هذا الكتاب:

المؤلِّف، كريس براون، هو أستاذ العلاقات الدولية في مدرسة لندن للعلوم الاقتصادية، ويرأس في الوقت الراهن رابطة الدراسات الدولية البريطانية.

يُعدُّ هذا الكتاب مقدّمة موجزة ولكنها واسعة النطاق لموضوع العلاقات الدولية، ويُركّز على العلاقة بين تطوّر النظرية وأحداث القرن العشرين من الحربين العالميتين والكساد الكبير إلى حرب الخليج والصراع في البوسنة والثورة في تكنولوجيا المعلومات.

انطلق المؤلِّف من الجدل القائم بين أنصار المدرسة الواقعية والطوباويين الذي كان يدور في الثلاثينيات من القرن العشرين، ويستعرض تاريخ العلاقات الدولية مروراً بمختلِف التقويمات لطبيعة النظام الدولي الذي ظهر بعد نهاية الحرب الباردة.

وقد تناول الكتاب، بشيء من العمق، المواضيع التقليدية، مثل المصلحة القومية وميزان القوى والحرب، هذا فضلاً عن الاقتصاد السياسي الدولي وقضايا الحكم العالمي، مثل السياسة البيئية الدولية وأوضاع اللاجئين والمهاجرين. ويختتم الكتاب باستعراض أجندات جديدة في فترة ما بعد الحرب الباردة.

والخلاصة، يُعدُّ الكتاب مؤلَّفاً واضحاً يتضمّن نظرات ثاقبة في المواضيع المطروحة، ممّا يجعله مرجعاً مفيداً للمهتمّين بدراسة العلاقات الدولية.

ترجمة و نشر:

مركـز الخليـج للأبحـاث،
١٨٧ برج عود ميثاء، الطابق ١١،
٣٠٣ شارع الشيخ راشد،
ص.ب: ٨٠٧٥٨ دبي،
الإمارات العربية المتحدة،
هاتف: ٧٧٧٠ ٣٢٤ ٤ ٩٧١+،
فاكس: ٧٧٧١ ٣٢٤ ٤ ٩٧١+،
البريد الإلكتروني: info@grc.ae
www.grc.ae

ISBN 9948-400-14-3

